

75V7







شرح تلخيص المفتاح للقزويني، تأليف السعد  
التفتازاني، مسعود بن عمر - ٥٧٩١ هـ. كتب  
في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً.

٢١٦ ق ٢١ س ٢٣ × ١٦ سم

نسخة حسننة، ناقصة الأثناء والآخر، خطها

٦٤٧٦

نسخ معتاد، طبع.

الأعلام ١١٣: ٨ دار الكتب المصرية ٢١٩: ٢

١- البلاغة العربية أ- المؤلف بد تاريخ

النسخ ج - مطبوع.

١١٢٠١

١٤٠٧/٩١١٥



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
 الرقم: ٦٤٧٦ / ١٢٠١ / ١  
 العنوان: شرح تلخيص المصنف  
 المؤلف: عبد القضاة بن محمد بن عبد الله بن عمر - ٧٩١ هـ  
 تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري  
 اسم الناشر: \_\_\_\_\_  
 عدد الأوراق: ٢٦٧ ص  
 ملاحظات: \_\_\_\_\_



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم الفن الثاني علم  
البيان الفن الثاني علم البيان أن جعل الفن عبارة عن اللفاظ كما  
هو مقتضى قول المصنف أول الكتاب ورثته على مقدمه الخ وعلم البيان  
عبارة عن المسائل التي تدرى مضان أي مدلول الفن الثاني علم  
البيان أو الفن الثاني دال على علم البيان وأن جعل علم البيان عبارة عن  
الملكة أو الإدراك التي تدرى مضان آخر وهو متعلق وكتابتها  
علم البيان اعلم أن الكلام موضوع لعلم المعاني من حيث الطائفة التي  
الحال ولعلم البيان من حيث أنه يختلف في موضوع دلالة على الإدراك وقد  
توهم أن موضوع الدلالة من أنها مختلفة في مراتب الموضوع خد من  
اشتراك المعاني في موضوع واحد وهو باطل لما تدرى العلوم الأدبية  
باحثة عن حوال اللفظ العربي ولا علم البيان يحسن أصول النجاشي  
والكتابة وهما من قبيل اللفاظ والاختلاف بالحسنة كما يساكن  
في تمام الموضوعات أي سراني قد مر على البدع الخ وتقدم في  
أول الفن الأول وجه تقدمه على البيان للاحتياج إليه الذي  
أنه يحتاج إليه في نفس البلاغة في الجملة لا أنه لا تتم البلاغة بدون  
أعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة للاحتياج في  
تحصيل بلاغة إلا إلى علم المعاني إذ لا حاجة إلى البيان للدلالة على  
كما سترى وهذا التحقيق هو وجه آخر تقدم علم البيان إذ لا بد منه في  
بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان أي أطول وكتب أيضا قوله للاحتياج

الله

أيه الدلالة بفيد الاحتراز عن التقييد المعنوي وهو شرط في الفصاحة  
وهو شرط في البلاغة أي ملكة جوهرية هي من المعاني في  
العلم الثلاثة وظن تركه للإدراك عدم حوز ارادة هنا وليس كذلك  
وهذا قال في الأطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الدلالة أو  
تقديرها حاصله عن الأدلة أو ملكة هذه التصديقات أي كيفية  
السخة تمكن من التصديق سيلة تفصيلا من غير حاجة إلى حكم  
كسجد يد وإنما قلنا معاني العلم بالحصول عن الدليل وإن أطولها  
الناظرون في هذا المقام لما حقق أن من جمع مسائل العلم بالتقليد لا يفي  
عالمها وتصديقاتها لا يسمى علما واستعمال اللفظ العلم في المعاني  
محل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ  
المتشرك في مقام يصح أي معني زاد عما لا يعاب خلوه عن ضرورة  
وهو فهم غير المقص محل لونه وأن خلا عن هذا الخلل لم يحل عن تحريم  
أن ما ذا الردها وقبل ترك المعاني الثالث لا حاجة إلى تقدير  
المتعلق من غير ضرورة داعية إلى التقدير قال الغزالي وكذا أن يلزم  
هذا التقدير بما علم أن الإدراك هو المعنى الأصلي للعلم وهو في المعاني الآخر  
أما حقيقة عرقية أو اصطلاحية أو مجازية مشهورة وقد بينا ما نقلناه  
عن الأطول أن علم الأعراب الخاص بالادراك المذكور ليس من علم البيان هو  
خارج عن قوله في الترتيب علم تدرى يقدرها الأتيان به نظر إلى شأن  
الملكة في ذاتها وأن كان متروكا في الملكة في الترتيب ليلزم التكرار  
مع قوله يعرف به شاع استعمال التسمية في إدراك البيان بصورة كان  
أو تصديقا واستعمال العلم في إدراك البيان كذلك والمعنى علم يعرف به



ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد التكلم على ان اللام في المعنى الواحد  
للاستغناء عن الرافعي والارد بقوله يعرف به يعرف بعينه اذ لو لم يرع  
ولم يوضع عليه المعنى الواحد لورد على قصد التكلم لم يعرف ايراده وهذا  
هو المتعارف في وصف العلوم بمعرفة الحسبان ما اه اطول وكتب ايضا  
قوله يعرف به ايراد الخ الفرض من معرفة هذا الورد ان يحزن التكلم عن  
الخطا في كيفية ايراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده  
دلالة حقيقة عند اقتضا العام دلالة واضحة او واضحة عند اقتضا  
دلالة حقيقة اسم ايراد المعنى الواحد لتبسيط المعنى بالواحد للدلالة  
على انه لو ارد معان متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان شي  
اي المدلول عليه اذ بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج مملكة الله  
على التفسير عن معنى التفسير بعبارة مختلفة كالاسد والفضة واللب  
والحارث على ان الاختلاف في الوضوح ما ياباه العموم في الدلالة  
الوصفية كذا في المطول قال في الاطول وفيه ان تلك المملكة تخرج  
بالتفسير المذكور سواء كان الابد المذكور اولاً لان المعنى الواحد مستمد  
في التفسير على الاختلاف في الوضوح والاولي ان يقال يخرج به مملكة  
الاقتدار على التفسير عن معنى الشجاع باللفظ مختلفة في الوضوح  
لا يخرج له عن التفسير سواء اه وكتب ايضا في له اي المدلول عليه  
تكلام مطابق لتقصي الحال اورد عليه في المطول انه يخرج من تعريف  
البيان النجس عن الجار المفرد وهو عظم مباحث البيان وكثير من  
اقسام الكناية لانها في المعاني الوردية واجاب عنه بان  
تعاون الكلام في الوضوح والحقا بتعاون دلالة الورد على معانيها

فا لا يراد المذكور لا يتباني الومعة المفرد ان وكذا ان تقول لمراد هم معنى الكلام  
الذي روي فيه المطابقة لتقصي الحال اعم من المعنى المطابق والمعنى التقني  
والمعنى الالترافي في مباحث الجار المفرد مثل مقاصد بالان لا بالشمع كذا في  
الاطول قبل قول المصنف اللفظ الورد به لازم الخ وكتب ايضا في له اي المدلول  
عليه اذ فيه اشارة الى اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني وان هذا من ذكر  
بمعرفة التركيب من المفرد بطرق اي في طرف ويستفاد منه انه لا بد في  
البيان بالنسبة الى كل معنى من طرق ثلاثة على ما هو ادنى الجمع ولا بد فيه  
لان المعنى الواحد الذي يخرج فيه له مسد ومستدالية ونسبة لكل منهما الى  
يحي في الجار فيحصل للتركيب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق في  
الوضوح والحقا كما يكون باعتبار قرب المعنى الجاري وبعده من المعنى الحقيقي  
يكون بوضوح القرينة المضمونة وخفاها فتبسيط ايراد المعنى الواحد بطرق  
مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون له طرق حالاً خاصة  
نعم يتجه انه كما ان الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا  
لا يدخل الاول تحت البيان دون الثاني الا ان يقال القصد تعريف البيان  
بخاصة شاملة للمعنى ولا يلزم منه ان يكون كما اعاد هذه الى اصنافها من  
وطايف البيان كذا في الاطول وتركيب عطف تفسير في التركيب  
بالطرق في ان المعنى يسكنها فيصير الى وهم المطايع او في ان السامع يسكنها  
فيصير الى المعنى في التفسير عن التركيب بالطرق بطرق الاستفادة رعاية  
لرعاة الاستهلال وتأسيس الدليل في الفن وان كان الالب بضاعة  
التعريف خلافاً كذا في الاطول في وضوح الدلالة يخرج الورد بطرق



مختلفة في الكلمات والرد الدلالة العقلية لأنها مختلفة في ذلك كما سباني  
 وكتب أيضا قوله في وضوح الدلالة أن قب الدلالة كما سباني كون  
 اللفظ بحيث يلزم العلم به العلم بشي آخر فاما في وضوح هذا اللفظ في معناه  
 فالجواب من وجوه منها أن وصفه بذلك من وصف الشيء بالعقلية الذي  
 هو الدلول ووضوحه أن يلزم سرعة وخطاؤه أن يلزم بسرعة ومنها أن  
 وصفه بذلك حقيقة بأن يكون ثبوت ذلك اللفظ معلوما بسرعة أو  
 بسرعة وعلامة ذلك سرعة الاعتقال من اللفظ إلى الدلول أو بطو  
 سم والواضح في بابية للا وضوحه فإن قلت من قدر على إيراد  
 المعنى الواحد بطريق في نهاية الموضوع ويطرئ آخر في نهاية الخفا عالم  
 بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه إذا لا وضوح في نهاية رتبة الخفا  
 ولا حقا في نهاية رتبة الموضوع قلت القدرة على ذلك بدون القدرة  
 على إيراد بطريق متوسط بين الهمتين غير مسلم فلا أشكال ولو سلم  
 فلا مسلم أن وضوح في نهاية رتبة الخفا ولا حقا في نهاية رتبة الموضوع  
 لأن أصل الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفا ما لا حقا  
 إلى سماع اللفظ والعلم بالوضع في فري فلا حاجة إلى ذكر الخفا أي لا  
 الاختلاف في الموضوع يستلزم الاختلاف في الخفا وكتب أيضا قوله فلا حقا  
 إلى ذكر الخفا بل في ترك ذكره زيادة أخرى وهي إفادة اعتبار الموضوع في كل  
 الطرق وانحما بعضها بالاضافة إلى بعض كذا في سم فلو عرف أحد أركان  
 بل لو عرف من ليس له هذه الكلمة أراد كل معنى يدخل في قصد الحكم كالمعنى  
 الحكم باليقينة لم يكن عالما بعلم البيان أم أطول ثم لأم تكن كل دلالة قابلا لإد

أي

أي أما القائل لذلك الدلالة العقلية الآتية وفي نسخة لأم تكن كل  
 دلالة قابلة وتبين ما هو المقص أي في قوله الأولي والآخر المذكور  
 أي يعني دلالة الوضعية أراد بالوضعية هنا ما للوضع فيها مدلول كما هو  
 مصطلح المصنفين وإن لم يناسب الن الذي يحل فيه لا خصوص المطابقة كما هو  
 مصطلح أهل هذا الفن وإن لم يكن كون القسم أضغ وتقسيم الشيء إلى نفسه  
 وغيره من سم لأن الدلالة أي من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ  
 هي كون الشيء بحيث أي بحاله كوضع هذا اللفظ لهذا المعنى في الوضعية  
 أي سم وكتب أيضا قوله هي كون الشيء بحيث يلزم أو عدل في الأطول عن  
 التبرير يلزم إلى التبرير يحصل فقال الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل  
 العلم بالدلول والضحاح أن يقال هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم  
 العلم بشي آخر ولو في وقت لأن المتبرع عنداية العربية الدلالة في  
 الجملة بخلاف أهل المزان فإن المتبرع عندهم الدلالة الكلمة المنفردة تكون  
 الشيء بحيث يلزم العلم من العلم بشي آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية ما  
 لا يليق على أنه في نفسه محل ذلك كما يوجد إلى يستلزم العلم به العلم بشي  
 آخر عند العلم بالعلاقة وبالحمل فالأول هو الدال والثاني هو الدلول وقد  
 يكون الشيء الدال على شيء ومدلوله باعتبار من كالنار والدخان  
 فإن كلا منهما الدال على الآخر ومدلول له والعلاقة أن كان الوضع في  
 لدلالة وضعية وإن كان اقتضا الطبع وجود الدال عنه وعرضي الدلول  
 في طبيعة والافعية وكل منهما أن كان الدال في اللفظ أي دلالة  
 لفظية والافعية لفظية أي كدلالة الخطوط أذهبه من دلالة غير  
 اللفظ الوضعية ودلالة غيره العقلية كدلالة الأثر على المؤثر ودلالة



غيره الطبيعية كدلالة الحرة على المحل والصفة على الوحل والصفة  
 جمع لصفة وهي العلامة المنصوبة على الشيء اما ان يكون للوضع اي  
 حقا او متوها لتدخل الحرفان اي الالفاظ التي حرفها المتكلم وغيرهما  
 كتحريف مسعود بن سعد وناصر بنصور فاذا استعمل الحرف الاول تلك الالفاظ  
 الحرة في المعاني المحصورة كانت دلالتها عليها وصفية ضرورة انها ليس طبيعية  
 ولا عقلية ولان استعمالها في تلك المعاني وفيها منها التوهم وصفها لها اي التوهم  
 ان اللفظ الحرف عن الموضوع اعم وكتب ايضا قوله اما ان يكون للوضع قول  
 فيها اوله قد يجمع الدلالة الوصفية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى  
 مدلول واحد كمن باعتبار بن مثل قول القائل من وراء الحدار يا خي اعم فترى  
 اوله ان يكون بالقضا العقل كدلالة الكلام على حياة المتكلم والطبع  
 كدلالة اعم على وجه الصدر بالنظر ههنا في زيادة النظر إشارة الى ان الالفاظ  
 ليس مقصودة بجمع اقسامها بالنسبة الى الاحكام البسيطة لانها عقلية  
 بالدلالة العقلية التي هي اقسام الاول كذا في قسم عند الاطلاق  
 لو قال عند حضور اللفظ لكان احسن لشميل الدلالة بغير السام كسأله  
 الخط الدال على اللفظ وكذا ذكره افادة في الاطول وهذه الدلالة اي  
 اللفظية قال في الاطول لا يخفى انطلق الدلالة الوصفية اما على تمام ما وضع  
 له او على جزئه او على خارج عنه الا انهم خصوا هذا القسم بدلالة اللفظ  
 الموضوع لان الدلالة الوصفية الغير اللفظية على الخارج في مقام لا في  
 غير مقصودة في العادة لانه لا يستعمل في الإشارة ولا المقدر ولا السبب  
 في غير المعاني المعاني ولا لازمه اعم على تمام لفظ التام اما ذكره ان العادة  
 في

في البيان ان يذكر التام في مقابلة الحرف كما لا يحسن المقابلة بدون  
 في اعترض عليه بان ذكر التام لغيره لا يخفى ان لا يخفى عن العقل عن البيان الذي  
 اعم الاطول وكتبا يصف ما يصفه او رد على قسم الدلالة ان اللفظ قد  
 يقصد به نفسه كما يقال يد علم ومع تصديق على دلالة على نفسه لانه  
 اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالة على جزئه دلالة على ما وضع  
 وعلى دلالة على لازمه دلالة على الخارج عنه مع انها لا تسمى مطابقة ولا  
 تضاه ولا التام صريح به الحق عصيدة الله والدين في المحصر فلا يكون  
 شي من التام لغيره الحاصلة من التقسيم ما نفا والجواب ان من قال الوضع  
 اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنا والمبادر من اطلاق الوضع انفسه  
 ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووصفه له  
 وهو الحق كما ينشأه في الرسالة الوصفية القصيدة وان كان لا يكون  
 على خلافه فلا اشكال على قوله اعم الاطول مع بعض زيادة من الحرف في التوهم  
 عن صاحب الاطول وتسمى الاولى الاظهر ان يقول وتسمى على صفة المتكلم  
 ليكون منها على ان هذه التسمية على خلاف تسمية التراسين وليس كذلك  
 ان تقول عبارة للمتكلم لانه ينطبق بنفسه دفع من الاخيرين اعم الاطول  
 وصفية قال في الاطول لان ينشأه الوضع فقط بخلاف الاخيرين فانه  
 انضم فيما الى الوضع اعم عقليان توقفتهم الكل على الخي واشاع انفك كل فهم  
 المذموم عن اللزوم وهذا يسمى كل من الاخيرين دلالة عقلية وفيه مساحنة  
 ادليس الدلالة العقلية مشترك بين الاخيرين بل المسمى بما تصديق بهما  
 تصديق علميا اي الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعا



خبر قوله وكل من الاخرين فخلص من المساحة وصح كونه تسمية الحكم  
 لكنه خلاف ما يتبادر من نظم كلامه اه وقوله شتركة اي اشتراكا لفظيا  
 ويمكن الجواب عن المساحة بان مراده ان كلامهما تسمي عقلية وشتركة  
 ههنا ان حيوانا قالوا بالسمية اطلاق لفظ الحكمي على كل منهما لتماثل التسمي  
 اي لا لجهة ولا لجهة اما هي من جهة حكم العقل او ددان الدلالة فتعني  
 من غير حكم العقل باستلزام حصول الخرج حصول الكل واستلزام حصول المردوم حصول  
 اللادزم ودفع بان المراد حكم العقل بالحكم بالقوة القريبة بالعقل وهو مذهب بان  
 الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور اطول والظهور  
 انما كانت مدخلية الوصف سببا فيقتضي اليه اهل هذا الفن وعدلوا في  
 السبب القريب لانه الموردون السبب البعيد وهو ملاخطة العقل كون هذا  
 جزم المعنى الموضوع له اولاد له فلهذا قال انه انما هي من جهة حكم العقل بالخصر  
 يعني ان هذا هو السبب المؤثر فيهم وبهذا يدفع الاعتراض بان للوصف مدخل  
 في الدلالة فوجه الوجه للخصر باعتبار ان للوصف مدخل فيها الاستدلال من  
 كلامه اولاد واخر ان الدلالة الوصفية لها مفسان مبنيان احدهما اعم من  
 الاخر مطلقا وان الدلالة العقلية لها مفسان كما في الاطول كدلالة الدخا  
 على النار مثال للعقلية وتفسير الاول اي تفسير اضافة او وضعية في  
 نسخة وتخصر وكتب ايضا قولهم وتفسير الاول اي لا يخفى ما فيه من القوة  
 اذ ليس تفسير الدلالة على تمام ما وضع له او الدلالة الوصفية بالمطابقة بل  
 الدلالة بالمطابقة بل تفسير الدلالة بالمطابقة لاجل الاول وحصل ما  
 فاستدل العقل في السبب وبعبارة توهم ان السابقة من قبل التسمية وهذا  
 من قبل التفسير مع ان الكل من قبل التسمية كذا في الاطول والثانية با  
 لتضاد اعلم انهم اختلفوا اهل التخصر والاقرام فهم الجوز والادزم مطلقا اي لم

اي التخصر والادزم  
 فمفهوم الادزم والطائفة  
 كذا في كتب ايضا قوله والظهور ان الادزم

كان

كان في ضمن الكل والمردوم استلزامه لا بان اطلق اسم الكل والمردوم على الجوز والادزم  
 او لا مطلقا بل بترط كونه في ضمن الكل والمردوم والمشهور هو الثاني وعليه فهم  
 الجوز والادزم من اللفظ على الاستلزام من دلالة المطابقة وان كان بخلافه  
 دلالة اللفظ على تمام الموضوع له اي بالوضع المعبر اذ الوضع في المطابقة  
 اعم من التخصر والنوع هذا يحصل كلامه في المطول وشرح التسمية هو  
 المعنى وان اعترضه السيد في حواشي المطول بما اجاب به القوي من  
 ان هناك دلتان على كل من الجوز والادزم احدهما مطابقة وهي فهم من اللفظ  
 قصدا بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم  
 المردوم والاخرى تضمنية في الاول والثانية في الثاني وهو فهم الجوز في فهم  
 الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن ادامته للقرينة وفهم الادزم في ضمن  
 فهم المردوم المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في قسم تكون الجوز في ضمن التسمي  
 الموضوع له اي فهم عند فهمه كلفظ التسمي لا يصدق عليه انه شتر  
 بين الكل وجزئه ولا زمره اذا اكل المجموع والشعاع غير لازم له بل الجزم  
 وجوابه انه اذا كان لازما للجزم كان لازما للمجموع قطعاً بل اعم قال  
 وفيه تامل واقول بي بي شك كمال علي رجوع ضروري الى المجموع وهو غير  
 متعين بل يقع رجوعه الى الجوز عليه فلا اشكال وعبرة الاصول ولو لم  
 لغة لما تترك بين الادزم والمردوم وبين المجموع دخل في تعريف كل من الدلالة  
 الثلاث الاخر بان اه وهي اوفق بما قلنا والشعاع التزاما اي لا يلزم  
 هذا الوضع اعني الوضع للمجموع اذ هو باعتبار جزم الادزم بل باعتبار وضع احد  
 وهو وضع التسمي للمجموع فقط ولو قال بعد قوله على الجزم تضاداً واطول  
 على الجزم مطابقة واعتبر دلالة على الشعاع التزاما او بعد قوله على المجموع

Copyrighted material



او الجزم وجعل كلامه بهذا على التوزيع لكان واضحاً ويمكن تقدير هذا في  
 عبارته فاقولهم على تمام الموضوع له أي فيكون تعريف المطابقة غير مانع  
 على غير الموضوع له او لا زمة أي فيكون تعريف النقص والالتزام غير مانع  
 وفيه ينقص اذا ما معرفة انتفاض تعريف النقص بالالتزام وتعرف الالتزام  
 هو بالنقص فانه علم ما ان دلالة لفظ التمس على السماع يكونه نقضاً وطلاً  
 والتمام في اهل كونهما يكون نقضاً والتمام ينقص تعريف كل منهما بالآخر تعريف كل  
 الى اي الحاصل من التسميم بالاضوئي اي بالدلالة التي الاخرين لا يستعملونها كما  
 قد يتوهم ان قيد الحسنة ما هو اذا قال في الاطول فيه ان قيد الحسنة هيبرة  
 في الامور الاضافية الحسنة التقيدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحسنة  
 المتصورة في مفهوم الدلالة للتفصيل وتوجب التميز بين افراد الاقسام بالذات  
 وفيه ايضا ان اعتبار قيد الحسنة وان دفع به ظل التعريف لكن يحل به ما اشترى  
 ان تسميم الدلالة اللفظية الوضعية الى الدلائل الثلاثة عقلي فاصلاً  
 دلالة اللفظ الموضوع لجمع المتضامين على احدها بواسطة ان لا زمة الاخر  
 ليس دلالة على الجز من حيث انه جز بل من حيث انه لا زمة جزاً فلا يكون نقضاً ولا  
 التمام لانه ليس بجازع ثم قال هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع لفظ  
 على انفراد اما على تمام ما وضع له او على جزء او على الجازع عنه اذا المعنى الوصفي  
 باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا احدها في الخصوص عقلي والتميزات ثمانية  
 لمخفا اذا المطابقة دلالة اللفظ على ما وضع بالوضع الذي اعتبر لاجل تلك  
 الدلالة والنقص دلالة على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالة على  
 خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا اخذ التسميم باعتبار الوضع الذي هو  
 تلك الدلالة ينساق الذهن الى تلك التميزات الثمانية فالدلالة على الجز  
 مطلقة نفسية سواء كان لا زمة جزاً او لا اذا لم تنقيد الدلالة على الجز فبكونها

ومعرفة انتفاض تعريف النقص والالتزام بالمطابقة ما ذكره

لاجل

لاجل انه جز بل كونهما على غير الموضوع له بذلك الوضع كذا يحط صاحب الاطول وقوله  
 فيه اي قيد الحسنة المتصورة في الامور الاضافية الحسنة التقيدية قد منع اقص  
 ذلك بالتقيدية او جعل الحسنة هذا للتفصيل اي كون المعنى الجازع من الجازع  
 عن معنى اللفظ من نسبة الجز الى الكلي لا الى الجازع بمعنى الواقع لان الالتزام قد  
 لا يكون خارجاً بهذا المعنى اذ سمى المتبوي في الدلالة الالزامية وكتب ايضا  
 قوله المتصورة عند المنطقين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص الفسرية كما ذكره بقوله  
 عدم اللزوم فوهم عبارة انه لو اريد في ظهور قواطع اللزوم البين بالمعنى الاخص  
 يجز كثر ما على ارادة هذا ايضا فكان الاول ان يقول وليس المراد باللزوم  
 اللزوم البين عند المنطقين سواء كان بالمعنى الاخص او بالمعنى الاخص واللزوم في  
 جزم العقل باللزوم البين هو ما لا يجز في فهم اللزوم الي دليل وغير البين يحتاج  
 كل زوم الحدوث للعالم من معاني المجازاة والكليات عن ان تكون مدلولان  
 الترابية يقتضي ان دلالة الجازع على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صوره في  
 التسمية من ان دلالة الجازع على معناه المجازي بالمطابقة وان المراد بالوضع  
 في تعريف الدلائل ان اعم من ان يخصي والنوع في تدل المجازاة والركبات  
 اعم من اقول يمكن دفعه بان المراد عن ان تكون مدلولان الترابية يجب الوضع  
 الاصل في ذلك بناء في ارباب حبه الوضع المجازي مدلولان مطابقة ولما تاتي  
 الاختلاف في الدلالة اذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك فكل لا زمة بهذا المعنى لا  
 ينفك عن اللزوم بهذا المعنى اذ سمى وكتب ايضا قوله ولما تاتي الاختلاف في اخر  
 السيد بان لا زمة لا زمة التي وان كان لا زمة لذلك لكن دلالة اللفظ على لا زمة  
 اظهر من منة دلالة على لا زمة ولا زمة وبحسب في هذا الاعراض الفيزيائية انما  
 يتم اذا كان لا زمة لا زمة التي لا زمة كما صرح به وليس بل زمة سواء كان اللزوم نسبة  
 بالمعنى الاخص او الاخص ثم اخرج على ذلك فاجبه قال انما يجب والجواب عن الاعراض

ومعنى الجازع كذا في الجزم



ان المحال لم يرد عدم التفاوت في دلالة الانترام على الاطلاق وان كان ينبغي  
واسطة كما هو الواقع المتصور عند القوم وان ارد باختلاف الوضوح السامع  
في الاشغال بحسب الزمان لا بالزمان والتفاوت في دلالة الانترام على  
وان كان ينبغي واسطة كما هو الواقع المتصور عند القوم وان ارد باختلاف  
الوضوح القطع على ازمه وفي دلالة اللفظ على ازمه لا يرد من قبل الثاني  
فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقي النقص في باعتبار التفاوت لا يجب  
الدلالة القضية اه قال لم قول نعم بقي النقص في اعتبار الملازمة التي  
في قوله ولما تاتي باختلاف بالوضوح في دلالة الانترام انهم ووجه ذلك  
النقص ان الزوم في دلالة النقص بمعنى عدم اللفظ كالمذكور ضرورة انما  
تختلف تفعل الجرح تفعل الكل مع اختلافهما بالوضوح كما اعترف به انما كما ياتي  
هذا بطريق في مراده من هذا الكلام اه اشارة الى معنى ان النقص لفظي  
ولو اطلق فلا اشارة الى ما ذكر وان كان المهور عند الاطلاق وهو طوق  
الزوم الا نعم من الذهني والخارجي صحيحا كذا في رسم وفيه نظر يعلم من قول  
الاطول وشرطه الزوم الذهني لا الا نعم الشامل للخارجي اذ الزوم الخارجي  
لا يوجب اتصال الذهني من الشيء بغيره بل من بين سائر الامور الخارجية  
للدلالة عليه اه فكأنه اراد بالزوم اي الذي لم يقل بان ارتباطه بغير  
اي امر معروف فيما بين الجرح كما ينبغي في الجرح اه بل اذ انهم اذ  
تفعل محل المرف في كلام المنص على طرف العام وهو ما لم يتغير فيه الناقل  
فليس الباعث للشيء على المحل المذكور انه لو اذ ذلك المحل لم يكن لقوله او غيره  
قاعدة لدخول العام والخاص في قوله لغير حتى يفرق بينه لوعده في المرف  
لكن قوله او غيره اشارة الى دلالة المقام والتام في القرينة ومنها  
ان المناسب انما يقول انه وغير ذلك بالنصب عطف على طرف الخاص ويراد به  
ذلك

ذلك دلالة المقام والتام في القرينة فانهم كالشعر كما اذا قبل بلغ  
المأقولين لانه يسلم ان لا محل للبحث وقوله واصطلاحا او كما بين  
السلس والبطالان عند المتكلمين اه بل لا يتأتى بالوصفية اذ يرد فيها  
سائر المحاربات لانه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع التام على  
ان المراد بالوضع في تعريف المطابقة ما لم الشخصي والنوعي كما صرح به في  
في الشبهة واذ كان جمع المحاربات دلالة وصفية مطابقة اشكل بان  
مدار هذا الفن عليها فكيف يتأتى في قولهم ان الذي اذ المذكور لا يتأتى بالوصفة  
ويتأتى بالعقلية الا ان يقال ان اهل هذا الفن يسمون ان دلالة وصفية  
او ياد بالوصفية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط فالسؤال كذا  
فيم اما على ما في المراسي وغيره من ان الوضع المتصور سواء كان شخصا او  
نوعيا تقيس اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة باذا المعنى لا تقيس مطلقا  
بارائه وبه صرح في التلويح وهذا الوضع يتصف في المحاربات دلالة وصفية او  
القائمة نظري الحق الزوم منها فتكون عقلية فلا اشكال وكتب ايضا في  
لا يتأتى بالوصفية فان قلت التفسير اوضح دلالة على المعنى من  
مع اشراكها في الدلالة الوصفية وقلت التفسير والتفسير انما يتحقق  
يكون احدهما ذا الاعلى الماهية التفصيلية والاخر على الاحتمالية فالاختلاف  
فيما رجع الى نفس الدلول كالي الدلالة مع اتحاد الدلول اي بالدلالة  
غير الجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم لان السامع اذ هذا الدليل  
عدم تاييده في الدلالة المطابقة لاسيما وبين غيرها وقصده كلام القوم ان  
المطابقة غير متغيرة مطلقا واعلم انهم اختلفوا في الكفاية قبلها حقيقة  
وقبلها محاربات وقيل لا حقيقة ولا محاربات وعلى الاول والاخير نكل قولهم والاراد  
المذكور لا يتأتى بالوصفية فالسؤال اه بل كذلك المعنى الواحد للكلام الذي يرد



فيه المطابقة لمقتضى الحال اه اطول لم يكن بعضها اوضحه لاستوابع  
في الدلالة بوضع الالفاظ اي بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع  
البعض او لا كما سذكره لم يكن كل واحد الاعلى فيه حيث من وجهين  
احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كونه للفظ  
حسب فهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكل الموضوع على  
الوضع اولاً وثانياً ان عدم كون البعض اوضحه لا يلزم كسقي التردد فانه اذا  
لم يكن كل واحد الا لم يكن بعضها اوضحه لان كون البعض اوضحه في الدلالة  
فروع دلاله الا اوضحه والواضح فلا وجه لتخصيص اللزوم بالاول ويمكن  
دفع الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار بوضع الدلالة  
على سرعة الفهم وبطوره والثاني بانه يثبت ما ذكر على منشا لزوم عدم  
كون البعض اوضحه على التقدير الثاني وهو ان الدلالة فكانه وان  
والا لم يكن كل واحد الا فلا يكون بعضها اوضحه فان قلت العلم  
بوضع جميع الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الهيئه  
فالمراد بوضع الالفاظ لا يكفي في اثبات ان المراد المذكور لا يتنافى  
في الوصفه كما ان يتنافى دلاله للهيئه قلت العلم بوضع الالفاظ  
على ما نشأ لا يكون تدوين العلم بالهيئه اذ الهيئه جزء من اللفظ فيقال  
اه اطول لتوقف الفهم اذ اورد انه يلزم الدور لان العلم بالوضع  
موقوف على فهم المعنى لان الوضع يثبت بين اللفظ والمعنى والعلم  
بالهيئه يتوقف على فهم المعنى واخاف عذري في الشك فان  
فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وتبعاً لبعض المتأخرين  
بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشافعي

من

من الاول وبان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة  
المعنى لان هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لان هذا اللفظ وبان فهم  
المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى بالوضع اه اطول مع استقاط النظر  
في جوانب الشك في الشك فاحده ان يكون اي يوجد قال الشافعي يعلم  
من هذا ان دلاله الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية لا  
طبيعية وهو ظاهر ولا وصفية والا ادركها عالم الوضع وان لم تدرك  
ولم يدركها جاهله وان كان له ذوق والذوق ان متغيرا اتفاقا  
وان قلت من الخواص التاكيد وقد وضع بارائه قلت ما هو من  
الخواص انما هو التاكيد الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو ان  
بالذوق والتأمل في القران وما وضع بارائه مطلق التاكيد وهو ليس من  
الخواص فليس سائر الخواص بل هي كما يكون سلبا جريها وهو علم من السلب  
التي لصدق مع ومع الاحكام الحكي بعض الالفاظ كلفظ اسد  
وقوله بخلاف النقص كلفظ والحق الخواص بل ان المراد بال  
الاختلاف في الوضوح والحق ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة  
ودلالة الاثر كما كذلك لانها من حيث انها دلاله الاثر كما قد يكون وجه  
كما في اللوامح السبعة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واحد  
قطعا عند العلم بالوضع والتعاون في سرعة الحضور ونطوره انما هو  
جسمه من حيث تدرك السمع للوضع ولهذا يختلف باختلاف الاستحسان والاد  
وفيه بحث لان الانتقال من المعنى الى الخارج من شرائط الدلالة  
الاثرية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة الطائفة وحق الاختلاف  
لتعاون المتكلمين الانتقال سرعة وبطوره ان الدلالة دون



الاختلاف لتفاوت التذكير كذلك يحكم على ان يقتضى ان لا يقتضى  
اختلاف الطرق في الموضوع والخفا باعتبار الدلالة الالزامية  
لزوم حاصل من التام في التراب فانه اختلاف الدلالة  
بل من جهة سرعة التنبه وبطوره لاختلاف التراب وضوحا وخفا  
ولذلك تختلف تلك الدلالة باختلاف الاشخاص فالوجه ان يقال  
ولا ينافي الاختلاف المذكور في الدلالة الوصفية لان الاختلاف  
بالنسبة الى البقاء والاختلاف في المعاني الوصفية بسرعة التذكر  
وبطوره يستوي فيه العامة والخاصة ام اطول وبعد تحقق العلم  
بالوضع اي تحقق حضور الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فانهم  
مزدري فلا تعاون في قال في وفي ان العلم بالدلول الالزامي لازم  
بمد حصول العلم بالعلاقة فالاولي ان يقال ان الاختلاف في الموضوع  
بالنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض الدلول واضحة العلاقة قبل  
الواسطة والبعض الاخر بالنسبة الى او بعضها واضحة القرينة والبعض  
الاخر خفية بالقرينة اي السابقة في كلام الصافي فاعلم ان اعتبار  
المعقولة عن اللفظية افاده سم واما لزوم اي التي هي الدلول  
الالزامية لان دلالة الالزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم  
كفي كل علم قوله الا في يمكن تادية لزوم اخ لا تقتضيه ان الدلول  
هو اللزوم مع انه لا يكون كذلك في دلالة الالزام وهو ان الله اراد بالزوم  
هنا التبع وباللزام التابع بمعنى في كل منهما اللزوم فوافق كلام الصافي  
ما من ان دلالة الالزام دلالة اللفظ على اللازم وفي القرينة بالضرورة  
فيكون تادية ذلك المعنى اللزوم فتأخيه بالالفاظ الموضوعات في تادية  
وهي

وهي ان دلالة الالزام دلالة اللفظ الموضوع للزوم على اللازم ولا  
دلالة للزوم من حيث هو لازم على اللزوم فتادية اللزوم بالالفاظ الموضوعات  
لذلك اللزوم المختلف المرتب ليس بطريق الدلالة الالزامية اللهم الا ان يقال  
يراد بالزوم النسبة وباللزوم التبع وباللزام التابع وبلا حظ في  
كلهما اللزومية بالمعنى المعقولة في دلالة الالزام عند اهل هذا الفن فقال  
قال سواد حاد بعضهم بان هذا الكلام من ان اشار الى ان الكناية  
على اي السكاكي فيما لا يتناول من اللازم اي اللزوم بعكس الى زو عليه الصافي  
بان اللازم من حيث هو لازم لا يدل على لزومه واجاب عنه انه بان زو  
السكاكي باللازم هو التابع والرد في مبتلا طول الاتحاد تابع لطول العامة  
دون التكرار اذ اصل اللازم واللزوم في كلام في حل ان على هذا الاصطلاح  
لم يتوجه ما ذكره قائل وهذا في الالزام الى اي اختلاف قرينة اللزوم  
لعله الوسائط المراد بالعلقة ما مثل عدم وكتب ايضا قوله لعله الوسائط  
او يكون ذلك البعض لازما بذاته والبعض الاخر بعرف او اصطلاح او  
قرينة واضحة او خفية كما في الاطول فيمكن تادية اللزوم اي المعنى اللزوم  
كالهم وقوله هذه اللزوم كثره الضيق ان ثم كثرة احراق الخطب ثم كثرة  
الرماد اه تس وكتب ايضا قوله فيمكن تادية اللزوم اي المعنى اللزوم  
يكن ملزوما لا يستعمل منه الى اللازم المراد كما صرح به الصافي في غير هذا الوضع افاده  
الاطول وهو ان ما سبق واما في النص اي يحتاج الى بيان فتقول لانه  
اللفظ مرادف لقوله وهذا في الالزام ظاهر وكتب ايضا قوله واما  
في النص فلا يجرى خلافه عليك ان الدلالة على الخ من حيث هو مرادف  
هو بالقرينة فاختلاف الدلالة القرينية وضوحا وخفا لا يقتضى على ما ذكره من



الدلالة على الخ والدلالة على الخ لا يكونان معا كونهما متساويين وصوحاه  
 وخفاها اصول فدلالة التي هي دلالة دال التي ودلالة  
 الجدار على القرب اوضح اذ كونه بغير واسطة فان قلت حاصله  
 غير ان كان ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم غير سابق على فهم الكل فانهم  
 من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوي الانسان والحيوان  
 في الدلالة على الجسم لان المعلوم منها اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاصل  
 انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان  
 دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالة الطائفة ودلالة الانسان عليه اوضح من  
 الاوضح من دلالة على الطائفة والاوضح من الاوضح من التي اوضح من  
 ذلك الشيء انما يقول الاوضح من الاوضح من الدلالة الطائفة التي اوضح  
 من الدلالة الطائفة لان الدلالة الطائفة التي اخرها بل على ان يكون  
 الاقرب بالعكس ما ثبت المطلوب ولا يضر ذلك طال تحته ولا اختصاص  
 للاشكال بيان النص لان لا يطرده القول بان فهم لا فهم لا فهم بعد  
 فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم موقفا  
 على فهم لا فهم للازم اقول بل لا اكر بالعكس وهو ان دلالة التي التي  
 ذلك المعنى من جهة على ذلك المعنى اوضح من دلالة الذي الذي ذلك المعنى  
 من جهة على ذلك المعنى من جهة عليه اسم فان فهم غير سابق اذ المعلوم  
 الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار  
 حال التركيب والجوانب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم  
 جز الجسم الجز ثم الكل وعن التحليل على العكس اسم وكتب ايضا قوله في  
 فهم الجز السابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جز الجسم متاعا على مسمى  
 فتكون دلالة لفظ الكل اوضح من دلالة على الجز وبمعنى ان يادى الجز ما مثل  
 جز الجسم ما ينحل الجز بالنسبة الى جز الجسم لانه كل بالنسبة اليه ثم اي فهم  
 سابق

صابق على فهم الكل ولكن الراد اي بالنقص وقوله هنا اي في مقام بيان  
 باقي الارياد المذكور بالدلالة العقلية وكتب ايضا قوله ولكن الراد هنا انما  
 الذهن والدليل على ذلك في المتصاع من ان اراد اللفظ على صور مختلفة لانه  
 الا في الدلالة العقلية وهي انتقال من معنى الى معنى بعتدلة بينهما وتو  
 ما في القسطاني كمن شارح المطالع رد هذا القول الا انه من اهل المرات  
 اه ع في وما اشترى اليه من تحالفه اصطلاح اهل هذا الفن لا اصطلاح اهل  
 المراتك يدفع ما عترض به السيد على جواب انه وقد ناقش صاحب الاطول  
 السيد في ذلك ثلثة اوجه فارجعه انتقال الذهن اي الى اي الراد  
 من اللفظ اذ المعنى عند اهل هذا الفن انما هو فهم الراد لا انهم مطلقا كما  
 في خط اسم قوله بعد فهم الكل على انه مقصود من اللفظ وكثيرا  
 دفع لما عارضه الجواب من انه لا يمكن فهم الجز وملا خطه بعد فهم الكل بل فهم  
 وملا خطه اذ سابق اسم ان خطر النوع بالنسبة الى طرف الاحمال لا  
 التفصيل اذ خطوه بالنسبة الى مفصله وخطوه الجسم بحال كما في الفري  
 ثم اللفظ الراد اذ انما اللفظ ثم الى الانتقال من حيث الى اخر فانه نقل  
 من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعين ما يحكمه في الفن وفاته  
 فبدان لا بد منها وبدونها لا يمكن تعريف كل من الحجاز والكتابة احدهما قيد  
 اصطلاح الخطاب حتى لا ينقص تعريف الكتابة بلفظ اسم فاما وضع  
 له في اصطلاح الخطاب وهو غير ما وضع له في اصطلاح اخر فانه لا  
 ينصب هنا فنية على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعرف الحجاز بلفظ  
 مشترك من لازم ومزوم فانه يصدق عليه اذ السهل في احد معنييه انه  
 اللفظ الراد به لا حراما وضع له مع فنية ما نعه عن ارادة ما وضع له ويمكن  
 ان يدفع بان الراد اللفظ الراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم



ما وضع له وثابتا قد على وجه يصح ليدخل في تعريفها ذكر الابن  
وارادة الابن فانه لا يصح مع لزوم بينها فهو غلط واللفظ المراد به لازم  
ما وضع له لم يوفق لم يفرق نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا  
جري على اللسان فهو واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء قوله في  
جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يبعد من الجواز ولا اكثارية له اطول  
ايضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه ان اللفظ المراد به ذلك اما  
محار واما كناية كاساني وقد حقق ان في النسبة وعبره ان دلالة المحار  
على معناه الحار مطابقة فيما في قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة النسبية  
لانها المختلفة وضوحا وضحا وقد استلزم الكلام في ذلك وان العنوي يحقق  
ان هناك دلالة واحدة احدها فهم الحار اللازم وان لم يكونا راديين في من فهم الكل  
واللزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت في الجواز واكتفاه الدلالة العقلية  
وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهة ما راجع ما قدمناه وفيهم ما  
قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع ما ياتي من قوله فاحضر في الدلالة  
يعلم ان العنوي في هذا الفن ليس الا المعنى المراد دون غيره وان افادة اللفظ  
فالمراد به لازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غير مقربين وان افادها اللفظ  
ومعلوم ان دلالة النقص والالتزام تحقق وان لم يكن الحار اللازم رادوا  
لا تكون تعبيرة فليس تقسيم الدلالة بما سبق لا عسار دلالة النقص والالتزام  
مطلقا لما علم انهما تعبيري حتى يكون المراد هو الحار اللازم وانما ذلك التقسيم التقويضي  
ليسان ما هو المعنى وذلك بان يكون الحار اللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما  
في ليس تبعية او الترابية وموافق لما استلزم عن العنوي من عدم كونها  
تبعية فلعل قصده بقوله كذا الاصل ان عاقله يتوافق ما استلزمه عن  
العنوي تأمل وكتب ايضا قوله المراد به لازم ما وضع له اي بان يستعمل فيه  
تعريفه

تعريفه جعل الحار من اقسامه والحار قطعاً مستعمل في اللزوم وان كانت الكناية  
قد تطلق ايضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لتعمل به الى اللزوم  
اهم سم فخصني الطول قال تس قال شخا وتك ان عمل المراد في المعنى  
اعم من ان يكون مستملا فيه كما في الحار او غير مستعمل فيه كما في الكناية بالان  
الثاني لكي يذهب اليه ان الكناية لا حقيقة ولا محار كانه في السوطي في  
الانتقال اه ملخصا وكتب ايضا قوله المراد به لازم ما وضع له اي  
ارادة صحيحة حاربه على قانون اللغة كاساني والافعال لازم راد  
باللفظ اذا لا يصح اطلاق لفظ الابن على الابن والعكس كذلك  
وضع له صلة اوصفة جرت على نحو ما في له لندم السس سواء كان لازم  
اذ فالمراد باللازم ما لا ينكحها وضع له في الجملة اه اطول ان يستعمل  
ان اقيمت قرينة يخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد الحكم لان قصد الحكم ما  
لا يطلع عليه فعمل القسام دليل لا فائدة اه اطول ولا يخفى ان قصد الحكم  
قصد القرينة ففقد الحكم او وعد السككي الارتفاع في كناية من اللازم الي  
اللزوم وسياقي بناء اذ لا دلالة لللازم لجواز كونه اعم وفيه رضى السككي  
اهم وهو تقييد لجذوف اي لا من اللازم الي اللزوم اذ لا دلالة له من حيث  
اشارة الي ان دلالة فيما كان مساويا لكونه لزوما لا مع المساوي يكون كل  
لانها ويزوم ما هم اسم الا ان ارادة الموضوع اذ اي بالسبع لا بالذات في  
الحار عليها اي في البحث فيما ياتي وفي التسميم المتقدم وقال في الاطول للمع  
وهو التقديم في البحث لا في التسميم والتقديم في التسميم لتقديم في البحث  
على التسمية وجودي وتسميمها عدي اي اي والوجودي اشرف  
مقدم على الكل طبعا اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس لعله الكل اه  
مطول قال في كناية اي معناه الذي لا بد من ارادته منها فلا تنافي



في هذا وينقله سابقا ومعنى الكناية يحذف الخ وكتب ايضا قوله وان  
 معنى الكناية الاول ان معنى الحجاز من حيث هو مدلول الحجاز ليس جريدا بل  
 الكناية من حيث هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم الحجاز انه كناية  
 وفريدة واقعة وكثرة ما يتوقف عليه وينسب عليه وانما بعد عن  
 الحقيقة الاطول التي كان اصلها النسبة قد ذكر المشبه واريد به  
 المشبه فصارت استعارة او مطول قال في الاطول فجعل اي النسبة التي  
 على النسبة الحقيقية المشبه وكذا ان جعل معناه ان علاقته النسبة  
 ايضا ما تفضله اجزاء عن التحسيلة والكنية على مذهب المصنفين  
 القريض له يقتضي ان التبريد للنسبة لا دلالة بل لا نسبة المستفادة  
 عليه فبما في سابق من جعله مقصدا في اسما لا شمالة على ما حث  
 كثرة وفوايد جهة لا يقتضي ان القريض له دلالة وقد منع المناقاة  
 وجعل القريض له دلالة من حيث اشماله على ما ذكره لغوه من حيث توفيقه  
 عليه تدري ايضا اي كالتبريد للحجاز والكناية قبل التبريد للحجاز الذي  
 احدا قسامه الاستعارة يعني ان تقديم النسبة على جمع اقسام الحجاز يتوقف  
 بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو  
 الحجاز الرسل لان اتصال الحجاز الرسل بالاستعارة جعلها ما بابا واحدا ووجه تقديم  
 النسبة على الكناية ان الحجاز مقدم عليها او اده في الاطول ولما كان الحجاز  
 ما يقال قصة ما تقر ان يكون مقدمة فلم جعل مقصدا في اسم بل مقصدا في  
 قال السيد الخوانساري ان النسبة اصل واسم من اصول هذا الفن وفيه من النكت  
 واللفظ الباطنية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والغموض والاعمال  
 في اختلاف في ذلك ان قلنا ان دلالة النسيان عقلية وانه ليس  
 بما معاني الوضعية وان قوله في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا

في ذلك كالتبريد  
 بالهمزة والواو  
 ذلك الهمزة

المعنى

هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوصفي كما في الكناية وهذا ما ارتضاه السيد  
 في الشاع اما ان قلنا ان دلالة النسيان وصية وان المقصود بها  
 الوضعية كما اختاره الشافعي في المقام ومدرسة السيد في قوله على الاطول  
 فلا ريب في ان تقدم من ان الاختلاف في الوضوح والحقا انما يتبين بالدلالة  
 العقلية والوضعية او لمحض من المعنى وغيره فاحضر في الدلالة او  
 على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليس ما يدخل في الراجح  
 لتبنيها هنا ولا حجاز ولا كناية ثم وفيه تعلق عن بعض المحققين من كنه  
 على الاطول انها داخلية في النسبة وان افرادها عنه للاختلاف في بعضها  
 واشتمالها على لطائف ودقائق او اقوال وده قول المصنف كما ياتي في الراجح  
 ههنا الخ فبما مل النسبة المعنى عليه الاستعارة فاذ ان المعنى عليه  
 ما يكون وجه النسبة في المشبه ته فيه اقوى والنسبة الاصطلاحية المعنى  
 عليه في هذا البيان لا يخص ذلك كذا في الاطول ويمكن الجواب عنه بان  
 الراجح المعنى عليه في الجملة فانهم احيى يطلق النسبة وهو النسبة بالمعنى الذي  
 كما تبينه قوله الا في معنى ان النسبة في اللغة اسم قال في الاطول والاعرف  
 مطلق النسبة لانه حسن النسبة الاصطلاحية لا الكلمة ما في تعريف النسبة  
 الاصطلاحية عبارة عن النسبة ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين الاصطلاحية  
 واللفظي ان يكون على وجه الاستعارة في الراجح على الاطول قوله على  
 وجه الاستعارة مثل ان اسديري وقوله او على وجه تبني عليه الاستعارة  
 مثل زيد كاسد وقوله او غيره ذلك مثل شيت زيدا بالاسداه وفي الحديث قوله  
 او غيره ذلك ان الراجح انما يتبين من قوله المعنى انهم فيها دار الخلد فانه ليس  
 بنسبة مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا ما تبني عليه الاستعارة ولذلك ذكره  
 المصنف في البديع وذلك النسبة ليس بمقصود في الآية فلي هذا يكون نحو شيت زيدا

في ذلك كالتبريد  
 بالهمزة والواو  
 ذلك الهمزة



بالاسد داخل في قوله او على وجه يبنى عليه الاستمارة ولعل هذا أقرب  
 او على وجه اخر وهو ان المقصود اسم ليدل على الشبه الخ اي كما هو الظاهر  
 المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر والحق على الاستخدام  
 ايضا خلاف الظاهر الذي هو اخص فاللزم في التسمية الاول للبعد والحق في  
 انه مطول وقوله للبعد يعني ان مدخولها نوع من جنس التسمية النحوي عند  
 متعارفين بين النعم وكونها للبعد بهذا المعنى او بنا في ان الجنس يحوي النوع  
 اذا اعيدت معرفة اي بلفظه الاول قال ليس وانظر هل العادة باللفظ  
 كذلك فليس على طلاقة وكذا يقال ان التكرار اذا اعيدت تكرر كانت  
 عين الاولى لا تكرر قولنا تعالى وهو الذي في السما الى وفي الارض  
 الله مع الفاء مع الفاء هنا هو مصدر لا يقال تعالى ترفع الدلالة  
 المهدية ترفع بالمرف لا هم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب  
 لا بانقول ليس المقصود ترفع الدلالة بل التسمية على ان الرفع به ليس الدلالة  
 التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة  
 على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر لا كما لم يكن قلنا  
 في عرف النعم لا يسمى اللفظ بالتسمية على صفة اسم الفاعل والماضي في الحكم  
 انه اطول وكتب ايضا قوله هو مصدر قولك الخ اما قال ذلك لتكون اول  
 صفة الحكم كما ان التسمية كذلك وان كان بالمعنى المشهور الذي هو اللفظ  
 اخص صفة اللفظ اذا هدت طرف لكونك وفي حيز اي على مشاركة امر  
 هو التسمية وقوله لا هو التسمية به وقوله في معنى هو التسمية واما الدلالة  
 والمعية فهو الحكم وهذا شامل في التسمية المذكور للتسمية النحوي  
 وكتب ايضا قوله وهذا شامل لمثل قال الخ فيل ليس مراده الاعتراض على تعريف  
 التسمية النحوي بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحبتي

اذ دخلها في تعريف التسمية النحوي ليس بخذو بل مستلزم وانما مراده التسمية  
 للاعتراض على تعريف التسمية الاصطلاحي الذي استبعد من كلام الفاضل المحبتي  
 الذي بقوله اي في المطول ونسب ان زاد فيه قولنا بالكتاب وعنه لفظ التسمية  
 ليخرج عن قولنا زيد ورجل في زيد وعنه ورد الاعتراض على تعريف  
 التسمية الاصطلاحي الذي استبعد من كلام الفاضل بنوقف على ان هذه الامثلة  
 ليس به وان قصده المشاركة التي هي لازم منهاها وقد يمنع ذلك بنا  
 على اهم عدو قوله تعالى اخذ من جوده الهبة هو ان قبيل التسمية وكذا قول  
 اي الطبيب فان تقول الانام وانت منهم فان السك بعض دم الغزال وسما  
 انما لها تسمية ضياء فالظن من ان مثل قال زيد عرا اذا قصد به التسمية من  
 قبيل التسمية الاصطلاحي الضمني في فري قال ليس فهو اذ لم يقصد به  
 اللزوم لا يدعي على الاصطلاح حتى يحتاج الى اخرج عنه لا اعتبار المقصد فيه  
 وان قصد به اللزوم فلا نسلم في انه ليس من التسمية الاصطلاحي حتى يخرج  
 عنه في وقدا طال الجند الكلام هناك قال في اخرج ان قولنا جازيد وعمر  
 وقال زيد وعمر ولا يصير تسمية لهما واصطلاحا الا بان يجعل مستلزاما في  
 المشاركة واما محمّد المقصد بالسمع كما في السرار التسمية التسمية تسمية فلو  
 اي الدلالة الخ اقرب ما ظهر في تعريفه انه تسمية لهما وان قوله يجب لا يكون  
 تسمية لقوله لم يكن وكانه حل ما على انها موصولة وان تقدير عبارته اي الدلالة  
 على مشاركة امر لا مر في معنى التي يجب لا تكون الا انه استعمل التي قباله  
 ولو قال اي تسمية لم تكن كما في الاطول لكان اخص واحسن على وجه التسمية  
 الحقيقية اذ لا افعال في التعريف بترك التعريف بان لا يكون على وجه التسمية لان  
 الاستمارة التسمية داخله في الحقيقة وان يؤم قول الفاضل بما بعد وحسن كل



من الاستعارة الحقيقية والتبيل بعبارة جنان حسن التبيين ان التسمية بقا الحقيقة  
 اه اطول حوريت اسد ان كان مثالا لاستعارة الحقيقية فالمعنى عواسد  
 في ريت الخوان كان مثالا للتبيل والمعنى هو التسمية المدلول عليه بقولك  
 ريت الخوان وكذلك يقال فيما بعد ولا على وجه التجديد فيه بل يخرج تشبيهه  
 التجديد فيما اذا لم يكن تجديداً لشيء عن نفسه لانه لا تشبيه يحولهم فيها الخلد  
 فانه لا يتراع دار الخلد من جهة وهي عين دار الخلد لا تشبيه بها تحوّل وعو  
 لفتت برب اسد فانه لا تجرّد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد لا عينه فيه  
 تشبيه مضمّن في النفس في حوزة به عن حوّلهم فيها دار الخلد فالحقيقة  
 عن عواسد الوهم وكأنه توهم ان في كل تجرّد تشبهاً اه اطول لا يسي  
 تشبهاً اصطلاحاً قال في الطول خلوة فالصاحب المتعاقب في التجديد فانه صرح بان  
 حوريت بقلوب اسد ولقيت به اسد من قبل التشبيه اه وانما قيد الخاضع  
 والاه من ان يقول وانما ركز الحقيقة اه تشبّه ليس في شيء من الدلالة الخ اي  
 وفي غير داخله في الماد لا يجرّد جاع الخ ان يقول ولا على وجه الاستعارة الحقيقية  
 ومقتضى الظاهر ليس بالتأنيث الا انه ذكر نظر الذي معنى الاستعارة الحقيقية الذي هو  
 اثبات لفرم التشبيه للتشبه والظرفية من طرفية المقتضى المطلق على حذف مضاف اي  
 ليس في شيء من الدلالة او ليس في شيء من الدلالة ولو قال ليس  
 فيه شيء من الدلالة لكان اوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالته الخ وهي توبه  
 ما قلنا ان الماد بالاضطرار محجود غير بالقصم لا تنقصه بالاستعارة بالتأنيث  
 اه في اي قايها كالمسبة مستقلة في مضافها الحقيقي واخص بان المسبة متلازمة  
 على التشبيه بسبب وانه قد اتى في نبي والذي يظهر ان الانقاص بالانقاص على يد  
 المحرور لا ينعقد لفظ المستعار من المطوي وهو لم يرد منه مضافاً الحقيقي ولا على وجه  
 السكائي لا ينعقد لفظ التشبه المستقل في تشبه به فهو جار نعم قد يتجه عن يد ذهب

المض

المض لا ينعقد كالتحيلة في ان كلا فعل فيقال كما يريد بالاضطرار في الحقيقة  
 مضافاً الحقيقي لزيد بالتبيل في الكلمة مضافاً الحقيقي على ماضي اي من الخلاء  
 من السكائي وغيره والتبيل الاصطلاحي الخ اعاده لاجل انقضاء ربط  
 قوله قد دخل الخ بما قبله وكان يكفيه ان يقول والتبيل الاصطلاحي ما  
 قد دخل فيه قولنا زيد اسد ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل التشبه ضميراً  
 او ما في محله تشبه مذكور وحوّل قول الله تعالى ضم بكم عني ما جعل التشبه به مح  
 حذف الاداة ضم التشبه محذوف او جارياً محذوف من الخبر من المال والمفعول  
 الثاني من بان عمت والصفة والمضاف اليه في ما للجن اي ما هو للجن وال  
 يذهب عليك انه يجوز ان يجعل التشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المائدة  
 في التشبيه تدور على دعوي الاتحاد وجعل التشبه به مبتدأ وجعله جبراً  
 في ذلك ويعرب منه تحت الما فانه في معنى لجن هو الماخذه ولا تدور عن لجن  
 فان جعل عنه كبرون اه اطول على انه اي ما ذكر من حوزة اسد وصم  
 بكم عني كما في نبي لا استعارة لكن التشبه جواز ان يكون من الاستعارة كما سباني  
 لا استعارة لكن التشبه جواز ان يكون جبراً بطوري ذكر المستعار له هو التشبه وهذا  
 في الاستعارة المقترحة اذ هي التي يطوي فيها ذكر التشبه بخلاف الكلمة كما  
 يأتي في محله فانه فيها لا يطوي الا ذكر التشبه به واما التشبه فقد ذكر فيها  
 وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما في الآية تقتضي كونه استعارة اما يكون  
 استعارة بمرحبة لا مكنية اه سم وكتب ايضا ما ينعض اي على وجه بيتي  
 على التشبيه لا مطلقاً فري بالخطبة اي لفظاً وتقدراً وجعل  
 الكلام خطوا عنه وهو ليس كذلك لان المستعار له مراد هناك انه قد  
 صم الخ لا بد له من مبتدأ تقدره هم صم اي وهو ضمير المستعار له اه سم  
 صالحا لان يراد به المفعول عنه والمفعول اليه لولا دلالته الحال او نحو



الكلام اراد بدلالة الحال القريبة للحالية ونحوي الكلام القريبة القابلة  
 ثم الكلام مبني على ادعاء قول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من اوله  
 يصلح له لفظه كما يصلح لاوله الحقيقة واشترط في القرينة انما هو لفظ  
 ارادة المعنى الحقيقي ولا يرد ان يكون اللفظ صالحا لارادة القول الله وهو  
 المعنى المجازي على تقدير انهما القرينة انما هو لفظ غير مستقيم اذا كان شرط  
 بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم  
 احتمال الارادة وصلحيتها اذ قد ترد اللفظة في كل حقيقة تحمل المجاز وان كان  
 احتمالا لا هو حقا غير ثابت عن دليل وهذا لا ينافي قاعدة الحقيقة القطعية  
 الظم كافي الاصول انه قوي وقوله ونحوي الكلام القريبة القابلة  
 القريبة القابلة بنحوي الكلام على خلاف ما فسر به الاصوليون المجازي  
 من انها مفهوم الواقعة اي المفهوم الموافق حكم المطوق وبطلانها  
 بذلك على تفسيرها لفظا في القاموس فنحوي الكلام مفاهم ومذاهب ان  
 القرينة القابلة معني لفظ ذكر مع اللفظ المجازي يمنع من ارادة الموضوع  
 له فاحفظه والعبارة المذكورة في السبب عبارة الكشاف ولوقدم بها القول  
 اليه على القول عنه لكان اولى لتصل كل شرط مشروطه وبيانه ان نحو  
 الكلام عنه المتعار له اي القول اليه يصح لان راد بالمتعار من المعنى  
 المجازي اي المتعار له وعدم القرينة يصح لان راد المعنى الاصل في اللفظ  
 منه فيكون مجموع الجمل والعدم المذكور متعلما بصلحية المعنى على  
 التوزيع كذا في الحيد وكتب ايضا قوله القول عنه وهو المتعار منه القول  
 اليه وهو المتعار له اي البحث في هذا المقصد اقول فيه شبهة على ان  
 التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوعا لسأله بل احد  
 اركانها والمقصود منه لانه مبني على استقامة الاركانه وبهذا علم ان البحث

عن

عن النبي قد يكون بالحمل على خلافه الخارجية لحصل منه ملكة اسقاط احوال  
 محمول عليه اطول وادانة الملاح بها اما معنى الكافي ونحوه فبلاسم المعنى  
 ووجهها واما نفس اللفظ الدال نزيل الدال منزلة المدلول اتم اطول  
 واطلاق الوركين على الاربعة اي مع ان التشبيه الدلالة المحصورة ليس  
 واحدا من الاربعة جزاء اطلاقها فكيف تكون اركانها كذا في القول  
 باعتبار انها مأخوذة في تعريفه قال سم في حواشي المطول وهذا يتبعه  
 القوم العاقدون والمعتود عليه والصفة اركانها للبع لاها ليس خارجا من  
 حقيقة البيع لان البيع فعل الملك وهذه هي السبب داحلة في حقيقة  
 النقل كنهها اجرا لتعريف البيع لان البيع فعل البائع المبيع الى الملك المشتري  
 بعوض بايجاب وقبول فدخلت في حقيقة التعريف وان لم تدخل في حقيقة  
 التعريف وكتب ايضا قوله باعتبار انها مأخوذة في تعريف لا يقال احدها في  
 تعريفه يقتضي انها اجزائه لان التعريف نفس التعريف يجب الدان لا يقول  
 لم تؤخذ في التعريف على انها خارجة عن تعريف بل المحمول على تعريفها باعتبار  
 القياس اليها وتعلقه بها كذا في سم على ان التعريف قد يكون بالامر الخارجية  
 اعني الدلالة تعال عليه هل يعد الدلالة نفسها من اركانها بل كذا في  
 ايسر ويدفعه انها نفس الشيء الذي الوركين فكيف تعد منها بالكافي ونحوه  
 اي لفظا او قد يرد وكتب ايضا قوله بالكافي ونحوه مبني على ادعاء ان مراد في  
 التعريف ام ضد اي مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحي لا خارج نحو قال بل يدعى  
 وتقدم ما في ذلك ان التشبيه اي لفظ المشبه به ليس يطعم اي يحاكي  
 على الكلام الدال اذ وهو شتم على ما يدل على الوركين الاربعة فقولهم قضية  
 هذا الوجه ان يكون الركن لفظ المشبه به والتشبيه غير شرط فاعلم وكتب ايضا ما



فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وان كان ليس الا واحدا منها  
 لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يودي بمغناه الا بمبونة الطرفين والوجه كما هو  
 شأن الحرف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعه وايضا وان جعل ضميرا ركبا  
 الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام او الى تعريف التشبيه  
 وضمير الفرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعد عن  
 مقام التزم ولما كان الطرفان هما الاصل او قال في الاصول ونحن نقول بدم  
 البحث عن طريقه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى على استعادة التي هي احد طرفي  
 التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الذي  
 وانفقي الى الاول ولا يبعد ان يقال قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف قال  
 طرفة اما حيان واما نفس التشبيه فلا يمكن ان يكون حسا لانه تصديق  
 على الصريح خلافا لمن قال هو انشا وليس شي من التصديقات حسا كذا في  
 بنى كالحذ والورد اي الجزيين اذا اكدان غير حسيين فاذا جعل التشبيه  
 من تشبيه الكل بالكل كان في جميع ما ذكره تسامح لا في اكثره فقط وكتب ايضا  
 ما نصه في القاموس ورد كل شجر ثوره وعلية على المجموع يريد الورد الاحمر  
 اطول والربق اي ما اتم وكتب ايضا قوله والربق والحز قال في التسامح  
 كالربق اذا شبه بالحز على رعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم القوم  
 بشرها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الحزم كونه فليس لها لذة طعم والاشبه  
 انه اراد رعم على البيان حيث جعل التشبيه في لذة الطعم وانما اراد ان التشبيه  
 ان تشبيه الربق بالحز ليس في الطعم بل في التذاد وحياتي اه اطول وفي  
 اكثر ذلك تسامح اشارة الى ان بعضها لا تسامح فيه كالصون الضيق  
 والهس فانها مسوعة الحقيقة وكالتهكة فانها مشحونة حقيقة اه سم ويمكن دفع  
 هذا التسامح باعتبار تعدد المضاف اي لون الحذ ولون الارض وريحة السم وطعم  
 الربق

الربق وطعم الحز وملاسة الجلد التام وملاسة الحز واداهل التشبيه  
 بين لون الحذ ولون الورد كما ان وجه التشبيه بينهما استعمال الانفس لهما  
 وعلى هذا القياس في بقية الامثلة انما هو لون الحذ مبنى على مذهب الحكماء  
 والممكنون على ان الرأي هو الحزم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك بل ان  
 نفسه في التشبيهات من ادعى الضرورة كذا في بنى كفى يشترط في الطرف  
 اي فكلام المضمين على الطرف فلا تسامح وبحث في الفري باريس  
 المراد تشبيه النكته التي هي راحة النعم بنفس النعم الذي هو مشحون عرقا  
 بل راحته فلا يكفي التثب بالرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال  
 قالهم وتعايل ان يقول ليس مقصود التسامح بناء على الطرف بل  
 الاعتماد على اركان هذا التسامح بان الطرف حرك به اه واتشعير بان  
 التسامح المقصود دفعه بالنسبة على الطرف انما هو التسامح في جعل النعم خشنوفا  
 النعم ولا يخفى انه مدفوع بالنسبة على الطرف لا التسامح في جعل النعم شربا  
 فان هذا شئ اخر لم يتعرض له انه اصل لا بائنا ولا يدفع قسما تحت  
 الفري مدفوع قد بدى ونعم النعم بالكراسم بالفتح وتقال شربا  
 لفتح انهم بالضم كذا في الفري والاول اقصى حتى ادرك اي طريق  
 ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سبيله والحكمة شرطه كذا في الطول  
 لانفس الادراك اذ لا يقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق  
 الادراك لا الادراك الذي هو العلوم الخصوصية فكل ادراك مندرج تحته  
 فليس هناك ادراك لا يندرج تحته لكون هذا سبيله اه سم قال في الاول  
 لا يخفى ان الملكة كما انها سبب الادراك تشبهه عن ادراك فان الادراك اذا  
 تكررت وتشتت في ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات





بلا جسم كساجد فلا أدرك أوله لحصول الكلة والكلة  
 حصول الإدراك ثانيا فلا أدرك أيضا سبب الإدراك فلا يصح لتفاديه  
 نفس الإدراك المحض ثم قال والوجه أن وجه الشبه كونها شيئا  
 بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما أنه لا انتفاع بدون الحياة  
 وطريق عطف تفسير على ما هو شرط في وجه الشبه فان شرطه أن يكون  
 مشتركين الطرفين أي نعم بأن يكون الشبه عطفيا إذ في تقدم هذا القسم  
 عليه على أنه أكثر والبع لعمدة التباين وكونها المترتبة من الجوانب  
 أي أطول عما في شأنه قال السيد وقيل عدم الحياة عن انقضاء ما في  
 الأمر في قوله عما في شأنه منقوض بالجنين والاولى أن يقال عن انقضاء ما  
 أي في أي عالم يقل عدم الحياة عن انقضاء ما مع أنه الظاهر والمذكور في عامة  
 الكتب لا يتعارضه بقوله تعالى وكنت أمواتا فأحييكم والاصل الحقيقة  
 وأما انتفاض التفسير بقوله تعالى تصي به بلدة مباهج إليه المصير إلى  
 الجار باتفاق أهل اللغة والفطر قال في المرفوع وقد تفرغ عن عليم بآمن  
 أحدهما أن الفطر نفس الطبيب لا راجع لما في أن هذا من قلب التشبه فانه  
 يشبه خلق الكرم بالظواهر وسيدفع الثاني بقوله والوجه هو وظن كرم  
 أما بإضافة الخلق إلى الكرم أي خلق شخص كرم وأما بالوصف فيكون من  
 قبل عبثة راضية أطول تصدعها الأفعال أي الحميدة وقوله بهرولة  
 أي يرفق والوجه أن جواب سؤال أنشأ الله بقوله الثاني والأفان المحسوس  
 أصل المفعول والأفان محسوس أصل المفعول قال السيد أصالة المحسوس بلقاء  
 العلم والإدراك لا مطلقا كما يشترط في تمييزه والتشبه لا يقتضي إلا أصالة التشبه  
 به في وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمفعول بل باعتبار كماله  
 وتقدري المفعول المحسوس أتم تشبيه الفطر بالخلق ههنا أن أعني في الرتبة الملازمة  
 للشامة

للشامة فالشبه أصل وفي الكلام مبالغة وأصباح إلى التذير ولكن التذير  
 التشبيه في الحسن والتذير الفرق فالشبه به أصل كما هو المهور ولا حاجة  
 إلى التكلف أي مستفادة من الحواس ولذا قبل من فقد حسا فقد  
 علم أي المستفادة من ذلك الحسن أي أطول ومطول وكتب أيضا قوله  
 مستفادة من الحواس لأن النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كمن لم يولد  
 بالادراك الأمور المحسوسة وهي الحواس الحسن فإذا اجت بها بهت لا يبره  
 مشتركة بينها ولا مبرجيات بعضها بعضها وهي نورانية والعلم بها على قدر  
 العقل متأخر عن الحس مستفادة منه وللنفس قوة ما يحدث ما يقع التفرغ  
 القوة العقلية وقوة ما يحدث ما يقع البدن وهي الشهوة وقوة يدفع بها  
 يضي البدن وهي الغضب أي سوامي ومنبهة إليها لأن العلوم ترجع إلى  
 الأوليات ليلابدلهم التسلسل والمحسوسات أصل الأوليات أي هم وذلك  
 لا يجوز أي بدون الطريق السابق ما لا يدرك بالقوة العاقلة فيه بل  
 إلى هذا الحكم والأول يدرك عند المتكلمين سوي القوة العاقلة والحواس  
 الظاهر وليس الحواس الباطنة بمشبهة عند المتكلمين أي بعيد مثل الحواس الباطنة  
 الراد هذا بالخيالات ما اصطح عليه الحكم وتقدم في بحث الفصل والوصل  
 من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس كترك المتأدية إليه من الحواس  
 الظاهر فإن العلوم المتقوية التي جعلها أهل هذا الفن من الخيالات ليس من  
 الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك إذ لم يتعلق بها أحاسن قط بل  
 بما ما سيأتي في قول الله وهو المدوم أي وكذا ليس الراد بالوهيانات ههنا  
 اصطح عليه الحكم وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الخبيثة المدركة  
 لوهم كصدا قد زيد المحسوسات لأن ألبان الأعوال وروس الشياطين ليس من  
 المعاني الخبيثة بل هي صور لا لها ليس لها يمكن أن يدرك بالحواس الظاهر بل إذا وجدت لم

Copy right University



تدرك الا بها وليس ايضا حاله تحقق كصدقته زيد بل المراد بالوحيات ماسيا  
من قوله لم يدخل فيه الوحي اي ما هو الخفي في جعل الخيال ما لا يدرك بالحواس  
الغافلة نظرا لغيره وان الخيال يدرك ما واما مادته فمدركه بالحواس على ما هي  
اهل لمحض من نفس وعينه والوجدان اي المدركة بالوجدان اي التوهم  
الداطنة كالآلم والجوع واللذة اه نفس تسهل للضبط الخ قد تعذر  
هذا الفرض حاصل على تقدير نفس العقل بما عداه فيدخل فيه الخيال  
مع ان هذا اولى من حيث ان فيه تحريك في نفس العقل فقط بخلاف ما كان  
فان فيه تحريك في نفس كل منهما وكان الخامل له على ذكر ان ادخال الخيال  
في الخيال ليس لثمة فيه من حيث ان يدرك من حيث مادته بالحواس وقد  
يقال ادخاله في الخيال نظرا للحسنة المذكورة ليس اولى من ادخاله في النفس  
من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيال اه سم وفي المعنى اما جعل  
الخيال ان من قبل الحسنة لا بها بل كان في ادراك الصور غير ان الحس  
يدركها بحضور المادة والخيال بدونها وهو المعلوم الذي وضع تحت  
الاما سمى هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي  
هو حركته الحسنة التي تترك الذي يباين اليه جميع المدركات الحسنة اه م  
كما في قوله اي كسبه به في قوله الشيق هو شيق الشيق  
النون اصنفت الى النون بمعنى الدم او الى النون بن المذرونة انتهى الى  
ارض فيها من الشقائق ما اعجب فقال ما احسن هذه الشقائق احوها  
اول من حياها لا الى النون بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال نون  
الاراك وكانه رد الشاعر الشقائق الى المرد لضرورة الشراذم يوجد  
الشيق بمعنى الشقائق للواحد والجمع اه اطول من باب مرد قطيفة اي  
من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم في معاني المطول اي من اضافة  
الاعم الى الاصل لانحرا واحدا اعم من شيق ومن قطيفة وهي التي يسميها

بعضهم

بعضهم بيانه اه اذ انصوب او تصديق الشبه بهذا القيد لان اولى  
الشقائق ليس على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والمواضع اطول  
اعلام جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه اطول كمن الركب الخ قال في  
الاطول ومكن في الشعر ما يخرج الكسبه به عن كونه خاليا بان يجعل اعلام  
ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحرة فيكون تشبيها بلبها ويراد بان وجد  
خشب حصرا كما يوجد فيكون استعاره ولا مادته اي تمامها سواء كانت  
بعض مادته بالحواس او لا كما في الاطول لا يكون للحس مدخل فيه بان  
لا يدرك هو ولا مادته بالحواس ولكنه حيث لو ادرك لكان مدركا بها  
اعترض عليه حيد رحمه الله بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان  
مطلق الادراك والملازمة غرضه لانه الحس قد يدرك ادراكا مطلقا  
بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اخذ الشرط والحجج وموافقه  
ان المراد منه الادراك حال كونه موصودا او الادراك بنفسه لا بصورته فلا  
غبار في قوله فلا غبار اي لا يرد عليه ان الحس قد يدرك  
ادراكا عقليا بدون الحواس لان الحس قد يدرك على هذا الوجه لا وجود  
له بل هو امر يتوهم العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد  
اتحاد الشرط والخيال وفيه شيء الا ان يكفى باختلاف العنوان افاده  
ليس وكتب ايضا قوله لو ادرك الخيال لو ادرك على الخيال فلا ينافيه  
ان باب الاعمال مقصورة اذ لم تصور لم تصور جملة مشبه به وبذلك  
يتمى عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عدله  
قال الش في هذا السيد يتم عن العقل يعني به غير الخاص عن العام والاعم  
يصح الحكم به قوله قد واما يقال اراد المتكلم عن العقل الصرف وما ذكرنا  
احسن اه اطول كما في قوله اي كسبه به في قوله امر النفس اه اطول

Copyrighted material



يتقلى ويدرج في ابعاده في حيزه طول والمشي في  
 الحذوف اي والسيف المشري كاسنير التبع اليه مضاعفي ملك  
 كافي الطول فعمل المضاجعة كناية عن الملازمة قال في الاطول ولا  
 يبعد ان ياد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشار بان قصد الحذف  
 لا يمكن الا في حال اصطحي ونوعي ككتاب احوال الانبياء جمع  
 ناب وهو السخف الرابعة والاغوال جمع غول وهي ساهرة الخ والنسيم  
 وشيطان ياكل الناس واداء رماها العرب وعرفها وقتلت نابط شره  
 والحال ان مضاعفي الحذف مضاعفي مبتدا والمشي في حيزه ولا يبعد  
 الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لا يجوز فيها لا الناس في علي الصق ولا  
 الناس هنا لا بد من استبعاد الفعل ان له ملازمة ما ينع الفعل في اللزوم  
 بالمشي ولا يبعد المشي به ومن الناس من توهم ان السخف جعل الكلام قليا  
 واسنى بيان كنية القلب ولم يان بما يقيد الاطول الى مشارف اليومي  
 فري وجعل القاموس مشارف من الشام وانما المشارف الى المشارف لا تجمع  
 لايب الله ما لم يرد الى المرحا اطول وسهام الخ اشار الى ان سنوية  
 صفا لسهام محذوفة وان معنى سنوية محذوفة السهام والس في الحقيقة  
 وصف لضاها وان معنى ردف صافية مخلوة ولا يبعد بقوله كناية عن  
 ان الماد رماح سنوية الاسنة لان الاسنة هي الاشبه بالانياب الاغوال  
 لانها اعظم من الضال والاسب لقوله ردف تفوي الس بالتحديد الفصل  
 على ما في القاموس افاده في الاطول واقول يلزم على تفوي الس بالتحديد  
 الفصل ان لا يكون لقوله ردف كبير فائدة لاستفادة الضم والجل في  
 هذا من سنوية فاصفها الس اولى بامل وانياب الاغوال مما لا يدرك  
 الحس اي ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون انياب الاغوال مما لا يدرك

مادة بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم انياب لان جنس  
 العظم لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته اي شي لانه لا يتكلم  
 لها شي من القواطع ولا يخرج على صورة انياب المتعارف بخصوصه بل على  
 صورة مهيبة له مناسبة في الجملة لقوله انياب اقول مادة السخف بالان  
 والاغوال فعلى تسليم ان الانياب موجودة وهو الظاهر ليس الاغوال موجودة  
 فلا يخرج بوجود بعض مادته عن ان يكون وهيا وانما قليا وهو الظاهر لان الانياب  
 عند التحليل انما يتغير غير بعيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل في اعلام ما  
 والانياب لا يبعد تلك الاضافة موجودة فاحفظه ان من قوي الادراك  
 اي القوي التي تم بما اراد الدراك فلا يقال هذا يقتضي ان المذكرة مدركة  
 والمذكرة حذوفة ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالحياتي الخ وذكره مع انه  
 مهموم ما تقدم لان لغة زيادة تحقيق ما يسمى بتخيلا وسكرة اي  
 قوة واحدة تسمى بتخيلا اذا استعملها النفس بصورة العقل ولوم الوهم  
 وفي الحذفها كدم غرظ ومن شأنها تركيب الصور اي المدركة بال  
 الحس المشترك وقوله والمعاني اي المدركة بالواهي والصرف فيها اي بال  
 تركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده واضرغ انبالا لعمية  
 لها كلسان له جناحان او راسان او لاس له ما اقترحه التخيلا اي  
 على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركة بالحس الظاهر ما يدرك  
 بالقوي الباطنة قال في الاطول فسر والوحياتي بما يدرك بالقوي  
 الباطنة ومدركها لا يخرج عن الصور والمعاني الخسبة المتعلقة بالمحسوس  
 فان المدرك من القوي الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور  
 واما الواهي وهي لا تدرك الا المعاني الخسبة المتعلقة بالمحسوس فليس بما يدرك



بوجودان بعد الحياتي والوهمي السابقين الا المعاني الخيرية المتعلقة بالمحرك  
لكن في كون كل ما يدرك بالقوي الباطنية وجدانيا خفا اذ المشهور في  
الوجداني ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرنا كان كاحوال نفسه او يدرك  
بواسطة قوة باطنية فخصص المداخل بالوجدان من بين ما يدرك بالقوي  
تخصص كل بلا يخصص به وهذا بين ان المراد بالقوي الباطنية الحواس  
الحس الباطنية وكذا الكلام المطول والخصيد وقوله ما يجده كل احد من نفسه  
اي ما يدركه من غيره كالنفس عموم تفرقه بما يدرك بالقوي الباطنية  
وقوله عقليا صرنا الخ اي وتفرق الوجداني بما ذكره يخرج هذا المعنى  
المعرف فنحصل ان تفرقه بذلك غير جامع وغير مانع وسياتي عن الاعراض  
بان اللذة والالم المحبوسين من الوجدانيات غير يدركان بالقوي الباطنية  
ويمكن مع ذلك كله بان المراد بالقوي الباطنية وبالا يدرك في التفرق  
ما هو اعلم من الحواس الحس الباطنية والا يدرك فيه ادراك التخصص من نفسه  
باحدى اقسام الباطنية الشاملة للحواس الحس وغيرها هذا ما يشرى في هذا  
المقام قسامة وفيه في ما نصه القوي الباطنية من القوي التي يدركها  
السمع والتي يدركها بالجمع والتي يدركها بالنصب والتي يدركها  
الشم والتي تدركها بالفرح والتي يدركها بالخوف ويحذف في هذه  
الاشياء تدرك بالقوي باطنية بسبب تكيف تلك القوي قدركها النفس  
بها وتسمى تلك القوي وجدانيا وسبب عقلية خفاها وعدم ادراكها  
بالحواس وليس من العقليات الصرفة لانها غير بيان موجودة في  
الحيز لا كية تدرك بالفعل كالمعلم والحياة فان اعين من حيث انها  
كلية تصور بالفعل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار  
اصل ادراكها

بوجد ادراك اللذة بل لا يدعه من وصول اللذة الى المستلذاه خيد  
ولم تكف بالليل عن الادراك لان مجرد السيل من غير احساس وشعور  
بما يدرك لا يكون اللذة اذ الخ في لما هو الخ اي لا يدرك بالمدرك  
كالشك في الخلووة للذائقة اه خيد عند المدرك انما قد بدلت  
لان المعبر كما لينة وخير تبه بالقياس الى المدرك لا في نفس الامر  
قد يتقيد الكمال والخيرية في شيء فليدبه وان لم يكونا فيه وقد  
لا يتقيد هاتين باختصاصيه فلا يلدبه اه في على المطول من صبه  
كذلك اي كمال وخير وانما قال ذلك لان التي قد يكون كالا وخيرا  
من وجه دون وجه والا لئلا ذبه انما يكون من ذلك الوجه وليا  
ايضا من العقليات اي حتى يدخل في العقلي الصرفة اي التي لا يتقيد  
بها احساسا صلا تكونها من الخيرات اذ الكلام في لذة هذا الذي  
المخصوص وفي هذا التي المخصوص اه سم المستدلي الحواس اي  
الباطنية اه ش بل من الوجدانيات الخ لا يخفى ان اللذة ليس من الحواس  
الظاهرة ولا من المعاني المتعلقة بها فلا يكون من المدركان القوي الباطنية  
فالاولى ان يجعل الوجداني قوة اخرى غير القوي المشهورة كما اشار اليه  
قدس سره في بحث القوي من شبه المقاصد اه خيد على المطول والادراك  
هاتين اللذة والالم الحياتي اي الناشيان عن الحس قال القوي  
يحصل الفرق بين اللذة العقلية والخيرية ان الخيرية ما يكون المدرك  
بالحواس والمدرك بالذات ما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما  
يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالا يدرك وقس على هذا  
الفرق بين الاثنين وكتب ايضا قوله اللذة والالم الخ اعلم ان كل من اللذة



والألم يتصل على كل منهما وهو ما يكون أدراكه مجرد العقل والمدرَك  
عقلي محض كاللذة التي هي أدراك الإنسان شرف على المحض والآنم الذي  
هو أدراكه نقصان حيله الخالص كمن المقص اللذة والألم الحيان لهما  
الحاج لادخالهما في العقلي وذلك كاللذة والألم الحاصلين للنفس بتل اللذة  
بمدد وطولها والروسل الباصرة لمصرها الجبل والجبل وبتل اللذة  
للموسم اللين والحن وبتل السامعة لمصرها الطرب او التكر وبتل الثا  
لمصرها الطيب او التفر وبتل قولنا كاللذة الحاصل للنفس وجه تسميتها  
باطنية ولو كانت اسبابها حية فالذوق عندك انما يدرك به حلاوة الخو  
وليس الحلاوة نفس اللذة بل هو معنى حصل عن ادراك الحلاوة في قوة باطنية  
نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استجابة صورة الجو عندنا  
الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حية كسائر المحسوسات فاسمها  
كونها وجدانية باطنية لا نقول مضاهها قائم بالنفس ولو كان سببه  
الحس اه ع ق من العقلان كالمعلم والحياة قال في الطول واللذة الباطنية  
ليس من الوجدانية المدركة بالحواس الباطنية اعم اي المعنى الذي  
الذوق هو خبر يد كالأسد الجاه كاسيا في الاستجابة لا تنفاهما في الاستدراك  
هي الاقدام عن روية وذلك يخص بالنفس لما قلناه اعم سم وكتب ايضا قوله  
اي المعنى الذي قال في المروى وما وجبت وقعت في الحد وذكره صورة  
بمعنى شئ كنها في هذا الحيل ليس بمعنى شئ لانه عند اهل السنة الموجد  
ووجه الشبه قد يكون عديما اعم اي المعنى الذي قصدت ان  
الطرفين فيه اي زيادة اختصاص له بهما كما في الطول وغيرها وذلك  
اي هذا المعنى الذي اريد به المقصدا اعم سم مع ان شامها ليس وجه الشبه  
اي فلا بد من زيادة المقصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات  
وكتب

وكتب ايضا قوله مع ان شامها ليس وجه الشبه اللهم الا ان تعرض فائدة  
لنقصان النكاح كالتبريض عن لا يوم المشابهة في وجه من الوجوه وقد  
استمر ان يكون الخ فوضمته ان حقيقة وتحيك مضويان على الحقيقة  
لكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعد ان ولو وسد كما في المروى  
ان يكونا مضويين على المفعول من احله لا يخالص يتركه من اجل ذلك ولا  
حالة لان محي الحال مصدر لا تنعاس على الصحيح ولا يمتري الا ان لا يترك  
ليس من جهة تحقيق ولا تحصيل والاطوار انما مصدران موكدان اعم سم  
والاطوار انما ميسان للوع الا على سبل التحصيل اي التوهم بان يشبه  
الوهم وتوهمه بنا ويل غير المحقق حقيقة العادة الوهم في احكامه الغير  
الواقعة في نفس الامر وذلك كما في هذا الباب وفي كلام سم تفسير  
التحصيل بالعرض والتقدير كما سياتي وكتب ايضا قوله الا على سبل  
التحصيل لوسمي تحريك لكان احسن لان المشبه تحصيل لا تحصيل كنه محيلا  
باعتبار تحصيله لغيره كذا في س والتاويل المظهر في اعم سم  
كما ياتي وجه الشبه في قوله الخ جمع قسبة كقربة وعرف  
والصبر لليل في قوله رب ليل قطنة لصمود وراق ما كان  
فيه وداع موحش كالتحليل ليري به العين وباني حديثه الاسماع  
اي توري والصبر للجوم واصافة الرجا اليها الملكيسة اعم سم فلا  
وجه الشبه الذي قال في المروى ويحيى البصرة انه شبه الجوم بالنفس  
والجامع حصول التور وهو ضالي في النور وشبه الدجا بالابتداع  
وهو ضالي في الاسداع وجعل في ضمن ذلك تشبه الهمة بالهمة اعم سم  
فيجوز ان يشي مظم هي الظل ان وقصد جعل الظلة مظلة انها مظلة لها



كان الصوصى بذاته اه ملخصا ومثله يقال في اسود اعني السبه  
 بين الابتداء اشار الى ان في البيت قلبا وسيصح به الاعلى طريق  
 التحيل الى الاعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة  
 من اوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بها كونهما من  
 المعاني اه سم انه اي لانه اه اطول لما كانت البدعة الخ قال في  
 المروى كونه جعل التشبيه اول بين الابتداء والظلمة وانه لزم عنه  
 تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والا وفي العكس كما هو نص البيت فان  
 الذي دخل عليه اذ ان التشبيه هو الاجور بها يجعل ادلة المقصود  
 وغيره لزم عنه الا ان يكون لاحط في ذلك تقدم الظلمة في الخلق  
 على النور ولقولهم تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور اه وقال  
 في الاطول ووجه تشبيه النور بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة  
 دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم غير  
 العامل والجهل لا ينفك عن الضلال او ان التغير عن البدعة يستلزم  
 عن التعريف في السنة والتشبيه في البدعة سبق او ان العلم  
 كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة تشبيه الجهل والبدعة يستلزم  
 يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكي كل منهما اه  
 اه وكلما هو جعل اي وكل فعل ارتكاب جعل ليكون جنس البدعة  
 التي عطف عليها ان البدعة ناسبة عن الجهل لانها جعل بنفسها وسم  
 من هذا النفس الجهل جعل صاحبه في ظلمة بالاولي ومثل هذا يقال  
 في قوله السنة وكلما هو علم اي كل فعل ارتكابه علم اي ناشئ عن  
 العلم ولا يابن من ان يقال مكرها اي من الوقوع في مهلكة او  
 النور على داهية مهلكة سببت جواب لما ولزم بطريق  
 العكس

العكس الخ فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها  
 النور وهو السنة اه سم وكتب ايضا قوله ولزم بطريق العكس  
 اي المقابلة وفيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه احد الصدين بشي  
 تشبيه الصد الاخر بصدد ذلك الذي اذا ثبت لاحد الصدين  
 لا يلزم ان ثبت صد الاخر قال في المروى ولعله يريد ان يحار الدهن  
 من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه سم  
 ان تشبيه السنة الخ لانها تجعل صاحبا كمن يمشي في النور فتهدى  
 في الطريق وبان المروى ولم يقل ذلك انما لفرقة من المقابلة  
 وشاع ذلك اي على السنة الناس وتداولوه في الاستعمال  
 حتى تحيل الوهم ان الثاني قدم الثاني على خلق ترسل الوهم  
 والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه اطول واشراق  
 اي اضاءة بالحقيقة اي بالمللة الحقيقية المنسوبة الى الحقيقة  
 اي الثابتة على السلام اه اطول ايضا يصح اطلاق  
 البيضاء على الرغبة حقيقة بلا تشبيه بنا على ان المطلق  
 النور وجود البياض كما اشار اليه المص ويصح ان يكون تشبها  
 بليفا اي كالذات البيضاء ويصح ان يكون استعارة على مذهبه  
 جوزها في ريبا سدا وعلى هذين فلا تحيل ومثله يقال شاهد  
 سواد الكفر لانه على احتمال التشبيه يكون من باب الجين الماكين  
 ايضا قوله البيضاء هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون  
 الاشراق كما هو المذهب ولواريد بالبيضا الشمس وجعل صفة  
 الحقيقية بنا وبها بالمسرفة كقولك شررت ويبدل اي الحري  
 لم يدل الا على تحيل الاشراق اه اطول من حيث فلا الجين ما



بين العين والاذن الى جهة الزمان وكل انسان حينما يكتشفان الجهة  
 وحسن بالذكر لانه اول ما يدور عند الانسان حيث يقصد بسم الشخص  
 وجهه فصارت نسبة النجوم الى هذا الموفق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا  
 بين قوله شئت البدعة بالظلمة الخ فان لم يسمع ذلك ان يقال فصارت  
 الهدي بين الابتداء بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه اراد اول  
 الاصل ثم اراد هذا الشبه المطلوب اذ يشكشبهها اي صار ذلك الشبه  
 بواسطة الوجه القليل صحيحا كما ان تشبيهها بصفة بواسطة وجهه  
 كما في تشبيه النجوم بين الدجاء بياض الشب اي النجوم اي من الدجاء  
 بياض الشب اي بالشمس الابيض الكائن في وقت الشب في سواد الشبان اي  
 الكائن بين الشمل الاسود الكائن في وقت الشبان في سواد الشبان الباقي على اثر  
 ضروره ان النجوم لم تشبه بغير البياض في السواد بل بالابيض في الاسود ولا  
 قال الشبان اي ابينه في اسوده او بالانوار جمع نور بفتح النون وسكون  
 الواو وقد اشترك تشبهها بياض الشب وتشبهها بالانوار في كونها  
 فيها محققا في الطريق لكن وجه الشبه في التشبيه بالشب الى الهيئة الحاصلة  
 من حصول اشياء بيضاء في جنب شئ اسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة  
 من حصول اشياء لونها مخالفا للون ما حصلت في جانب ان الانوار لا تشبه بغير  
 البياض اي لامة ولو لم تكن ايضا فقد حصل اللعان في غير الابيض  
 بين النبات الشديد الخضرة التي ترى اسود فنبه به على ان المحقق اعم من  
 المحقق في الواقع او في الزمان وبإدراكه اهل طول ولا يخفى اي من قولنا  
 السابق اي الشبان بين الابتداء وقولنا طريق اشراك النجوم من باب التشبيه  
 لانه حصل في جانب التشبه به بين الدجاء فحصل الشبان في جانب التشبه به بين  
 الابتداء ليتوافقا الجانبان قال في المطول وكانه اللطيفة في القلب بيان كثره  
 التي هي في كان البدعة التي تلمع من بينها ونظر صاحب الفروع في القلب بانها

لغة وهذا الشاعر ليس من مجتبع بقوله اهل ليس لان المشابهة هي النور والهدى  
 ان المشبه به اعني الجم ثابت له هذا المعنى وهو ظاهرا ان اراد بالقليل القدر  
 الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الذي فانه عمل  
 القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر ولا يمكن  
 ان يراد بالعمل ما لم يرد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله  
 القدر الصالح منه او اقل اجمالا في قوله يحمل القلة وقوله او اكثر اجمالا في  
 قوله والكثرة فان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل الحكم  
 يكون مصححا قلت الاصلاح بالنسبة اليه يعني تحييفا لفساد هذا ما ظهر لي  
 هذا قد يره لا يحمل القلة والكثرة اي لا يحمل شيئا منها لانه ليس يردودا منها  
 وتبين فيه احدها اهل طول رعاية قواعد اي تمامها وقوله وسهل  
 احكامه اي جميعها وهذه ان وجدت في الكلام الخ ولو سلم برعايته في بعض  
 آخر الكلام يحصل العوز والفساد بقلته لقوته في البعض لا بكثرة اهل طول  
 اما غير خارج عن حقيقة اي حقيقة شئ من الطرفين وقوله او خارج عن حقيقة  
 كليهما ولا يخفى ان قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الدخول  
 والما قد مره على القسم الثاني مع كونه سلبا له وغير عريق في لطايف التشبيه  
 بل لا يخفى فيه الحاق الناقص بالكمال الذي هو المدة في باب التشبيه اذ هو  
 المشاركة وكيفية وقد تدرج به لا تفاوت الاشياء في الذاتيات وبلي في الامور  
 المشاركة فيها سواء لتقسيم الثاني وتدرج به بتفصيل فلو قدم لا فصيلا لفصل  
 قسم عن آخر بتفصيل طويل ولا يخفى عليك ان دخول بعض المهورمان الكلية  
 في حقائق الاشخاص وخرجه من بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم يسمون  
 مع طول باعهم بالفخر عن بعض آخر الحقيقة عن غيرها لتسميها الحسن عن الحسن  
 العام وتسميها الخاصة عن الفصل اما اهل الفرق واللسان فالداخل عندهم



في الانسان مثلا ما كان مثل الاراس واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم  
يراد عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في الخارج  
الغاية بالظرفين بالظرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم والكل  
نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فاما في هذا القسم من تفسر السكاكي  
كذا في الاطول وكتب ايضا ما نصه فان قلت قد تقدم في وجه الشبهان  
المراد به المعنى الذي له زيادة اختصاص بها وقصد بيان اشتراكها فيه في صل  
الشيء بما سبق ان الاشتراك في كثير من الدلائل ليس من وجه الشبه في شيء فهل  
ذلك شكل على قوله هاهنا غير خارج عن حقيقة ما قلت قال القاري تعالى عن  
الشيء ان هاهنا كان وجه الشبه ارجا ما اذا كان داخل اوتام ما ههنا  
فلا ينبغي ان يترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص اه وقد قدما لك عن  
الاطول ان اهل اللسان لا يشبهون في المفهوم الداخل وان القسم المذكور من  
تفسير السكاكي وقبل معنى الخصوصية السابقة كونه في قصد المتكلم ما ينبغي  
ان يشبه فيه لا فادته ولو باعتبار ما يعرف في الاستعمال من نحو تسمى كاتبة  
فلا تنافي بين ما ههنا وما سبق اه بان يكون تمام ماهيتها وهو النوع او جزء  
بها جنسا او فصلا تشبيه ثوب باخر في نوعها او جنسها او فصلا ما  
يعال الخ لعل منه انه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ما يقصده الماطقة  
بكل منهما بل ما يقصد عرفا او جنسها او فصلا اي او في الجنس والفصل  
معافا وهذا صانته خلق في كونها كائنا اي توفيقا كان لكون من التشبه  
في النوع وقرا ثوبا بمثل التشبه في الجنس وقوله او من القطع بمثل التشبه  
في الفصل الذي هو الجار والجوار ولا يخفى صحة اعتبار ان ثوب اكنان نوعا  
واكنان من القطع فصلا وان كان اعتبار ثوب القطع نوعا واكنان من  
اكنان فصلا صحيحا كما هو شأن الامر الذي ينبغي فيها حمل الجاعل واعتبار الجار  
اي معنى قائم بها الخ قال في الاطول اي الخارج لو بدان يكون معنى قايما بالظرفين

والخارج

والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه اما حقيقة اي حقيقة  
في الموصوف على ضيائها بمعنى انها موجودة فيه استملاك اي لا بالبيان اي  
شيء اخر متمكنة في الذات اي محتملة للذات في الاوصاف بها وقوله  
متحدة فيها نفسا لا قبله باجدي الخواص اي الظم كالكيفيات الكيفية  
نسبة الى كيف كالماسة الى ما والكيفية الى كم وكيفية فكيف من موضوعات  
صريح به اهل اللغة وليس المقدر والحركة منها عندهم كما يعلم من فهم فلما قال  
الشيء وفي فصل الخ وقيل اراد بالكيفيات مطلقا لمصان ولو جعل قوله كالكيفيات  
الجمعية مثلا للصفة الجمعية وقوله ما يدرك بيا نالها وانارة الى تشبها  
لم يدعي كذا في الاطول اي المختصة بالاجسام فيه تشبها على ان تشبها  
الى الجسم بسبب اختصاصها به وهو قوة مرتبة الخ اي في عرف الحكمة واما  
في اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا في الاطول وكتب ايضا قوله وهو قوة  
مرتبة الخ فيه نظرا لانه لا يصدق على بصر بعض الجول فان الجول قد يكون  
بتقاطع المصطنع الى العينين وقد يكون بدم بلك فيها فلا يصدق التشبيه  
على بصر من لم يتلاف عصباه ولا يخفى انه يدرك بالبصر عاينه انه لا يدرك  
مطلقا اذ لم يكن حوله فطريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق  
على قوي اخرى اذا كانا نفسا وقد يدفع الثاني بان ههنا كيدا حذف لظهور  
اي تدرك بالسطح مرتبة اي مرتبة مبتدئة في المصطنع الجوهري  
وذلك انه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبية محفوفة كالمصنعة الصيرة  
من اليمنى عصبية كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمينية الى العين  
اليسرى فلاقى المصطنع قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا  
على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالمصطنع وهذا الذي عند الحكماء وقبل البصر  
معنى قائم بالحدة بتعلق بالالوان والاشكال التي هي الحركة والسكون والاضواء



والافتراق ايه في وكتب ايضا قوله في المصنوعين ظاهره ان البصر لا يخص  
 بما اتصل منها بالعين ولا بما اتصل بالدماع ولا بوسطهما بل هو مشترك في الجميع  
 وليس في ذلك قيام المعنى بحسب لان ذلك يحول على ان في كل محل مثل ما في الآخر  
 ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بان العصبه اذا اصابها  
 افة في موضع منها ذهب البصر من جميعها ايه في العينين يتلافيان اي في  
 مقدم الدماغ من الألوان لوراد الاموال كان احسن لانها مسخرة بالذات  
 كالألوان وكأنه ادخلها في الألوان كما رجع بعضهم وذكر الاشكال والمقادير  
 والحركات على ترتيب قريتها في الابصار من المصير بالذات ايه في على الطول  
 والاشكال هي الشكوك جمع شكل وهي في اللغة الصورة الخمسة  
 والوجهة وفي عرف الحكمة هسة احاطة بنهاية واحدة بالجسم والوجه  
 كاكرة والدائرة او بنهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة او الكرو  
 حمالا يعلق تفصيل بالمقام وما في عبارة ان من ان الشكل هسة احاطة بنهاية  
 واحدة بالجسم كالدائرة او بنهايتين كشصف الدائرة يجب تاويله بان قوله  
 بالجسم صفة هسة لاصلة احاطة ذكرتها على ان الشكل مطلقا كهيئة هسة  
 كأنه قال هسة احاطة بنهاية واحدة متعلقة بالجسم وبنه على ذلك ما  
 لحجم لتصل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دأري اي السهول والافتقار على  
 فهم بعض شكل الجسم وجعل كالدائرة نظيرا كما طنه السداد من الاطول وريادة  
 من خط صاحب الاطول واصل الاعتراض انه كان الظن ان يقول بدل قوله  
 بالجسم بالمقدار بنهاية اول اشكال الجسم ان اشكال السطحان فتكون  
 الدائرية ونصفها مثال السطحان او تقول بالجسم او السطح كاكرة والدائرة  
 او بنهايتين كشكل نصف الكرة او نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثلا  
 للجسم والدائرة ونصفها مثال السطحان وجواب الاطول هو بمعنى ما قبل  
 ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطا اصلا فقد صرح في شئ التجديد وغيره بان  
 الجسم

الجسم يتصف بالشكل بعد انصاف للمقدار به وعبارة بعضهم بعد ان توفى عني  
 المقادير اول وبالذات وتقرض سبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فانه  
 يقرض الجسم فقد استندنا منه ان الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان  
 كان عروضا لسطح الجسم ثانيا وبالمرض فصح ان يكون مثالا في كلامهم  
 فلا خطا بل يكون كلامه من الجسم بكان لما قبل من الإشارة الى هذا الحق  
 الدائم وهذا الجواب ايضا ينفق ما ذكره الخفيد بقوله ويمكن ان يقال  
 الاخطا في كلام الشاعرين ان تكون بالذات والحقيقة او بالمرض  
 والدخيلة في الجلة فيدخل اشكال المسطحان ايضا واصبار الجسم  
 لا يظهر كون الشكل من الصفات الجسمية ايه وقوله من الصفات  
 الجسمية اي وثوبانيا وبالمرض فلا ينافي ما مر بنهاية واحدة الى  
 الماد بالهاتة الخط المحيط في السطحان كالدائرة ونصفها والسطح  
 المحيط في الجسمان كاكرة ونصفها كالدائرة اي شكل الدائرة مثلا  
 لذي النهاية وهكذا وهم كم متصل اذ اي في عرف الحكمة واما في الله  
 فضاه مبلغ الشيء كذا في الاطول قال في الاطول ونعمي بالكم عرضا متصل  
 الجوي لذاته وبالاتصال ان يكون اخر ايه حدث ترك تلك في غيره  
 وبه احرز عن العدد ويكونه قار الذان ان يكون اخر ايه المروضة  
 ثابته وبه احرز عن الزمان والمقدار جسم تعليلي ان قبل التسمية في  
 الطول والمرض والنق وسطح ان قبلها بالطول والمرض فقط و  
 ان قبلها في الطول فقط ايه وقوله ان يكون اخر ايه الجوهري كل جزء  
 فرض فيه تكون بنهاية متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف المقد فان الاربعه  
 ان قسمت الى نصفين مثلا لم تكن بنهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو



الاتصال الذاتي الذي هو فصل لكم الفصل بخلاف الاتصال المرضي كالصالح  
 خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته وهذا يدفع انه لا  
 للسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد المرضي اللازم بعد من  
 القيمة لا الهامة الوجودية اه اطول وقول المطول ثابته اي في ان واحد  
 وكتب على قوله متصل بالصفة خرج العدد فانه كم منفصل لا جذاذ لا يح  
 الوحدة الاثنية مثلا وخرج بقا الزمان فان اخره سالة اي  
 مجتمع في الوجود وكون القدر حيا انما هو باعتبار ما قام به من الجسم  
 الذي فرض متصفا به وري غير الحكم ان القدر كون اخر الشئ على كونه  
 محصورة او قلة محصورة متصلة او منفصلة وكونه على هذا حيا وحي  
 والسطح اي والجسم السليم هي الخروج الى هذا الحد كما واما عند  
 المتكلمين في حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني مجموع  
 الحصول وهذا يخص بالحركة الاثنية كذا في المطول قال بعضهم ينبغي  
 تظن الحركة على غير الاثنية عند المتكلمين وهي المبادرة في استعلان اهل  
 اللغة قال بعضهم والمناسب لما ذكر بعد من حركة السهم والدولاب  
 والرخايب بالحركة راي المتكلمين وتقول على راي الحكماء كان اللسان في  
 حركته من شأنه الى اهرم الزرع الاخرى في حركته من الحضرة الى السوسة  
 وفي كنفها عالم يعرفها تعريف المتكلمين لان انما ان القادر بلام راي الحكماء  
 وكتب ايضا قوله الخروج كخروج الحضرة وقفا فوقها الى السوسة اني كانت  
 الحضرة في قوتها اي قابلة لان ما وول بها وخرج بقوله على سبيل التبرع  
 الخروج دفعة كبند لصورة النار بصورة الهوا فانه لا يسمى حركة بل كونا  
 وفساداه تخرج لان القادر من مقولة الكم والحركة من مقولة الان  
 ثم هي عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف في التبريل بل يكفي في من القادر  
 والحركة

والحركة من الكيفيات وما يتصل بها اي يحصل من اجتماع بعض منها ببعض  
 اخر التي هي مجموع الشكل واللون اي هيته حاصلة من مجموع ذلك وكذا  
 ايضا قوله التي هي مجموع الشكل واللون او الشكل المضم الى اللون او كيفية  
 حاصلة من اجتماعهما وهذا اقرب الى جعلها نوعا على حدة الهوي عطف على  
 قوله بالبري سفيان يعلم ان قوله من الالوان وقوله من الاصوات ونظيره  
 بيان لما يدرك كمن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكره منفصلة متصلا  
 كلهما بقيدته للاشارة الى المقص اي التوزيع فلا يلزم ان يكون ما يدرك  
 بالبري مينا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول اخر في الموقوف  
 كذا في الحيد والسمع قوة الحاي عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن  
 وعند المتكلمين صفة قائمة باض الصماخ تدرك بها الاصوات بحسب فضل  
 قوة رتب اي اثبت وكتب ايضا قوله رتب الحاي فيه نظرا لانه لا يصف  
 على قوة رتب في العصب المزوس على سطح باض صماخ واحد افاده في  
 الاطول الصماخين بنبه صماخ وهو ثقب الاذن من الاصوات القوية  
 الخ اما وصف الاصوات بنبه على ان انواعها امور اعتبارية لا اعتبارية بها الا  
 باعتبار اوصاف متماثلة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها والطعوم  
 والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والوسط من الضمان  
 الحقيقة نظرا لانها تختلف باختلاف الضمان اليها ولا يذهب عليك ان للالوان  
 ايضا امور متصلة بها تدرك بالسمع كحسها وقوتها والكيفيات الحاصلة من  
 الاعتماد على خارج الحروف وكونها موزونة ومنسوبة وكذا للطعوم  
 والروائح فخصص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقا  
 لا بوجوبه اه اطول وقوله وفي كون الخ قد يدفع بان محط البيان الموصوف  
 دون الصفة من المجموع اي مجموع الهوي اي مصادمه بعضه لبعض ويدفع

قال في المجموع  
 من مجموع  
 الشكل واللون



بعضه لبعض والتموم المذكور يتم على سكون بعد سكون لا واحد  
المصطد بين انتقال سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد  
الصدم وكتب ايضا ما نصه لانه اذا تموم الهوا لا يزال التوم الى  
ان يصل الى الهوي الرائد في الصماخ فيخرج هذا الهوي الجدد  
السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهوي اذ لو قام بالغا  
والفروع لزم كونه متبنا الذي هو تفرق عنيف اي لمطين  
اصالة كقطع خبث او عروضا كجذب غايض في الطين ونحوه  
والقلوع اي المقلوع منه او بالذوق هو في اللغة هذه  
ذاق اي عصى خبث الطعم وهو قوة متبنة الخ فيه انه يخرج  
التوي المودعة في افاض هذا المصب وتدخل فيه قوى غير مذكورة  
المطعم مودعة فيه كالملايسة واجيب عن الاول بان الراجح  
تفرق كل التوي فلا تقص وعن الثاني بان هذا قيد احد فطوره  
وهو يدركها المطعم على جرم اللسان اعتبار الحجم هنا والطعم  
لغيره بقاء للثمن وغير ذلك كالنعومة والقبض والدسومة  
والحلاوة والنعاهة وهذه التسعة هي اصول الطعم قاله  
في المطول قال الجفد في حاشيته على المطول واعلم ان التسعة  
المدودة في الطعم هي مثل ما في الطعم والخبر وقد يقال التسعة  
لما لا طعم له اصله كالباطل ولما لا يحس بطعمه كالحديد والرف  
بين النعومة والقبض ان النعومة تفرق في باطنه وظاهره اي  
اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اجم وفي الفري على قول  
المطول واصولها تسعة الخ ما نصه الطعم لا بد له من فاعل وهو  
الحرارة والبرودة والكيفية الوسطية بينهما ومن قابل وهو اللطيف

او الكيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام  
القابل حصل اقسام تسعة تنقسم الطعم بحسبها فالحرارة ان فعلت  
في اللطيف حدثت الحرارة وان فعلت في الكيف حدثت الحرارة وفي  
المدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت  
الجودة وفي الكيف حدثت النعومة وفي المعدل حدثت  
القبض والكيفية الوسطية بين الحرارة والبرودة ان فعلت في الطعم  
حدثت الدسومة وفي الكيف حدثت الحلاوة وفي المعدل  
حدثت النعاهة هذا كله ما ذكرناه والحق اننا هنا الطعم  
دعاوي طائفة عن الدلائل والافقون مرار والمسل حلو  
والزيت دسم حار ولوجوه اخرى لا تحتمل المقام ذكرها وقوله  
والنعومة والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض على اللسان  
وحده والقبض يقبض ظاهره وباطنه فالأختلاف بينهما بالمد  
والضعف ولهذا عترض من بان الاختلاف بينهما ان اقتضى الاختلاف  
النوعي فالانواع غير محصورة في التسعة وان لم يقتضى فلا معنى  
للهما نوعين وقوله والنعاهة قد يقال النعاهة لعدم الطعم  
وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم حيث لا يحس طعمه ككنا في  
اجزائه فلا تحلل منها ما تحلل الطم لوطوبه لعابية فاذا اصل في تحلل  
حسنه طعم والمدود من الطعم من الثاني على ما هو المتعارف  
والمدود من الطعم الخ مخالف لما مر على الجفد على المطول  
وهي قوة في مرادني الخ في عرف الحكم واما في اللغة فهو من اللف  
كذا في المطول التبرين جلي الذي فيها بالسنة لجوء الدماغ



بحرطية كالحلبي بالنسبة اليه الذي قاله السبب قائم بها  
واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقب الاثني وعلى هذا فلا بد ان يكون  
انه ان السد من داخل القطر السد بالاسفل او باليسار لم يراع في ذكر  
الحواش القريب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها تحتاج اليها الحيوان اشد  
حاجة ولهذا ثبت في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الحارطين العاقل للاربعية  
لان السبب الكرماني في البصر فلما قدم البصر جميع ما بعد سوي اللامسة  
يجامع الاخصاص بمصو الرأس الا انه ينبغي ان توفر العائقة عن جميع اللامسة  
لتنقل باللامسة لشدة الملازمة بينهما ولذا قال الامام الرازي لو كانت  
مباحة البصر بعد من المدوقان لتكون درجة للموسسات اذ اقول  
وهي قوة سارية الى اي في عرف الحكماء اما في اللغة فهو المس باليد كذا في  
الاطول ولم يقل مبنية كسابقه تنسأ سادية في البدن اي كله الاكهد  
والرقيق الطحال والعظم فان حاسة المس لم تخلو في هذه الاربع فصيح  
التعريف وقيل الراد في ظاهر البدن كما في بعض كتب الحكماء فلهذا الاربع  
وفيه قصور واورد انه لا يصدق على لامسة عضو عضو واجب  
بان المقصود تعريف كل القوة فلا ضرورة في عدم صدقه على لامسة كل  
عضو عضو ولعلم منه بدسه كل عضو واورد انه اذا اراد بالموسسات في  
تعريف الموسسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا والمدرج باللامسة  
لزم الدور اقول يمكن ان يجاب عن هذا الادراء باقتضائنا لسبق الاول  
علمي ان الراد ما يمكن ان يمس باليد لا خصوص الموسسات باليد بالفضل فلا حضور  
تأمل الحارة لموة قوة سارية تعريق المختلفة وضع المتعلقات ولهذا  
او قد حطب ذهب الى الهوى وهو المكيف بصورة الدخان صاعدا لاصلا  
الهوا والجراني وهو المكيف بصورة الرماد متراكما الى الارض وانقلب

المائي والجراني وكل ذلك بالعائقة وقوله العرودة هي قوة سارية جميع المتعلقات  
وعنها ولذلك اذا ارد المحدث للذات المتوخية بصافيه ولاجل كونها  
توحي ان ما ذكر من التعريف والجمع مبيها فليبين وقوله الرطوبة هي كصفة  
تقتضي مهولة الشكل والالتصاق والتعريق في الجسم القائمة هي بدو  
البسوة هي نفس الرطوبة ولاجل اقتضاها تارة بوصفها سبيبا انفعالين  
وقوله الحارة قوة سارية تعريق المختلفة قال البراهي ليس على إطلاقه بل في المركب  
الذي يكون شديدا لالتحام واما في البسط فيمكن القول كما في الله بالحارة تنفصل عنه  
اجراما مية تتصاعد فتختلط بالهوى ايم اوائل الموسسات لانها تترك اولها  
لذات بقوة المس بخلاف غيرها كما ياتي فانه تترك توسطها وما قبل من الخوا  
واللامسة ملحق بها في الوسط فقد جاب عنه ما من الوضغ عند بعضهم كذا  
ثم التجدد يمس واعلم ان الخشونة واللامسة منضمان ايها ومنه يعلم ان الكسفة  
قد تترك بحسين فعليتان قال السد لما كان الفضل في الاولتين اظهر  
الانفعال والانفعال في الاخرين اظهر من الفضل سبيبا الاولتين فليبين  
انفعالين مع ثبوت الفضل والانفعال في كل بدل عليه فاعمل الاجسام المضربة  
وانكاسد سورة كيميائيا الاربع في جذوة المراح وتولد الركبات منها وقوله  
يدل عليه فاعمل الاجسام المضربة اي العناصر الاربعية وهو من سبة الجزيئات  
للكيمياء وقوله كيميائيا الاربع يعني العرودة والحارة والرطوبة والبسوة والراد  
انكاسد سورة بعضها ببعض وتارة بعضها ببعض وقوله في جذوة المراح هو  
اتحاد في الاجساد المركبة من العناصر من مراحا لخصوها عن مزاج الاخر البسيطة  
اعني العناصر وما يدل ايضا على ان الحارة والعرودة انفعالان اذ اكتسبا الما  
الحار على الماء البارد فعملت كهيئة كل منهما بالآخر وكتب ايضا ما يفسر في التوحيد  
للأصناف في الكيفية المعموسة اما فعلية فعمل الصورة بواسطة في المادة واما  
انفعالية فجعل المادة مستعدة لان تنفصل عن الغير والحارة والعرودة فعليتان



والرطوبة واليبوسة الفعلان والبنان والبنان في اللطافة والكثافة والخناسة  
واللزوجة واللبدة والجمان والخنفة والثقل تابعة في هذه الاربعة ام يكون  
للشيء احقر رتبة عن الماء والصلابة قال في المطول وكون هذه الاربعة هي  
الخشونة واللبدة بعد هاتين الموسان مذهب بعض الحكماء وقال في  
الاطول في المواقي الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاطراف في الجسم والخشونة  
عدمه فيما على هذا القول من باب الوصف وعند الحكماء كينسان موسان في  
الجسم ام قال في المواقي ان الذين عدم الصلابة عما شانه فهو عدم ملكة بل  
بل كيفية بها يطعم الجسم للعافية وفي شرحه قال الامام الرازي هي الصلابة  
والتي من الكينسان المستدامة دون الكينسان المسنونة ام وفي النقيضات  
الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب وهي تعادل اللين  
اي تعادل التضاد فيكون الصلابة كيفية تقضي عدم قبول الزهر هذا هو الذي  
الى سياقه والخنفة والثقل قال في المطول وكل منهما اي الخنفة والثقل مدافعة  
محسوسة توجد مع عدم الحركة كما جده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الحوض فانه  
يحدث فيه مدافعة هائلة ولا حركة فيه وكما يجد من الرق المنفوخ فيه اذا جبهه  
تحت الماء فانه يحدث فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه ام قال في حاشية  
المطول اي ليس الخنفة والثقل من الموسان في الحقيقة وان عد هاتين بعض الحكماء فان  
الحققت على انها مبدأ المدافعة الصاعدة والهائلة ام الى صوب المحيط اي الملك  
المحيط بالعالم وهو افلك التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو الفرض الثاني  
واراد بصوبه جهة وهي جهة الملو كالجهة التي هي كيفية تقضي سهولة الحركة  
وتطوق في الرطوبة الجارية على سطح الجسم المستل وهو هذا الذي هو الجوهر الكيفية  
وكالجهة الرطوبة فانها تطلق على معنى الجهة كما تطلق على إحدى الكينسان الاربعة اول  
الموسان والخنفة تعادل الجهة واللزوجة من اللزج اي اللزج وهي كيفية تقضي الاتساق  
وسهولة الاتصال وغير الترف كما في الباب المصنوع والخناسة تعادلها كما في  
الجذر

الجذر المحمود بالنسبة الى النفس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان اربعة رتبة العلوم  
كافي الماء وسرعة الانقسام الى اجزاء صغيرة كما في النار وسرعة الانفعال من  
النار كافي لوزج والشفافية كافي لهو والملك والكثافة تطلق على معاني  
هذه المعاني والمشهور ان اللطافة التي تعد من الموسان بمعنى رتبة العلوم الكيفية  
التي تقدمها ما نعلم من النسي المذكور وقال بعضهم اللطافة هي المعاني الرطوبة  
وكذا الكثافة غير اليبوسة ام يخصان النسي ونس وغيرهما وعندها  
كاللذع الذي هو كيفية ساربه في الاجزاء بحسبها عند النفس اذا اذاع في  
او عطية تقسم الخارج من وجه الشدة الى الحبي والعطية لها اهتمام به  
والافق الخارج منه ايضا قد يكون حيا وقد يكون غيبا اذ لا اذاع الحبي المحمود  
اواذه مدركة بلحسب كني للممكن الشبهة فيه كثيرا وورد عليه الاستمارة لم ينق  
به اهتمام تدعو الى تقسيم وتفصيل وايضا تنفي عن الحبي والعطية عائد  
الى حية الطرف وعقلية غير تقسيم الخارج فلم ينسب تقسيم الطرفين  
اطول اي المحض بذوان النفس لا يقتصر بالنظر الى الانسان والحاد فلا  
يعلم ان بعضها كالمعلم ثابت لبعض المحررات كالواجب تعالى على اربهم على ان العالمين  
يشون العلم للواجب لا يحملونه من جنس الاعراض كذا في الحشد على المطول وقال في  
الاطول كالكينسان النفسية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني  
في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يخص بذوان النفس الحيوانية  
وقبل ما يخص بذوان النفس جوارية كانت او بهاية كذا يستفاد من  
المواقف وهي شدة قوة النفس قال الحشد الاول بالعرف تفريها بان  
تكون النفس ملكة يحصل المطالب سرعة وقوله شدة كبر النفس على جهة اسم العمل  
اي مربية النفس لاكتساب الوراثة ويصح فيه على عدة على ان اسم مقبول اي  
هنا الله سبحانه لاكتساب النفس الوراثة وهي مرفوعة صفة لشدة كبره من  
الاطول عدة لاكتساب الوراثة العلوم اورد عليها ان الذي لا يجمع التماسا



الاراي فكيف يكون هذا والمدعاه لا يحاج المعدله واجيب بان المراد بالمد  
هذا الذي لا يشاه الا اصطلاحا في مقتضى ما اراد قوة هي النفس لا كساب  
الاراد او راد المد اصطلاحا ولا سلم ان شدة القوة يحاج كساب الراي في  
حصول الاكساب فغير القوة على ان السؤال انما يدعي جعل مدعي صياح  
الفاعل افاده في الاطول النفس حصول صورة التي في هذا كساب  
وقصبة ان العلم من مقولة الاضافه والاو ان يقال الصورة الحاصلة  
من التي عند العقل لان المذهب المصور ان العلم من مقولة الكيف وان الفرق  
بينه وبين العلوم بالاغفار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم  
وفي الخارج معلوم وصورة التي ما يوجد منه بعد حذف شخصاته ولان  
المبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا ان النفس  
ما لو اى شياطينه انما هو من وقوله عند العقل وليس في العقل شيا  
ادراك الخيالات على القول بالارسام في الالات اهـ وقد يقال على ما  
اخر في الاعتماد الحارم المطابق الثابت وادراك الكلي والركب في تعاقبه القوة  
بمعنى ادراك الحري او البسط والملكة وهذه الثلاثة يصح ارادتها هالاه كما  
نفسانية وكان خصصه الادراك بالذکر لانه انتهى والوصول والقواعد  
لا يصح ارادتها هالاه ليس كيفية نفسانية وهي حركة للنفس قد يشكك  
بالحركة فان لم تقدم له الاعتراض على التي في هذه الحركات من الكيفيات وقد  
عرفه في المروس بان كيفية نفسانية تقتضي ارادة الانتقام اهـ وفي المروس  
تقتضي ثبوت ارادة الانتقام عن النفس عكس ما يقتضيه كلام الشافعي وفي المروس  
وكتب ايضا قوله وهي حركة للنفس مبدوها ارادة الانتقام هذا بطريقه لا يلزم  
قوله في نفس الحرام لا يحركها النفس فانه يدل على ان النفس لا تحركها  
فاما ان ينسب النفس على السام والراد انه حاله توجد حركة النفس مبداه  
تلك الحالة ارادة الانتقام او ياد بقوله لا يحركها النفس لا يحركها اسباب النفس

وقد

وقد يقال على تقدير كون النفس نفس الحركة اراد ان الحام اطمينان للنفس حيث اذا  
حصلت فيها حركة هي النفس لا جعلها بحركة اخرى او فري مبدوها  
سبها وعلها وهي ان تكون الخو وعرفه لبعضهم بانه كيفية نفسانية تقتضي  
النفس عن الذنب مع القدرة وبعضهم بانها طائفة النفس عند صدور النفس  
ولا تضطر الخاي بسهولة والمضطر لا يزم جمع غزوة قبل الفرق  
بين الغزوة والخلق ان الغزوة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة  
نفسانية حصلت بسبب العادة صفات ذاتية لم يعل كغيره افعال ذاتية بل  
حواليلادة التي تصدر عنها عدم الادراك وكتب ايضا قوله صفات ذاتية قال  
الحسد كانه اراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالنفس وان تعلق ذلك بالنفس  
كتعلق الاضافات اهـ بايضاح مثل انكم مثال للملكة والنفس الذاتية الثابتة  
عن اثار النفس بالخير او خبيد بل يكون معنى كالاتية والنسوة فانه ليس شيئا  
مستورا في ذاته يقطع النظر عن الغير بل بالنسبة الى الغير وكالاتية فانه انما  
تصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والنفس والحجاب كمن لم يظهر الفرق  
بين الازالة والاثار الذي هو اثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما  
بصاحبه دون الازالة مع ان كلا نسبة بين شيئين اهـ خبيد مع زيادة وايضاح  
وكتب ايضا ما نصه والوعى على هذا ليس داخل في القسم لانه ليس باضافي  
على هذا المعنى ولا يحمي كذا في الحسد على المطول كالاتية الحجاب او قبل وجهه  
هنا في الحقيقة الظهور لانهم لما تجردوا عن الازالة وهو الازالة الحجاب ومنه نسبة  
والحجاب بالنسبة الى الحجة وهو نسبة الحاملة بين البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع  
عليه وبالنسبة الى النفس الظلة الحاملة بين البصر وبين مدركه فانها اي الازالة  
ولا في ان الحجاب غير محتاج اليه لان الكلام في الطرفين وهو ليس بها حتى تو  
فمن انها هبة مستمرة فيه لم يضر وكاله اراد المباعدة في كونها المراد بها  
يقال الخ عبارة الاطول واما اضافية عطف على قوله اما حقيقة وكا سفيان اراد  
فان الحقيقي له مبيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او



مدونة وقياسه الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للنسبي بالقياس اليه  
 وثانيها الوجود وقياسه الاعتباري الذي لا يتحقق له سواء كان مقولاً بالقياس  
 اليه او مع قطع النظر عن الاعتبار وقد فيه على صنف عبارة المتعاضد  
 الحقيقي تعالفاً لهما اعتباراً ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى تعالفاً للاعتبار  
 والنسبي لا يكون اعتباراً ولا نسباً على ما تعالفاً للاعتبار الذي يكون  
 الحقيقي بهذا المعنى عم من المعنى الاول لشمله معنى ليس هبة متفرقة في الدان كذلك  
 يتوقف حقيقة على اعتبار العقل به وس هو لا يثبت استدلال انه تكلم المتعاضد  
 ستطعم عليه لان متضاده دخول الاضافي في تعالفاً الحقيقي وهو الاعتباري والذي  
 يناسبه ان الحقيقي على هذا اساساً والحقيقي بالمعنى السابق وان ساد من كلامه خلا  
 ذلك وانما الاختلاف في المقابلة عبارة تعالفاً بالاضافي فلو كان الوهمي المحض  
 داخل في قولنا الحقيقي كما يدخل في الحقيقي عبارة تعالفاً في الاعتباري فيدخل  
 فيما قبل الحقيقي فالص سلك المسلك الثاني فلو قال الله وقد تعالفاً الحقيقي بالاعتبار  
 الذي لا يتحقق له الا بحسب العقل كما صنع في القياس حيث قال الخ لكان اوضح قد  
 الذي لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل ومنه الاضافي اذ لا وجود له عند الممكن  
 وفي المتعاضد الموهوم من كلامه انه حل الاعتباري الواقع في عبارة المتعاضد  
 الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله ونسبي اعتباراً  
 ونسبي ونسبي اعتباري محض واعتباري نسبي اه فري وكتب ايضا قوله وفي  
 المتعاضد اشارة الى ان الموهوم من عبارة المتعاضد تبين الوصف المعنى في تلك  
 اقسام حقيقي واعتباري ونسبي وقصته ذلك ان الحقيقي ما ليس باعتباري ولا  
 نسبي فلا تشمل النسبي وهذا خلاف الموهوم من قوله وقد تعالفاً الحقيقي اذ قصته  
 تناول النسبي اهم واجيب بان استدلاله بكلام المتعاضد مبني على ان  
 الممكن ان الامور الخارجة لا اضافية لا وجود لها في الخارج وانما اعتبارية اي ما يوجد  
 بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتباري ونسبي من عطف الخاص على العام ويكون  
 قوله قبل الاعتبار الذي الخ شامل للاضافي والوهمي وانما قال وفي المتعاضد اشارة

اليه

اليه لان قوله ونسبي محتمل ان يكون مطلقاً على اعتباري اي ونسبي اعتباري  
 نسبي ونسبي اعتباري ايضا فيكون الوصف العقلي فيهن فقط ومحتمل ان يكون  
 قوله ونسبي عطفاً على حقيقي فيكون الاقسام ثلاثة وفيه فلا دليل فيه كما قالهم  
 كما تعالفاً النسبي يكون مطلوب الوجود والعدم مثال للنسبي فان مطلوبه بالاعتبار  
 ليست وضاهتها في ذات المطلوب بل هو هو صوف المتعة العقل بالنسبة  
 الى الطلب القائم بالنسبي فري اي وهذا كان اعتباراً بالنسبي بين ان يكون  
 النسبي مطلوباً بالنسبي لا يستعمل الا بالنسبي مطلوب وطالب او كما تعالفاً في هو  
 وفي محض مثال للاعتبار المحض وفي هذا التمثيل به على ان العقلي في وفيه  
 يتناول الوهمي كما يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين اه فري وهي كخالد  
 التنية وانما اما واحد لا يخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرفين ايضا في الحد  
 التنية به قد يكون واحداً وقد يكون غير له الواحد وقد يكون متعدد او غير له  
 تعدد الطرفين يوجب تعدد التنية عرفادون تعدد وجه التنية لو تم نعم وفيه  
 اه اصول اما واحد ليس المراد بالواحد في باب التنية ما ليس له فاصل بل  
 ما بعد واحد في تعالفاً التنية سواء كانت حقيقة لاخرها اصلها كخوهرها  
 جزئياً اعتباري مجموع الاخر من حيث هو ووضع بارأيه من ذلك لسان او كان وضاهتها  
 لاخر له كالوصلة اول جزئياً اعتباري مجموع ووضع بارأيه من ذلك كخوهرها  
 من الجنس والفصل والركب على هذا هبة متفرقة من عدة ضعايق او اوصاف  
 لم يوضع بارأيه من ذلك اه سري بان يكون اي ذلك الركب وكتب ايضا  
 بان يكون حقيقة او حقيقة لسان وقوله بان هبة او كاهية التنية  
 من قول الشاعر كان ثمار السبع الخ قال في الطول وهذا اي شمول ما هو موهوم  
 الواحد الحقيقة التنية من امور مختلفة بشرط لفظ المتعاضد وفيه نظر ستعرفه ام  
 وحاصل ذلك ان الحقيقة التنية كالانسانية من قبيل الواحد دون التولية  
 اه من امور مختلفة صار مجموعها حقيقة واحدة من عدة امور بل لا امور  
 لم يصير مجموعها حقيقة واحدة خلاف امور التركيب الحقيقي عطف على قوله  
 اما واحد انما يدر منه ان العطف على مجموع المتعاضدين الاولين وليس قولاً من قول



المشهور في المعاصف المتكررة وكان يحمل الواو في قوله واما المعنى والى  
للتعريف فانه اشار الى القولين بل في الهيئة المتكررة اي في التركيب الاعلى  
وقوله او في الهيئة المتكررة منها في التركيب الحقيقي كذلك هو المتحدوف  
اي وهو كذلك اي مثل المذكور من الواحد وما هو غير له في القسم الى حسي  
وعندي هذا هو الاسباب ما قبله وجعله في الاطول صفة لتعدد او تخطئة  
اقنى كلامه ان الاختلاف لا يتباني في المعنى السابقين واورده عليه انه قد  
تباني في الثاني باعتبار الاجزاء المتفرقة منها الهيئة واجيب بانه لا نظرية الى  
الاجزاء كما نظر اليها في تركيب اما المنظور اليه في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي اما  
هيئة فقط او عقلية كذا في المروس وانما التركيب من الحسي والعقلي عني  
كما قلنا ان السيد وانه نازعها صاها الاطول واجبه او يعضه بان  
كان متعدد مختلفا وفي كلامه شبه على ان الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الاعلى من  
الحسي فيما قبل لانه فيما قبل تقابل المختلف بخلافه هنا طرفاه حيات  
لا بد ان راد حسيه الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تتركب ليشمل محموله  
وكان النجوم بين دجاها ستة اعم من ان تدل فان وجه الشبه حسي  
مع ان الشبه والابتداء ليس حسيه لكنها تتركب من لثة الحسي اعم الاطول  
ان يدركه من يدركه سمي يوجد فعناه من وقوله من غير الحسي اي من الطرف  
غير الحسي اي من الطرف غير الحسي وقوله هو شيء هو وجه الشبه  
والموجود اي من وجه الشبه وقوله في العقلي اي الطرف العقلي الا  
حسما وهو الجوهر المركب وظاهر ان الجوهر الفردي لا يدرك بالحس وقوله او  
قايما بالحس يعني من نحو السواد والياض وكلامه يحتمل ان المقصود افادة اي  
الجسم بحس وما قام به من الالوان ونحوها محس ومحتمل ان المقصود افادة  
بني الحسما القائلين بان ارضي لونه لا هو والمكتفين القائلين بانه الجسم فكون  
او تسويج الخلاف اعم اي اوسع محالوا كثر افاذا وليس المراد الاعية الاصل  
لعدم صحتها اذ لا يتصور الحسي والعقلي لبيانها ومحتمل ان الكلام على طرفه

اي

اي طرف العقلي اعم من طرف الحسي لحوار ان يدركه الا بل قد حقق في غير هذا  
العلم ان النفس في مبدأ العطرة خالصة من العلوم كلها وحصلها الحسوس با  
ستعمال الحواس والقول بالانواع من الحسوس اعم الاطول يعني محور الحسوس  
للاعية اذ لا تشاع في قيام القول بالحسوس كقيام العلم بربك ولذلك  
يقال اي تكون الوجه العقلي اعم بالوجه العقلي اي كايها بالوجه العقلي  
وقوله بالوجه الحسي اي كايها بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما في طرفي  
اي وليس المراد العموم والخصوص بالعقلي المنطقي وكتب ايضا قوله يعني ان كل  
الشيء يعني انه اعم تحققا اذ كل طرفين تحقق فيهما التثنية لوجه حسي يحقق فيهما وجه  
عقلي ولا عكس ومحتمل ان كلام المقصود ان يضاف اي طرف التثنية بالوجه  
العقلي اعم من طرفي التثنية بالوجه الحسي اذ كل ما يصلح طرفا في الثاني بطرفه  
الاول دون العكس وفي الكلام نظر اذ ما في فيه التثنية بالوجه الحسي محتمل  
ان لا يكون امر عقلي له من اختصاص باحد الطرفين فيوجه التثنية بالوجه  
الحسي دون العقلي كذا في الاطول فان قيل لا يورده على ان الوجه  
قد يكون حسيا وكتب ايضا قوله فان قيل حاصله قياس من الشكل الاول  
هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلي ينبع وجه الشبه كلي فتوسطه  
صوري لقوله والحسي ليس بكلي فيكون قياسا من الشكل الثاني هكذا وجه  
كلي ولا ينبني من الحسي بكلي ثم تنكس الكبري ليرتد الى الشكل الاول فيصير وجه  
الشبه كلي ولا ينبني من الحسي بكلي ينبع وجه الشبه لا يكون حسيا اعم هذا  
هو المطلوب بعبارة اخرى وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثاني  
هكذا وجه الشبه مشترك ولا ينبني من الحسي مشترك لا ينبع لاشي من وجه  
الشبه حسي فهو كلي والحسي ليس بكلي فيه تطويل وبكفي هو مشترك فيه



والمتحرك فيه ليس بجسم بل منافاة المتحرك فيه للحية اطول من منافاة متحرك  
العقل فيه المتحرك بالنظر الى مجرد مفهومه اطول فهو موجود في المادة  
الجسم قلنا اي على وجه الشاخص الماد يعني الماد المصطلح عليه في لفظ الجسم  
اه اطول جزيئاتها الحاصلة في الماد كاحرة الجنية الحاصلة في قدر بداي وما  
الحرية الكلية فغير مدركة بالحواس لان الماهية من حيث هي امر مقول كشي لا يدخل الحس  
فيه وانما يدركه العقل او مركب هو المبرهن عنه فيما لم يدخل الحس فيه والمركب  
للعقل بالمتحرك الواحد اما حسي وعقلي فهذه اربعة والثلاثة العقلية  
اي الواحد العقلي والركب العقلي والمقعد العقلي والماد العقلية الصرفة  
والافوجه الشبه المركبين اشياء بعضها عقلي وبعضها حسي عقلي لا مجموع  
الحسي والعقلي من حيث مجموع لا يكون الا مذركا بالعقل ومع ذلك يجب ان لا  
طرفاه حسيين كما صرح بذلك الفري ثم لا يرد وجه الشبه المقعد الذي  
بعضه حسي وبعضه عقلي لا يرد ام الشبه والحسي في قول المتكلمي  
طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسيين جميعا وغير عقليين جميعا  
وبهذا التحريم يعرف ما في كلامنا من ههنا من الخلط فافهم وكتب ايضا قوله  
والثلاثة العقلية اما الثلاثة الحسية والخلط فطفاكل من الاربعة لا  
يكونان الا حسيين وكذا وجه الشبه المركبين حسي وعقلي الذي خلط  
صورها هو بمنزلة الواحد فانه عقلي وواحد حسيه طرفيه كافي  
الفري الواحد الحسي الى شروح في تقسيم الاقسام الستة عشر  
بعد التعديل بالتقسيم اطول فيما راي في تفسيره ان من شامح  
ان الخيال ليس بمسحوق بل المسحوق هو الصوت الحقي والطيب ليس بمسحوق  
بل المسحوق الرائحة واللذة ليس بمذوقة بل المذوق الطعم والوجه ان

يجعل الخفا بمعنى الحقي وان جعل اضافة الرائحة واللذة الى الطعم مضافة  
الصفة الى الموضوع على ان الحق انه لا يتسامح بالثبوت الى الخيال ان الراد  
هنا ما يقابل الحقي فيكون مسوعا مثله كذا في الفري وتطرق فيه سم في قوله  
ان الحق الخيان ان الطم ان الجوى ايضا صفة للصوت غير مسوعة وانما مجموع  
هو الصوت فيكون الخفا مثله على وزن الجرعة وقد تركت ههنا فقال  
جزة مثله كما قالوا لامة مرة اه فري ويقال في الجاه كالكراهة والحياة  
كالكراهة والحياة بالياء على وزن الكراهة شاذ اي الشعاع لا فرق  
بين الشعاع والحياة في اللغة فالفرق بينهما باعينة الحياة لا اختصاص  
الشعاع كما صدر عن روية فخص بالثبوت انما هو عرف الحكم كذا في  
الاطول اي الدلالة الخ وقال المتكلمة هي الدلالة الموصلة ونظام  
النفوس من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشيء وحده طيبا اه اطول  
في تشبيه وجه الشيء هذا الطرف متعلق بالطرف المقدم الواقع ههنا  
عن الواحد العقلي اه اطول العدم فيل معنى يقول من عدمه كعلمه اي قد  
او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى القدم والافتداف الحس في اللغة من التمكن  
ولم يثبت في اللفظ القدم وانما تكلم به المتكلمون والعدم تعارف في اللغة  
بالاحق والسبع فاعل العدم او يائيه اه فيما طرفاه عقليان هذا وما  
يا في الا مثله من نظائره اشارة لتكثرة تعداد الامثلة والرجل الشعاع  
فيه على معنى الحياة فلهذا لم يقل والرجل الحري كما هو الظاهر اطول ويفصل  
اي يميز خلقا شخص كرم حل الش الركب على الاضافي مع افعال الموصي  
لعدم احتياجه الى التجوز كحل على الرضى لانه في من بار عشرة اربعة  
كالمر عن العائدة مثلا اي واستطابة النفس كما فيا من شائبة الركب

جعل



ايه مطلق وفي دعوى السامع مع قوله الا ان السمع لا يبا في الافراد نظر  
 قال السراجي وان المراد بالواحد ما يمكن هبته متفرعة من عدة امور ولم يكن  
 امور كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب اه سم والركب الحسي الواحد  
 الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسن ولا ينقسم باعتبار جيبا للهندس  
 وعقلهما واحد فيما يمكن تقسم باعتبار اقسام الطرف الذي اركب والحد والحد  
 لا بد يحصل في ضرب تقسم الوجه باعتبارهما ولم يكن كذلك في تقسم الطرف  
 الحسي والمعنى والوجه في تقسمها على ان الطرف ايضا مقسم بالجنس كالوجه وليس  
 احدهما تبعا للاخر وفي الشا انما تقسم وجه الشبه المركب هذا التقسم  
 اي التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لا شيء  
 تركيب وجه الشبه ان يكون هبته متفرعة من اشياء يشترك في تلك الهبة  
 هبتان متفرعتان كذلك بانضم ما تلك الهبة وهما الطرفان المركبان  
 فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشترك في مركب بهما فلا يمكن ان يكون  
 طرفا وجه الشبه الواحد مركبين او مختلفين هذان تقسم كل منهما ولا بد  
 من بيان انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه الشبه  
 على انه يمكن ان يكون تشبيه الهبتين المتفرعتين في غير الهبة من كونها متفرعتين  
 او غير متفرعتين لكن هبتين الى غير ذلك فيصح ان يكون من وجه الشبه طرفا  
 مفردان ومركبان ومختلفان اه اطول ملحوظا ههنا اي في الطرفين  
 والوجه اه ين في اللسانية انظر ما لو غير عن معنى الانسانية بلفظ  
 كان يقال زيد وكوفي في الحيوانية والباطنية ويقصد اشراكهما في  
 الجمع هل يكون الوجه من المركب المترتبة الواحدة ومن الواحد الا انظر  
 في سواد الليل والرياء تبصير روي مونتروان كسري مونتسكان لانه  
 النحولة سمي تبصيرها البهم كثره كواكبه مع ضيق الحال اه اطول كما روي

الكاف

الصامع وهو في السمع لا يبا في الافراد  
 الا ان السمع لا يبا في الافراد

الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التيسير والمراد ان انصاف الثريا  
 بمشابهة السقود امر جلي لا يحتاج الى حفاضة ولو كان قولهم كما روي متاخرا عن  
 قوله كسقود ملاحيه كان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما روي  
 وجوه اقربها انه في موضع المصدر اي طرطور مثل ما تراه اه فري وفي حق  
 ان الكاف معني على والطرف ضفة او حال من الثريا يعني ان مشابهة الثريا  
 بالسقود على تقدير الحالة المربية وباعتبارها لانه في نفس الامر كواكب  
 كبار فلا تبيد الناسبة بينهما الا على ما ذكرنا كسقود ملاحيه الاضافة  
 للبيان من تعاريف ابتدائية الصور البصيرة الى النجوم المتعددة في  
 الثريا وافراد النور المتعددة في السقود المستدرة انظر هل الواقع انشدة  
 صور النور في السقود احده من قول الشاعر كما روي وهو قيد للتفاوت  
 لانه لا تفاوت في الحقيقة والبيان لانه لا لون في الفلكيات ولا علم لونها  
 وللضفة هي في الواقع كبارها تشبيه قول الشاعر وان كانت كبارا في  
 الواقع من تعلقه بالصغار فخصص ذلك بخصص كذا في الاطول اي الجمجمة  
 الخ عبارة الاطول على الكيفية المحصورة من كون البياض على سببه معينة  
 واحدة بين الاخر وكذا المستدرة باصغر والتعارف ثم قال وحصل الكيفية  
 المحصورة فبالتلاصق والبصام وتشددة الافراق كما نقله الشافعي  
 انه وتبعه الحق الشريفي في شرحه للمقام مشتمل على لغوا لا يتطوي  
 شدة الافراق تحت التعارف عرفا منضمه الى المقدر المحصور فبالتلاصق  
 بان قوله الى المقدر المحصور حال من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لونه  
 الكيفية في الجملة الطرفية معقول بالواسطة فصح تصحيح الحال مع وجه  
 صله حال من التعارف كذا في الاطول قال ش وما اقتضاه كلامه من ان  
 لا ياتي من الحال صحيح كما هو مقتضى معنى الكافية وكذا لا ياتي من التميز



ولا من القول المطلق نعم تأتي مع المفعول معه كافي التوسط اهـ في حال الجمع  
 النور قال في الاطول اقول بعد تحقق التركيب دخول حيز نور في الشبه به  
 ايضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انشاء الهيئة من عدة امور  
 والتفصيل لا ينافي الا في اذ اي كفى لما كانت تلك المقيدان لها وضع مخصوص وكون  
 مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كما يستقل عن الآخر فاني اعتبر هيئة ماضية  
 من تلك الاجرام اي والتركيب الحيزي اي التركيب اذ كان ان جعل كان للشبه  
 لم يكن الحذف من ركن الشبه الا الوجه وان جعل للصل كان اذ ان الشبه لم  
 يحذفه ويكون كقولك اضرب هذا اسدا فيكون ابلغ وهكذا كل شبيه مثله  
 على كان اهـ اطول مثال النعم اسم مفعول والاضافة من اضافته الى  
 الموصوف وجعلها في الاطول بيانية اهـ واسبقا بالصبغة على النار  
 بول المقارنة كافي كل رجل وضيقه وهذا معنى قول الشانسياني في حكم  
 الصلة النار ليل تقع في الشبه لرفق يعني انه متصل بالثنا وسقم معه ومن  
 ثمة وليس مستغنى في الملاحظة وذلك الاتصال ثما من المقارنة للثما  
 من العاطف اهـ اطول تتناوى كواكب اي طائفة بعد طائفة اي لا واحد  
 واحد كافي الطول والاصل تتناوى وجعله ماضيا لم يثبت جوارها بآب  
 للسند في ظاهر الجمع الغير السالم لم يخل بطائفة كاستقصار الصورة للهيئة  
 للتمادة من جعل الماضي في معرض الحال وكلا استمرار التجددي قال في  
 الاطول وانما صيغة الماضي بعيد وصف الليل بالخلوع عن الكواكب فيلزم  
 مثال النعم والسوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليلتها وهي قاتلة فيلزم  
 وصفه بكونه ذاكواكب تستقطب بالندرج المطبق على وجود الليل كالحكم بآب  
 الذوق الصافي حذف احدي الثابتين وهل الحذف في الاولي او الثانية  
 خلاف نية الهاي وكما لها ترا وتشد يد ايا قال الفري واما نضم

هو معنى الصوبة وفي الاطول ما يخالف ذلك فاجبه متطيلة  
 حقيقة في السوف وتحدي في العجوم فانه يصل فيها الاستطالة عند  
 هوها في جوارها فالسوف في ظلة الفبار والكواكب في ظلة الليل  
 تشبه الليل الخفيف قلب وخفة ان يقول وتشبيه النعم بالليل السوف  
 بالكواكب بل عند التشبيه هيئة السوف الخفيفة يعطى ان التشبه  
 بين هيئة السوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النعم والليل صرح  
 البتة بخلافه ويؤكد مع المناقاة بان الراد تشبيه الهيئة التامة  
 على السوف الخ وقوله وكذا في جانب الشبه به فان للكواكب  
 التي شملت عليها هيئة الشبه به وترسب اي تسفل وعلى احوال  
 الى قوله والاختصاص لم يطره كبر فائدة بعد قوله وتلووا  
 الى قوله مختلفة فامل تنقسم بين اي اقسام ما داه من الاعوجاج  
 والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهب عينة وسرة وظفا  
 وبلاستقامة الذهب اماما والارتفاع والاقفاص هالديها  
 في تحري التوكيد بسرعة فيمدان ما لا يفنده قوله تلووا وترسب اهـ سم  
 وكذا جانب الشبه به أي مثل ما ذكر يقال في جانب الشبه به في  
 الجملة فلا يدري ان ما ذكر ما لا يحى في جانب كذا ارتفاع بسوطة  
 الخ المراد بالسوطة في اجراء اتساع فهو على المنور مع عدم الاتساع  
 كالخط فلذا ذكر بسوطة مع قوله تسارح اهـ يس والمنة قد  
 قال في الاطول وهما هنا بحث وهو انه لا يطران المقص بالتشبه الشيق  
 لا الهيئة الحاصلة من شرا وراق الشيق المحررة على ساقاته الحضر والظ  
 من قوله اذ انصوب او يصدقان النظر في الشبه والتشبه به الى المحكان اهـ



اه قال يسوعى ان يقال ان ذلك النظر حاصل مع كونه من شبيه المرئى  
 تامله اه على ما يحى اي في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين بما يحى في  
 الهيات من محى العام في الخاص كيقال الحيوان يحى في الانسان فلا يقال في وجه  
 الشبه نفس الهية كاصحوم بالث ودل عليه بيان الموصول اي في الارضين  
 بالهية كذا في ش التي تقع عليها الحركة اي هية الجسم عند حركته وحاصله  
 ان وجه الشبه هو الهية الحاصلة للجسم بسبب حركته وهي فسمان هية  
 حاصلة بسبب الحركة فقط كافي في حركة المصنف فان لم يتغير شي من صفات  
 المصنف وهية حاصلة بسبب الحركة وما في رها من صفات الجسم كمثل  
 واللون كافي اراه في هذا الاشكال فقول الش من الاستدارة والاستقامة  
 الهية في التسم الثاني وقد جعله المصنف من اوصاف الجسم فالاولي حركته  
 ليم التسم من راي اه سم وكبت ايضا قوله التي تقع عليها الحركة اي حركته  
 معها اعم من ان تكون هية محي دلوك ان او هية الحركة وغيرها فعمل  
 القمين اه سم ومنهم من جعل في الصارة قلبا والاصل التي تقع على الحركة  
 في العارضة للحركة مع غيرها في الفوجه الاول والحركة وحدها في  
 الثاني واليه اشار في الاطول من الاستعارة الى بيان الهية  
 وتغيرها في تركيب اي من الحركة واصاف الجسم كافي الوجه الاول  
 او من الحركان مختلفة كما في الثاني اه يس احد هاتان تفرق الاول  
 ان تعد المصدر الثاني الصريح المتولد من ان المصدرية مانم الفاعل  
 ليصح حمله على المبدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا السيد في  
 عبارة الشيخ ايضا كفي لزوم في الموصفين اما هو اذا جعلنا قوله على  
 وجهين بمعنى علي نوعين وان كلامهما قسم من الهية نفسها اما اذا كانت

بمعنى

بمعنى انه شمل على صفة ولزوم لان كل واحد من الاقربان والحرية  
 صفة للسان اه فترى ان تفرق اي يوصل والمراد ان تفرق في اعتبار  
 الفعل وركبته اه اطول والاول وضع الوجه الاو وصحة ان الجمل  
 وجه الشبه هو الهية وتقسم الى الهية المروية بالحركة وغيرها  
 هية الحركة الموحدة وعبارة اسرار البلاغة اظهر في ذلك من عبارة المص  
 كذا في الحميد على المطول وتس وغيرها وعبارة الاطول عقب قوله عبارة  
 اسرار جعل الشبه الهيات طرفي التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل  
 الهية المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يحى في الهيات التي تقع عليها الحركة  
 فترى كلامه عن شبيه اضطراب ولم يحى الى تكلف اعم مما يود اداى من  
 الاحوال التي يرد اداها وليس ما عبارة عن وجه الشبه في لزم فيه ما لم  
 في عبارة المص اه فترى والهية المقصودة اي المقيرة وجه الشبه وكما  
 ايضا ما يه اي الهية الحركة ولزم مع غيرها كما في قوله اي كوجه الشبه في  
 قوله في كفي الشبه اي الرجل الاول والشبه ليس في البداهة  
 والارادة الرئيس لان عدم البداهة لا يكون في كفة مرة وقد صرح  
 به السيد في شرحه للمقام اه اطول ولذا اراه انما تودي الهية المقص  
 في كفي الرئيس اه فترى مع الشراف الم ان تضم اليه توجه فقول  
 وتوجه الاله اخره عن قوله والحركة السريعة المقصودة لانه مسب عما اه  
 اطول مع توجه الاشراف التوجه اضطراب يوم المحر واردة الاضطراب  
 محار و في كلامه وضع الظ موضع المص والظ في حال من الحركة اي كانه  
 من توجه اه اطول والفترى حتى يري الشعار بالضم الذي في من  
 الشمس كالجبال مقبلا عليك اذا نظرت اليها او الذي ياه ممد كالمراح سيد



بعد الطول وما شهد به أطول كان هم كهم وقوله بالانبطاي  
 يدل الباطن حتى يفيض في الباطن ويبصر اي خرج كفاذا  
 انضم من عرفان يقال بدالة اذا ندم ومصدره ممدود يقال بدالة  
 بدا والمبني عليه رأي غير الاول اشارة الى ان فاعل بداهة يرجع الى الارض  
 المعلوم بدلالة المقام انه فري فان الشمس لا تقبل في العلم اي شبه  
 الشمس بالارة فما ذكر من الهبة لان الشمس اذاه فري ليس اي ليس  
 اذ اي لا يحددها شدة الاضطراب والتحرك ونكلا استدارة وت  
 كانه يفيض الى جوانب الدارة حتى اذا كان يندري تلك الجوانب رجع  
 الى وسط الدارة رجوعا وذهابا خاليا بل ذلك الاضطراب والحركة  
 خالي ايضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اذ قال في الاطول وهذه  
 الهبة اما يظهر في الشمس بعد مجئ بد النظر اليها ليس جرمها بخلاف الارة  
 فانها يوردها يادي النظر اليها فلذا جعلت شبهها بالشمس وبصدا الى  
 السهل قال في الاطول او يتحرك بارة الى اليمين وبارة الى الشمال مثلا  
 ليحقق التركيب قضية توقف التركيب على جمع تلك الحركات وفيه نظر  
 فانه يتحقق بطلان تعدد كذا في ليس وهو الحركة اي بدون اختلاف  
 واختلاف جهات بخلاف الارة اي بعد قبلها لا تكسارها قبلها كما قبل  
 في يادي النظر لذلك كما ذكر في التفسير اطل فابطل في الارة  
 عند جمع طرفيه قلب الورقة المروية احدى طرفيها في الضلع الاخر  
 مع التي ليلها وينتفع انصافا مرة اخرى وذلك عند فرة ما في الضلع الاخر  
 من تلك الورقة بعد قبلها وكبر هذه الهبة اذا كان المصنف خيرا من  
 مع طرفيه وتفرقتا واما اذا كان قلبا والمالب ان ليس به الانقسام

اولا

اولاً وانطبق اخرها وانما يوجد في انسا الارة قلب الورقة والمتم في شبه  
 هو الاول لان تكره ما يبنى بالانطباع والانقسام في البرق هو الوجود  
 فيه كثيرا وكتب ايضا قوله فانطباعا مرة وانصافا الفالسبة كانه جواب  
 للسائل عن وجه شبه في البرق والمصنف انه فري قال في الروس  
 وك ان تقول الوجه ها واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات  
 لان المصنف يتحرك اي طرفاه في حالتي الانطباع احدى وجه شبه  
 هذه الحركات مع تكررها وهي في المصنف خمسة وفي البرق خمسة  
 لان الواقع فيه ظهور بالوجود وجمعا بالانقسام فاذا وجد تحصيل ان الشرا  
 لا تنقسم اظهر باطنه واذا انعدم تحصيل ان ثم باطنه حتى لا نطابق كافي المحي  
 في كل حالة الى جهة في حالة الانطباع الى جهة العلو وفي حالة الانقسام  
 الى جهة السفل لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الحزبين  
 ففي حالة الانطباع الطرف الايمن الى جهة اليسر والطرف الايسر الى جهة  
 اليمين وفي حالة الانقسام الطرف الايمن الى اليمين والطرف الايسر الى الشمال من  
 جعل في كل حالة جهة واحدة كانت اعلى العلو والسفل ومن جعل في كل  
 حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال وقد يقع التركيب اي التركيب في  
 الطرف كان او في الوجه والاشبه ان يجعل اللوم للهد اشارة الى التركيب  
 البديع ويورده كلوم الايضاح قاله في الاطول وقال في الروس  
 يعني ان الوجه يكون عسار كما من هبة السكون ثم قال في ان يقال  
 كون الارتفاعية سكون في نظر لان الحركة اكون في الخيزر بعد السكون  
 في غيره والحيوس كذلك ثم دوامه سكون ا في هبة السكون اي  
 وجه كافي اليك او مع اعتبار غير السكون مع على قياس ما تقدم في الحركة  
 كما في قوله في قصة معلوب كانه عاش قدومه صفحة يوم الوداع الى يوم



مرجل فقد اعتره شبه سكون غفنه وصفحه في حال امتدادها وغير  
مع ذلك السكون صفته اصفر الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة  
والماثل للمادة صفته وصفحه لوداع المشرق اه في كافي قوله  
اي تركيب في قوله وهذا هو الوجود دون قول انه كاي كوجه  
الشبه الذي في قوله شاهد سوف التركيب وبيان انه لكاه ما  
فانه ذكر في بيانه تركيب الشبه لوجه اذا لاقى ان الهيئة الحاصلة  
من موقع كل عضو من التركيب في افعاليه هي الشبه والهيئة الحاصلة  
من جلوس البدوي المصطفي وموقع كل عضو منه في جلوسه الشبه  
به اه اصول ثم قال من الهيئة اي من تركيب الهيئة ثم قال اي ومن  
تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوي المصطفي في  
جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين جلوس البدوي  
منصوب يتقوى كقدر جلوسه او محذوف اي يجلس جلوسه اه  
البدوي خصه بالذكر ككثرة ذلك منه من اصطلي بالداري  
استدقاه من موقع اي وقوع اه اطول وكذلك صورة  
جلوسه او اي التي هي الشبه به كحرمان الانتفاع من اضافة  
المصدر الى مفعوله وكتب ايضا قوله كحرمان مصدر حرمة الشئ  
كمله وضربه منه الشئ فاضافة الى الانتفاع من اضافة المصدر  
الي مفعوله الثاني اه اطول مثل الذين اذ المثل الفصل الهيئة  
ثم لم يحلوها اي لم يحلوها بما فيها فبهر عن عدم الميل لعدم  
الحل لان حلهم كحل فانه اي وجه الشبه الذي هو حرمان  
الانتفاع امر عيني اه اوعية العلوم اي ومن شئ مخصوص  
ايضا وان الحار جاهل بما فيها اراد جعل الحار عدم انتفاعه لان

الحل

الحل يتسلم عدم الانتفاع فذكر المعلوم واراد اللزوم وهو  
التي في جانب المشبه ايض وهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية  
عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله كذا الخ اه في قوله اراد جعل  
الحار عدم انتفاعه اي لان الحل عدم العلم عما يشانه ان يعلم فلا  
يتصفاه الحار ويحوزه وكذا في جانب المشبه اي الذي هو اليهود فانه  
روي عنهم فعل مخصوص هو الحل وان يكون المحل اوعية العلم وانهم  
جاهلون بما فيها اي غير عالمين به علمانا فاما ومن العلوم ان الطرفين  
مركبان لان المثل اما بمعنى العضة او الصفة والارادها تشبيها للصفة  
او الصفة المركبة باخرى مثلها في التركيب ومن اليين ان الطرفين اذا  
فيها تركيب جازية التشبيه مركبا مع ما فيه ما يشبه الى ما عني في  
الطرفين فاخذ من الطرفين باجمع بينهما وتحل اليهود لما كان معويا واعني  
في حل الحار الحل العقلي وجب ان يكون وجه الشبه معويا جازيا  
فاخذ حرمان الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفين لاقتضاء عدم العلم  
وجوده فيهما وكره ما حرم الانتفاع ابلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما  
العلم وكون من حرم الانتفاع محل الشك في استصحاب ما حرم الانتفاع  
به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحل غير حقيق وجب ان يوطئ السعي  
عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان ان اعني كونها صفتين او قضيتين لم  
يخلو عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن ان يادى بالطرفين الحار واليهود معويا  
كل بصفة مخصوصة فبدي حية الطرفين وذكر المثل لما كيد ولا  
عن بعداه ع ق واعلم ان اشارته الى وجه الشبه قد يقتضي  
تمام التشبيه او حسن اتراعه من مجموع اشياء بحيث يكون هسة متروعة  
روي فيها جميع تلك الاشياء فيقع الخطأ بانواعها من اقل من مجموع تلك الاشياء



وكتب ايضا قوله واعلم انه قد يتبع من سدد اي يحمل المقدس  
 منه سواء كان التبع طرفا او جهة شبه فلا يصح في تتبع وجهه  
 فيه صير وجه الشبه ويؤيده البصير في قوله فيقع الخطا لوجوب  
 اتباعه من كثرة وعن يحمل البصير للتبع في اليوم من العمل هذا المقصود  
 بين وجه التشبيه المركب والمقدد بانه في الاول لا يمكن استعاطي من سدد بخلاف  
 الثاني فانه لا يحمل بالتشبيه الاكتفاء ببعض منه وهذا الب ما يستفاد من الايضاح  
 ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيه بالجمعة بانه يمكن الاستعاطي  
 الثاني دون الاول فانه لو حذف شي من الشبهات المحيطة لم يتطرق خلل بال  
 لبيها ان الناقصة وان اخصل العرض من الكلام كافي زيدا ما يصفى ويكدر  
 فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيدا بالما الصافي بحاله وان اخصل العرض من  
 الكلام وهو وصف زيدا بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شي  
 ما يخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا في الاطول وما يستفاد الايضاح  
 هو ما ياتي في قول السامع وهذا بخلاف التشبيهات المحيطة الا وكتب ايضا قوله  
 قد يتبع اي يتبعه السامع او السامع وقوله من سدد اي والحال انه لا يبي  
 اتباعه من ذلك المقدد فقط في حصول العرض الذي ينبغي ان ياد ان كان  
 المقصود الحكم او الذي اريد ان كان السامع لا يعتقد ان يتبع من الاول  
 كما مصدرية اوقتي فلا يله الا ويقال ايضا اوقت السما اي صارت اذا  
 وق نعله في الاطول وتضمنت اي ظهرت فالكلام ههنا الجمل في  
 الاطول نصب قوما لتضمن معنى الاطاع ثم قال واما ذكره اليه ان في الراكب  
 اوقتي فلا ان الحقيقه ان الحذف والاصال سماعي لا يتبعه بنا الكلام عليه ما  
 لم يثبت السماع وان اوقتي في كسفي الاوراق معنى العرض كايضده قوله في  
 واكتفاء الصوامع والقاموس في كسفي اوقتي بترتيب ولا يصح الحذف والاصال  
 فيحتاج الى القضي لان الحار قرينة النصين وحذفه اخلول بالقرينة  
 والاصال الفصل اي بنفسه الى المقول فلا رها لا بد ههنا من تجديد المعنى

السبية

السبية وجملته الحد الطرفية ايه اطول اقتضت الفعل لازم وهو مرة للصيرورة  
 اي صارت منقشة والفعل المبهدي فشم يقال فشت الريح السحاب فهو نظير كنه  
 فاكب اي ترقق وانكشفت فيه لب ونشرب فاقترع وجه الشبه الا وكذا  
 به مجرد ذلك ايه اطول للحالة المذكور وهي كون الشاعر او من هو في وصفه ظهوره  
 شي وهو في غاية الحاجة الى ما فيه ونفس ظهور ذلك التي تقدم وذهب  
 ذهبا با اوجب الايام ما رجي منه اوق والباها مثلها الا في الدخول على  
 وجه التشبيه وهي الدلالة ونصح ان تكون بحبي في كذا في الاطول وكتب ايضا  
 اي وليصلة التشبيه بالوجه العقلي اي بسبب اعتبار الوجه العقلي ابتداء  
 بالتركيب الرضي فالابتداء ظهور الضامة والانتها تفرقا وانكشافا وبالتركيب الثاني  
 فيراد بالمطلع ظهور الغاية وبابتدائه اوله وبانوس تفرقا وبانتهائه تمام ذلك  
 واتصال الابتداء بالانتها اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما ليس وهذا الى  
 المركب المذكور بخلاف المركب اي التشبيه المركب واعاده لاجل قول  
 فان المقصود في تشبيه فاكبة باخرى كتشبيه الشاع الخافض بالسفرجل في الشعر  
 والظم والراجحة وكتب ايضا قوله فاكبة هي المركبة على الاصم ومنهم من اخرجها  
 التمر والغيب والرمان مستند لا بقوله تعاني بها فاكبة وتخلو رمانا ودليله لا  
 ثبت تمام دعواه مع انه جعل على التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف غير  
 على الملاكة ايه اطول في تشبيه طائر الغراب انما قال لان الانسان اخفى منه  
 سعادا كذا قيل وفيه بعد لانه الانسان قد يري في تلك الحالة والفران قيل  
 انه لم يرها قط حتى قيل انه لا سعاد له بمقاد وانما له ادخال متفرق في سعاد الانبي  
 واما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك اي طرف من الانسان ولو تابتا السرعة وتما  
 حذره من هو رضى يقال ان الغراب قال لانه اذا راى انسانا اهلوى الى الارض فطر  
 ادخله يا حذرا فيضربك به فقال له ابي بل اطر اذا رايت مسلدا اذ ربما يكون  
 اني بالخرقة وهذا من مخالفة الناس في وصفه بالخرقة اوق كمن الطلقة اي



الوجه الاول وتقدم ان الحسن ما خوذ من مجموع الشكل واللون وهما احدا  
 ونهاية الثاني مصدرية تفريها على ما استوجبه سم يقال لهما  
 شبه بالتحريك الاول اما الشبه كالعلم فهو الشبه اي المتشابه ومقتضاه ان الشبه  
 بالتحريك الاول اما الشبه كالعلم فهو الشبه اي المتشابه ومقتضاه ان الشبه  
 بالتحريك لا يكون بمعنى الشبه وهو خلاف تصريح العاموس والصالح  
 كذا في الاطول من نفس التضاد اي يجعل التضاد وسيلة لجعل الشيء وجه  
 شبه لانه لا يغير ما يتعلق بالتضاد كما يغير الهيئة المتفرعة من اشياءها  
 تقدم فانه لا يغيره وكتب ايضا قوله من نفس التضاد اي الشا في سوا كانت  
 تضادا او تضادا او شبه تضاد الاول لا يشترك الضدين في اي  
 فاعني الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه كالاتم  
 المقصود للتشبه في غير الضدين ثم ينزل الختم للترتيب المذكور ولا  
 فالترتيب قبل الاخر ان يقال المقصود بقصد الاخر ان ثم ينزل  
 وبعد الترتيب ينزع بالفضل بواسطة تلحق يعني انما اعان على وجه ما ذكر  
 ووجب قوله قصد التلخيص او التلخيص وقال الامام الرزوقي في تل  
 كلام الرزوقي الذي هو قدوة فيما بينهم من اسباب كلام الرب تعالى  
 على ان قصد التلخيص واقع في كلامهم حيث يشبه الرزوقي في كلام الحاشي  
 بقول هذا البيت قصد قابلية الهرباني انس والتلخيص اي التلخيص  
 ينظر فيه السامعون ومعنى سادان والادب بالتضاد ابوالانس وغير  
 به دون الضمير بيان الكني المتروكي به تحريكه وقيل الضمير  
 اسم ملك سماه بزيادة في التلخيص لنفسه تشبه به على وجه الهرباني  
 قال ساجي لفظ هذا الذي هو كالمالك الفلاني ولا يخفى ما فيه من  
 الهرباني فليس محمول اي ذاب او اسلي بالسل وهو من مخصوص وفي بعض

الشيء

الشيء فليس تيسر وعليه سل على رتبة المعلوم اهم من الغري وغيره قصد بها  
 الهرباني التلخيص حيث اني بالسخية في قالب صده من التلخيص وكتب ايضا قوله  
 قصد بها الهرباني التلخيص من يعلم ان او في قول المصنف او بهم ما فقه طوفيق  
 الجمع ولهذا قال في الاطول وقد حكمان ثم استشهد بهذا البيت صالح  
 للتلخيص والتلخيص اي لكل منهما بل ولهما معا كما في قول الشافعي فان كان المقصد اي  
 ملاحظة الخجل نظر والفتنة المعجزة ثلاثية كذا في الاطول والاول  
 قصد الاستدلال والسخية دون الملاحظة والظرفية وان كانا حاصلين او  
 قصد الجمع هذا هو ظاهريته والاولي قصده على الصورة الاولى فقط  
 ليشافي ما تقدم من صحة الجمع بين التلخيص والتلخيص قد جرى نظرا في اللفظ  
 يعني قول المصنف لا يشترك الضدين فيه كما يصريح به كلام المطول ما  
 عسار الوصفين اي لا باعتبار حقيقة الوصفين لا يكون هذا الاول والآخر  
 في قوله ثم ينزل منزلة التلخيص بل لا معنى له اصلا وايضا وجه الشبه  
 نفس التضاد لا يماثل في كذا في الاطول وكتب ايضا ما يفسد في  
 في الاطول ولعل المقصود في امثال هو حاتم للتحليل اي في جانب الضدين  
 ان حاتم يماثل في الجانب الاخر والتلخيص في انه كالمخل في صورة كالم  
 الكرم والتلخيص في انه يماثل في كالم كرمه كالم مع الود فالله سبحانه في  
 كرمه كما اذا قلنا الخ تظير ومعلوم ان وجه اخر قد مر سابقا  
 الى بعض الاوهام حاصلة ان وجه التشبه بوجه الضمير هو  
 والتضاد لا يبعه الصريح في قولك تلخيصا التلخيص الخجان هو التلخيص  
 اد لو قلت في التضاد كرم عن تمام التلخيص والتلخيص وانما يقول في  
 مقاديرها في الشجاعة وقوله كني الحاصل الخ دفع لما ارد من ان وجه  
 الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس شجاع فلا يشترك فكيف



حمل الجماعة وجه الشبه وجه الشبه وحاصل الدفع الثاني لما  
 تضادها منزلة تناسبها وجعلنا الجنب بمنزلة الجماعة والحيات  
 شجاع نزيل في الشجر فأحفظه وأدناه أي الله والأداة في  
 اللغة الألة شتى بما يتوصل به إلى الشبه أسما كان أو فعلا أو حرفا  
 وقد بعد كل البعد من قال إطلاق أدان الشبه من خط البرية  
 بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المطبقين  
 أداة السلب حرف السلب أه أطول الكاف حرف كان أو أما والذي  
 يكون في الضرورة والسعة عند الاختصاص والخروج وعينه سيور  
 بالضرورة وتلزم الكاف إذا دخلت على أن المتوخة كلمة ما يقال  
 كما أن زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس كلك كان أه أطول  
 وكان جمعا مع الكاف متابقة لمذهب الخليل من أن كان كلمة موضوعة  
 للنسبة لأن في مذهبه من أن كان زيدا سدى في الأصل أن زيدا كاسد  
 غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دخول الخبر في  
 وأن المتوخة صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة سدى  
 كلفان غما سدى وحة أه أطول مما يشق من المماثلة والمثابرة أما  
 أو فعلا ولا بد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لأن المراد  
 في مضاه في الجملة أي ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله ما يشق  
 الخفيه قصور لأنه لا يعمل نحو شبه وشبه هذا أن عطف قوله  
 وما يودي على المماثلة وهو الأقرب وأن عطف على ما يشق فلا قصور  
 وقال في الأطول وما في مضاه نحو شبه وشبه ونحو وأدراج  
 ما يشق من المماثلة والمثابرة والمضاهاة وما يودي مضاهية  
 يحتاج إلى جعل ما في مضاه أعم مما في مضاه باعتبار المعنى المطابق أو  
 المصمى والألا فلا شبهة ونحو أه وما يودي هذا المعنى كالمضاهة

أو

أو المحاكاة في نحو الكاف المراد بنحو الكاف ما لا يدخل إلا على أحد  
 أركان التشبيه وهو ما لا يدخل عليه نحو والآخر واحترس به عن نحو كان  
 وشبه ويشابه بل عن مماثل فإن قولنا زيد مماثل عمرو لم يلزم بل المماثل  
 المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا الحروف  
 بقولنا لا غير أذعروني المثال المذكور نحو بضه وقال أنه  
 أراد بنحو الكاف ما يدخل على المراد فلا أن الجملة كان به ويمثال  
 ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لا يدخل على بل على  
 المراد كالكاف ومثل لا أن تكلف بأنه المراد بالمراد الواحد وبما  
 وكما يشاء ونحوها تدخل على المتعداه أطول أي في الكاف  
 ونحوها يبدان الكلام على طريق الكتابة كما تقرر في نحو قولك  
 مثل لا يفعل لأن في الكلام تقدير أه فيرى بخلافه إذا قل  
 في كان أن يلها المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد خالف ذلك  
 قبلها المشبه به ويكون خبرها المشبه نحو كان الأسد زيدا في  
 وأشباها قبلها المشبه به ويكون مفعولا بها المشبه نحو بأنه  
 الأسد زيدا أو كصيف فيعمل من ضارب بصوب أي يزل ويطلق على  
 المصدر وعلى السبا أيضا أه فيرى أو كمثل ذي قدير ذي  
 لا قضا الضمير في يحملون أصابعهم في أذانهم مرجعا وتقدر مثل  
 ليناسب المظروفة أعني كمثل الذي استوف قد نارا وقد يمتدحه  
 مما له مدخل في المشبه به وذلك إذا كان المشبه به ههنا نمر  
 وذكر بعد الكاف بعض ما تنوع منه أهية ولا خفا في كثرة ما  
 لتقبل باعتبار الإضافة أه أطول وأضرب أي بين لهم وصفه



فري وقوله مثل اي حال كما عربه ابن عطية فهو مستأخر في  
 اي هيما واختار ابو حيان انه في موضع المفعول الثاني لا ضرب  
 اي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ما بنا على ان ضرب مع التلبيدي  
 لا تيسر والصحة انها تعدى لواحد اذ ليس ولا يعمد اخرها كليا  
 وهما عطف نفسي ولا حاجة الى تقديره كمثل ما ايجز  
 يكون المشبه به والبال لكاف تعدى وعبارته توهم ان هذا  
 التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه ان يكون  
 المشبه به حال الما فتخالف قوله سا بقا حال البناء واجب  
 بان احوال الما الموصوف بما ذكر يؤول الى حال البناء فلا انكسار  
 من ليس وكتب ايضا قوله ولا حاجة الى تعدى الا عبارة الاطول  
 لا يخفى انه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتعدي الفعل  
 والحال والتاكيدهم راوهم مستغنى عن الحذف لو اهلوا رعاية هذا  
 الاصل فاهلوه وراعوا اصلا اخرهم هو عدم الحذف وقد راعوه  
 اذا كان لا بد في المقام من حذف شي لانه بعد الوقوع في الحذف  
 ضرورة يهون ارتكابه في تركب لا دني داع ومنه قوله تعالى  
 او كصيب الابه لان حذف ذوي ضروري للمضاري وحذف المثل  
 لانه التبع يحمل المشبه المثل واشد ملازمة له ولهذا المقدم لا  
 تعدمون على التقدي فيما لا تعدى فيه ضروري با اجمع بعض حذف  
 واعتبارها الخ اي تعينها من ذلك المقصود وان هذا ما يلي القول  
 الخ هذا على قوله ومن زعم الخ قوله ولا حاجة الى تقديره الخ فهذا  
 سهو لكنه اما يتم ان وافق هذا الزاعم على تميم قول المصنف ان يلبس شبه

به بما مثل المقدور ولم يخصه بالمفردة اذ ليس فعل يبي عن الاول وقد  
 يذكر ما يبي عن لينا ولما عالم ان زيدا اسد وزيدا اسد حقا او بلا شبهة  
 وكان زيدا اسدا اذا كانت كان للظن في الاطول وكتب ايضا قوله يبي عن الظن  
 يبي عنه او يبي اياه في الفاموسي اياه اياه وبه فكله عن تعلفه بالكف  
 المقص للمنايا ايج اطول اقول في ش التثنية ولا ينهشام ان الافعال الخمسة  
 حدث وانبا ونبأ واخرى وخبر عنه تعدسها الى مفعولي الثاني ولا يخطئ  
 بالبا وعن مثل للتعدية بن قول كوني في ومنهم عن صيف اراهم وهو يكر  
 على ما في الاطول وادعي كمال المشابهة عطف نفسي والراجح ان على وجه السبق  
 تنسب الى الضمير اي التيقن والسبق عطف نفسي نوع خفا لا دلالة  
 على العلم والحيان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحل فان الفصل حكمه  
 لا يمكن هذا الحل تحقيرا وان لم يكن فعل والاظهر ان الفعل الخ قال في الاطول  
 هذا هو الراجح كما هو المتبادر من قولنا انبا ما فلان عن فلان اذا المتبادر منه انه  
 اظهر طالا من احواله لانه اذا تصور به سماع قوله ان قرب وقوله ان بعد  
 في الاغلب انما قال ذلك لما ساقى من انه قد يعود الى المشبه به فان  
 قلت فيما ساقى ما يدل على انه قليل وقوله في الاغلب يدل على انه غلب  
 فله القلة بالاضافة لا تنافي القلة ايج اطول بيان امكانه او هو  
 او امتناعه او وقوعه فالاقصا على بيان الامكان من صبي البيان ايج اطول  
 وذلك اي الفرض المذكور وقوله اذا كان اي المشبه كما في قوله اي كيان  
 امكان المشبه في قوله وانت منهم اي يجب الاصل فلا ينافي دعوى  
 صيرورته جنسا راسه فان المسك ليس هو جواب الشرط بل عليه الجواب  
 المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب ايضا ما ينفذ وقد فاقه  
 فخال كحال المسك فانه اي الشاعر في الخط اي يادي الراي قبل النظر في  
 الادلة والاتقان الى النظائر وقوله كما تمنع الظن انه يبي عن الكاف قوله في الظن



اجمع هذا الدعوى اي هذا المدعي بدليل قوله وبين امكانها  
 قال في الاصول من حيث تمام المدح الاحتجاج لما بين الوقوع اذا لم يكن كثر اية  
 عن الوقوع بان شبه هذه الحالة الخ فهو تشبيه مركب بمركب وهذا التشبيه  
 صحت اذ هو مدلول عليه باللائم وقوله ويكنى عنه لانه ذكر لائمه التشبيه وهو  
 التشبيه اي التوقف على الامثال فاذا ذكر التشبيه صريحا او كتابا بذكر لائمه  
 سواء في وقوله اي التوقف اي الماخوذ من قوله فان يقع الايام وقوله  
 فان السك بعض دم الفل اي هو قد فاقه كما في تشبيه الخ اي كيان  
 الحال في تشبيه الخ قال في الاصول ويصح انه هل يبلغ بخلاف التشبيه على  
 الاخبار عنه بالسواد فان هذا السواد واضح واخص من هذا كنه في السواد  
 ويمكن ان يقال في التشبيه تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد في الاعمال  
 ولا يدخل بهذا في بيان المقارن ببيان المقارن بسوق معرفة الحال وبما  
 اللون من اول الامر منذ وان كان على وجه يتضح معرفة المقارن لا يعد من بيان  
 المقارن في كلام السيد السند في شرحه للمقام اشعار بذلك اي بيان  
 مقدار اي بيان من حيث القوة الخ تقريحا حال الخ قال في الاصول لا يخفى انهم  
 ان يكون تقريحا لا يمكن او تقريحا مقدار الحال ولا فيد ان يحمل صريحا تقريحا في  
 المذكوران ويصح قوله او تقريحا تقريحا شيئا منها وهو تشبيه تشابه عطف  
 تشبيه على طائلي اي وايدة من الطول بالنية وهو الفصل وعلى رايه طائلي  
 فاعل يحصل او ليس رايه وحصل بضم في بطلع والماعل ضمير يعود على من  
 في التقريحي وقوله وعلى رايه كما في قوله ان التزم وايضا يتصل ان لم يجد رايه  
 على من يتصل بمن رقم على الما وقد المقام الرقم تكونه في جميع المحاطب التي  
 فيه اقوى لا عانة الشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك ان يفهمه من صفة الحال  
 في عبارة المقام اطول جدا اي تعلم من تقريحا عدم الفائدة ربما يفيد ان  
 ان الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما ياتي عند قوله او يفيد ان

بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة فيها هنا تسامح تام لا  
 التكرار اي الجزم اي ليس قال في الاصول وفيه ان هذا المثال لا يخص تقريحا حال غير  
 الجزي بل يشمل تقريحا بعض حسيان لا تقريحا لعدم نفعها كقوله عدم نفع الرقم على  
 الما اي انتم منه بالعتيان اي والتشبيه بالحسيان فيه من تقريحا المطلوب ما ليس في  
 غيره لتقدم الحسيان الاول ان النفس في مبدأ النظر خالية عن العلوم ثم بعد  
 احاسنها بالحسيان بالواسطة الاول وتبينها لما ينشأ من المشاركة والمساواة  
 اجالا يحصل لها علوم كلية هي العتيان اي تقريحا وهذه الاعراض الاربعة وكذا  
 غرضه الحاق الناقص بالكمال فقد فاته الحاق في ضبط الاعراض وفي بيان  
 مقتضاها وفي ادراجها في تقريحا الحال لان الحاق الناقص بالكمال يستلزم تكلفا  
 ومخالفة لما في المقام حيث جعله مقابلا اطول وهو به اشهر اي عند  
 السامع وان لم يكن اشهر في الواقع وكتب ايضا قوله اشهر اشهره وصوغ الامر  
 فعمل الناس به وهذه الاعراض لا يطلب الا ان يكون الخطاب علم حال التشبيه  
 بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضي علم الخطاب بوجه التشبيه في الشيء  
 يصح صفة التفصيل بل يجب في بيان الحال ان يكون الخطاب جاهلا بالتشبيه  
 في بيان الامكان والمقدار اطول اي وان يكون التشبيه به الخ فيه اشارة  
 الى ان وهو عطف على اسم يكون واشهر عطف على خبرها واعرف تقريحا  
 ظاهر هذه العبارة الخ قال السيد اي ظاهرها يقتضي ذلك على التفصيل المذكور في  
 الش ان يكون التشبيه به على حد الخ اي وان يكون اشهر ولو صرح به لكان احسن  
 ليتمه قوله ليعني مقدار التشبيه كل الايضاح وليراقق صفة هذا وضع ما قبله  
 وضع ما بعده فافهم واما تقريحا الحال فيقتضي الامر من حيا قال في الاصول  
 في اقتضا التقريحي الامر من نظر اذ في تشبيه القول بالمحسوس اشهر وان لم تكن المحسوس  
 ام وجه التشبيه وقد بانغ فيه سابقا لكل المبالغة الا ان ياد بالاقضاء اقتضا اولوية



وفي عبارة ارشاد اليه اه لان النفس الي قوله اجد ريدل على عدم توقف الشئ  
على الائمة والاشهوية خلاف ما يدل عليه قوله واما تقرير الحال فيقتضي الامر  
جميعا من توقفه عليها اللهم الا ان يراجع في ذكر الاقتضا ويصرف الفضل عن ط  
فالتأمل بمقلة الطيبي اي سوادها مستحسن طبعا وكتب ايضا قوله بمقلة الطيبي  
المقلة شحة العين التي تجمع السواد والبياض والسواد والبياض في واحدة  
والمراد بها العين الاولى وصحة التشبيه مبنية على ما نقله ابن عن الاصمعي في بحث  
الاطياب في ش قوله كان عيون الوحش حول غيايبا ان عين الطيبي والبق  
الوحشين اما يظهر فيه البياض والسواد بعد اللون واما طال الحياة فيقول من  
سود كلها اه اطول بجهة اي عذرة وقوله جامدة اي لا طروقة فيها او  
استطافه بالطا المملة حذينا بدعا تنسب طرفا بالطا المملة كما في  
تشبيهه فم اذ وجه الشبه هو الهيئة الخاصة من وجود بني مطرب  
مايل للحرارة في وسط شي اسود مضطرب وما اراد به استطاف المشبه هنا  
كونه شيئا نارا محترقا في صورة شي ربيع لا ينصل اليه الايمان جبروت  
في القاموس الحار النار المقددة فلا حاجة الى قوله موقداه اطول اما استطاف  
اذ جعل قوله لا يراده متعلما مجردا لا يراد المشبه في صورة المتع اذ ايج  
كونه مستدلا وكتب ايضا ما نصه اي في وصفه حيث الحق به قال في الاطول  
ولا يخفى انه فان القوم من وجوه الاستطاف اذ ان الشئ في صورة المتع مثلا  
وكاظم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البغاه وان كان ممكنا عملا  
لا مكان دو بان السك مع كثرة حاجتي ليدخل ولا استطاف اي اللطيف  
الا خصوص الاستطاف في المثال المذكور ولهذا لم يأت بالصغر شيئا من الدهن  
اي الاستطاف في المثال اطول اما مطلقا اي عند حضور الشبه في الدهن او  
عند عدمه لما في تشبيهه فم اذ من يعلم ان الاستطاف في هذا التشبيه له فيها  
ايزاه في صورة المتع وازاه في صورة النار الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى

اه يش واما حضور الشبه اي لا مطلقا كون الشبه مشاهدا اعتقاد المتما  
وكنوا طية غير واضح الشبه كون كل منهما من غير واد الاخر فيبعد حضور احدهما  
عند حضور الآخر ولا ضرورة كسر الراي هو الظم الثالث في ش رواية المتبع  
كذا ذكره السيد السند في شرحه اطول وفي الحفيد حكاية الفقة بغير وكتبا  
نصه اي رب الزهار من التسمية لا ضرورة فيها الى المحرر وفي كونها بلونه  
بدرقها اذ اكلت الرقة راحة على الحرمة عند القابل وفي التفسير عن التسمية  
بلا ضرورة نوع اشعار اليه وكان الباقي قوله زرقها للتسمية واذ كانت حصة  
فالباعني مع وكان البيت نجما عن بكترها اه اطول بني الرياض لا سيد  
ان يقصده معنى علانية يعني رهو علانية لا على وجه الحفا اه اطول علي  
حمر البواقيت اي الزهار الحمر التي كالواقيت والشفايق عطف خاص على عام  
والحمر تمت للار زهار والسبق فصفها اي بسما السبق وطول بكترها في قوله  
المنعم المنوي بقوله الحجابة افاده في الاطول او ايل انما قيد باو ايل لان  
النار موقد الطامها احمرت ولا يغنيها الرقة وهذا قيد بقوله في  
اطراف ايضا ولم يقل في كربة لان او ايل النار الواقعة في اوسط الكربة  
لا رقة فيها اه يش تكي بند حضورها عند حضور اي لان التبع  
جزم لذني ونور رياضي فلا يحظر معه الا ما هو من فيه دون  
النار لاسما في اطراف الكربة فانها حرم طرياس دباري فيها معا  
المعد عناق اي معانقة اي ضم الى المشبه به اي لفظا وان كان  
مشبهامني وهو ضربان اي الفرض العائد الى المشبه به احدهما  
وهو الكثير السابيع اه اطول ايهام اي ايقاع التكلم في وهم السابيع  
ان المشبه به اتم مع انه ليس كذلك في الواقع اه يش وذلك في  
التشبيه المقلوب قال في القروس وليس منه اي التشبيه المقلوب



قوله تعالى مثل نور كسكة وان كان نوره اتم من المشكاة الذي فيه  
الناقص الا لا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المطلوب في تشبيهه  
على تسليم انه اتم من المشبه اذ كان ينسك وبين محاطك راع في ذلك  
وانت جازيت معه وانما يصح التشبيه المطلوب في تشبيه النورين  
والشربة والسطر في الادعاء ان الزينة في المشبه به اتم والتميز  
اكثر واودعا ان المشبه به اندر واضي ولا يخفى نظرا خصاصة كونه  
بصورة الخاق الناقص بالتكامل اطل كقولك ويدخل في  
الاطول يجوز ان يكون الشرح تشبيها غير مقبول بان يكون تشبه  
عزة الصباغ لوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى ان  
سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة اتم منها بالهيئة التي  
انتشارها لوجه الصباغ كان عزة أي عزم هي هوان اريد بالصباغ  
الصبا التام عند الاسفار ويحتمل ان المراد به مطلق الصبا فتكون  
الاضافة المرة التي هي الصبا التام من اضافة الخاص الى العام وهذا  
كله ان جعل الصباغ على الصبر وعليه فوجه على حذف مضاف  
اي صبر وجه لاسباب التشبه فان جعل على اول التبارك هو احد  
كما في الاطول فالاضافة من اضافة الصفة اليه على المبالغة الى  
الموصوف كما يقال عدل رجل بالارغيف في الاستدارة واستلذا  
النفس به اظهار المطلوب فلا يحسن الا في تمام الطبع في شيء كان  
المسكاكي اذا اريد الخاق الناقص اذ قال في الاطول قال انه  
وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الخاق  
الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قد ناه فيما سبق هذا ويمكن دفعه  
بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احد الطرفين شيئا والاخر شيئا به

كون

به كون احد الطرفين اتم صفة او ادعا اذ اريد ان قوله لا تقدم  
كله ليس مما يقصد اذ اي تبصنه لما تقدم من ان التفتين ان الاعراض  
الثلاثة الاول لا تستدعي اتمية المشبه به في وجه الشبه وقال القوي  
ربما يكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الخلة ولو في الاعرفية  
او الائمة لا الناقص في وجه الشبه فقط ثم يدان يقال بيات  
الاهتمام عرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء التكامل فقط  
قطعا ولا يلزم اكتمال الحقيقة وهو ظم بالزائد حقيقة او ادعا  
الى الحكم بالتشابه اي ذهبا الى الحكم اي الى اعادة التشابه ولم  
يغير فقط التشابه كالتماثل والتماثل والتساوي والتضام مما لا  
له خلاف تشابه وماتل ويخوها فان فيه الخاق الناقص بالزائد كقوله  
عنه للحكم بالتشابه وكتب ايضا قوله ليكون كل من الشين شيئا وشيئا  
به يعلم من هذا ان التشابه اخضع من التشبيه المروف قد دخل في تعريفه وان  
المراد بقوله ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وما هو يكون احدي  
الشين شيئا ليس غير والاخر شيئا به كذلك وهو التشابه فسمان  
للتشبيه المرفاه احقر اذ جعله للاخضية من ترجيح اي من علم  
ترجيح احد المتساويين والاول وجب ترك التشبيه فتخل قوله قال  
ويظهر بخبر التشبيه ولكن ان جعل وجه ترجيح التشبيه حفظ السامع  
عند توهم زيادة التشبه به فوفي البيان عن الالتباس لان ظاهر السامع  
الاخاق لا التشاكر اطل المتساويين اي يجب المقصود وان  
لم يتساوي في الواقع اذ جري اي في كل وقت تجري ففائدة الطرف النعيم  
يوجد صفة تشبه المفيدة للاستمرار اطل واسكت السامع بالمر  
واسلب الجفون بالدفع فهو اذا استدعي بتدري بالبا وليس بزيادة اي



والفعل يتعد بنفسه كمن في الفاعل اسبل الدرع ارسله وعليه فالباريدية  
فجعل الزيادة وهما مطلقا وهم لا يبال زيادة الباقي غير التي وكل منهما  
وفي غير خبر المبتدأ السماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال بالتقدير  
لأننا نقول بالتقدير أيضا سماعه على أن من جعلها زائدة كعله مع الزيادة  
فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينس السماع والاحاطة بالشيء متقدمة أم أطول  
أم غير ذلك هي متصلة لوقوعها بعد معرفة التسوية كما ذكر في قول الشاعر  
ولست أيا في بعد فدي مالكا أوتي يا وهو لأن واقع ويحذف  
مستفاد من قوله فالوجه وكان نقص له لتوضيحه بالتمثيل ولا يخفى الب  
كما اشتمل على تمثيل الآخر الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجار الذي  
هو التشبيه حيث اشتمل على قوله في مثل ما في الكاس معنى تكس وكافه  
أراد التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أحمل مع أنه لم يقصد التحاق بل الت  
بعد التمثيل له باللامرية لأحد الطرفين على الآخر فتأمل أم أطول وفي الق  
فإن قلت قوله في مثل بدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه  
فينا قصان قلت لم يقصد بقوله في مثل التشبيه كما لا يخفى على اللسان  
ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند إرادة الجمع بين الشيئين في امر  
فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا يحد وراه وحل  
بعضهم في الكلام حذفا والأصل مثل ما في الكاس تكس عيني  
ومن مثل ما تكس عيني أشرب فيكون ذلك بيانا للتشابه الخ  
لأنها الخ وقال في الأطول لأن أداة التشبيه قد اشتمل المقصد  
التشريك متى أريد الخ رجوع تشبيه عزة العرس بالصبي وعلم  
أذ لو قصد ذلك أي ما ذكر من المبالغة في وصف الفرة لوجب  
جعل الفرة شيئا والبصع شبهة أي لوجب الحكم بذلك تحقفا

لا يحد جعل الفرة والبصع كذلك في العبارة لوجود هذا عند عدم المقصد  
أيضاً بأن أريد محذوف ظهور معنى في نظم الكون منه والراد وجب ذلك إن  
لم يرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك إذا أريد ولو صرح به  
لكان أوضح فتأمل وهو الخ شروع في أقسام التشبيه بعد الخ  
من الأركان والفرص منه باعتبار الطرفين أي أودا وتكميلاً وقدم  
تقسيمه باعتبار خاصية وعقلية أربعة أقسام أولها قسمه الخ  
إلى أربعة أقسام أولها قسمه الخ إلى أربعة أقسام والثالث  
والرابع كل منهما قسمان يعلم القسامهما التماثل من بيان قسم الأول  
إلى الأقسام الأربعة فاكثرت به ولم يذكر تقسيمها وأما الثالث  
فيحتمل القسم إلى الأربعة عقلاً وكأنه لم يوجد بهذه الأقسام  
ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم  
الرابع والأقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع في أربع  
والواقعية ستة وهذا بين أن تقسيم الطرفين يتلزم تقسيم التشبيه  
باعتبار الطرفين وبالعكس وهذا الحال في الوجه وفي الأداة والفرص  
فالص تقسيم أداة الطرفين وتترك تقسيم التشبيه باعتبار  
وأداة العكس أعمال الطرفين وتحديد السلوك وتقسيم في البياض  
وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين فهما مع أنه علم من تقسيم الوجه  
المركب باعتبار الطرفين فالأداة اهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب  
فانه ما به التفاضل بين المتماثلين والتفاضل بين الخطباء والتشابه على الفرق  
بين المركب والفرد المقيد فانه أصبح شئ إلى التماثل وأعمال ذلك كما في  
الأطول أو مقيدان قال في الأطول ولا ينبغي بالمقيد ما ذكره قيد بل



ما قلته مدخل في التشبيه الذي انه جعل من غير المقيد قوله تعالى  
هن لباس لكم وانتم لباس لهن مع ان اللباس بوصف مع انه لا دخل في  
وجه الشبه لهذا الوصف قاله في الاطول ثم جواز ان يكون الطرف  
في الآية من المفرد المقيد فوجهه هو التسوية الى الاوضح هو  
الفصل وعدمه بخلاف الشبه وان قلت الشبه هو نفس  
لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما لا دخل في  
الشبه فلا تغير قيد الشبه قدري في وجه وفيه نظر لان الشبه  
الحركة في وجه التشبيه يستدعي ملاحظة في الطرف والاحسن الجوان  
الحركة لما كانت لازمة للشئ غير منفكة عنها اذ كانت كانهما من جنس  
وليس بقيد خارج تامل في تشارك الاضافة للثبوت والفرق في  
التميز بين المفرد والمركب في التركيب المحصور في بيان ان ما به مفرد  
مقيدا ومركب وليس اراد وليس اراد الفرق من حيث التصور لسهولة  
كذا فيهم وكتب ايضا قوله والفرق بين المركب اذا دلت على التقييد  
بالتركيب وان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من الشبه او  
الشبه به وكان ما عداه تامة وتبعاله من الاعتبار كان مفردا مقيدا  
وان كان مركبا لم يقيد كيف تصور اي قابلين تجبا كيف تصور مضارع  
التصور مجزول يقال تصور في الصورة في الالف فعمله مضارع عا محذوف  
التا اهل الاطول اي تصور اي تشكل تريا بها بدل من وجوه الارض  
بدل لفصل من مجمل وعطف بيان كذا في س زهر كثر جمع زهرة كثيرة  
وبركة الاطول والظن من قوله لان الارض هاربا خضراء هائلة محل الزهر  
على البناء مجازا وسلا واستعارة قاله الفري الرب جمع ربوة

بالضم وجاءت كرحمة اهل الاطول وفي الحميد الربوة بالفتح وبالكسر الل  
فلخص ان اراها مثلثة حصها اي زهر الرقي لانها انظر قال في  
الاطول ويمكن ان يقال حصها لانها تخالطها الشمس في اول طلوعها  
وتشبه اول النهار بالليل المرطبان نور الشمس فيه اصف او  
لأنها القصر بالنظر في قول الشاعر تقصيا نظركا وجوه الارض هذا  
مراده فيما نظر كذا بخط شيخنا البرقي اهلهم وكتب ايضا قوله ولها  
المقص بالنظر لان الشخص يريد بالنظر الى اي ليل ذوا ولا يقال  
هذا بسلام ان الشبه به مركب في جعل مفردا تسامح كما قال في الاطول  
لانا نقول الوصف والاضافة لا يمنع الايراد كما سبق ان المراد بالركب  
هو الهيئة الخاصة من عدة اشياء والمثبه هاهنا ليس بالمركب  
افاده الفري قد تضمنت من صور الشمس من زائدة في المفعول او التبدل  
تضمنت شيئا من صور الشمس يضرب اي يميل والمثبه مركب وهو الهار  
الموصوف بامر وايضا الخ لم يعد تشبيه المتعدد بالمفرد قسما من الاقسام  
السابقة في قوله وهو باعتبار طرفيه اما تشبيه مفرد بمفرد بان يقال  
واما تشبيه متعدد بمفرد لانه كشيء المتعدد بالمفرد حقيقة فلا  
لعمله قسما له اهل فري قال سمك ان تقول الظن ان الواحد في المقيد  
قد يكون مفردا مقيدا غير مقيد ومركبا وهذا قال لانه لا يخرج عن الاقسام  
السابقة لانه كشيء مفرد بمفرد حقيقة او كشيء مركب بمركب حقيقة  
او كشيء مختلفين وكتب ايضا ما تضمنه هذا القسم لانما انقسمت  
الاخر لانها كانت تقسم الى الشبه الواحد وهذا القسم للنسب المتعددة  
اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد وايضا ليس من وطائف البيان بل هو من



الف واللف الذي هو من الضايح البديعية وكان وجه الفصول  
 ان الملقوف ربما يلتبس تشبيه مركب بمركب وتبعيته تبرز للزوف  
 وان لا الياس فيه ولا يخفى ان الملقوف والفروق لا يختصان بالطرف  
 بل جريان في الوجه اتفاقا اه اطول وهي ان يوفي او لا بالشبهان  
 تبع فيه ان الملقوف يجب ان يقال او بالعكس لئلا يخرج عن قوله كالنبا  
 والخفف الباني قلوب الطير طبيا وباسا او غير كانه اراد به مثل قولنا  
 كالقمرين زبد وعرواذا الرشد تشبيه احدهما بالشمس والاخر بالتميزة  
 اه اطول في صفة القباب اي وصفه وهو يوثق طبيا بعضا وباسا  
 بعضا لا يخفى ان طبيا وباسا حال من قلوب الطير والعامل في التشبيه  
 المستفاد من كان واثمة ان الحال يجب ان تكون مطابقة لصاحبها في  
 التذكر والتأنيث وقد تقدمت ههنا حيث لم يقل طبية وباسا في  
 شرا ان بقوله طبيا بعضا وباسا بعضا الى دفعه لكن لم يقتض  
 حذف العامل وتبعا رافعا ولا يجزئه الصبريون وبعض الكوفيين انهم  
 الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يتدعي تفصيل صاحبها معني وهو محذور  
 ترك نأنها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى اخر  
 والاظهر ان يقال التقدير قسما طبيا وقسما وباسا اه فري وقد عجز  
 الش على بيان المعنى فلا ينافي هذا الاظهر وكرها هو عن الطاري وان  
 لم يكن فيه اه اطول اذ ليس له تعليل محذوف اي وليس هذا من التركيب  
 اذ ليس له الشراي تشبيها تلك النبا الطيب اي طيب الرائحة ودكاها  
 وقوله والرائحة اي الذكية الطيبة مستك اي تشبه مستك اه اطول  
 او الدفيس المستك يكون فيه مبالغة حين جعل الرائحة ذان رائحة كالمستك

اطراف البيان فالاضافه بياضه اه اطول تشبيه السوية للتونجة  
 التشبيه بغيره ان وحاطي كانه اراد احوالي فصح ان حالة والصدع  
 كالبيان اه اطول تشبيه الجمع للجمع فيه بغيره ان محذوف لمكان لا يخرج  
 اي صار الحاصرين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد رصع الجوف  
 وخوها يند في الوسط كذا في حق الوشاح بالضم والكسر كما في الملوك  
 ويقال اشاع واتساع كانه اسم بسم بسم تضي والتسم وتسم وهو  
 اقل الضحك واحسنه اه اطول وضرب اسم بمعنى كشف فدها بمن اي انعم  
 البدل كذا في هذا التفسير بعد قوله اغد او اقام فقه الامه اصل  
 اقامي حذف الالف والنون وقد تشدد الباجع اخو الضم وتقال  
 وهو البانوح كذا في الاطول وكان حذف الباء وقفا جار على تركه  
 الباء يكون كالموقع على قاص وهو ورد له نورا عظم ان الشرايهم  
 من الانسان كافي الصوام والافخوان يستطيط البراحة صوليه و  
 ابيض ووسطه اصفر كما في الصوام تشبيه الانسان بالافخوان  
 عصار كون ما حوله من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في كرم  
 من الاصفرار هذا هو الاقرب شبه نوره اي اسنانه فلكانه اشكاله  
 او دكله او شبهه على ان كلا منهما به على حدة وكله او للسوية لا لالام  
 حتى يدانه بغير الواو فوجه بان او بمعنى الواو وكيف جعل معنى الواو  
 احسن من الواو وحذوه عن وصحة جعل ايام صل الجمع بغيره ونظر فيه  
 كونه من باب التشبيه بان المشبه اعني الشراي غير مذكور لفظا ولا تقديرا  
 واجيب بان تشبيهه بثلثه انما اضفي لان تشبيه التسم بالتسم عن  
 احد الاشياء الثلاثة فيلزم تشبيه الشراي باحد ما كذا في الاطول وباعضا



وجهه يعني باعتبار وجهه له ثلاث ثقبان اوليان الاول هو تمثيل  
تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعد اما تمثيل وغير  
تمثيل لا يدرك انه لثقب للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يادق الشبه  
لشبهه كذلك كلام الكشاف حيث يسميه استمال الشبه لانه مركب  
يقع مطلق الشبه واخص منه وما هو نفس المقسم المعاني الاعم والقسم  
ما هو اخص فلا اشكال وهذا يدفع ايضا ان تعريفه بقوله وهو  
وجهه متروك من متعدد غير منعكس خروج بعض طرف التمثيل عنه اطل  
متروك من متعدد لا يخفى ان الاثر من التعدد لا يقتضي كون التعدد في  
طرف الشبه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب ولا يدعي ان يثبت  
في تمثيل التمثيل بما طرفاه غير مركبين كشيء الغريب بالفتور اذ يجوز ان  
يكون وجه الشبه اهيبة الحاصل من متعدد هو امره ويوجد  
ذلك ما ذكره بعضهم ان الخلقة والهيبة الحاصلة باجماع الكل والون  
ولما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يصح بالاندرية  
التمثيلية الفسرة بالركب الذي يشبهه فيها المقص الاصل على ما صرح  
المصنف في الايضاح نعم الفرق بينها وبين الشبه التمثيلي بدو الشبه  
خفي والظن الموافقة بينهما في ايراد الطرفين وتوحيدهما في المحض من حكي  
المخند على المطول والمختصر في الاطول ما نصه وتفيد التمثيل على  
كلام السكاكي حيث قال كما في تشبيه اليهود واطلاقه على كلام الجمهور  
حيث قال كما في تشبيه رجل ان الحق على ان جعل ما عباره عن جمع افعلة  
ذكرت لوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفردهما  
وظائف السيد السند بدعي ان التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعي  
ان تعريفه بما وجهه متروك من متعدد وهو يتبادر منه المتروك من متعدد في

طرفي

طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو امره والاول فالعربان من متعدد يخرج منه ما ليس  
طرفاه مركبين فلم يتناول ما امر الا ما تركب طرفاه ونوره بان المضرد على الوجه  
جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم  
التركيبين المتناهي لا ندرجه تحت الاستعارة الحقيقية المدرجة تحت الحجاز  
المفرد ومباني الخالفة غير سديد ما حديث السادة من مجموع وانما اخصر الاثر  
على التركيب كعلم ان المدار على التركيب الاعتباري والهيبة الاندراجية لا  
على التركيب الحقيقي ويتناول المركب من متعدد هو امره ومن متعدد في  
الطرف وكذا سند المضرد على السكاكي ضئيف لان ركن التمثيل  
غير سبيل الاستعارة كذلك وقد وجه كلام السكاكي تخصيص الامور  
التمثيلية بالمركب ولا يلزم تخصيص التمثيل بمعنى الشبه بالوجه المركبان  
بما طرفاه مركبان نعم جعل التمثيل في تعريف الحجاز المركب باللفظ المستعمل  
فيما يشبهه بمناه الاصل تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احرازه  
الاستعارة في المفرد فلم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحقده  
عنها فيبين كلامه متاخر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه فيما يلزم  
ان يجعل ما سباني على ان الاخصر ان يارادة تمثيل خاص بل لا بد ان يفسد  
اللفظ المستعمل بالمركب او تفيد تشبيه التمثيل بقدر الفصل بالخصص  
اول من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لا يتخصص  
تعريف الحجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد يشبهه مضاه بمعنى  
المركب بوجه شبيه مركب يشبه مركب اذ سبق ان المشبه بهذا الوجه  
يعني المفرد مركب ام ارمين او اورد فيه اشارة الى نكته اخصر متعدد  
على امور وقيد الحاصل ان التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذي يكون



يكون وجه الشبه فيه ركبا سواء كان حيا او عقليا او اعتباريا وهما وقد  
 تقدمت امثلة مفصلة وذهب الشيخ الى انه يترط فيه ان لا يكون  
 الوجه المركب حيا والسكاكي الى انه يترط فيه ان لا يكون حيا ولا  
 عقليا فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي الهوائي وفي الامثلة  
 المتخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول وجهه وكتب ايضا رحمه  
 قال في الاطول ولما استمر المصالح على توريثه بانه غير مطرد لا يدخل  
 فيه التشبيه في الوصف المتفرع الحقيقي مع انه ليس بتمثيل اشارة الى دفعه  
 بقوله وقيدة الاوجه الدافع ان هذا القيد يثبت في غير كلام السكاكي  
 فخرنا في التعريف على وفاق كلام الجمهور اي المتفرع من متعدد كذا  
 فسرا في البصر ونحن نفهم بالوجه اي قيد الوجه بكونه غير حقيقي كونه  
 بكونه متفرعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه بيني كان وجهه وصفا  
 غير حقيقي وكان متفرعا من عدة امور خص باسم التمثيل لقيد الوجه بقيدتين  
 ولم يقيد المتفرع من متعدد اهل اطول غير حقيقي بان يكون اعتباريا وهما  
 فراه هذا بالحق ما يقابل الاعتباري الوهمي والراد بالاعتبار الوهمي ما  
 يشمل الشبان لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب ايضا قوله غير حقيقي  
 هل المراد غير حقيقي في كل من الطرفين او يكفي ان يكون كذلك في احد الطرفين  
 هذا ما لم يتفق لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل اهل اطول عاين  
 التوهم اي الاعتباري وهم يعني ما لا يكون المحتمل صريح الش حال قوله  
 وهو خلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور خاصة وتعلم منه غير التمثيل  
 على نذهب السكاكي وعلى هذا المحل يرجع صاحب الاطول وقال انه ابي  
 وحمل حله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة السكاكي

افاده

افاده صاحب الاطول قدامل واعتباريا عطف تفسيرهم بل  
 يكون حقيقيا قال في الاطول المراد بالوصف الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه  
 اوصافا حقيقية والا فلهذه الاتزانة امر اعتباري لا وجود له  
 تمثيل عند الجمهور لعدم اشتراكهم ان لا يكون الوجه حقيقيا اما حمل  
 وما لم يذكر وجهه ولا يابسته ولما كان الحمل تقبيلان عقبه بما فصل  
 بينه وبين نفسه والمطلب بمقام التقييم لتقديم الفصل لانه وقوي  
 ولانه يندفع طول الفصل بين التقييم بتقديمه وكأنه تطرأ الى ان الحمل  
 اهل الاطول ما لا يذكر وجهه اي ذكر اضرعا ولا يمنع الاجمال ذكر ما  
 يشبهه خوفا من الخلقة الفرعة لا بدري ان طرفاها فان قوله الفرعة  
 الخمسة بالوجه كاسيا في ظاهر وجهه حل مبني اشارته الى تقديمه  
 في المقام لاجل ارب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز بقرينة  
 بينهم وجهه اهل اطول خفي لا يخفى ان المراد الخفي في صدقانه فلا يخرج عن  
 الخفاء عرض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الخلقة اظهر وجه  
 الشبه فلا اختصاص لهذا التقييم بالحمل بل يجري في الفصل ايضا اهل اطول  
 ولعل تخصيصه به لطور الخفاء فيه حذف وجه الشبه قدامل لا يدركه اي  
 لا يدرك وجهه اهل اطول والخاصة سواء ذكره بالبداهة او بال  
 لتأمل والتقييم للتشبيه بعينه بالظاهر والخفي تسمية له بحال الوجه  
 وجوز التسمية كونه تمثيلا للوجه بالرجاع الضمني الى الوجه وباباه كونه قوله  
 وايضا منه تقبيل التشبيه قطعا اهل اطول وقد وجه قول من وصف الخاي  
 لما ساله الحاج ابيهم الخدي شيخهم وذكر جارا لله لاننا في بين ما ذكره وما



ذكره الشيخ بل هو يحتاجان على الصدق تواردا وبطريق اخذ المتأخر عن المتقدم  
الاطول عن سباهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب ونيس الحافظ وانظر  
فهم اربعة ومنه تعلم انه كان على ان يزيد بل فيكون مرة ثالثة كتم اي  
فقد هم ان كتبوا علمهم افضل اي استهامة فالمفيد كتب اعلم جواب  
او موصولية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة كمن لا و  
هو المناسب لانهم اتوا في السؤال المفعلة قال في التاموس خلقه مفعلة  
مضنة وقال فيه المصت الذي لا عرف اه وقال بعضهم المفعلة المصوبة  
في قال بغير ان اديب ما هي فيه وما في سم قوله المفعلة اي المروجة وكاد  
غير بالاولع الذي هو صب اصل الحلقة المذاب في قالب لون ما هو كذا  
يكون حتمها لا حلال بل اجزائه ولا انعام طرفاها الراد طرفها الاعلى وال  
الملايمان للافضل والادنى فاذا لم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه  
اطول وكتب ايضا قوله طرفاها قال في المروس ويرد عليه ان الحلقة المفعلة  
ليس لها طرفان وجوابه ان السالبة الجملة لا تسلم وجود موضوعها  
ليس بمضنة الجواب اي والخوف وهو تميز لقوله مفعلة قال سم ولعل  
التقييد للجواب لدفع توهم انه ياد بالمضنة مضنة الجوف فقط وان ذلك  
صادق مع وجود انفصال في بعض جوابها فيبين بهذا ان القيدان الاتصال  
شامل لجميع اجزائها فلا ينبغي لها طرف لانها اذا لم تكن مضنة الجواب كان موضع  
الاتصاف منها طرفا وتقابلها وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجواب اي  
حيث قال مضنة الجواب ولم يقل مضنة بدون ذكر مضاف اليه وانما قال  
في الاطول ايضا جملة مقترضة بين المعطوف والمعاطف فقد ذكره اخصر  
للحل ايضا اي جملة مقترضة فادعوا وفايدته التثنية على انه استبان تقسيم المحل  
وليس تقسيم التخي ومنه يعلم ان المقترضة قد تدخل بين المعطوف والمعاطف واما

قال

قاله انه ان اختار منه ومنه دون اما واما لا شهادته من تقسيم المحل  
دون مطلق التشبيه فليس ما يتعبد به لانه لا محال لتوهم انه تقسيم مطلق  
التشبيه اذ لا ينبغي لتوسط تقسيم بغير تقسيم بل لا وجه له  
فما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ما ذكره فيه وصف التشبيه فقط فلذلك لم يأت  
بأداة الجهر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظرفية في كذاهم ولا في  
جربان هذا التقسيم في الفصل وكاد لم يشر لانه لم يوجد اذ لا ينبغي لاد  
ما يشر بوجه التشبيه مع ذكره اه لان تقسيم مطلق التشبيه من ان هو  
تقسيم لمطلق التشبيه ما لم يذكر اذ انما قدم القدم على ما هو وجودي  
في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصريح مع ان تقسيم  
يقضي المكس حفظا للاقسام غير وقوع فاصل بينها ولو في المثال اه اطول  
يعني الوصف الذي يوجب البين ظاهر الوصف اضافة الى الحد الطرفي لا تساهلها  
بان الراد وصف بذكره من حيث انه طرف اشار الى ذلك في الاقول وخرج  
بما ذكره العالم اسد اذ لا ياما في العالم الى الحاة يجوز ان يأسر بحمل العالم  
يذكر اذ كتوهاهم كالحقيقة اذ فان قوله المفعلة لا يدري ان طرفها  
مشعر بالوجه كائنه سم ولم تصدق من حد ضرب اه اطول مواضع  
يفتح الباب ومنها مقولا او فاعل لقوله لم يصدق فان جاسقدا ولا  
كذا في ليس كمن السبب انما يتاقي على واه تصدق بالحقبة رفق اصله  
سوق وريق كل شي افضل والا حسن هذا ارادة هذا الذي اعني  
الافضل وهو ما ذكر وجهه قال في الاطول لما كان هذا الترتيب متاح  
يجعل ما ذكر مع سبع وجهه مكان الواحد اذ لا فيما ذكر وجهه وكان ذلك  
المتاح مبدا على متاح اخر به على هذا التامح وعلى ثباته اخرج التامح



عن الالهام فقال وقد تسامح الخواك جعله اشارة الى التسليم بعد التبريد  
يعني الفصل فبان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه  
الشبه تسامحا وادعى وصف ادمه بالصفاء من كثرة بكاؤه  
بالفسال النعم وزوال ما يكون الدمع منه بسبب كثرة ما ينزل من الدماخ  
ولهذا الذنوع انه لا يكون دمعا في وصف الادمع بالصفاء وقد تسامح اي تجوز  
اما على طريق مجاز الخذف او الحذف الى الهمزة في الاطول ان ارتكبا  
طريق المجاز ليس تسامحا بذكر ما يملزم مكانه اي في مكانه بان  
يوقفه على طريقه من ادخال فيه عليه ليجوز بذلك ذكر الوصف الشريفا  
الوجه المملوم اي في ثابته لا الخلو في الاطول ان ارتكبا  
طريق المجاز ليس تسامحا ولا يبعد ان يجعل وجه الشبه نفس الخلو في حمل  
ثبوته في الشبه على سبيل التخييل في تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالهبة  
متبدل لتغير ترتيب وكذا قول الله الا في غير تفسير كسبته هو صحيح  
الانعام على ما في نسخة وكتب ايضا قوله متبدل الا بتدال الانه بان وهو  
يتضمن كثرة استعمال فيفيد ان لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق  
نظر كمن اتقى انه لم يكثر استعماله ليس منه وليس وادعى بدل ثبوته والحق  
ان الترتيب المتبدل شامل لصورتي ما كثر استعماله وما لم يكثر استعماله  
الانتقال في كل منهما من الشبه الى الشبه به فذكر التبدل ليس للاخراج  
بل لنظر القائل اذ يغلب في الترتيب التبدل اه وفي الاطول تغير التبدل  
بعدم الصيانة بان يقال كل احد يحمد توجهه اليه فلا يمنع من اقتباسه الي  
تدقيق نظر وهذا التفسير لا يقتضي كثرة استعماله فلا يرد ما هو  
ما يتصل به والمتطلب هو التكم الذي هو مراد التشبيه ويلزم قرب انتقاله  
قرب فهم السامع لظهور وجهه في حيث لانه ان اراد ظهور الوجه

ظهوره

ظهوره في نفسه يدعيه ان ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى  
المشبه به فانه يجوز ان يكون ثبوت للطرفين غير ظاهر وان اراد ظهور  
ثبوت للطرفين فيه ان كونه حليلا لا يستلزم ذلك ويمكن ان يقال قول الله  
لظهور وجهه لتبديل على وجه التفسير اي التشبيه المتبدل ما يتصل بالوجه  
من المشبه الى المشبه به بشرط ان يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون  
كذلك اذا كان الوجه الظاهر الثبوت للطرفين ايضا كذا من الجسد على الظاهر  
والخبر وعبرة الاطول قوله لظهور وجهه قد للتبريد وتحققة ان  
يكون المشبه حيث اذا نظر العقل فيه ظهر الهموم الكلي الذي هو شريفة  
وهي المشبه به من غير تدقيق نظر والفتن النفس الى المشبه به من غير  
توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادي الرأي له وما يدي الرأي  
حصل القاصي تدريه في انه هو في وقت حدوث بادي الرأي على  
حد في مضامين وتك ان تحمله طرفا من عا في صفته عن حد في المضامين  
اه اطول وهو زاي في الحال او حب الاصل بان يكون قلبا  
لا تكسار ما قبله كما في الاطول حليما اي عاما فان الجملة اي الجملة  
ليس وكتب ايضا قوله فان الجملة الخ قال الحنفية انهم بالنظر الى  
الفصل الذي ذلك المحل خبره قالهم وكاه اشارة الى منع ان الجملة  
استوى كليا اذ رب فصل يكون اكثر تكرار على النفس من محل فيكون  
اسبق اليها وجوابه ان اراد الفصل ذلك المحل بان يكون خبرا من الجملة  
اسبق والتأمل من التفصيل اي الفصل اه ليس من حيث انه شئ  
اي هذه الثلاثة كلها محله كنهها تساوية الترتيب في الاحمال اسهل



وأقدم إذا ما كونه أسهل فلا بد أدرك من وجه واحد بخلاف ذلك ولما كونه  
 أقدم فلا بد التفضل بتجليل أمر مجمل ويجمع أمور مجتمعة وإن كانا في الجملة  
 استحق حساس أي مدرك بالجواس وقوله ناطق أي مدرك للكلبان  
 مع غلبة حضوره فيه نوع مصادرة لأن الغلبة هو الانتغال من الشبه إلى  
 الشبه له مصادرة والجواب أن حضور الطرفين في الازمنة السابقة على  
 الشبه وهو الازمنة غلبة حضور الشبه به مستلزم للانتغال من الشبه إلى  
 الشبه به عند التشبيه عند حضور الشبه لا يخفى أن غلبة حضور الشبه به  
 عند حضور الشبه به مطلقا فلا تغافل بينه وبين قوله مطلقا إلا أن تغافل  
 عند حضور الشبه به بقدر فقط لكن لا يساعده المثال أو حمل الفرد بدليل الخ  
 أي أطول أقرب المناسبة أي مثلا إذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا  
 أطول إذ لا يخفى أن الشق الأقرب إلى الشكل على ذلك مقوam الضد  
 خطورا بالبال من غيره قلنا لا اشكال إيهي وليس وجهه عدم كماله  
 التصادم من وجهه المناسبة أسهل حضورا أي فيسهل الانتغال من أحد  
 المتشابهين إلى الآخر لا قدرهما في الخيال كتشبيه الحرة الصغيرة بالكلب  
 أو عليه أيضا أن الكور كشيء الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجملة ما  
 غلب حضوره عند حضور الشبه لا ما غلب مطلقا والجواب أن كلا  
 من الكور والمرأة ما غلب حضوره عند حضور الشبه وما يغلب حضوره  
 مطلقا فيصح التمثيل للتمثيلين بأيهما شئت في الأطول فتكره أو كونه  
 لا زما لما تكرر على الحسن ويخوذلك أسهل حضورا أي عند سماعه  
 فم لأن النفس إنما تستل بسرعة لما لو في المقادير مع أن لفظ حراسم لذلك  
 الحجم في حالتهين غالب الحضور في الذهن أي كثرة مشاهرها فلم ينل  
 التشبيه

التشبيه بالسرعة الانتغال إليها وتطوره وجه الشبه وهو الاستدارة والاستدارة  
 لمعارضة الخاضع والأوصاف لمعارضة الحضور التفصيل أي أطول  
 للتفضل أي في مقتضاه أي وإنما كان الخفيه إشارة إلى أن قوله لغلبة  
 مطلق محذوف بسبب قرب المناسبة أي في الصورة الأولى وقوله  
 أو التكرار على الحسن أي في الصورة الثانية في الصورة الأولى وقوله  
 أو التكرار على الحسن أي في الصورة الثانية في الصورة الأولى وقوله  
 حضور الشبه به في الذهن عند حضور الشبه قوله الثانية حضور الشبه  
 به مطلقا وهو بخلافه أي يعرف بخلافه إلى الشبه به أي بحيث  
 أنه مشبه به فلا ينافي ذلك أن يحصل المراد في تشبيه المزدحم للذم  
 البين حيث يحتاج في استخراج الوجه بينهما إلى دقة نظر وإن كان الانتغال  
 أي الذم من حيث أنه سرعة على أن هذا خارج بقوله لعدم الظهور  
 لا اعتبار به كما في نظيره كثرة التفصيل أي في آخر وجه الشبه وظاهر  
 وظاهر ولومع الغلبة إيهي ما قد سبق وهو أهلية التمام على كثرة  
 التفصيل ولذا أي كثرة التفصيل في وجه الشبه الشبه بالاراء وقوله  
 لا يقع أي الوجه الدائمة الاضطراب إنما قد بالدائمة لا يخفى ما ينكره  
 من التأمل والتمثل أي الثاني إيهي أن بعد أن يتألف أي يجدن ولو  
 لا بعد أن يتأمل كان أحضر وأوضح وكتب أيضا ما نصه أي لا يحفظ  
 إليها أو بدو حضور الشبه به لا يقال أدرك الوجه في المشبه قبل  
 غلبته لا نأقول لا يربطها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذي هو  
 مناط الانتغال فهو غريب من تلك الحسية وكتب أيضا ما نصه أي  
 وإن ندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث اتفاق الشبه



بذلك الوجه اما عند حضور المشبه قد عرفت وجه الترديد فيه  
وبين الدور مطلقا قد ذكرناه اطول لبعدها المناسبة فكيف يحصل الازدحام  
لسرعة كونه وهما اي قد يدرك ليشبه به الا المنع في الدائر  
فيستحضر في بعض الاثبات فيكون ادراكك تعلق وجه الشبه نادرا غير  
ما لو في كذا القول في المركب الخيالي وكتب ايضا قوله كونه وهما او كذا  
خياليا او عقليا اي ولو كان حليلا لا تفصيل فيه وبه يعلم ان قوله  
فيما سبق كونه حليلا اكثرى لا كذا او عقليا عطف على قوله خاليا  
لا على قوله مركبا خاليا والا لا كذا في وجه ولم يذكر وهما قد عرفناه في  
والظاهر ان المركب العقلي اذا كان قسرا بالتفصيل ليس بادر الحضور  
كمثل الحار الخ فان الازدحام تشبه العضة بالقصة والقصة اعتبر بها  
مستحق كون الحار حاملا لشيء وكون المحول ابلغ مانع وكونه محروما  
به وكون الحار مشقة وهذه الاعتيادات المدولة للقصة عقلية وان  
كان متعلقها حسيلا ويحتمل ان يكون سمار كذا عقليا باعتبار الوجه كما  
سلف وانما عند حضور المركب مطلقا لان الاعتيادات المشار اليها فيه  
يكاد يستحضرها مجموعة الا لخواص فكيف يحصل سرعة الانتقال الى  
نادرا فيكون غريبا كما مر متعلق بقوله مطلقا وتنبيل به جميع فسامه  
السابقة ولا يخفى ان كلامه هذا يدل على ان دور حضور المشبه مطلقا  
موجب تحفا الوجه سواء كان الوجه حليلا او لا وكلامه سابقا على ان  
كونه حليلا مطلقا موجب لظهور وجهها فيها تباين والحقائق المشبه  
القريب المبتدل ما يكون وجهه ظاهرا كونه حليلا مطلقا او قسرا  
مع علة حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا اطول او

لقلة

لقلة تكرره على المحس او عدم تكرره عليه او عدم تعلق الاحساس به  
كالشئ والكرسي ودار الثواب والعتاب استغنى بذكر علة التكرار  
عنها لا بما اولى بعلة الدور مطلقا وكذا ان تحمل قلة التكرار كناية عن  
عدم كثرة وتعمل التي شاملا لجميع اطول سببا لعدم ظهور  
الشبه اي مع انه يجوز ان يكون وجه الشبه اعم من المشبه به القريب  
بان يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا يلزم غرابته لعدم ندوره وحاصل  
الجواب ان فرض الكلام فيما اذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الترديد  
دون غيره ما قد يطلب التشبيه به او لم يكن مختصا به كل ما يوجد فيه او  
فعله من الغاية واما ان وجد فيما لا يندرج حصوره وان كان يوجد فيه  
في نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتداء الوجه وقوله  
في غيره عدم الغاية فلا يكون مستحسنا ولا يبدل في حله القريب وان  
لو قلت والشئ كالمرة في كذا المثل في كذا جرم ما لم يكن من القريب لوجود  
الحرية مثلا في الجمل فلا يندرج حصورها فلا يكون من القريب قد ذكرناه في  
وقوله وحاصل الجواب ان الظاهر ان هذا جواب اخر واما حاصل جواب  
التي فهو ان وجه الشبه بين الطرفين من حيث انه وجه بينهما فرع عما فلا  
يقبل الا بعد تفعلها وان كان من ذاته قد يوجه مع غيرها فلا يتوقف تفعله  
على تفعل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لحقا وجه الله لان  
ذلك لا من حيث انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين لان وجه الطرفين  
الوان قلت فلم لم يعلو عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه  
كما علوه بندور حضور المشبه قلت لان المشبه به عدة التشبه بالحاصل  
بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يندلج به في غير ما يطلب



بعد حضور الطرفين أو فتنه بعد تفعلها فإن قلت ما سبق من أن  
الظهور الوجه في بادي الرأي سبب لا تتعلل من المشبه إلى المشبه به  
غير تدقيق نظر سيدي أن يكون تفعل الوجه قبل تفعل المشبه به فتباني  
هذا البيان قلت الوجه قبل تفعل الوجه قبل تفعل موقوف على أن  
الطرفين سبب لا تتعلل من المشبه إلى المشبه به من حيث هو شبه به فلا  
تبا في أطول فإذا اندرج صورها أي حضور مجموعها لأن المادة حضور  
هو المشبه به وقولنا اندراج النعات الذهب أي من حيث تتعلق الوجه الجامع  
لشبه به والإراد بالتفصيل أي في وجه الشبه أن ينظر أي يتأمل  
شيء واحد أي في شبهه من جهة مجرد وقوله أو أكثر في غير شبهه المفرد  
بالمفرد وكتب أيضا قوله شيء واحد أي كالوجه في شبهه الثريا بالسود فأن  
أشياء اعتبر تضامها من شكل اجرامها وتونها ومقدار مجموعها والوصف شيء  
واحد وقوله أو أكثر أي اثنين كما في الوجه من شبهه منار النعيم مع السوف  
فقد اعتبر فيه أوصاف تضامته والتبا من لون الفبار والسوف وكم  
السوف المختلفة وسكلها من استقامة واعوجاج والوصف بذلك المجموع  
اثنان وأما أكثر من اثنين كما في آية كما أنزلناه من السما الآية فإن الوجه هنا  
بأكثر من اثنين بمعنى أن تفكر في تفسير لقوله أن ينظر إلى وجودها  
كما في الوجه من شبهه الثريا بفتود الملاحية النون والوجه في بيتنا  
كان منار النعيم أو قوله أو غيرها أي كما في شبهه وجود عدم النعيم بالعدم  
من في كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض أي كما في شبهه سنان الأرج  
لأنه في كل من ذلك أي المذكور من الاعتبارات الثلاثة على وجوده  
أي اعتبار حاصلة من ضرب الاعتبار الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة الوجه  
والثنين والثلاثة والأكثر أي شيء وكتب أيضا قوله على وجه كثيرة أي في

الوجه

الوجود أما أن يتغير أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر كما في شبهه الثريا  
بالسود وكما في بيت بشار وأما باعتبار جنس فأنزاع اعتبار خصوصية في  
جنسهما كما في شبهه عن الديك بشر النار في القدار والشكل والحركة فأن  
لا يبدى جنس الحركة بل يتغير فيها خصوصية باعتبار الشبه أو جنس مع خصوصية  
كما في شبهه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستدارة فأن لا يبدى استدارة  
واستدارة بخصوصيتين يكونان في المرآة وأما العدم فأنما عدم كل وصف كما في  
شبهه وجود عدم النعيم بالعدم في نفي كل وصف نافع وأما عدم وصفين  
مخصوصين كشبهه زيد وعمر في عدم الاعطاء وعدم النعيم أو عدم  
وصف واحد أو عدم وصفين أما مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده  
ووجود خصوصية الأخر هذا ما تقرر في التفصيل الذي ذكره أعلاه  
أحدها واستدعاء أدلة المعرفة وجهان ولم يتوقف لتغير الأعراف كاعتبار  
نفي الجمع ولم يتوقف لأعراف هذين الوجهين ويحتمل أن الأول ولذا بداهة كذا  
في نفي أي يتغير وجود بعضها وعدم بعضها أي وليس معنى أن يدع بعضها  
تسقطه وتعرض عنه بالكلية والأول يكون المقصود في الشبه إلا البعض  
الماخوذ فإن كان وجه الشبه واحدا لا تفصيل فيه وإن كان متعدد كان  
وجه الشبه أمورا نظريتها واعتبر الجمع وتكون ملاحظة ما تركه كالعدم  
في باب الشبهه أي أطول وكتب أيضا قوله وعدم بعضها فإن  
قلت فإذا كان المشبه به عالم بعدم فيه ذلك الوصف فكيف شبهه  
به في الهيئة الملية من الوجود والعدم قلت المشبه به أما شبهه به  
بعد التجرد عن الوصف وبعد اعتبار إضافته لعدمه فالشبه به مع أموري  
فإن قلت فيكون وجه الشبه أمرا نظريا في أكثر من وصف واعتبر الجمع ليس



هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظري بادي  
الرأي ومثلي القميص لان في القسم الاول مزيد دقة وفصولة اعمال ولا  
قدمه اه اطول رد بنة امره كالتخمين صنع الرماح وهي امره السهر كان  
حين ذلك سألني أي لب له سنا فهو من إضافة الصفة لوصف ليصير الشيء  
وقوله لم يتصل يدخان انما ترك الاتصال بالادخان ونفاه لانه لا بد منه التشبيه  
وظاهر كلامه انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كما  
اعرف حتى اذا قبل ردك في مجموع الخبي وعدم الكرم كان من الاعرف ليس  
كذلك بل انما يكون اعرف اذا كان فيه دقة يحتاج لردتين ومع يكون معنى الكلام  
ان التفصيل قد ادى حنا عند تدقيق النظر في استقاط بعض الاوصاف وذلك  
لان الاقرب اجتماع وجود ان لا اجتماع وجود وعدم اه ع في وكتبا ايضا ما  
نصفه الاستمالة نار يعلوها دخان كذا في حواشي السيد فاعتبر في الالب  
ليشربان المشبه به الالب وان قول سألني معنى ذوا سنا فهو من إضافة  
الصفة الى الموصوف كذا في قسم من ونفاه عطف تعري اي واعتبر عدمه  
وان تعبر الجميع اي ان تعبر وجود الاوصاف وهذا ايضا انما يكون اعرف  
ان اعتبر اجتماع هبة يحتاج الى تشبيه وتدقيق نظر كذا في تشبيه التراب بفسود  
الملاحية قال الفري فان قلت جميع اوصاف التي ظاهرة وباطنة لا  
يطلع عليها احد حتى يتاني ان تعبرها في التشبيه قلت ليس المراد اعتبار جميع  
الاصناف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشهد بها شيء بل  
المراد اعتبار جميع الاوصاف المحيطة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاشان  
اه وكذا كان التركيب اي في وجه التشبيه ولو قال وكذا كان التفصيل لتركيب  
اوضح واحصر اه اطول وما تصد به طرفية من امور هي مكان البديهي  
عن التبدل ليعتدنا وله لطلق الناس بل انما تناوله في الاذكار وذلك بشرط  
كون التفصيل فيه دقة وغاية كافي قوله تعالى كما انزلناه من السماء قوله بالاس

فان

فان الوجه يوضح من هذه الحجة كلها بفتح الهمزة بدقة يكون تشبيهه كية  
غاية في اللطافة والعمارة والتشبيه البليغ المراد بالبليغ هنا الذي يشي  
له اذ كيا البليغ او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القول من البليغ بمعنى الوصول  
وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان التبدل قد يطابق لسوقهم المسامح  
فان دفع ما يتعلق بالبلاغة لا يوصف بها الا الكلام والنظم والتشبيه ليس  
منها فكيف وصف بها ولو حل على الكلام الذي فيه التشبيه والبلاغة بلغة  
المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فاما كمال الخطا  
مع مخاطبة السيد في تشبيهها قريبا فكيف يكون التشبيه كذا في الاطول من  
هذا الضرب لم يقل منه لان الظاهر عوده الى ما كان تركيه من امور كثيرة ولان  
بيل التي بعد طلبه الداي والفري المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب  
وكت ايضا قوله ولان بيل التي بعد طلبه الذواتنا في تشبيهه وبقي ما يشبهه  
من ان حصول تشبيه غير موقفة الذوات ان الطلب لا تنافي في الحصول غير القرب  
فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه وبقي  
منه فاذا اجتمع الطلب وعدم القرب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اه اطول  
اذا كان سببه لطف المعاني او خلل في النظم او في الاتصال فانه اذا كان  
سبب ذلك كان التقيد المعنوي المحل بالمصاحبة فتقول اه وانما يكون الخوة  
دفعاً للاعتراض او ترتب اي كافي اية انما مثل الحياة الدنيا الاله  
وبانان على اول تعبر اي لون المعاني الشريفة يعوي بعضها بعضها  
وبلايم اولها اخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل رد الاخر  
قبله وعرضه عليه ليعوي به ويتم بها المعاني كان في غاية الحسن  
ورد نال الي سابق اي من حيث بناوه عليه فهو انصاف لما قبله يعلم  
يعله غريباً فيكون هذا الضرب ما نفع من سببه ظهور الوجه للامثال



هذا الوجه مفعول مقدم وقوله شمس هارنا مفعول كناية المدح  
 لكان غاية في اللطافة غزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل  
 كون المحبوب شمس النهار مقورا الالوجه استنساخا من الحال  
 تقديره لم يلق هذا الوجه شمس هارنا ملبسة بشي الاللبسة بوجه  
 ليس فيه حياء فيري فتشبه الوجه اذ اي الذي تضمنه جعل لوجه  
 اعظم من الشمس لدلالة على المشاركة في اصل الحسن وهذا الجمل تضمنه  
 الحكم بعد حياء حاجت لفتنة ولم تستر منه فالتشبه المذكور يدل  
 عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذي منع من التصريح به تقدير  
 الوجه في الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياء لستره ووجهها  
 اذ بدا فكانه يقول هذا الوجه كالشمس في اصل الحسن فقط وهذا كله في  
 الاحتمال الاول في لم يلق الا ان حديث الحياء في الجماع الشمسي في  
 لغيرها وجه المحبوب اخرجها الى القرابة لان ادراك وجهه على وجه  
 زيادته في وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب غير مصرح به  
 لكن وعارضه تفسير فهو فعل يبي عن التشبيه فيكون التشبه  
 مصرح به اطول وغيره عرمانه جمع غربة للرة من الغرم وهواة  
 الفعل مع القطع عليه وقوله ثوابا من نفسه بمعنى فركه اي توافق في  
 الامور كالبحر الذي يخرق الظلة وينفذها وقال انه اي الواسع كان  
 جعله من ثقت النار اي اتقنه اه اطول ثوابا حال لان مثل معنى حال  
 اه في اي قبضه اتيان الحال من المضاف اليه لان المضاف عامل في  
 اي لو امعا اي لعمانا حيث تنفذ اشقيها في خذل الظلم وكتب ايضا قوله  
 لو امعا بالصرف محاكاة للمعنى المروي في النفاذ الذي في كلها بحسب لانه في  
 المصروف بلوغ المراد وفي البحر تنوذه في الظلمات بانسرافها وذلك التشبه

في التفسير وهو وجه  
 في التفسير وهو وجه

منه

منه ولكن ادعي انه مع ثقب الارادة وصفا لها وهو عدم الالف اي  
 عدم الفينة فصاعدا وهو ما حذف اداة اي تركت بالكلية حيث  
 لا تكون مقدرة في نظم الكلام فريد في جواب من قال من تشبه الله على  
 تقديره تشبهه هو من المرسل لا من المؤكد لان التقدير تشبهه فريد فهو لا  
 يشترط ان التشبه عين التشبه به فحذف الالداة كلها بالكلية حيث لا تقدير  
 في نظم الكلام بل يجعل الكلام ملوحتها مشربا ان التشبه عين التشبه به في  
 الواقع حيث لظ فعمل هذا مثل وهي تمر السحاب اذ كان في تقدير مثل  
 من السحاب تشبهه مثل ويدعوي ان مرور السحاب على السحاب تشبه  
 مؤكدا قاله في الاطول وكتب ايضا قوله وهو ما حذف اداة سمي مؤكدا  
 قاله في الاطول وكتب ايضا قوله وهو ما حذف اداة سمي مؤكدا قال  
 سم لا شمار به حب الظم بان التشبه عين التشبه به كما ساقى الامارة  
 اليه لكن هذا التوجيه لا ياتي في قوله اصنف فيه التشبه به الى التشبه الا ان  
 بلا خطان الوضاعة للبيان وهي اي الجبال يوم القيامة اي  
 من المؤكد قال في الاطول اي قريب من هذا المثال فسمه بكم من على  
 التفاوت بينهما بان التشبه به وضع في الاول موضع اداة التشبه وهذا  
 موضع موصف بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى التشبه او تقول  
 في الاول حيث يمكن تقدير اداة التشبه وفي الثاني حيث لا يمكن اذ لا يصح  
 ان يقال مثل الجبال الما وجعل منه بمعنى التشبه المؤكد كما ذهب اليه  
 لا يبعد التفاوت بين المثالين افاودة واضحة والريح الواو حالية  
 وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تقييد حال بحال مترادفة  
 او متداخلة اه اطول جروفة اي يملأ يرفق لا يصف فيه مدح للريح



بالاعتدال اطول والجواب لعله ينبغي انهم يريدون هذا  
 بالذكريه سم كقولهم اذا استشهدا بوصفه بالصفة مناسبة  
 اي في الصفة فذهب الاصل فالذهب استعار للشمس بقرينة الاصل  
 الاطول وسعاع الشمس فيه اما عطف تفسيري اشارة الى ان صفة  
 هي شعاع الشمس التي فيه اوجدها حالية اي والحال ان شعاع الشمس  
 واقع فيه لان اصغر شعاعها في هذا الوقت موجب اصفره افاده سم  
 على حين الما هذا محل التمثيل كذا في الاطول بين حين الكلام استعار  
 المحييين والمحيين للجد من الكلام والردى منه وانما كان كتاب له معان كما  
 خيل منها الخبار والخبير كرم له معان منها الرجل للسم استعارة ههنا لري  
 من الكلام وكذا ان جعل المواضع الثلاثة من اضافة الشبه به الى الشبه  
 حتى ذهب بعضهم هو الخيال في مخالفة في المحييين وتبعهم هو لفظهم  
 ومخالفة في الاصل وذهبه وفساده هذين الوجهين اما الاول  
 فلانه لا معنى لتشبيه وجه الما بطلق الورق الساقط من الشجر واما  
 الثاني فلانه لا اختصاص للورق المصفر بالخريف بالشجر الذي له  
 وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصل في واما ذكره في  
 فعلى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظر اعني ان جمع بين الذهب والفضة  
 كذا في الفري اي ما ذكر ادائه اي لفظا او تقديرا فان قلت  
 ان زيدا كما لا سدد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف جعل زيدا فلما عثر  
 في الموكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع  
 النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه الاطول وفي كلام الشمايد في  
 السؤال المشتمل على اشارة فيما اذا اضيف التشبه به الى المشبه او  
 ان يكون مراعاة الاصل في سم وتقدم جواب آخر اما بقول التسمية بال  
 لمقول

بالمقول والردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح ولا  
 فني اتفق شرط من شرائط التسمية باعتبار الوجه او الطرف وهو  
 مردود كذا في الاطول كان يكون المشبه به اعرف مني قال في  
 الاطول الا وفي اعرف الطرفين اي يعني فالشرط الاعرفية بالتسمية  
 في بيان الحال اي المشبه اي فيما اذا كان المرص بيان الحال وكتب  
 ايضا ما لخصه طرف مستقر حال من المشبه به وقال سم بطوره ان يتفق يكون  
 او يحدوق اي هذا في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده او اتم شي  
 الاولي او اتم الطرفين والظواهر الواو قد يراه اطول وفي الحاقه  
 وفي التفسير ايضا اطول مرفوعة تفسيري سسم الحكم فيه اي سم  
 عند المحاطب يعني لتيسر فهمه ايضا به كالا يخفى فلو اخرج عن قولهم  
 في بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعداه اطول  
 في بيان الامكان وكذا في القرب والتشويه انظر الاطول بان لا يكون  
 على شرط القول بان لا يكون اعرف ولا اتم ولا مسلم الحكم فيه سم  
 كما سؤد كره يحتمل ان يريد ما قدمه عند قوله كما ايقن في ما عطانا  
 عمارة من انه لا يجوز ان يرفع وجه الشبه من هذا الشرط الاول فقط  
 لعدم وفاء انراعاة منه فقط كذا في سم في قسم الاصل  
 قسم التشبيه بحسب القوة والضعف من ادعائهم ان التسمية بحسب القوة  
 لا يحسن الطرفين ولا الوجه ولا الادان بل باعتبار كبر الطرفين والوجه  
 والاداة والجموع ولم يقدمه على القسم بحسب المرص مع انه لا يصلح  
 للمرص فيه لانه نسبة مناسبة للاستعارة في تفضله المبالغة في التشبه  
 دعة الى ان لا يوصل بينه وبين الاستعارة فهما امكن له اطول بحسب



ذكر الاركان اي كماله وقوله وتوكلها اي ترك بعضها والمثبه المذكور  
قطعا او رد عليه جواز حذف في جواب من شبه الاسد حيث يحاط  
بقوله زيد وقع زيد الرب على التسمية واحاط به اليد  
في شرحه للقياس مع كونه تشبيها بل هو تقييد الشيء وهو تقييد  
وقوعه في كلام الله ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن  
في جواب من قام اخباره في تقييد القام والاسم الوقوع في كلام الله  
حذف قياسي لا يتوقف وقوع مثله في كلام الله على السماع بل الجواب له  
يأيد بالقياس الى سائر الارب فلهذا لم يلفظ الله او ان الجواب في حكم السؤال  
ويعطى له في حكمه ظاهر من بيان الرب الثمانية ان يتناول ولورددت  
ذكر المشبه به ما يميل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه عني  
في حق كماله **والاطول** بضم الهمزة وكس الراء في ضبط الراء  
الثمانية ان تقول ان الوجه والاداة اما مذكورا معا او محذوران معا  
او المذكور الوجه فقط او الاداة فقط وعلى التفسيرين الاربعة اما ان يذكر  
المثبه اولا باعتبار ذكر اركانه من اليمين الله لا مخالفة باعتبار ذكر  
الاركان فصلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايما الى ان اعلى مراتب  
التشبيه في قوة المبالغة باعتبار الذكرين كذا وكذا وذا لا يتوقف على  
ان يكون لكل من الذكرين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مالا يدخل  
في هذا الحكم كقوله جذا وان حذف احد هاتين مراتب التشبيه لاسيما اعلى  
فما بالاداة لا قوة لها واما من الراء كما حكم به بل ليس من مراتب قوة  
المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس جذا ايما اعلى مراتب في قوة المبالغة  
بل اعلى مراتب في كماله ولو قال واعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم ينجح  
هذا

هذا الاطول فقوله تقييد على قوله اذ كان الخ متعلق بالاختلاف الخ  
لعل مراده بيان كماله لا التقدير في نظم الكلام والاولى مكان قوله  
باعتبار ظرف مستقر حال من الراء واليمين واعلى مراتب كماله هذا الاعتبار  
فلا حاجة الى اعتبار تقييده بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا في  
الفري وقوله لعل مراده الرد على من زعم تقييده بقوة المبالغة كما يردون  
قوله بعد وقد زعم بعضهم الخ وكتب ايضا ما نصه وقال في الاطول قوله  
باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة الراء الى التشبيه فانه في معنى  
الراء ثبت التشبيه وهو اقصر مسافة ما ذكره الله الخ قد يكون باعتبار  
الخ وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه بحوزة كالاسد في كل الشجاعة  
فانه اقوى من قولنا في الشجاعة ولم يبرهن الضم هذه الاختلاف ان الثلاثة  
لاستواء العامة والخاصة فيها وخروج اللفظ والعرض عن عمدتها اما التعلية  
بغيرها الاختلاف بالذكر والمحذوف افاده في الاطول باختلاف المشبه به  
قوة وضعفا وكان هذا الاسد فيه مخالفة ليس في التماثل لايها كان لفظ  
الاتحاد بغير زيد والاسد والشك فيه والقول بان لفظ كان اداة لتك  
الموهن من التشبيه وهم اهل فري وايضا هو بمنزلة ان زيد كالاسد وهذا في  
بعض النسخ ان كان مركبة من كافي التشبيه وان المكسورة وان اصل كان زيد  
اسد ان زيد كالاسد كما تقدم بيانه كذا في الاطول بانه ان ذكر الياسية متعلق  
بيكون بعد تقييده بقوله باعتبار او بدل من اعتبار والا اي والاي حذف الوجه  
والاداة معا فقط لا يجمع ما سبق من ذكر الجمع وحذف الوجه والاداة والرتبة  
على ذلك ما سياتي فلا يقال يصدق هذا الذي على قولنا كالاسد في الشجاعة  
فان عرض الخ فيه ان هذا الاعتراض غير مذهب عما سلكه الله بل هو وارد على لفظ مطلقا  
لان كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة فلا خلاف باعتبار ذكر الاركان او بعضها



في كونه اما هو في تلك المراتب قد يحدف وجهه واداة فقط او مع حذف  
 الشبه اي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو عرض عنه وترك بالحقبة لغيره في الشبه  
 الى الاستعارة اه اقول نعم الا على بعد هذه المرتبة فتم للتأخر في المرتبة وكونها  
 التقديري ذلك هو التبادر وقد عرفنا فيه وكذا ان تعرفه بعد هذه المرتبة لغيرها  
 حذف اذ المرتبة قوله ولاقوة لغيرها فلا يدعي عليه ما عرفت من لزوم كونها  
 اعلى بعد المرتبة الاولى فينا فيه قوله ولاقوة لغيرها كذا في الاطول وفي  
 التقريبي يبي ان يتجوز الاعملى اي في عبارة الشبه هذه عن معنى التفضل ويراد به  
 اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع اه اي لا علو في قوة حذو البالغة كاهو  
 الكلام بل واد في البالغة اه لغيرها اي غير حذف الوجه والاداة معا بصورة  
 وحذف احدهما فقط بصورة الاربع وفي بعض الشبه لغيرها اي غير الصور  
 اه والخاص ان المراتب الثمانية منها اثنان فيهما يزيد مبالغة في الشبه  
 هما ما حذف وجهه واداة مع حذف الشبه او فكيف يدونه واربعة في مبالغة  
 في الشبه هي ما حذف وجهه واداة مع حذف الشبه او ذكره ورفق  
 ينحذف الوجه والاداة في اثنان المقام بان البالغة في الاول اقوى وجعله  
 من مقتضيات كلام المقام ووجهه ان في حذف الاداة جعل الشبه على الشبه  
 به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان  
 التزكية في جميع الامور ايضا تنفي المفايدة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة  
 توجب المفايدة لانا نقول صحة الخلل ايضا توجب المفايدة ويمكن ان يقال ان  
 المفايدة بحسب العقل في صحة الخلل دون التسمية فمقوم الوجه يتخصص بما  
 يحتاج الى التسمية اه اقول وبيان ذلك اي ان الاعلى حذف الوجه والاداة  
 ثم حذف احدهما وانه لاقوة لغيرها اه سم اما بمقوم وجه الشبه اي وذلك  
 حاصل عند حذفه اذ عند حذفه الوجه تذهب النفس اي كالشبه بقا طرفي  
 ولي

ولي اسم ظاهر اي في حاله واما في نفس الامر فالوجه الصفة المحصورة  
 التي قصد اشتراك الطرفين فيها او كل الشبه به على الشبه اي ظاهري  
 واما في الحقيقة فلا حل في كونه حذف من الثاني لدلالة الاول قوله  
 بانه تقوي للخل وقوله هو هو الاول والحق في فصل والثاني هو ان اه  
 هذا الاشارة الى توجيه التركيب بانه حذف فيه البتة والمضاد الى الخ  
 واقيم المضاد الى الخير واقيم المضاد اليه مقابله اه فتري كما  
 الاصل الجار المناسب لقوله فرع الاستعمال ان يقول لما كانت اصلا باصدا  
 الكاف او يقول كالف في زيادة الكاف ويمكن الوجه بان زيادة الكاف في  
 كالاصل بانه قد يوجد الجار بدون الحقيقة فلم يكن الجار لازما لاقتسامي الحقيقة  
 فلا تكون اصلا على الحقيقة بل غير لانه ان الغالب اتساوه عليها وعدم  
 بعد لان قوله فرع الاستعمال مشاه فرع صحة الاستعمال او يقال الاول انما  
 بالفعل حقيقة والكاف على تقدير الكاف او المراد فرع غالبا فرع الاستعمال  
 فيما وضع له ظاهره يدل على انه يشترط في الجار استعماله في الموضوع له ولا  
 وليس كذلك ينبغي ان يجعل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال او على الاعمال  
 اه قيد وقوله بحسب صحة الخ اي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكسب  
 ما نصه قال في الاطول ذكر الحقيقة يسرها على ان يحب الجار يستمع القرض  
 للحقيقة لانه صاد له والاشياء انما تسب باصدا دها وقد مر لانها حقيقة  
 وهو الموضوع له اصل لما هو مدار الجار اعني لزمه الموضوع له اه  
 ليك يتوهم انه اي القيد وانما قال القيد لانه في التحقيق لا يقال بها اذ المراد  
 باللتوي ما للغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق يتوهم ان  
 العقليين لانا نقول الحقيقة والجار عند الاطلاق لا يتساوهان اذ لو بد  
 من تعييدهما بالعقل اه مقابل للشرعين والعرفيين فيخرجان بالتعبد

كيفية الجار



مع ان المقصد اذ خالها الحقيقة اذ هي على الصبر شيئا على اختلاف الراء فان الراء  
من جهة البحث اهل اطول من حق بانه ضرب ونصر والتأثير للقول لا يعني  
كون التأمل للقول من الوصفية الى الحقيقة ان اللفظ اذا صار بنفسه اسماء  
الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسببه فرع الوصفية كما ان الموت فرع  
الذكر فجعل التأمل علامة على الفرعية كما جعلت في رجل علامة كثرة العلم  
بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقيق أصله وكتب ايضا قوله للنقل اذ هو  
عليه الجور وقبل التائيد اما على كونها بمعنى فاعل فواضح لان فعل  
بمعنى فاعل يذكر ويؤثر سوا جري على موصوفه اولا واما على كونها  
بمعنى مفعولة فتقدر مفعولة من الوصف الموت المحذوف موصوفة لان  
استواء الذكر والموت فيه اذا ذكر موصوفه لا اذا حذف الكلمة لان  
التعريف الحقيقة المركبة تمام زيدا لان تاويل الكلمة بان يادها ما شمل  
الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المذكر بما ذكره كما  
فعل في الجذر كان احسن وقال في الطول لما كان تعريف الحقيقة معنى  
في هذا الفن لم يترس لما هو الاصل اعنى الحقيقة المفردة في اصطلاح  
التخاطب اي في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح التخاطب وكتب  
عليه الاطول ما نصه في تقدم الطرف يعني قوله به انشأه لطيفة الى ان  
التخاطب لا يكون باصطلاحه وكتب ايضا ما نصه قال في الاطول ثم  
الاصطلاح يوجب اختلاف التعريف اذ لا يطلق في الاصطلاح على الشرع  
واللغة والرفق بل هو الرفق الخاص فالاول في وضع به التخاطب واما  
ما يقال هذا التعريف لا يصح على مذهب العالم بان الواضع هو الله وكذا عند  
من توقف فليس شيء لان وحدة الواضع من جملة اللغات لا تستلزم  
الاصطلاح بل يتناول مع ذلك اصطلاح التخاطب وقوله فالاول في

انشاء

انشاء الى امكن تصحيح التعريف بان يراو بالاصطلاح مطلق الرفق  
المساوول كنه والشرع والرفق العام لا الفرض بخاصية فقط وهو  
الخاص وقوله واما ما يقال اذ قال الجند بعد ذكره الايراد والحوار  
ان الراء بوضع كل طائفة واصطلاحهم اعم من ان يكون صادرا عنهم  
او ليس بهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي والعلم المروى عنهم  
بتمسكهم به ويتحاطبون به في حوارهم وقوله لا يصح على مذهب  
اذا كان ظاهر قولنا وصفت في اصطلاح التخاطب ان الواضع  
اي التخاطب بالكلية اذ عدول عن المتبادر من غير قاسم المتبادر  
التخاطب تلك الكلمة بل عدولهم الى امر وهو الله بلزم ان تدخل في  
الحقيقة الخلق المبدودة من غير تركيب كلام ولا يدخل قولنا  
توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح في مخاطبة  
الكلام بل مخاطبة هذه الكلمة اهل اطول فالأمر في ان  
اذا عدني بمن يتبادر ان يحوي في معنى اللفظ المستلزم فيه بلزم  
ان يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اسم وقد يقال  
يدفع هذا التبادر قوله فيما اي في معنى وصفت له وكتب ايضا قوله  
فالامر في له صح في الاطول حيث قال مطلق بوصف او بالمستعمل  
بعد التقييد لقوله فيما وصفت له ومعنى الطرفية اعتبار الاصطلاح  
اي المستعمل فيما وصفت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظم الله  
فجعل الله تعلقه بالمستعمل فالامر في له غير معتد بحرف هذا  
الذ فان لفظ الراس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كانه  
ليس بجارا ولا يعني ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلط ايضا يعني ان



عن التعريف كان يلفظ بالانسان موضع البشر علفا فانه ليس حقيقة اذ لا يعتمد  
بالاستعمال من غير شعور فينتهي ان ياد بالمتعلقة المتعلقة قصد كماله هو  
من الافعال الاختيارية فخرج اللفظ مطلقا من قيد المتعلقة قبل ذكر  
قوله فيما وصف له انه اطول وهو مندفع جل كمال اللفظ في كلامه انه  
على الخطا على سبيل القصد لا السهو بان نزع انه على قانون الوضع من نوع  
بلا انبان وضع من عنده ان يكون اللفظ على سبيل السهو خارجا بالمتعلقة  
وعلى سبيل القصد خارجا بقولنا فيما وصف له فعبارة الامران ان لم يترس  
مخرج اللفظ على سبيل السهو لقيد المتعلقة هذا وكلام الحفيد بدل على ان  
اللفظ المستعمل قصد في غير ما وضع له وهو ما وضع له في نزع المستعمل غير  
حقيقة وسياتي عن نزع في تعريف المجاز خلافا وان الذي ليس حقيقة هو الخطا  
قصد الذي لم ينع على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بان ياد بقوله  
بان نزع انه اذ اي بان يظن انه اذ نامل وعن المجاز قال بعضهم ان الكتابة  
يجب ان نزع عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يترس له انه فناء  
الادب المجاز ما تساؤل الكتابة واعلم انه اختلف فيها فبعض حقيقة وعليه  
فيجب ادخالها في التعريف وقبل مجاز فيجوز وجها وقبل واسطة  
فيجب خروجها عن تعريفها لان الاستعارة وان كانت موضوعا وذلك  
التأويل كما سيأتي اذ عاد دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه ودا  
من اذاده بان يحمل ايراد المسمى من متعارفا وهو الذي ينبغي  
الحاجة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الحاجة  
لا في ذلك الهيكل ان يري وكتب ايضا قوله لان الاستعارة اذ لا يخفى  
ان التعليل اخذ من المدعي الا ان ياد بالاستعارة مطلقا للمجاز واحسن  
بقوله

بقوله في اصطلاح القاطب قال الحفيد اقول يجوز ان يكون لفظ موضوعا  
لمعنى في اصطلاح القاطب وقد استعمل في أحدهما من جهة انه موضوع  
له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشهد به تحقيق الحق في ذلك  
حيث جوزوا استعارة المعنى للمعنى من اعني المصريح انه حقيقة فاما كما  
ليستفاد من ماسر وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة في ان ذلك الامر  
المعقول بغيره المحسوس والاحتمال عن ذلك المجاز بقيد الحقيقة فيلحقا بقيد  
في اصطلاح القاطب كما لا يخفى ان وقوله بقيد الحقيقة أي قولنا من حيث انها  
وصفت وقوله فيلحقا بقيد في اصطلاح القاطب أي خروج ما احتريه به عنه  
بقيد الحقيقة ان والوضع اذ عرف الوضع لتوقف مرفقة الحقيقة والمجان  
على معرفة لا خذه في تعريفها ولا يخفى انه فون المصطلح في العلم والتعليم  
اخر تعريف الوضع الي هذا الوضع لتمام واول ما يحتاج اليه في هذا القسم  
الدلالة الوصفية فليست شري لما اخرج ان اطول اي وضع اللفظ اي لا  
مطلقا والا كان تعريفه تعريفيا بالاحص لان الوضع المطلق ليس الذي لا بد  
على المعنى بنفسه لفظا كان لا غير كالحظ والعدد والاشارة والنص والبيان  
ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا كان تعريفها بالاعم  
اللفظ في التعريف على الكلمة بحمل اللام للعدد وان يصح ان يجمع عند عرف  
مصلحة مرفقة المجاز الذي هو المقصود بها اطول اللفظ ولو بالقوة لكان  
النص المسترة ان ليس للدلالة على معنى بنفسه او يقال الاول للدلالة  
على معنى لان المعنى انما يصري بمعنى هذا المعنى بطرف الوضع اللفظ والتميز  
اللفظ والمعنى لا يتوكلان كطرف الدلالة القريبة على الوضع اللفظ  
والمعنى كمن الاخصر والاولي تبين اللفظ في نفسه اما كونه اخصر  
قطر واما كونه اول فلان الوضع اضافة بين اللفظ والمعنى انما يقع في



الانصاح تعيين طرفها اول الاستفهام عن معرفة الوصف من تعريف الدلالة  
وكان صاحب التعريف يراد ابداع الفعل الابرع فان التعيين لا بد له من تعيين  
قد عليه بالانصاح واللفظ والمعنى بمعرفة العلة المادية للوصف والرباط  
اللفظ بالمعنى بمعرفة العلة الصورية للوصف والدلالة على المعنى بنفسه  
العلة الغائية كذا في الاطول اهـ علي معنى ولو لم يظن كدلول الكلمة  
اي يدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والاول  
لعدمه على قوله للدلالة دفعا ليس ويدل على ما اشار اليه في قول المعنى في الجار  
لان دلالة تعريفه كذا في الاطول بل يحتاج الى الغير اما على اهاكليات  
وضعا فلا ينبغي الحرفين حيث هو مفاه مقرر ومحوظ على وجه تعلقه  
لفظا وارتباطه به واما على اها خبريات وضمنا فلفظ والفعل في نظر  
فان الفعل يحتاج الى الفاعل اهـ يس عدمه يجعل الالفقون من غيره على  
هذا معنى لغيره والجار والمجرور صفة لمعنى اي كانه ذلك المعنى في غيره  
فالغلا دلته على التعريف بنفسه لكن التعريف واقع على مدلول ال هذا على  
الاول اما على الثاني اعقده من جعل معنى قولهم اذ قال لا يدل على التعريف  
الابسط ذكر مدلوله انه مشروط اذ خاصصل الاول ان التوقع في  
المنطق على هذا اصل الدلالة وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون  
ذكر المنطق يدل على المعنى اجمالا لكنه لا يتم ولا يتبين الا بذكر المنطق اهـ م  
على مفاه الافرادي قيد المعنى بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على  
المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زبد في قوله جاني  
على الفاعلية بواسطة جاني اهـ فري والمعنى التركيبي هو الذي يدل عليه  
اللفظ بسبب التركيب خرج الجار من ان يكون موضوعا ويحتمل ان الراء  
خرج تعيين الجار عن ان يكون وضعا ويحتمل ايضا ان الراء خرج الجار عن  
تعريف

تعريف الحقيقة وكتب ايضا قوله خرج الجار فيه نظرا لان المعنى الجاري  
اذا كان جارا ولا يما ينال لا تنفك الدلالة عليه عن الدلالة عن الموضوع  
له فلا يدل الدليل على خروج الجار مطلقا ويندفع هذا بان الراء ما  
الدلالة الدلالة المتصورة وهي مع ارادة المدلول وكتب ايضا خرج  
عن ان يكون موضوعا اي فالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه و  
اذ لم يتصور فيوجد في الجار وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة  
على ان كل لفظ معنى للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة الملائمة  
عن ارادة ذلك المعنى معين لا يتقوى ذلك المعنى تعلقا مخصوصا وال  
عليه معنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا المعنى  
حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى الجاري لكاتب دلالة  
وقوله منه عند قيام القرينة بما لها والوضع النوعي هذا المعنى ليس هو  
المعنى في كون اللفظ حقيقة بل المعنى فيه هو ما يكون ثبوت قاعدة  
دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعلق بالدلالة بنفسه على  
معنى مخصوص بغيره منه بواسطة نفسه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون في  
علي وزن واعل فهو لذان من يقوم به الفعل وقد صرح الشافعي في التلويح بان  
الوضع على كل من المعنيين اهـ فري بالنسبة الى مفاه الجار اما  
النسبة الى مفاه الحقيقي فلم يخرج بقرينة اي بواسطة قرينة والدال هو  
اللفظ بواسطة دون الشترك حال من الجار وان لم يخرج فهو  
ولو استعمل في مبيد كما هو المقول عن الامام الشافعي نعم نقل بعضهم عن  
كثيرين انه في هذه الحالة جاز فان كان المعنى يقول بذلك هل قوله دون  
الشترك على ما اذا استعمل في احدهما للدلالة على كل من المعنيين بنفسه



اي لونها بدو القربة وقوله وعدم الخ يعني غاية ما في الشك ان  
 احدها ليس بتعين الارادة لغرض الاشتراك وعدم تعيين الالفاظ  
 له في تحقيق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعا لان الارادة اراضية  
 فالقربة المحتاج اليها في الشك انما هي لتبين الالفاظ وفيه خصوصية خلا  
 قربة المجازي محتاج اليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي اخذ الوضوح  
 اللازم من كون الالفاظ قربة مانعة عن ارادة الوضوح له وكتب ايضا قوله  
 الموضوع في تعريف الوضوح فاسدي لانه يوجد الدور لكن يقال اذا فسدت  
 بقولنا اي من غير قربة مانعة عن ارادة ما عين له فله دور على ان ذلك  
 ان تدفع الدور ولو وضع بالموضوع في التعريف فضلا عن كونه تضمنا فيه  
 بان ياد به فان الموضوع لا مع الوضوح بالوضوح نظير ما قالوه في تعريف  
 العلم بانه معرفة المعلوم الخ وكتب ايضا على قوله لانه يوجد الدور مانعة  
 ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فيه من اللفظ في قربة فلا ياد  
 يمكن تعيين المعنى الاصلى او بالموضوع له في دفع الدور كما ذكره السيد  
 وكذا حصر القربة في اللفظ اي الذي هو مقتضى قولكم من غير قربة لفظية  
 لا جرم المجاز دون الكتابة فانه يقتضي ان قربة المجاز دائما مبنية وهو  
 ايضا باطل كما في القوي فانها ايضا حقيقة لا استعمالها في الموضوع له  
 لان الكتابة اي عند المصنف والقول الخ قابل لله عباد الصبري ومن شبه  
 في جمع الجوامع وشرحه الحق المحي بالصفة لا يشرط مناسبة اللفظ للمعنى  
 خلا فالعباد الصبري حيث انشأ بين كل لفظ ومضاه قال والاولم يخص  
 به قيل يعني انها حاملة على الوضوح على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل  
 يعني انها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الي الوضوح يدرك

ذلك

ذلك من خصه الله تعالى به كما في القافية ويعرفه غيره منه قال  
 العراقي حكى ان بعضهم يدعي ان يعلم السيان من الاشارة قبل له ما سألني  
 وهو من لغة العرب فقال احديه ليا شديدا واره اسم الح وهو كذا  
 قال الاصولي والثاني هو الصريح عن عباد الله فانه كذا فعل  
 عن الاصولي في تصحيح القول الثاني عن عباد هو يعارض ما وبل ان  
 الاقوي وكتب ايضا قوله والقول الخ قال في الاصول لما عرف الوضع يستقيم  
 اللفظ للدلالة على معنى نفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع ونفيه  
 ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لدلالة لانه ينفوا  
 الوضع بل بتعيين اللفظ للدلالة يحصل الحاصل عنه بقوله والقوله  
 يقول انه اي في المطول هذا ابتدأ بحت ليس بذلك اه لانه اي لا  
 لوصفه له اذ لو وضع كدلالة على اللفظ جعل دلالة اللفظ على  
 اللفظ لذاته بحت لانه لعلاقة عقلية الا انه لوضوحها لا يمكن  
 عنه الدلالة وكأنه اراد بالدلالة لذاته اي نفس اللفظ يستلزم افلا  
 ولا ينفك عنها ولا تكون دارة على اعتبار معنى لوجب ان لا يختلف  
 اللسان باختلاف الالفاظ وان يفهم اللفظ المطول ولوجب ان يفهم الخ  
 قال القوي الط ان كل منهما وجه مستقل في الوجه الاول بحت لانه ان  
 اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض الالفاظ  
 لغة العرب وبعضها لغة الاخرى واضع بعض العرب وواضع بعض الاخر  
 فلا وجه لتخصيص النسبة لشموع الجوار ان يكون تخصيص النسبة بالشموع  
 المستعمل الاول وان اراد به لا يجوز ان تستند اللسان في بل يجب ان تحذف  
 الدال على المعنى الواحد فهو ايضا شموع الجوار ان يستند لسان تحت الدال  
 على معنى واحد وانا اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اه قاله يمكن ان



يظهر بان المراد عدم اختلاف اللسان بحيث يختص اهل كل لغة بمعرفة وظيفتها  
 ما بعده بانه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا فكانه  
 قال لو حب ان لا يختص اهل كل لغة بمعرفة بل ولو حب ان يعرف  
 كل احد جميع الفاعل لثمة مع انه ليس كذلك فالشامل له وعدم عادة  
 اللام هنا في قوله وان يفهم الخ دون بقية العطف فان يفهم  
 قوله وان يفهم الخ من ثمة ما قبله فهو ثمة بمرله فلا اعتراض على  
 وان يفهم الخ كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لفظا اخر طول  
 وكتب ايضا قوله وان يفهم الخ قد يقال عدم فهم من يفهم لعدم  
 فهمه للناسية كما لا يفهم من لا يعلم الموضع على القول به ولو  
 منع ان يجعل الخ هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث لا زلزال  
 الناسية من ذان اللفظ عند القابل بذلك هي فهم المعنى لا فهم  
 كونه راد للكلم وفهم المعنى القابل ضروري في كل مجازي ولذلك  
 قالوا يستل في المجاز من اللزوم توجه ما من اللزوم المذموم فلا يتم  
 امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة حيث لا يدل على المعنى الحقيقي  
 ومعنى قول الله دون الحقيقي مجازي وعن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم  
 الدلالة عليه كما هو المتبادر بل معنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا  
 قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعى القابل بذاته دلالة اللفظ آتية  
 دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلقا دلالة فاعلم انه في قوله حيث لا  
 يفهم منه الخ كما في الاعلام المتعولة وقد ناوله السكاكي ذكر في  
 الاطول لهذا القول ناويلان اخرها انه اراد جعل الدلالة لذان اللفظ  
 في توقف الدلالة على ارادة المعنى له على ما عليه ائمة الاستغراق

والصريح هذا يدل على ان كلامها على مستقل وهو الحق لا اعتبار بموضوع  
 كل منها عن موضوع الاخر بل حقيقة المعبرة في موضوعات العلوم فعمل العربي  
 يبحث عن فردان الالفاظ من حيث صورها وهياتها وعلى الاستغراق في  
 عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصال والقرينة كذا في الصحيح  
 للسيد وفيه بحث ذكره القزويني في مواشيه على الطول واجبه كالحرف  
 الخ الشرح الجريح الذي هو كيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت  
 هي حصل صوت قوي كان الحرف جهورا وان في بعضه بلا صورة جري  
 منه كان مهموسا والشدة ان يخصص صوت الحرف عند اسكانه في  
 محله اخصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما ولا  
 بهما ان لا يتم الاخصار والجري اه فري اذا اخذ في نفس القول  
 في الاطول بعد فاعلم من سوق كلام السكاكي ما يصفه ولا تجوز ان ناو  
 به كلام عباد مجرجه عن ان يكون من الحرفين في اختصاص بعض الحروف  
 المعاني للموضع وان يكون مدعيان الاختصاص لذان اللفظ كما دل  
 عليه اول كلام السكاكي على طبق ما في كتب الاصول وكان السكاكي  
 يجعل القول بكونه من المجازي وهما من الناس من ظاهر كلامه اه مبين  
 ايضا لا يهل الناسية لا يخفى عليك ان اعتبار التماسك بين اللفظ  
 والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات في بعض الكلام كما ذكره واما  
 اعتباره في جميع كلام لغة واحدة فالظاهر انه مستغنى عما ذكره  
 في جميع كلام لغة واحدة والظاهر ان القزويني من غير ان يبين اي فضل  
 ذلك النبي كالنروان هو صواب الفحل والحدي صفة مشبهة عن عاد



أي مال يقال حاد وحيد أي مائل عن طلة لثاطة وظلها الحيوان  
والحقان والجلان أه فري وكذا باب فعل بالضم قوة الضم في  
فعل تناسب أن يوضع لأفعال الطبايع الدائمة كذا في نه الفاعل الشرقي  
وقيل الضم يحتاج إلى الضم التثنية فاسب أن يكون مدلوله ضموا  
مع النقص أي لا يماه فيد على المطول والجواز صلة مجوز قبلت وأور  
الفاعل على حركتها إلى الجيم لأن التثنية تتبع الماضي المحذوف في الصيغة والفاعل  
نقل أي الحكمة الجازية ليس المراد أن هذا المصنوع هو المفعول إليه اللفظ  
بل أراد بذلك بيانه المناسبة قد يراه سم فكانه نقل إلى الكلمة المستقلة  
أذ لا جازية مكانها الأصلي الجازية فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل  
أو المجوز بها فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو  
بأنه تكلف تقديره حرف الجمع المستفاد عنه بالاحتمال الأول  
وكان الحامل للشيء على الالتفات إلى هذا الاحتمال أن يكون الجاز  
تظهر الحقيقة في كونها بمعنى الفاعل والمفعول كذا في المطول  
وذكر المصنف أن إشارته في المطول إلى صفة حيث سماه زعماء ووجه  
أنه لا بد أن ما ذكر في الحقيقة لغو أن التثنية أن اللفظ لعل وجه  
الظهور أن استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول مجازي  
ما إذا كان اسم مكان فلا يجاز فيه سلكه أي لا بمعنى تقديره وأن  
كان السلوك مرفوعا للجواز وهما يتلزمان أي حقيقة كل منهما مخالفة  
حقيقة الآخر فلا يمكن جزمها في تعريف واحد وهذا عرفوا الكلمة على حدة كذا  
في المطول قال في المطول وهذا إنما يصح لو لم يكن لها صيغة متحركة  
وكان

77  
وكان المجازية لفظا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب  
وتكون تقيمه إلى المجاز المفرد والركب من قبيل تقسيم اللفظ التركي  
والظن خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غيره ما وضع  
إلى المجاز والكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل في لا شيء ما وضع  
له مع قرينه عدم الموضوع له لمحض وفي الفري ما يقدر به عنائه  
حيث قال قولك فلا يمكن جزمها في تعريف واحد أي بحيث يحصل معرفة  
حقيقة كل منهما بخصوصها والألف في جمع اللسان واللسان في تعريف  
الحيوان بأنه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة أه في غيره ما وضع  
أن أراد الوضع الشخصي جزم عن المجاز ما كان الوضع لسان أه في غيره ما وضع  
توحيها كالتثنية وأن أراد التوحي جزم عنه ما كان الوضع لسان أه في غيره ما وضع  
الأصلي شخصيا كالأسد وأن أراد الأعم من الشخصي والتوحي  
لم يشمل شيئا من أفراد المجاز ثم أنه يشمل اللفظ المستعمل في حقيقة  
وجازيه معا فإنه مجازي وحقيقة ومجازي باعتبار معنى الخلاف  
في ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للتحقق المحلي كذا في نس مولا  
كان أو يقول الذي في شروع الفاعل ونه الطالع للمحقق الراي  
أن الرجل ما نقل إلى المعنى الثاني بلا مناسبة للمعنى الأول كجزم علما  
بعد نطقه وصفه للمفعول والمفعول ما نقل للمناسبة والمفعول ما وضع  
لما كان يتعدد بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو أرمضع  
مناسبة أولا وقال العلامة الأبهري أن الرجل في المصنوع ما يكون  
وصفه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول الرجل تحت الشر



كذا في الحميد على المطول ومن هذا يعلم ان في اخراج القول بل والرجل  
على القول الاول والثرك الداخل في قوله او غيرها بخلافه يصدق  
على كل انه يستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الاخر والحوار انه نعم  
ما اي في كل ما وضع له كان اي الحقيقة وذكر له باللفظ او غيرها  
اي غير الرجل والقول كالترك والمشتقان فانها صغائر ولا يقال  
فيها رجلة ولا نقول ان يسن متعلق بقوله وصفت ليس المراد من قوله  
به ان يفسر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والارز ان يكون  
لفظ اسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والرف  
عندما استعمل الجري او غيره من اهل الاصطلاح ان الخاصة حقيقة  
بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث  
الوضع في ذلك اوله فري وكتب ايضا قوله متعلق بقوله  
وصفت قال في الاطول او بالغير لا شمله على معنى الفأرة او ما  
المستقلة بعد تقييده بقوله في غير ما وضع له على ما مره لم يدخل ذلك  
في الاطول كذا حمله المص لا دخل ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفي نظره  
داخل في الكلمة المستقلة في غير ما وضع له كما انه داخل في الكلمة المستقلة في  
غير ما وضع له كما انه داخل في الكلمة المستقلة في غير ما وضع له وقد  
يلزم حمل ذلك في اخرجه هذا الحميد الحقيقة التي هي معنى اخر كما يستعمل  
باعتبارين فالوجه المخلص من جميع ذلك ان يحمل معنى قوله لم يدخل ويجوز  
ايضا فكله قبل التخصيص على الدخول والخروج قد في ليس يستعمل  
او فيكون مجازا شرعا ولو وقع الاستعمال من لغوي جري على اصطلاح  
الشرع فهو شرعي على الظاهر افاده يسن ويجوز فاعله ما لا ينفك وقوله

من

من الحقيقة حال من ما بعدها اسم مع قرينة او هذا عند من لم يجوز الجمع  
بين الحقيقة والمجاز اما من جوزه كالاصوليين فلم يترط في القرينة ان  
تكون ما نفع عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك المحقق المحلي في شرح  
اي يسن قال في في ذلك الكناية وتوالت الحركات على عدم جواز  
الجمع وعلى جوازه في مجاز المجرى الذي هو الواحد ولعدم مع قرينة على هذا  
ولو استقطب الحميد المذكور لا يدخل المحل ودعت الكناية اي ملخصا  
فلا بد من العلاقة لا بد من ملازمة العلاقة اي هي لو كانت علاقة ولم  
يلحقها المستعمل بمجرى بل غلطا وقيدت العلاقة بالمعنى نوعها والعلاقة  
بالنوع وبالكسري الاصل الح الذي لا يزم للقلب او بالنية في الحقيقة والمجرى  
في النظم ووجه كذا استناد من التاموس في اصول وفيه كسر العين و  
سوا كانت في المعنى كاهنا او في المحسوسان كعلاقة الحبل كما قال بعضهم وهم  
من وفيه سها وكتب ايضا قوله من العلاقة هي علاقة بها الارتباط بين المعنى  
والمعنى المجازي وهذا الاستعمال من الاول الى الثاني قال في الاستعمال  
في المجل قد يد في ظهوره لان فيه الاستعمال من ملازمة اي ملازمة ليس  
ذلك في الاستقامة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم تستعمل له  
من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملازمة لها وانما تستعمل  
الي وصف الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد كان من المجاز المرسل قلت  
الاستعمال من حميد الى لونه وعارضه الذي هو نفس الشجاع وما كان  
عارضه للرجل ايضا يستعمل منه الى الرجل الموصوف فصا وجه الشدة كالاتي  
للاستعمال واستلطف العلاقة تفسير بقوله قيد اي بين ان معنى قوله  
وجه يصفه انه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع تحت اوجهه في اصول



وعبارته وهما جحد وهواله اي قيد على وجه يصح كاجمع العطف على جار  
لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا ان يبدى ان عزمه  
مخصص قوله على وجه يصح في تعريفه الجار بما يحق فيه الملاقاة في الجرم  
العطف يعني ان يادى الخطا قصد كقول شيخهم في ما سبق وذلك  
لان الخط باعتبار فساد الاعتقاد هي ان لا يخرج عن الحقيقة ولا يخرج  
لانه انما استقر في الموضوع له او في غير الموضوع له على وجه صحيح في  
اعتقاده في اشارتي كذا في هذا القوس لا اعتقاده انه ليس بما استعمل كذا  
فيمنه لا في غيره وان احط في اعتقاده ان المشار اليه ليس في الواقع واما  
اشارتي كذا في هذا السطر لا اعتقاده انه ليس سماع في استعماله في سائر  
المجاري مع وجود السطر فيكون مجازا وان احط في اعتقاده واما الخطا  
اللسان بالسنن لانه فلا حكم لهذا ولا اعتداده كذا فيهم ويقال لخص  
باعتبار السان خارج بقيد المسئلة كما مر وقوله الخطا قصد اي بقصد  
اللفظ في غير ما وضع له مع عدم بانه محظي لخرج اكدانية يعني على ما  
واسطة لا حقيقة ولا مجاز لعدم مع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقي كذا في  
اي من الحقيقة والمجاز قال في الاصول اي من الحقيقة والمجاز الموعود  
بقضية السوق وصريح به المص في الايضاح فتفسيره انه بالحقيقة  
والمجاز حذفي الا بصرح به وعرفي خاص لخاص صفة العرف والقص  
الدية الى المعنى الخاص وتوجه العبارة ان الخاص صفة العرف في كل  
العرف وليس عليه قوله وعرفي عام ولا وجه الى بقيد العرف بالعام كما  
فتناحه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرفي والعرفي انصرف الى العام  
اي اصول يعني ناقلة المراد ببقية ان يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة

كطائفة

كطائفة العرفيين وليس شرطه ان يعلم الشخص الناقل ولعدم تقيده ان لا  
يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النجاة وكتب ايضا قوله ناقلة اي عن  
المعنى العرفي ومن ادلة النقل كثرة الاستعمال وكتب ايضا قوله يعني ناقلة  
ينبغي ان يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة ام جحد وكتب ايضا قوله ناقلة  
اي الذي نقله من مناه الاول الى مناه الثاني وهذا موجود في كل منهما اذ الجار  
نقل لما سببه ام سم لا يعني ناقلة قال الجحد لا يعني انه لا يمكن ان يكون  
لفظ موضوعا بنفسه الناس جميعا بل يكون عطف طائفة فيكون ما تبين  
وكانهم ارادوا بذلك انه لا يختص النقل فيه جماعة مخصوصة كالعرفيين  
والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع وهذه السببة اي في  
لعرفي وشرعي وعرفي وكتب ايضا قوله وهذه السببة اذا فادى الى طول  
انه يصح ان تكون السببة في الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح الخطاب كما  
انه يجوز ان يكون في المجاز باعتبار الوضع فان الوضع يغير في مفهوم الجاز  
باعتبار غير ما وضعنا واعتبار الملاقاة بين المعنى المجازي وما وضع له  
قرينة ما نفعه عن ارادة ما وضع له فاسد للسمع المخصوص حقيقة لقوله  
اي ان الوضع له للمعنى لا لخطابه اصطلاح الخطاب واسد للسمع  
النجاع مجاز لعرفي اي مجازيته باعتبار اصطلاح السطر الا خطا  
وان الوضع لمنه الحقيقي اهل اللغة اذ الاخطا الوضع كاسد  
نكر اللفظ وعرفي المعنى لان المعنى متين واللفظ بهم داي في المتين  
فما مل في طول وقوله نكر اللفظ اي ان في صورة النكرة والكل  
كلمة اريد لفظها في معرفة بالعلية كونها موضوعا عن اللفظ متينة  
عدالت كذا في المعرفي والجحد على القول ان تنكر اللفظ لعدم مرجح

قوله

ع



الترتيب واما تعريف المعنى فبانظر الى كون المعنى معلوما من سمع اللفظ ثم  
 في اللفظ للسمع قال في الاطول اي الحيوان يصيد وفعل لفظ  
 والحدث الفعل بالفتح مصدر فعل بفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشيء  
 في اللغة ففعل في الجواز الى الكلمة المحصورة لا شملها عليه فادخل  
 الفعل بالكسر في قوله معناه اعني الحدث كان محيا ومحيا وليس حقيقة  
 في الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا في الحصة على المطول والخم  
 لذي الاربع اي باعتبار خصوص كونه ذا اربع واولوا استظهرها في  
 ذي الاربع باعتبار انها من اربعة ما يدرك كالحقيقة لغوية كما يظهر من  
 كلامه لتبناها في الاستعمال على موضوعها كذا في سم وكتب ايضا قوله  
 الاربع اي الغرور اي الحار والفعل والحيل ايه اطول والمجاز مطلقا  
 سواء كان مفردا او مركبا ايه اطول ثم قال وتجه عليه اي على المعنى  
 انه لا وجه لتوسط تقسيم بين قسمي التقسيم الاول له ايه ووجه  
 بالتقسيم الاول للمجاز لتقسيمه الى مفرد وركب مرسل لانه غير  
 مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل ارسل ورددين علاقته  
 وقبل مرسل ومطلق عن المشابهة بخلاف الاستعارة وفيه  
 اهم قالوا المجاز مطلقا ابلغ من الحقيقة لكونه كالمدعى مع البينة  
 ايه اطول ويمكن دفعه على المشابهة على الكماله ان كانت العلاقة  
 اي علاقته المقصودة احدا ما ياتي والاف استعارة الاصوليون  
 يظنون الاستعارة على كل مجاز فلا تفعل عن قول الاصطلاح  
 ليدل على ان الفاعل اذا اراد مجازا مرسل اطلق عليه الاستعارة ايه  
 فري وكثيرا ما اي في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون  
 المعنى

المعنى السابق اقل وقوله تظن الاستعارة لم يضربا بل فاعل ظن  
 مع سؤد كره لا يستوي مراده معناه والمراد هنا نفس اللفظ ايه اطول  
 اسم المشبه به اي لفظه كما اشار اليه بقوله بعد واللفظ استعار  
 ليشمل استعارة الفعل والحرف مراده بالاسم ما قابل المعنى لا ما قال  
 الفعل والحرف فعلى هذا اي دون اطلاقها بمعنى اللفظ وبمعنى  
 من الاشتقاق اي اشتقاق المتعارضة والمتعارف والمستعار  
 والمستعير كاليد في القوة والقدرة قال في الاطول بعد كلامه و  
 والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلة للقوة وبمنزلة العلة  
 المادية او الصورية للقدرة وهذا علم ان علاقة السببية والمسببة  
 اعم من الحقيقة والتورية ولو جعلت البدالة لهما لم يبدلها وكتب  
 قوله كاليد في القوة في المطول بشرط ان يكون في الكلام اشارة  
 الى السم يقال السمت ابادي فكون عندي ولا يقال السمت اليد في  
 البلد كما يقال السمت القوة فيها قال في الاطول وسواء ان يكون  
 هذا الشرط مبنيا على عرف في الاستعمال اليد في القوة لا على توقف  
 كونه مجازا عليه والا لا يقتض توقف المجاز بالصدق على بدستعارة  
 في القوة من غير اشارة الى السم بها ايه وفي القري ان اشروط ذلك  
 ليكبحل بان يقال الدهن من المذروم الى اللزوم فيكون الكلام موصوفا  
 بالتعقيد الموصي المحل بالمصاحبة هذا وقد ذكرنا قريبا سبق ان الاياي  
 حقيقة عرفية في السم فيظهر منه انه لا احياج الى ذكر السم ايه وفي  
 ان هذا الشرط قد ينقض ان يقال عندي الاياي التي لا تقام لها  
 الشكر كونه بمنزلة العلة الفاعلية وليس فاعلية حقيقة لان العلية



صفة هي الشخص اسم قال في المطول وايضا قوله كونه بمنزلة  
اي في مدخله الوجود الي المقص هو المسم عليه لان اكثر ما يظهر الخوا  
لبد بمنزلة العلة الصورة للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانه  
الحال اخر منه وكتب ايضا قوله كونه بمنزلة الاله في مدخله ما يصفه  
ما مصدرية سلطان القدرة اي سلطانها وبانبرها وقوله يكون  
في الوبه اي باليد وبها تكون الالفعال اي غالبا بدليل قوله ان  
اكثر اسم للمبر الذي يحل المرادة عبارة غيره اسم للمبر او الفعل والحار  
الذي يستعمل عليه اي الرود او موافق لغير صاحب المذهب والاراس  
وغيرها فالحكم على الله بالسو في هذا التفسير وان الصور تفسير  
المرادة بغير الما الذي يستعمل في الدابة غير مسلم اطلاق  
الراوية عليه بشرط طريقة المادون الطمام كما في الحيد والسيد  
والناسبها لتفسير المرادة بغير الما وتوقفهم في عدم اطلاق  
الراوية على الرود من حيث ان طرف الراد مع وجود المجاورة للراوية  
التي هي الحيوان فان كانوا لا يكونون هنا عطلق المجاورة بل يقولون  
لا بد ان يكون المعنى المجازي من شأنه ان يحا ويبان يكون الحيوان  
مع الحلة اقضي ان الحيوان لو كان مع الفعل الراد وحله ضوح ان الحيوان  
بالراوية الى وعاء الراد واليحد والعلاقة كون المبر حاملا لها  
فالعلاقة المجاورة سم وعجاجة الاطول والعلاقة كون المبر حاملا  
لها فكانه علة فاعلية لانه يصف المرادة الى المستعمل وبغير  
العلة المادية يحتمل انه ياكيد في بيان العلاقة وتحتمل انشارة الى  
علاقة اخرى هي السببية في الحلة والعلة المادية الاجزا التي هي  
بالقوة

بالقوة كالخسبة بالنسبة الى السرى ولما كان المبر به حصل المروء  
فكانه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليس علة مادية حقيقة  
اذ ليس المبر خاضع الى الرادة ان يصف ولما اشار باننا الى الحية  
اخذ بالصرع بالفضل الاخر فيه ان لما سببا في صريح السببية وقد تدبنا  
الشارة اليها بانتميل باليد في القوة والقدرة ويمكن دفعه بان تقوم  
السببية التفرعية والوقاية السببية الحقيقية اهل اطول نوع من  
التام لان المجاز هو اللفظ المسمي به لا السببية كما هو ظم عبارة كمن  
لما كانت السببية سببا كونه مجازا يفتقر اخوة في جعل السببية من المجاز الكمال  
والعنى الذي ان توجه ايضا حذف المضاف اي من وجوه المجاز الكمال  
وطرفه وهذا هو الظم من الايضاح كالعين في الرتبة قال ابن كمال  
بأننا تقتضي البلاغة ان يكون هذا من المجاز التقني واليه يقول  
البيضاوي في تفسير قوله تعالى ويقولون هو اذن سمى بالجارحة  
لانه من قبيل فرط سماعه صار حلة الاله السماع كما يستعمل الجاسوس  
عينا لذلك قال في هذا صريح في ان نظير قوله هي اقبال وادبار  
ومن لم يتبه لهذا قال انه مجاز مسمي به في الرسة من بيان  
القوم اذ كانت طلعة لهم في مكان عال له اطول والبالغة اهل  
فري ويحتمل ان يكون الا ذكر في المطول فيقول قوله المضاف الى  
قد نفيد بالتحقيقة انه بشرط في اطلاق الحى على الكل استلزام  
الحى لكل كالرقة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد ونحو ذلك  
اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق المعنى على  
الرقة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيق وهذا المعنى



لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان اللسان لا يوجد بدونها  
قلت هذا يدل على استلزام الكل للعين والدي عكسه قلنا لا بال  
ستلزام الاستيعاب لان عدم وجود اللسان بدونها يدل على ان كل منهما  
متروم واصل يتصل به اللسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة ما ذكره  
السيد وقوله فانها لا يجوز اطلاقها على اللسان اي بحيث انه لسان  
واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هذا  
الاعتبار فهو جائز كاطلاق الرتبة على العين ولذا جاز الترخيص في قوله  
تعالى ثبت بدا اني له ان ياد ما ليد النفس اه فترى وفي الاصول ان  
قلت اذ اكتفى بالعلاقة والترقيم في الجملة فوجه اشتراطهم في  
الحال ان يكون متروما للكل كالرقبة والراس حتى لا يحوز اطلاق اليد على  
اللسان قلت اذ اكتفى بالعلاقة والترقيم في الجملة العلاقة الجزئية  
بهذا الوجه لا مطلقا كمن سئى ان يعلم ان راجع يكون الحيز وما ليس كونه  
متروما بالعين المستقر عند الضم في الجازم بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد  
الكل بدونه فهذا هو معنى المتروم عند علماء البيان اه فان قلت  
ما من جزاء وشأنه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا شكل وان  
اجابوا عنه بان معنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء لا يمنع فوته  
اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفاءها سمي الشخص انسانا  
بخلاف الراس لان جعل الكل المسمى باللسان ما لم يتصرف به اليد  
منكروا انه مع اعتباره جازم وجود اللسان بدونه واطلق  
اللسان اه مع بعض حذف وجه الفري في كون المتروم بمعنى  
المتبوع بان يستلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع الجازم من المتبوع  
الى

الى التابع كادعاء السكاكي ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحة نفسه  
مخصص لا يتوليه المحققون مما يكون له من بين ادعاءات هذا وذلك لان  
العين هي المقصودة في كون الرجل رتبة لان عجزها من الاعضاء لا ينبغي  
شأنا وبها اه سم كالاصابع جمع اصبع بلغاتها السمع الحاصلة من ضرب  
حركات الهمزة في حركات الباء من لغاتها اصبع وجمعها اصابع كافي  
القائوس اه اطول من الاذن امل جمع املة بلغاتها السمع الحاصلة من ضرب  
حركات الهمزة في حركات اليم وهي من مائة الف كذا في القائوس يجعلون  
اصابعهم في اذانهم اذ ما يجعل في الاذن املة السابعة هذا اذ ارادوا ان  
تقسم الججمع على الجمع كما هو المشهور بالواريد جعل كل منهم اصبع في اذنه  
فيه ذكر الاصابع الخمس وارجحة املة وفيه فريد مبالغة كانه جعل جميع  
الاصابع في الاذن ليدل على من الصواعق شي في اطول وكتب ايضا ما  
قال بعض الافاضل لا يحارها لانه نسبة بعض الافعال الذي اجتمع  
يكفي فيه تغلفه ببعض اجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت ليله فلا  
ونسخت المذيل وغير ذلك فلا يجوز في انفاع جعل على الاصابع اه نس  
اوسية لم تقل وعكسه لغضا واذا ذكرنا في اقسام نارة وكذا  
واخرى اه اطول وهو سرى غاية ما وجه به ان المقص بالتبل  
الاكل الذي يحار عن سببه اعنى لاخذ ويده عليه ان الاولى  
ثم القرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وتركه القرض  
لقوله اي الذببة المسببة عن الدم فانه لا وادبه في ذكره كذا في  
الحفيد وقال في الاطول يمكن توجيه كلامه بانه جعل الذببة دعوى  
الى الفصل حتى لو لم يكن رجا النجاة بالذبة لم يقدم القائل على الفصل  
ولاننا في بناء وبني تعبيره بان الملوك من وجه قد يكون عمله من وجه



الآتي ان الغاية سببه عن ذي الغاية فاشار الى بيان سببه لاديه  
عن الاخرى في انها سببه لانه سببها في الخارج ما كان عليه اي عصبه  
فكذلك قيل وجود المعنى فيما مضى كافيا في كون الاطلاق قصفا  
في الذي كان هو عليه اي على ضفته او على معني من واتوا  
النعم في الانسان لا ابله ما لم يبلغ الحلم وفي الهائم ما فقد الام  
قبل استغناء عنها الاطول وفي الاطول ليعال يشتم انصا بالكسب  
شما ونما بالفتح والضم مع الشكين فيما او تسمية النبي بانه ما  
اليه بقينا او طالا لاحتمال وكتب ايضا ما مضى رد بعضهم في انواع  
الملاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوه ورماعه بحجاز الاستعداد  
كاطلاق الخير على المصير في الدين قبل ان يتجر واطلاق كاتبة على اما  
بالكتابة حال تركها وهي غير علفة ما يؤول على التحقيق لان المستط  
للشي قد لا يؤول اليه بان يكون مستعدا له ولغيره في المصير قد لا يؤول  
الي الخربة وان كان مستعدا لها لكن هذا مكر على من شرط في حجاز الالة  
القطع او العلية لا مطلق لاحتمال غايته انه عند مطلق الاصل الذي  
حجاز الالولة وبسي حجاز القابلية فان اريد ذلك فالسببه اصطلا  
لا ائله مع وجود اصل التجوز قاله البرماوي كذا في نس عواني  
ارفي اعصر خرا وقيل لا حجاز في الآية لان اهل اللغة قالوا الخربة  
اهل عمان اسم للعب ايس اي عصير يؤول الى الخمر كان عليه ان يؤول  
اي عصار يؤول الى الخمر لا حجاز ما ذكر اني تكلف في سببه المصير الى  
المصير كسببه الفعل الى الفعل فانه لا يصح الا يتكلف الترام ان الفعل  
يعارن تعلقه وصف المفعول كما يستحق منه كالمفعول المطلق والحق  
ان المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمتنق ويترب عليه صفة

اي الذي كان في سابقه قبل ان لا يتاخر  
هو المسمى بالمتنق وهو

وكتب

وكتب ايضا ما مضى وقال في الاطول اي عصار يؤول الى الخمر ليس  
المصير خرا هذا هو التفسير النظم الموافق لما ذكره جاز الله والسياري  
وقال انه اي عصير يؤول الى الخمر ليس المصير خرا وفيه خطأ  
المصير لا يتعلق بالمصير كما لا يتعلق بالمصير الا ان يؤول الى المصير  
بالاستحاج بالمصير ولا داعي اليه فالمعنى على هذا التأويل  
استخرج بالمصير خرا اي عصير يؤول الى الخمر كذا في السبد او محله  
خرا في ايدع ناديه ويحتمل ان يكون الآية من قبيل الحجاز باللفظ  
على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله وتسل  
الغربة لانه لا يصح بالنسب اليه فري اي اهل ناديه اي لشجرة  
مع انهم لا ينصرونه في ذلك اليوم والنادي المجلس قال في  
الاطول النادي مجلس القوم هارا او المجلس ما داموا فيه وفي  
عن اهل النادي به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي اي  
في الجنة وفي التفسير عن اجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة بها  
حتى كأنها الرحمة في نفسها الاطول التي تحيل فيها الرحمة المرد بها  
الاحسان والانتقام وهو ما يعتري اذ هو تلك العذرة بما عاينهم  
وليس حاله في الجنة وانما الحال فيها اثره في الرحمة تجوز على تجوز  
او الالة وفي بين الالة والسبب بان الالة هي الواسطة بين  
الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء في الانسان الالة الذكر  
لا سببه وكتب ايضا ما مضى قال في الاطول ولا يذهب عليك ان  
الملاقة بتفصلها مقبولة في الكتابة ايضا اذ لا فرق بين الكتابة  
والحجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في الحجاز دون الكتابة اي

Copy

rsity



ذكر احنا والغير عنه باللسان الدلالة على طلب ذكر لا ينقطع  
 دلالة على خبره كما لا ينقطع كلام اللسان فان قلت لم لا يجعل  
 اللسان على حقيقة فيكون المعنى واجل لسان صدق في الاخرين  
 نفعي ونفع اللسان بعده له انما هو بان تذكر حاشا قلب  
 لان نسبة اللسان الى الاخرين تكون باللام لا هو خلاف  
 الذكر فانه نسبة شاعرية ويحتمل ان يكون المراد واجل في كلام  
 صادق باقيا في الاخرين اي اجل لسان في كلام صادق صادقة فيه  
 في الاخرين بان لا تنب ولا تنقطع ولا عرف اهل اطول في  
 الاخرين اي في مجازية المثاليين الاخرين صريح به اي بهريلة  
 فان قيل الا لا حاجة الى السؤال والجواب مع قوله في المدة  
 ولا اعتقاد المخاطب لمعرف او غيره اجميد كانه تذكر لما سبق  
 بل انما لا يبعد لزوم اي فما لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع  
 والمزوم مع لانه الذهني بل يلدصق اي تعلق وقول  
 واتصال اي ارتباط وفي بعض الاحيان تغير اي فهو  
 ان الاطلاق اشارة الى انه لا يكتفي وجود المشابهة في الواقع  
 بدون ان يقصد ان الاطلاق بسببها بان يكون بسبب علاقة  
 اخري غيرها غيرهما مع تحققها ايضا وان اراد انه اذ ويني  
 على ذلك ما ذكره في الاطول حيث قال ولا يخفى انك اذا قلت  
 رتبة مسرعة يد وقصد الاستعارة وليس مشفرة غليظا فحكم  
 كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسل من اطلاق المقيد وهو  
 المشعر الذي هو في الاصل اسم لشدة البصر على المطلق اي شدة  
 الانسان

الانسان لا يقيد كونه شفاة الانسان بل من حيث كونه مطلق شفاة  
 واما لو قصد التقييد بشفاة الانسان كان المقول اليه مقيدا  
 فيقيد بتساخار على مجاز كاطلاق الركن بفتح الهم مع كسرة الهم  
 وفتحها وريما يوهم كلامه ان اطلاق الركن على الالف يفتى ان  
 يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز ان يكون من المجاز المرسل  
 وليس كذلك بل يجوز ان يكون استعارة فالركن والمشرع فيهما  
 الامران بالاعتبارين ايه ليس على الالف اي ان اللسان مثلا  
 لا يقيد كونه ان اللسان بل من حيث كونه مطلق ان وكب ايضا  
 ما نضه سوا كان موضع ركن اول فاللفظ الواحد اذ يعني ان اللفظ  
 الواحد اذا اطلق على شي واحد يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق  
 الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يدان يقال ان يقال  
 المشرع مجاز بالنسبة الى مطلق مرسوم الشفاة واستعارة بالنسبة الى خصوص  
 شفاة الانسان ولا يشك في تمام المسين وتقدمها ايه فري الى المعنى  
 الواحد هو هنا شفاة الانسان وله اعتباران احدهما خصوص كونه شفاة  
 الانسان والاخر عموم كونه شفاة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز  
 المرسل بالاعتبار الثاني ايه ليس لتمييز عن التحيلية والكنى عنها لان معنى  
 التحيلية حقيقة المعنى فتخرج التحيلية لانها عند المفسر ليس لفظا فلا يكون  
 حقيقة المعنى وكذلك الاستعارة بالكتابة عنده نفس التسمية الضم في  
 النفس فلا يكون حقيقة المعنى ايه اطول وقوله لانها عند المفسر اي بان  
 واما السكاكي فانها عنده وان كانت لفظا لانها غير محققة المعنى لانه نفسا  
 عنده ارموهي ثم قال في الاطول والاستعارة بالكتابة داخل في الاستعارة



التسمية عند السلف لا بها اللفظ المستعار الضم في النفس وهو حق  
 المعنى حسابان كون مدركا باحدى الحواس او عقلا بان لا يكون  
 مدركا بها بل بالعقل بل لا يصح للعقل نفسه في نفس الامر والحكم بطلان  
 في جهة الامور الوهمية وان العقل بنفسها وينسب اليه التحقيري  
 كقولهم اي قوله هي بن اي سمي بضم السين وليس في العرب  
 غيره اي بضم السين اي فري وكتب ايضا قوله كقوله لذي اسد  
 تمامه له لبه اظفاره لم تعلم قال في الاطول اللبس جمع لبدة وهي  
 السم المراكب بين كتي الاسد ويقال الاسد واللبدة وفي القل  
 هو اسع من لبدة الاسد والتعليم مبالغة العلم بمعنى القطع والتمسك  
 ان يحمل المبالغة راجعة الى التي ولا يحمل التوخي على المبالغة  
 ونظيره قوله تعالى وما انا بظالم للعبيد والتعليم الاظفار كتابة  
 عن الضعف في حواسي الكشاف فلا يعلم الاظفار اي ضيف  
 وفي المصراع مبالغة حمله ذا البد فكانه اسوه اذا لا يكون للآسد  
 الالبدة وخصه اللد فيه كما يفيد تقديم الطرف والمبالغة في  
 نفي الضعف اي شاكي مقلوب شاكي وقد حذف الهمزة بالخط  
 فقال شاكي السلاح بضم الكاف اي تام السلاح في القاموس  
 شاكي السلاح بفتح الكاف وشاكيه وشوكة وشاكية حية  
 وفي الصواع شاكي السلاح اللسان السلاح التام وشاكي  
 السلاح وشاكية جديدة فقول انه شاكي السلاح اي تام السلاح  
 لا لواقعه شي منها اي اطول قد في بالجم المناسب للتفريع لبدة  
 ان تكون الباء للتقدمة اي التي اللحم فيه اي ريد في لحمه اي زاد الله  
 اجره فكون كذا في حواسي سم علي الحميد اعني اضعه على استطوره

ان

ان النسبة اي رجي الى الوقاع بسبب كثرة رجي حيايه اي من  
 وناله اي عظم وصحابة وغلط وهو مله الاسلام من اضاف الاسم  
 الى الاخص قال المعاي في الايضاح والاستعارة اي مطلقا  
 لا الحقيقية فقط ما تضمنه اي ما افاد ذلك بواسطة العرفية  
 وكتب ايضا قوله ما تضمنه احد منه انه لا يصح تشبيه معناه بمعني  
 مجازي لانه ليس بما وضع له وهو ظم ان لم يصح صفة عرفية بالضرورة  
 اية في وهذا اولى من قول الاطول وقد افاد هذا الشريف ان اللفظ  
 لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه اي فعلى هذا الوجه  
 اخذنا نفع على الشريف وابارة الى ابطال قول من قال بالاستعارة اجزا  
 المشبهة على المشبه اطلاقا او حذوف الاداة لا على قوله والراد  
 بمعناها ما عني من اللفظ حتى يتوهم كما كلف لدلالة على انه لولا ارادة  
 ذلك الراد لم يخرج ما ذكر مع حروجه قطعا على كل حال كذا في القوي  
 يخرج من تفسيره ويخرج ايضا حواشي به اسدا فانه ليس استعارة  
 ولا تشبها بل هو مجاز وسياتي الكلام عليه اي ليس وان تضمن تشبيه  
 شيعة اي يكن ذلك الشيء ليس بمعناه وذلك اي خروج ما  
 ذكر لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه قال في الاطول فيه نظرا لانه  
 لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له رجي  
 فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه  
 لا يلزم فيه ذلك لتقدم ما وضع له اي قال ليس ويمكن ان يجاز عن اللفظ  
 بان المشترك موضوعا باوضاع متعددة فهو من حيث وصفه لمعني كون  
 ما عده غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع



اخر على ان ما ذكر في اي فهو خارج عن القسم فلا يحتاج في اجراء ما ذكر  
 الى كون التشبيه يقتضي المقابلة بين المعنى الواحد وما وضع له وفيجب  
 اي فيما قاله المص في الايضاح وقد صنف السيد هذا الجواب كما تكمل به  
 ارباب الحاشية فالوجه مع انه مستعمل اي وجوبه كونه عم القوم وقوله  
 بل في معنى الشجاع اي بل في رويجه انه مستعمل في معنى الرجل الشجاع وان  
 لا يمنع جواز ان يكون مستعملا فيما وضع له وان يكون التركيب من باب  
 التشبيه البليغ بان يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد بل  
 في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز شرط لوجود القرينة المانعة  
 عن ارادة الحقيقة ولا قرينة هاهنا قلت بل الجمل هي قرينة لا يقال دلالة  
 في الجمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له وتقريرا لاداءه لا بانقول بل كني  
 في القرينة ما هو الظاهر ونسج الكلام بالتقديري ما لا يلتزم واعلم  
 انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهبية من حيث وجودها وصورها  
 في الذهن اذ لا يصح شبهه بالاسد قطعا مع انه مقدر في الاستعارة بل  
 الدان المهمة التشبيه بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه  
 اما يطلو على تلك الدان ما حودة على ذلك الوصف فكان الوصف جرمه  
 المجازي في الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد  
 اول اثبات ان زيدا هو تلك الدان المشبه بالاسد وان كان الاول  
 فهو تشبيه قطعا ولا مجازي في الاسد وان كان الثالث فهو استعارة  
 على ما حققه الك ولا في بين قولك زيد اسد واسد زيد وان  
 ادعاه السيد في روي فيكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له  
 وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب ايضا قوله فيكون مجازا  
 الاول لا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجازي يجب فيه مجد المشبه لا بانقول  
 المشبه

المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه واخر بمناه  
 عن زيد واما زيد فليس بشيء الا من حيث كونه من ازيد الرجل الشجاع وتلك  
 الحقيقة اخرج عنه واما من حيث كونه شخصا في هذا المعنى فليس بشيء وانقول  
 له اسد رجل شجاع اي ذان مروضة للشجاعة قال في الطول وعين  
 ذلك انا اذا قلنا في حوريات اسديري ان اسدا استعاره فلا نقى انه  
 استعاره عن زيد اذ لا دلالة بينهما ولا دلالة عليه وانما نقى انه استعاره  
 عن زيد شخص موصوف بالشجاعة فعولنا زيد اسدا صله زيد رجل شجاع  
 كالاسد فخذ فاما التشبيه واستعمل التشبيه به في مناه فيكون للمناه  
 ويدل على ما ذكرنا الخ اعترض السيد بانه كما يجوز التعلق بالاسد المستعمل  
 في مناه المجازي باعتبار ووصفه اعني الشجاعة والجوار من وجهين الاول  
 انه وانصح ان يجعل اسد المستعمل في مناه الحقيقي عاملا باعتبار مدح  
 الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل في مناه المجازي هذا الاعتبار الاول  
 ان الاليس الثاني لما يلزم على الاول من كون التعلق كالجار والمجرور في  
 البيت قيود التشبيه به مع انها ليس قيودا له بل التشبيه الثاني ان معنى الشجاعة  
 الذي التعلق باعتبار قيد التشبيه دون المشبه به وهذا هو كون  
 اللفظ مستعملا في مناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الاصحيحي  
 تكون تشبيها لان التعلق بين اعتبار قيد اقوى منه باعتبار ما ليس  
 قيد له اذ انما ذلك فقوله التي كثيرا ما يطلق الجار والمجرور اي  
 هو في المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالجواب ان يكون تشبيها  
 في مناه المجازي ليكون القيد مستعملا بمقيد في المعنى والراجح كثيرا ما يعلق  
 الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذي هو قيد المشبه دون المشبه به  
 فنص ان التعلق على هذا الوجه اولي والا لولوية كافيته فلا ينافي انه يمكن



الشئ بالاسد المستعمل فيضاه الحقيقي باعتبار معنى الشجاعة النافع للمعنى  
 وفي الخروب نعامه أي حال عن الشجاعة أه سم ونمائه فتحا تنم من ضمير  
 الصاوي والنفا السرخية الجاهل والراد من قوله تنم من ضمير الصاوي  
 أنه ينم عن محو الصداقه فيرى والطير غريته عليه بعض من بيت وهو  
 والطير غريته عليه بأسرها في السراة وساكنان لصاق الفع بالضم  
 مع فتحا من الفع وهو اللين تعال عقاب فتحا لأنها إذا انحطت كرسب  
 ضاحها وهذا لا يكون إلا من اللين والسراة بفتح السين المهملة جبال با  
 نسام ولصاق جمل طي والمعنى أن كل الطيور من الحرن على الرقي مثل الأعرنة  
 على بأسرها الناكبة عليه أه فيرى أي ناكبة أمان كي العرب طوي  
 الدابة فرجه أو من كضام لأن الأعرنة إذا سقط واحد من فمها  
 على شجرة نضع عليه أه سم محار لغوي أي غير عقلي سوا كان غدا  
 أو شرعا أو لغويا أه بعيد وهذا أي كونه غير موضوع للرجل ولا  
 للوع منه ومن السبع وفي هذا الكلام دلالة اذ حيث قال ولما  
 منها أه سم وكتب الصا ما يقصده قال في الاطول وإنما احتاج إلى نفي  
 كونه أعم منها في إيمان كونه محار لغويا لأنه لو كان موضوعا لأعم لخصه  
 استفادة الشاعرة بطريق الحقيقة بالنطق العام لهومه ويصح على  
 الخاص عمونة العربية من غير أن يستعمل في الخاص كما إذا قلت أنت إنسانا  
 فيما إذا أردت زيدا ولم ترد بالإنسان إلا المهروم فإن العام محتمل  
 فيما وضع لكته قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن استنبه عليه  
 أطلق العام على الخاص لا خصوصه بالاستعمال فيه خصوصه من  
 أنه محارز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه  
 على أن اعتراضه ما يتضمن منه لأن الدلالة المفسرة في المحارز تشمل الدلالة  
 عمونة

عمونة العربية وفيه حيث لأنه إذا حوزها أن لا يكون ثم ما فصح  
 في تعاقبه من قال أكرمت زيدا بأن يكون فعلت باعتبار الجارح وتخطا  
 على الأكرام بالعربية وتكون العربية مقيدة للعام المستعمل بهومه لم  
 أن لا يوجد من قسم المحارز ما يكون عاما مستملا في الخاص إذا لا يوجد في  
 عام عربية صارفة عن الموضوع له أذكر ما لفظه عربية صارفة محتمل  
 أن يكون عربية بوقوع العام على الخاص ويكون العام منها مستملا على  
 عمونة فلا تكون عربية صارفة أه لا باعتبار خصوصه بعيدانه  
 إذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه محارز وهو كذلك أه سم ونظر  
 العام أي الكلي إذا أطلق على الخاص أي الحري من حيث خصوصه العام  
 الذي أريد به الخاص فهو محارز يرسل نحو الذين قال لهم الناس إن الناس  
 قد جمعوا لكم أريد بالناس الأول ولهم بن سعد الأشجعي وبالذات أبو  
 سفيان وأصحابه بل باعتبار عمونه أي القدر الذي فيه نوعه وغيره  
 وهل ذلك شرط حين الإطلاق والشرط إنما هو إطلاقه من غير مل  
 خصوص أه سم محارز عقلي لا بمعنى سداد الفعل ومناه إلى ملائ  
 له غير ما هو له تناو بل بل بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي وهذا  
 النبي أي لا لغوي مدار الفاع والاول فلا ينكر من جملة محارز لغويا وينكر  
 محارز عقليا فبارة أطلق عليها المحارز لغوي وبارة المحارز العقلي لا  
 إلا بالناس حقيقة الأعر عليه فانه ما لا توهم في شأبه ذلك بل للناس  
 على أنها ليس محارز لنقل اسم بل فيه احتمال عقلي أه أطول وقال بعضهم  
 الخلف لغوي لأن الادعاء الذي بني عليه أنها محارز عقلي لا تنكره من يقول  
 أنها لغوي ويكون اللفظ مستملا في الغير في نفس الأمر لا ينكره من جملة

خطبة  
 في بيان  
 الفرق بين  
 العمونة  
 والعمونة



مجازا عقليا واما العراع في انها هل تسمى عقليا نظر الاول او لغويا نظر  
 الثاني والخلف في اللفظ اه وما في الاطول هو الاظهر فتأمل بحسب  
 ان البصر في امر عقلي اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي هاهنا  
 هاهنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظ فان المراد بالمجاز  
 هاهنا هو الكلمة وفيما سبق هو السناد او الكلام اه فري ان  
 الضرب وهو الادعاء المذكور اه سم في امر عقلي وهو حصول الرجل  
 الشجاع ورد من فرد الاسد حقيقة اه سم فان جعل الباسية  
 اه سم استعمالا لاجل ان كان على الباقصة كذا الاقرب الى المعنى  
 العونية فمقدري متعلق خبرها بالمجاز والمجوز كانا او نحوه ونصه ان  
 تكون تامة فالطرف لغوي متعلق بقول المص استعمالها كذلك اي  
 مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور لان مجرد نقل الاسم اي دون  
 الادعاء المذكور لا يعلم ان اللفظ لم يتوقفه الا مجرد النقل على بل لم  
 كون الاعلام المتقولة استعارة وذلك ان نقل الاسم في الاستعارة  
 بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المتقولة  
 قال النوري لو لم يلزم ان يكون معاني المجاز ان كلها استعارة والفرق  
 بالعلاقة بكونه مجرد اصطلاح لا رعاية المعنى اه لكاتب الاعلام  
 الخ قد يعرف بان لا وضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المتقولة  
 ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة فيه انه ابلغها لمجرد انها غير  
 دعوي انشائية كما في سائر المجازات على ما سياتي وللادعاء دليل  
 اخر وهو انه لو لاه لما امتنع استعارة العلم اه اطول المجاز اي عن  
 الادعاء عارضا عن معناه اي الاصلى انه جعله اسدا لا منسب عليه  
 اسد صيره اسدا واثبت فيه صفة اسدية في قوله اي قوله

الفصل

الفصل ابن الميديد في اعلام قام على راسه بظلاله اه بظلاله جلالة  
 حاله وقوله نفس فاعل قامت من نفسي بالاضافة الى ما المكمل او  
 تكمل نفس واسباع كسرة اي من كل نفس وهو ابلغ اه اطول ويون  
 الباقط يجمع الثاني ومن يجب خبر مقدم وقوله سم مبتدأ مؤخر  
 وقوله نطلي صفة نفس لما كان هذا الخبر معني اذ فيه نظم لا يجوز  
 ان يكون الخبر من استغفابه من بلغ في الجرد جهة الشمس على هذا البت  
 في جاز المجاز العقلي هي شعارا لاجل عبارة الاطول هي ثوب يلاقي  
 البدن وهو الضمير في غلالة الخ وفي زكريا بالنسبة للقول  
 لا سلم ان الذكر اخ في تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره  
 في الطول من ان المشبه في هذا اسد ليس هو زيد الرجل الشجاع ان  
 يكون المشبه هذا ليس الشخص المعين الراجع اليه الضمير بل الشخص  
 الحسن قد بر سفير يدي في يد اسد فاسد استعارة مع ان المشبه  
 الذي هو زيد مذكور وحقيق ذلك اي ان الادعاء المذكور لا يقتضي  
 كونه استعارة مستقلة فيما وصف له بطريق التأويل متعلق  
 بجعل فالذي بطريق التأويل هو جعل فرد اسد قسما لا منسب  
 كونه موضوعا للتقدير المشترك بينهما الصادق على كل منهما وكونه موضوعا  
 لذلك ليس حقيقة وهذا لا ينافي ان احد القسمين وهو المتعارف  
 تحققي وان التأويل هو القسم الغير المتعارف في مثل اي الودعي في  
 مثل اياه سم والقرينة ما يندفع عن ارادة اذ اي لا عن ارادة الجنس  
 بقسميه وهذا يندفع ما يقال اذ اي بيان ان القرينة مانعة  
 عن ارادة المتعارف ليسعين الغير المتعارف يندفع الوجه الاول فاع

Copy Right Sersity





الاصرار على الاصرار على دعوى السببية بالمعنى المتعارف وبمعنى  
 القينية لا يمنع الاعتراف بامانة المعنى المتعارف فلا منافاة فيه فري واما  
 التجب الخ قال في الاطول ولما زاد الاستدلال اشار الى وجه التجب  
 والى معنى لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقي فقال واما التجب الخ فاما  
 ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التجب والى معنى لم يجعل دليلين  
 كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدلالها على الادعاء فيكون بانه  
 مبني عليه اذ لا ينافي المجازي اللغوي فيه وذكر هذا التجب انهم انهم  
 واطاب سم بان الصواب ان الاستدلال هذا الى مع الادعاء المذكور  
 والجواب بناء على هذا المعنى وع يحتاج الى الاعتذار بما ذكرنا فيكون  
 قوله الا في والاستعارة تعارق الكذب الخ مبني على تسليم الادعاء  
 وان وجه اخر فانه على تناسب الشبهة اي اظهار الشبهة  
 كما يقال جاهل اي اظهر الجاهل كذا في نفس والاستعارة تعارق الكذب  
 اي الكلام الذي فيه الاستعارة تعارق الكلام الكاذب فلا يرد ما  
 يقال الاستعارة في المرد والكذب في الحكم فلا شبهة بينهما حتى يحتاج  
 الى الفرق اه فري وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة نوع  
 كذب وذلك بوجه ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى ان  
 تعارفه فقال والاستعارة اي الذي تضمنه الاستعارة من دعوى  
 دخول الشبهة في نفس الشبهة به تعارق الكذب ولا يلبس به بوجهين  
 بالبناء اي بسبب بناء الاستعارة اي ما تضمنه على التأويل والفرق بين  
 الظاهر الذي هو اقامة تلك الدعوى واعتمادها الى جعل اقامة الاستعارة  
 وغير متعارف من غير اعتماد بل مجرد ابراز هذه الصورة ليس له الى  
 المباعدة

المباعدة في الشبهة ولا كذلك مع عدم الاعتقاد ولا يكتفي في التعارق بين  
 الكذب جعل الاوراق بين لان الجدل عن اعتقاد هو الكذب وكان في قوله  
 ولا يكتفي اشارة الى الاعتراض على انه في دعوى كان وجه الطرف ان  
 الدعوى تشمل على التأويل وتنضه اه سم ولا يكون علما قال انه في  
 المتعارف ولا يخفى ان المراد غير علم الجنس فانه المبادر من طلاق العلم هذا  
 بعد ان يراد علم الجنس على مخصوصا بالصفة لانه علم ضروري يدعى الى القول  
 احكام محوطة في يدخل علم الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصطلاحية  
 بل كلمة تحمل في بيانها والجلل عطف على قوله والاستعارة تعارق الكذب  
 عطف جملة فعلية على اسمية وذلك ان جملة عطف على قوله تعارق الكذب  
 التماسا من عباد الله اطول ولا يكون الاستعارة تبسعا من الجاهل  
 في العلم ولا مانع منه لصدقة ان يكون للعلم لازم يستعمل في العلم  
 لتمازج الجنس التي ينافيها اما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء  
 في المانع من ان يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كان موضع  
 للذات البضائية تلك الصفة اعني الجامع لا للذات الجنسية الخاصة وادع  
 التأويل في المقصود نوع وصفية فليصح في غيره اذ لا فرق في الاستعارة  
 بالجامع ومضمونه وذلك لا يقتضى مكان التأويل في الاول وانشاء في  
 الثاني اه سم نوع وصفية الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج  
 في اد المعنى المصدري الى التوافق اليها المصدرية اي اطول بوسيلة اشتهاره  
 الخ متعلق بضم وعبرة الاطول والمراد بضم الوصف ان يكون الوصف لازما  
 للشخص نظرا الى ذاته او بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم يتبع  
 منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له وداعى



تعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافق الاستعمال وان استعمال العلم  
 في المشبه بدعوي الغيبية لا بدعوي ادخالها تحت جنس وقديسه الله  
 هذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له  
 نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما  
 غير علم جاز استعارته وان لم يكن كذلك في قول الاطول ان يكون  
 الوصف لازما له في قوله في التلويح وجود لازم مشهور لا يقتضي ان شرط  
 شهرة الوصف واقتضا كلام الاطول عدم شرطه وان الشرط انما هو في  
 الوصف والتوفيق ان المراد بالشيء في كلام الله الشهرة ولو عند الخاطي  
 بالاستعارة فقط وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها كالتوفيق  
 بذلك بينهم قول الجمع بجواز استعارة العلم مطلقا كحاشية اسم واعلم من  
 معنى الحكم جعل اسم الحاشية بن عبد الله بن حاشية الطائي العلم في الحكم وما  
 اسم واعلم من مدرا طان يسمى به رجل من بني هاشم بن عمار بن صفصه لانه  
 سقى ابلاله من ما حوض فبقي في الحوض قليل فسمي فيه ومد الحوض به بخلا  
 ان يستقي منه وسبحان نور بن عطاء ان اسم يبلغ بضره المثل ونفسه في ال  
 صا د يصعد ما ربه والناسية طاهرة وباقول اسم يضرب به المثل في الي  
 والنهاية من يوم اشترى طيبا باحد عشر درهما قيل له بكم اشترى بكم  
 كفيه وفي اصابعه واجمع لسانه يشي بذلك الى احدى عشر فانفسه  
 بالنهاية اي على اللسان عن البيان وفي نهايتها بادر منه ما اشار اليه  
 الله ان المراد الرتبة المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الاطول  
 لكن الانفع ان رتبة الاستعارة مطلقا مانعة كانت او مفسدة ومن  
 اليق ان لا اختصاص لهذا التقييم بترتبة الاستعارة بل يجري في المجاز  
 ايضا

ايضا ولا يتكف الداعي الى جعلهم رتبة الاستعارة المصرفة مستعدة دون  
 الاستعارة بالكنائية بل جعلوا واحدا يصرف فيها عن الحقيقة رتبة والراية لها  
 ترشحا وايضا لا يظن فرق بين استعارة رتبة مستعدة وبين استعارة المجاز  
 الا ان يلزم اه وان تعافوا تعافا عافا يعينه عينا وعينا ما يحكيه عينا  
 وعينا وانكرها كرها كذا في الاطول العدل مقابل الظلم ولا يبعد ان يعمل في  
 التوحيد كما فسره بقوله تعالى ان الله يارب العالمين خص بالذكر لانه اول اركان  
 الاطول لدلالة الخ فان قلت لم لا يجوز ان يراد باليه ان حقيقة ما باليه  
 مخوفهم بالعرف قلت القابل يدعي اخذ بالشبهة وليس فيها اطلاق كاره  
 والايان واملا عدم حمل النيران على الزمان فلتعاهد الفرق وغلبة استعمال في  
 السوف اه فمري على ان يكون هذا الشرط كما يكون اي محذوف تقديره  
 الخ ف قوله وان في امانته يربنا على الجواب لان رفع الجواب اذا الشرط خارجا  
 اقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتكون كان جنا صفيح مرط  
 الخ تغير يكون الجمع اي المجموع وكتب ايضا قوله يكون الجمع رتبة لا كل  
 واحد فظهرت مقابلة لقوله او اكثر وضع كونه قبالة وفيه انه لا يصح  
 كونه قبالة الواحد ولا يصح حمل الواحد على البسط لانه يبي اكثر من واحد  
 مركبان واسطة وعلى اي تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملزمة تكون  
 الجمع رتبة وحمل الالتماس على محذوف كون المجموع رتبة دون كل واحد فيقيد  
 اه اقول من نضله بيان صاعقة اي صاعقة هي نضلة جعله صاعقة  
 في الاستعمال والتأثير او الرخص صاعقة مانعة من نضله في وهي تحيلة  
 فكان لنضله صاعقة تحرق الاعدا والاول اظهر والى الثاني ذهب الله  
 والنصل جد السيف على ما يعرف من الصواع ونفس السيف مالم يكن له قبض على ما

وهو غنة في ما رتبط من ما اظهر



القاموس اذ اطول اي فصل سيف المدوم ويحمل ان يرجع الصبر الى  
 المدوم والاضافة لادنى تلبس اه فري والمفرد بدار اشارة  
 الى ان صاعقة محوود رب اي واو رب على الخلاف وجوز صاحب الاطول  
 ان تكون رفوعة موصوفة بالطرف مبتدأ خبره نكتي ما تم رأيت ان في  
 المطول قال انها روت بالرفع فعملها الصبر للصاعقة على اروس  
 الاقرب الا وركب جمع قللة لراس واحد الكثرة لداعي مقام المدوم والادنى  
 جمع قرن بالكسر وهو الكفوف في الشجاعة او عام اذ اطول حسن فاعل  
 ينكفي اي انا مله الحسن المسطور تقرب السحاب بالانامل والظان  
 المراد بها الاصاب وكناية اريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث ينكفي  
 للادنى انا مله ولا يحتاج في اهداكم الى اعمال الجوارح وهذا خبر  
 عن بروس الاقرب مع كثرها جمع القلة مع كثرها وعن انا مله الحسن  
 جمع الكثرة جمع الكثرة اشارة الى ان الورك كانا قليلة بالنسبة  
 الى انا مله الحسن لاحاطة انا مله اياها وشمولها لهما اذ اطول  
 قال الصبري ويحمل ان اريد ان يامل الاصاب بما زال وما في  
 الاطول من ان جمع القلة تشمل في الكثرة هو ما في المطول وقيل  
 هو باق على القلة اشارة الى قللة الكفاية في الحرف وكتب ايضا اي  
 انا مله الحسن اي العليا والادنى انا مله كثره اه بركب التي هي في  
 الخود وعموم النطاق سحاب في البيت اساع حيث ضمن مدح الشجاعة  
 المدح بالسحاب ومن لم يدرك توهم انه لا يلزم ذكره المقام وكذا حمل  
 انا مله سحاب العذاب في قول الصاعقة والنار اذ اطول اي  
 يصيرها اي الصاعقة ذكر ان هناك صاعقة اذ بيان للمفرد الملبسة  
 التي

التي جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحاب وكان عليه ان يذكر  
 موصفا ضمة مقام المدوم فان قطع النظر عنه يحمل المراد بها الاصاب كما  
 في الاطول فان اريد بالانامل الاصاب فلا اشكال فظهر من جميع ذلك  
 الخلل ان نقول اضافة الصاعقة لفصل السيف كافي في القرينة المذكورة  
 فيقال ما من قولهم مربوط ببعضها لبعض يكون الجمع قرينة ادم  
 باعتبار الطرفين اي طرفي الاستعارة فليس مسامحة او طرفي المشابهة  
 وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المدوم للموجود يدل على ان المقصود  
 لتقريب الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهيئة والتمهيد و  
 ما استعمل في صده يدل على ان المقصود بالتقريب الاستعارة بمعنى التمهيد  
 وكناية عنه على ان الاستعارة بالمعنى بيان في هذه السبعين اذ اطول  
 وانظر وجه المسامحة استعار الاصاب لفظ الاحياء وانما قال  
 استعار الاصاب ان المستعار بالفعل اعني احياه لان استعارته نسبة  
 لاستعارة المصدر اعني الاحياء قال البراءي وجه الشبه هو الاتصال  
 الى المطلوب اه سم ما يمكن ايمن الشيء الذي يمكن اذ في معنى هو  
 الله تعالى فانه هادوحي وهذا اولين قول المصاي في الاصباع  
 ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال اولي  
 ولم يحكم يكون كلام المصاحف لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الامور  
 بملزم الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه هو  
 مصدر المبنى للمفعول وهو الاهداء اه فري وقوله النبي صلى الله عليه وسلم  
 الهداية التي تشبه الحياة ليس هي الدلالة التي تصدر من الدال  
 بل اذها التي يقوم بالمهدي وانما قال نحو احياه اي ولم يقل ان



كانتنا حتى يكون لنا داخل في التمثيل ايضا اسم لا يوصف بالاضلا  
 لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الا مع الحياة  
 وفي الركض لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة اه فالت  
 من مان كاف فيكون كاف بعد موته فالميت يتصف بالضلال اي الكفر فالت  
 الميتا كاف حكما لا حقيقة اه سم ولتسم في قولهم ولتسم دورا في قول  
 وتسمي اي وكما اشار بان هذه التسمية من هذه المص لعدم غنايه  
 قال في الاطول ولا يتوقف ذلك اه ما ذكر من استعارة اسم المردوم  
 للوجود على عدم نفعه اصل بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير  
 النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه هو بالفتح النفع واما ما كتبه  
 القصر فهو الياروع المد التقي ورفع الصوت لتعانيد الطرفين  
 اي تمايزهما التسمية اي الفرض منها التسمي اي التسمي والسمية  
 والتسمية اي الفرض منها اي اذ يقع بصورة شي يلحق بحديث  
 التسمي والاستطراف استيعون البشارة اي اسمها في التسمي  
 اي في الشخص الجبر بما يظهر سرورا اي الذي هو ضد البشارة  
 وتذكر الضمير لانها اخبار على سبيل التبع والطرافة اقتصر على ذلك  
 لانه الختام اليه في التمثيل فلا ينافي في صحة ان يكون ذلك على سبيل  
 التسمي فكون الاستعارة كمية كالالية وباعتبار الجامع ياديه  
 وجه الشبه وكما في باب التسمية وجه الشبه لانه سبب التسمية  
 عاملا لانه دخل التسمية تحت جنس التسمية به ادعا وجهه مع افراد  
 التسمية به تحت مفهومه اه اطول فسمان لانه اما داخل في الم  
 يستغن عن هذا التسمي للاستعارة بما مر من ان وجه الشبه اما داخل  
 في

في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبي الاستعارة اه  
 اطول طارها اسناد طار الى الرجل جازي اي طار في سببه بسببه بها  
 اه اطول او رجل لعل وللتسمي خبر الناس اه سم في عينة اي مع عينة  
 والتفسير للتبديل اه سم واصلا من هاء بهم اذا جئنا كانه وجه التسمية  
 ان الفزع اخبر في الجملة تامل سم اي استعمال التسمية في الصفة التي ترفع  
 منها من استعمال اسم الشيء في مخرجه قليل اخذ التعليل من التفسير للعدد  
 اي التي لم يرفع قال الخفيد والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يتك  
 الركب كما يبره اول الحديث اه اقول الش قصد مطابقة قول المص الا  
 فان الجامع بين العدو والسم والطيران الاعتراض من مدفع حمل السناد  
 في طار جازا عقليا كما مر عن الاطول والظاهر لعل التسمي بالانطراف اشارة  
 الي ان كون الطيران ما ذكر ليس قطعا وفي التسمي احب بان الطيران  
 قطع بسرعة مع تحريك الجناحين الاختيار في الهواء والعدو عبارة عن  
 قطع المسافة بسرعة مع الخطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا  
 ثبت التعليل عن امة اللغة اه سم فالاولي غير بالاولي استعارات باب  
 الشاحنة في الامثلة ليس من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاغ الموعد  
 على تقدير صحة كني الاول ان تكون صحيحة ولا ينبغي الاعتراض ليس قطعا  
 اه سم ان يمثل اي الاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين  
 واما ما ذكره في التسمي اه سم ولما في القطع استدادي لما يبره في الاطول  
 السناد والرق في هذا اي الاطلاق التقطع على تعريف الجماعة حيث  
 استعارة وبين اطلاق الراس على الانف حيث حصل جازا مرسل وكلا مرسوم



ان كون الراس محارر لا يرد فيهم وليس كذلك كما استلزامه والمدار المحوط  
من التشبيه او الاطلاق والقييد خصوص وصف ليس اذا في الراس  
فكونه ان في راس وموضع الراس واما في السطح فكونه في الاجسام للثمة  
كذا فيهم والحاصل اي حاصل الفرق ان التشبيه اي الصفة فيهم وبه  
يتدفع ما يقال في الاستعارة مبنية على تناسب التشبيه ويجعل ان يراد بالتشبيه  
المشابهة التي هي علاقة الاستعارة ههنا اي في استعارة السطح منطوق  
اي ملحوظ فكان استعارة محال فكذا كان محارر لا يرد فيهم قد تقرر في  
غير هذا الفن اذ قال الحميد هذا هو المشهور عندنا لكن الدليل على ذلك ليس  
بتام ولذا اثار بعض المحققين بالشدة والصف بالذات ان اهل قد تقرر في  
غير هذا الفن اذ قال الحميد هذا هو المشهور عندنا لكن الدليل على ذلك  
ليس بتام ولذا اثار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والصف او هو  
بحسب ان يكون في الاستعارة اقوى قال في المطول تكون الاستعارة مفيدة  
اها قال هم ومن قوله تكون الاستعارة مفيدة بغير الفرق في الاستعارة والتشبيه  
حيث لم يقرر في الجامع فيه ان يكون اقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد  
به تعيين الحال الكافي فيه المساواة والتماثل اها قوله في الماهية الحقيقية  
كلا لسان والحيوان وكذا ايضاً قوله في الماهية الحقيقية ووجه التشبيه اما  
حصل داخل في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين اها مطول  
بل قد يكون اعم من كذا من مفهوم الاسود المركب من الدان والسواد بل  
قد يكون اعم من كذا واما غير داخل عن الداخل في مفهومها محتمل ان يكون  
داخل في مفهوم احد الماهيات في تشبيه المدو بالظهور ان في قطع المسافة بركة  
فانه داخل في مفهوم المدو دون الظهور ان كاشفته انه وقد خالف المذهب

تسيم

تسيم التشبيه باعتبار دخول وجه التشبيه وخرجه وبين تشبيه الاستعارة  
فقال في تشبيه التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين او خارج عنها  
فجعل الخارج عن احد الطرفين داخل في التسم الاول وهما جعله داخل في التسم  
الثاني ولوردة تسميهما فحصل الداخل في الطرفين في تاويل الداخل في  
وفي تدفع اعتراضه ان على التمثيل باستعارة الظهور ان للتدو اطل  
التمثيل اي التمثيل المتصور اها هم لظهور ان الشجاعة عارض للادى  
وصفة خارج عن المتعارفه الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الظهور  
وكذا التمثيل للنفس اي والوجه التمثيل وهي القرينة اي البسطة عن الماهية  
في نفس الشئ اي في التشبيه نفسه لا وجه التشبيه وبدل عليه قول الشبان  
يكون تشبيها اها هم فربما محتمل ان يكون داخل حتى يترتب له اثره الرجل  
الحقيقي وكان القربوس ضم اليه ثم القربوس باللسان كما يضم الرجل كذا في  
ظهور بون منك ومحتمل ان يكون معقولاً واعل حتى ضم القربوس للرجل  
معي جمع اي جمع القربوس في قوله لسانه الى نفسه كما يضم الحنظل كذا في  
الاول يترتب لظهور القربوس بترتبة الظهور من الحنظل وفي القربوس بترتبة القربوس  
وعلى الثاني يترتب القربوس بترتبة الركبتين والضم بترتبة الظهور والتشبيه على  
الثاني اتم لان القربوس اعلا وكذا الركبتان والضم اسفل وكذا موضع ما  
يحتمل به من الظهور قد يدور القربوس في القاف ولا يمكن الا في التمثيل  
فصلوا بانهم بان غير موقوف وهم اسم على غير موقوف للعلية والهي واما  
بفتح الحاء هو بيت بداوي به فصنيف والنصح الضم وكذا يحتمل  
وهو اول الرخ اها هم في قوله ولا تسكن الا في الشجاعة الاطول ولا



نسكن الا للضرورة اه اي عدم سوجه والقوس مقدم البيع وعبرة في القول  
 توهم انه البيع وان الكلام على حذف مضاف حيث قال مقدم سوجه وفي الصحاح  
 القوس البيع اه والذي رايته في الصحاح مقدمة القوس للبيع اه كذا في  
 الاطول نفسه اي نفس القائل فالاصل في النص في غير عن نفسه بالرأي  
 على كمال نأديه به حيث بقي مكانه وان كان مكنه كاهو شان الراي للحيث يدل  
 عليه البيت قبله اه اطول شبه هيمه الا اي لازم هيمه لوقوع ما يأتي  
 ولان الكلام في الاستعارة المفردة من قوس بيان لوقوع ومن يضيفه  
 ان الموضع بالفعل بعض القوس وكذا ما بعده مستد الى جانب طوره في الاطول  
 عند انحدار الى جانب طوره اه والذي يظهر ان هذا الانحدار غير لازم و  
 جمع الرجل او فعلى هذه الاستعارة بضم و جمع مخصوص لازم للشيء لا نفس  
 الهيمه بقوله فيما مر شبه هيمه الا اي شبه ضا و جمعا مخصوصا لا بالهيمه  
 المذكور بضم و جمع مخصوص غير لازم هيمه اخرى لان معنى الاحبال جمع الهيمه  
 اه من هو شي الحفيد على الطول والمختصر لوقوع الفاعل متعلق باستعار  
 اخذنا باطراف اي شرعا في اطراف الخ والاطراف جمع طرف فيه دقاف  
 الحصى اي حال كونه فيه الخ وكتب ايضا قوله دقاف بضم الدال يعني الدقيق  
 قاله ثم والظم حوار الكرم جمع دقيقه كطرف وطراف وسلامة اي هيمه  
 قد تصرف اي الشاعري اذا استدل حاضره انه حصلته العريه بضم  
 حيث استدل السير الى الواطح اسنادا يجازي بالخطا والى الاعناق اسنادا  
 مجازا بقدر ان يقتضى كونها في سرها ملائمة للاعناق ان تكون  
 نفس الاعناق ايضا مائة كذا في قوله تعالى واسئل الداس شيئا لا يخفى  
 انه اسند في الآية الفعل لعائمه بل الحال اي السرا في المحل اي الداس لا تقول  
 الحال

الحال وشبوه في المحل والشبه بالآية يقتضى ان يكون هذا السند للحال  
 اعني المتي كنه اسند مجازا الى المحل اي الواطح والبالس للتقدير يعني الهيمه  
 لانه ليس فعل المتي بل فعل الله تعالى بل باللائمة او معنى في لان الكلام  
 على المثل فاصله سالت المتي بالواطح اه حفيد في الهوا جمع هاديه  
 وهي الفتى يقال اقبلت هو ادي الخيل اذا برن اعانها اه فري وفي  
 ليس فعلا عن الصحاح ان الهاديه مقدم الفتى وان هذا هو الباسط  
 ان في الشئ اي فعل السير وحقه لان المتبادر منه قال في الاطول  
 ولا يخفى ان استعارة الفتى للحي لا ينبغي انه لا يجوز عد من لا يجوز  
 تشبيه الحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه في القران على  
 ما سنده الصريح وان ما جعله تقيرا باعتبار الثلاثة تقيما ان تقيم  
 باعتبار الطرفين رباعين وهو ان الطرفين اما حسان او عظميان  
 او مختلفان وتقيم باعتبار الجامع فلا شيء وهو ان الاستعارة حان  
 اما حسي او عقلي او مختلفين جوهرا وسماه تقيرا باعتبار الثلاثة  
 ووجه خطاه لما سبق من ان الحس لا يقوم بامر عقلي ووجه الشبه  
 لا بد وان يكون قابلا للطرفين اه سم فاجرح لهم بخلافه قوله  
 في كون الآية استعارة حيث ادخله خوارزمي في انه لم يكن بخلاف  
 اد لا يقال للبقرة جسد له صوت النقرة وقد ابدل من الفعل بدل الكل  
 وظم انه ليس عني الفعل فلا محالة المراد بالمثل الفعل فهو نظير موهبي  
 لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفهم فان بيان الخط من الخرافه  
 من ان يكون استعارة الى الشبه فكذا ابدال جسد له خوارزمي بخلافه  
 موجه من ان يكون استعارة من الشبيه فكذا ابدال جسد له خوارزمي بخلافه



فهو شبهه بليغ محل ذكر فيه وصف الشبه وحده وبه ظهر وصفه  
 المص من الشبه المحل ما ذكر فيه وصف الشبه وحده بناء على عدم الظن  
 به في كلامهم كما ذكره الله اهل اصول الحيوان الذي خلقه الله تعالى  
 من خلق القبط وذلك ان السامري كشف عن افراس جبريل عليه السلام  
 فسئل له نفسه ان تراه ذلك الا ترى ان يكون روحا فيما اتى فيه وقد علم  
 بنوا اسرائيل استمار واحدا من القبط لفرس لديهم فقال لهم اتوني  
 الحلي اجعل لكم الاله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الهكما  
 لهم الهه فصنع لهم صورة المحل والى فيه ذلك التراب فصارت جوارهم  
 وحمل له حمار المحل فقال هو واتباعه لبني اسرائيل هذا الهكم والله  
 موسى الذي تطلبونه من موسى فيه هذا وذهب بطله وكان  
 ذلك في وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى  
 طلبا للمناجاة فوقف تلك القصة من خلق القبط قال في الاصول  
 الحلي كقول وبالفتح ما بين من يصنع المذنبان او الحجارة جعلها  
 حلي كوفي او هوجع والواحد حلية قطبية والقبط بالكسر اهل بصرى  
 تنب الشبان القطبية بالضم على غير قياسه وقال الفري  
 قوله من خلق القبط بضم الحاء الملهة وكسر الهمزة المشددة مع حلي بفتح  
 وسكون الهمزة كندي وندي وقد تكلم في الجمع فكان اليا مثل حلي  
 والقبط اهل بصرى التي سكنها اخذها ناسا بها ضبط حلي  
 بصيغة الجمع كما صنع الفري السامري جراد مبنون الى سامري  
 وهو اسم قبيلة اهل والجامع الشكل لا وجه لترك الحمار اهل  
 اي لانه حتى يدرك بالحس اي السمع والمستعار له كشف الضم  
 اجعل المستعار له كشف الضم لا كشف النهار لان النهار يكون العالم فيها  
 كذا با

بالليل زمان كونه مطلقا ولا يسبح احد الزمانين عن الاخر بل الضم عن وجه  
 الظلة فنبه على ان تعلق السمع بالهنا رجوع حقيقة ليس الضم كونه كان  
 الا وفي ان يقول عن مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن ظلة  
 الليل مكان قوله فلا يلق ذكره في مقام البيان وان يكن قصصا بحيلة محارة  
 عن الظلة اهل اصول كشف الضم اي ازالة اسم عن مكان الليل اي مكان ظلة  
 الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولا جل ذلك فسر اله بقوله وهو اله  
 سم القاطلة قال الجليلي لما سئل بطله بدل ظلة وهو حيان لا يخفى ان كان  
 الكسب والكشف ليس حيا بل هو عقلي اذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري الذي هو  
 متناه صفة انه معدوم في الخارج اللهم الا ان يادحيتها ان الحاصل بالتصديقها  
 حسي فالتيامل ثم رتب الفري استنكده واحا ان ان الالهية الحاصلة عند  
 الكسب والانتكاف اهل سم وقيل حيتها باعتبار تعلقها من الجلد والصوت  
 بناء على انه اهل لطيفة تنصل بالحس فتوجب ابصاره عادة كان الظلة  
 اهل كذا كذا توجب عدم ابصارها القصد به دائما كان في رتب حصول  
 العلم بالنتيجة على حصول العلم بالتقدم من عدم من يقول بل روم ذلك كالحكمة  
 وقوله او غالبا كافي رتب ظهور الحق على الكسب دائما فانه قد كسب الحجة  
 العلم بدم عود ونحوه ينما حيث لا يصير لا زفاده من غير ازالة له عنه فقد  
 الكسب بد وظهر الحق اهل محضا من سم وكتب ايضا قوله دائما او غالبا هذا  
 التردد لا جل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام الفري  
 وبيان ذلك اي بيان الشبه بين كسب الجلد وكشف الضم عن مكان الليل  
 اي الظلة اهل سم ان الظلة هي الاصل والحس من عكس ليس هو صورة  
 مبني على جعل الظلة وجودية كذهب اليه بعض المتكلمين اهل حيد على القول فلهذا

١٥



الهاري اربضوا الهار وقوله الليل اي عن طلة الليل فعمل ظهور الليل  
 جعل طلة الظلمة كطلة المسوح وان السجعة صيد على المطول اهله اي طلة  
 وقع صيد الحيل السجعة دون الحسن لا تنفاه على ما ياتي عن العلامة اه سم اي  
 في قوله ولو جعلنا السجعة هم مظلون اي داخلون في الظلام لان الواقع  
 اذهاب الصوا قد يقال بل زمان الازهار هو زمان الاظلام فلا يفتقها  
 لان الزمان الذي يتحقق فيه الازهار هو نفس الزمان الذي يتحقق فيه الاظلام  
 فهذا يتكسر على المفاجأة ويقضي بها الحسن ويكفي للصحة التفتيق الربوي وهو  
 هنا متحقق لان الاظلام معلول الازهار الصوفية رتبة وان احدا  
 زمانا كما سيذكره المصنف عند قول المصنف لم ينع اول حسن فجه اشكال يمكن ان  
 يحاط به بان الهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر ليرود الشمس وعن طلوع  
 غروبها لا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول في الظلام اه صيد على  
 المطول اي فالهاري ظهوره جمع الهار فيصنف هذا الظهار الدخول في الظلام ولعل  
 ما احاط به مستفاد مما ياتي عن العلامة في التيسار قاله سم اما هو الاصل فيكون  
 المستعار لظهور الهار من طلة الليل ليعمل فاذا هم بصرون اه سم كلام الصالح  
 اي قوله ظهور الهار من طلة الليل اي ظهور طلة الليل قد يتكسر هذا على المفاجأة  
 لان ظهور الطلة يكون بعد الظلام لا عقبه حتى ياتي المفاجأة الا ان ياتي ظهور الطلة  
 ابتداوها في الاظلام النوع في الظلام والاستمرار فيه اه من الهار فعمل الصفي  
 اي ينسب من الهار اي ليعلمه والابتداء اي ان الظهور من مبتدأ كان الهار فالتا  
 اه سم او بان الازهار من الظهور التيمم اي ومن معنى والمعنى ان المستعار له  
 ظهور الهار عن طلة الليل والواقع بعد ذلك التيمم هو الاظلام وفيه ان اراد بالهاري  
 الزوال الهار عن مكان الليل باعدامه في مري المعنى فهو بعينه الوجه الذي بعده  
 وان اراد بغيره مع تعا وجوده في مكان الليل فلا معنى تام في او بان الظهور

بمعنى

بمعنى الزوال فالمعنى ان المستعار له زوال صوا الهار عن طلة الليل  
 فاقام مقامه عن فيكون موافقا لظهور غيره وذلك عار الخشب  
 صدره اعزها الباهة والحومة اه فري وربطة امرة وقوله ط اعيد الي  
 وقوله الباهة اي الاول وتلك شكاة لفة النبي الهية الشكينة اه  
 فري وصدرة وغيرها الواشون اي احيا وذكر العلامة اذ قال  
 كان المقص من جعل كظم العلامة جوان اهل تصحيح المفاجأة اه سم  
 وفي نفس الاظهار ان يقال المقص من تصحيح ما ذكر في المقام ودفع  
 من غير احتياج لدعوى قلب في كلامه ولا تاويل بالظهور بالهاري والاول  
 لان الكلام اما هو سوق هذا صريحا وان لزم من ذلك صحة المفاجأة  
 وقال الفري كلام العلامة يخالف كلام النبي في ان الطلة هي الاول  
 والمطروف والنور طاري عليها وطرف فان الظلم على تعدد العلامة ان يكون  
 الليل طرفا والهار من طرفها اه فذهب صاحب المقام الى الثاني اي بقاء  
 ليلنا هاري المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير المقص لان الكسف  
 الذي غيره المقص هو الفرع وقول بعضهم لا يلزم ان يكون المقص من غيرهما الفرع  
 بين الكسف والفرع فان الاول تدريجي والثاني دفعي فيه لطرف اولهم  
 الى الثاني وبني عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور الهار من طلة  
 الليل بالاعلان التراجيح اي يعني به الاتيان بالاعلان موضوعا لما بعد في  
 العادة مرتبة غير متبراج وهذا يختلف باختلاف الامور والمعادن والظلال  
 الزمان في امرين ولا بعد الثاني في امرا لان العادة كانت تقتضي طول الظلمة  
 فيستقصيه المكمل وليحقه بالقدم فيحصل الثاني غير متبراج ويستعمل الثاني  
 الاية على تعدد المقام فان الاطلاق وان تراخي عن الاجماع ساعد لها



لان العادة تقتضي ان لا ينقص مثل هذا الا في اضافة هذه الساعات ولا  
يافي الظلم الا بعد هذه فبجعل الليل على ثباته على خلاف العادة كانه واجبا  
عدم اخراج النهار من الليل بل كانه كذا في الاطول وكتب ايضا قوله لان  
الترجي وعدمه اذ هو بمعنى قولهم الترجي والسقيب كل شيء بحسبه ودفع  
ذلك عما يقال كيف صح قولهم فاذا هم مطلوب مع وجود الترجي في اخرجها  
من الليل الذي هو الاضواء وبني الاطلام بمعنى النهار بين اخرجها من  
الليل الذي هو الاضواء بالضم وهو الاضواء وقولهم كفي لعظم شأنه  
بمعنى ان دخول الطلام عظم الشأن حتى انهم ان لا يوجد الا بعد ذلك  
اضفاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كانه وجود قبل وقته فعداها لا  
قليل ففي ظهور النهار من طلام الليل بمعنى انهم ان كان الطلام بانزال  
ضوء النهار عن مكانه اسم وكوثر ما بقي من عطف المسبب على السبب  
عد الزمان قريبا اي بحسب الفا كانه تفاخرهم عقبه اذ اي يحصل لهم من غير  
توقف له وعلى هذا حسن اذ لان دخول الطلام غير موقوف على احواله  
له لا اعتبار اسم على هو الذي هو مكان الظلم لم يستعمل ولم يكن  
قال اولهم حسن لان زرع الضوء ودخول الطلام وان اختلفا ما كانا مختلفا  
رتبة بالعلية والمعلولية اذ الزرع علة لدخول الطلام فامكن ان يقال  
باعتبار الترتيب الرباعي لا الزماني لكنه لا يحسن اسم اذ قلنا كسر الترتيب  
اي لان الانكسار مع الكسر لا يحسن اسم كقولك رابعهما وانما يريد  
البيان ان الشمس الاولى بعلاقة الله كالشمس لا يكون يد بقلوبك شيئا  
البيان كالشمس لم يكن استمارة بل تسمية ولو يد انسانا هو في الواقع  
كالشمس كذا لا بعلاقة هذه التسمية لم يكن مثالا للمخبر فيه وقد نبه على ذلك

هذا

هذا المسم مصوعا على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثقه فلذا تركه المصنف  
اي اطول في حسن الظلمة اي الوجه ونباهة الشأن اي رفعة وشهرة  
اي النوم الخ عبارة الاطول المعنى اما من القطع من رفادها والاستمارة في الرقد  
بمعنى الرقاد والمعارلة والمعارضة عقليان بلا خطا واما من انقطاع من كان  
رفادها والمعارلة المعنى والمعارضة من العام ولا خطا في انما حسيان فبمعنى  
ما طرفاه عقليان دليل على ان مدار القيم في الاستمارة السببية على الاستمارة  
الاصولية التي الاستمارة السببية مبني عليها هو اللون اي على كون الوقت بمعنى اذ  
والاستمارة المعنى على كون الرقد بمعنى مكان الرقاد عدم ظهور الفعل لا في  
اليوم والميت لا يظهر منه فعل اسم وكتب ايضا قوله عدم ظهور اي الاضواء  
به فلا يدان الياسم بصدور منه فعل والجمع عقلي اما اللون وعدم الظهور والاضواء  
واما النوم فان المراد به عدم الاحساس الذي يكون في اليقظة لا اذ ذلك في القطر  
والسداد المعنى مثلا ولا شك ان انتفا الاحساس عقلي وقبل يمكن الودعه بان  
المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كالشعر في الظهور وهو بالنوم اخص لانه فيكون  
لتعريفه منزلة النوم ضايف لا حقيقي اذ اطول فالخون جلد القيل قال في الطول  
ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال اي كالمضارع ان الغنية هو ذكر البعث ونظر  
لان البعث لا اختصاص له باللون لانه يقال البعث من نومه اذ اليقظة وثبت لوني  
اذ انشهم والغنية يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له اي قال الغنى يمكن  
ان يقال البعث المطلق فيصدد ذكر القيامة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصالح  
يكون غنية المستمارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث  
من الموت اي هو البعث اي على ان موضوع المقدار تركب من الاقلام من النوم والحي  
من الموت وهو رد الاحساس السابق واقرى فيا تحت ولعليله لا يقتضي



ذلك انه حفيد حماد بن شريك فيه لا حذو حذو في الموت قد انكره قوم  
كلام الوفي اذ لا يدون الرقاد يعني اليوم لانه لم يكن حاصل لهم الامم  
وقوله مع قوله هذا الذي لا الذي وعده الرض وصدق فيه الرسول  
وانكره اول القائلين هو البعث المثلون فان المتعارضة كسر الرض هذا  
اذا كان الصدع كسر الرجاجة كفي في القاموس ان الصدع الشق في اني اصب  
والمستعار له التليق هذا اذا فسر فاصدع بما تورى باطوى ما تورى اظهره  
لا ينبغي كالا يلزم شق الرجاجة اما اذا فسر بالحق والمقام في حسي  
وله تفسير ان اخرها القاموس في اطول وكتب ايضا قوله فان المتعارضة  
الانما يعلم ان حسيه ما يتعلق بالاستعارة السمية وعقلية باعتبارها لا  
باعتبار نفسا كذا في الاطول كسر الرجاجة اي وعوها ما لا يلزم بعد انكره  
وقوله وهو حسي اي باعتبار متعلقة المتعارضة التليق قد ان تلزم  
لا يتعدى بالاصل فالنائب ان المتعارضة الفرق بين الحق والباطل  
كالتسمية قولهم والمبني ان الامر انهم ما في قوله بما تورى مصدرية او  
والفائد خذوف اي بما تورى به من الشرايع ويسمي ان يعلم ان العبدية بالما  
في طريقة الخور والافال صدع بمبني اكسر الشق يتعدى بنفسه على ما  
في كتب اللغة اه خذوف قوله الفرق اي اوله كذا في جوهري على الاطول  
وفي المصنف قال ابن الجوزي في قوله فاصدع بما تورى خذوف في الاصل  
بما تورى بالصدع به فحذف اليافصار بالصدع فحذف ال لامعاء فصار  
مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف الضاف كافي واسال القرية فصا  
به ثم حذف الجار كال قال ابن سدي كرب امرتك الخير فافعل ما امرت به فصار  
تورم ثم حذفته اها كما حذف في هذا الذي يفت الله رسولا وبه يعلم  
ان

ان العابد اما حذف فمضو بالوجه فلا ياد ان مضو حذف العابد المحر  
بالحق ان يكون الموصول محمدا مثله معني ومتعلقا وتحتاج للجواب  
اصدع بمبني امر وجوز كون ما مصدرية الرض حسي وصوره في المعنى كانه  
اشار الى رد تضييف ابن حبان بانه مبني على مذهب من يجوز ان يكون المصدر  
يراد به ان والفعل المبني للمجهول والصحيح ان ذلك لا يجوز له وذلك لان  
صرحا في باب اعمال المصدر بان مذهب النصارى بن جوارز فانه نائب الفاعل  
على ان يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبني للمجهول وعدم جواز  
تاويل فعل مبني للمجهول وحرف مصدرية بالمصدر لانه علة مع الاول على  
القول به الالباس وذلك فيعود في الثاني فذكر كذا في نس والجامع  
الاشياري وهو مستترك بين الطرفين فالسليغ فيه تاني هو بيان لا يلزم  
المؤخر فيه اي المبني الى الحالة التي كان عليها قبل الثاني فان المبني لا يعود الى  
الحق الذي كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقول ابن الاعراب انه لا ينبغي  
لا يعود الى الحق وهما عقليان في كون التليق عقليا بحيث فانه تكلم  
بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شق المقام ويمكن ان يقال جعل المصدر  
حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق وهما اعتبر المصدر نفسه  
كذا في حواشي الحفيد على المطول والمعنى ان الذي اظهره واوضحه  
هذا هو المناسب لقول المص والمستعار له التليق وفي الفهرست قوله  
والمعنى ان الامر بانه لا ينبغي اي ارفق بين الحق والباطل بحيث لا يلزم  
احدهما بالآخر كالا يلزم الرجاجة الكسرة اه ولعل قوله اي وفي  
تفسير المازوم كالا يلزم اي يجمع لما طفي الما في القاموس طفا بطوا  
طفا وطفا بالظني بطوي كرمي برضى طفا وضميا بابا بالضم والكسر جاوز



المدروار تقع وعلى في الكرم واسرف في المعاصي والطعام اطول حلق  
 اي حلقا ابواكم وانتم في ظهورهم فقد حلقكم في ظهورهم اسم في الجارية  
 اي في السفينة الحاربة على وجه الماء وهو حيي ذكر الصهر لا كساب  
 الثمرة المذكور من المضاف اليه وحيتها باعتبار متعلقها فاستغنى  
 طلب الملو للفظ كفي الطلب اعتباري في الماكثي فان قلت ليس  
 وانما في الاستغناء ليس للطلب بل للتأكيد قلت بل لم ان الحارم حيي  
 لا عني لولا الملو مشاهداً نسو كيب ايضا قوله الاستغناء الملو الملو  
 بني الاستغناء الحي والمضوي ايه اطول والاستغناء ان كانا على اللفظ  
 كان في قوله باعتبار اللفظ المتعار وضع اللفظ موضع المصروف كانه قال  
 باعتبار نفسها وان كانت باللفظ المصدري والاروط ان كان اسم جنس اسم  
 الجنس في عرف النحاة لا يشمل اسما ويشمل الاسماء المتعدي فلا يصح ان يصح  
 هذا ما هو عديم لظهور ان اسما مسمى استغناء اصلية والحال باطلاق اسما  
 نسبية فلذا قال السيد السند وانما الحق في شري المتعار ويصاحف المتعار  
 باسم الجنس اسم المفهوم غير محصور ولا يشمل على تعلق معنى بذلك فقد دخل فيه  
 رجل واسد وقيام ويخرج عنه اللفظ المتعدي من الصفات واسماء الزمان  
 والمكان والالة ايه اطول وكيب ايضا قوله اسم جنس هو ما دل على انما  
 من غير اعتبار وصف في قولنا من غير اعتبار اللفظ المتعدي والمراد بالذات  
 في هذا المقام ما يستقل بالهوية عينها كان او معنى كما في الاعلام  
 وانما الحق تلك الاعلام باسم الاخصاس دون المتعدي لان تلك الاوصاف  
 خارجة عن الاعلام كما في انما الاخصاس لادخله كما في المتعدي كذا في  
 الحيد وبه يدفع نظير صاحب الاطول فيما ذكره انه وتبعه السيد من ان  
 استغناء

استغناء تلك الاعلام اصلية ما يخرج حاتم مبول بالسماهي في الجود فيكون قوله  
 بصيغة وقد استغنى من مفهوم السماهي في الجود له كمال جود فهو كاستغناء  
 من مفهوم شتى فلا يصح شي من النسبة والنسبة به لان يقسم النسبة بينهما  
 لاصالة فبني ان يقسم النسبة بين المصنفين المصنفين وحمل حاتم في حكم  
 فيكون ملحقا بالاستغناء السبعة دون الاصلية فاصلية اي واستغناء  
 اصلية لانها اصلية ليست تابعة لامر اخر ولا لها اصل للاستغناء السبعة ايه اطول  
 كاسد وقيل ما لول لا سم اول الاستغناء الاصلية على تعدد استعمالها في  
 الرجل النجاع والضرب الشديد ايه اطول والثاني هو المتبادر فلذا استعمل  
 والاقتضية التوم اما تعرض للاستغناء السبعة المصرفة والطعن  
 الاستغناء السبعة المكتسبة كما في قولك الحيي ارقه الضارب دم زيد ولم  
 لم يتصرفوا القدم وجد اسم اناها في كلام النحاة في غيري ومشتق من  
 وعلى هذا قول او على المساحة ايه اسم وغير ذلك كاسم التفضل  
 حالة انطوى من العارة واسماء الزمان والكان والالة نحو مثل زيد  
 لزمان صرته او مكانه ونقالة لالة صرته لان الاستغناء الحارم  
 انه هذا الدليل بل لانه امور صريح لو احدثها ويرى الى انني قوله  
 بعد استغناء بينهما في الخواشي لقوله عنه كما ستره واعترض عليه  
 ايضا بان يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعروف ما حدث ونسبة  
 ودان ما من حيث نسبة ذلك الحد نسبة تقديرها غير مقصود بالذات  
 من الصلة وانما يقتضيك الامور حيث صار كشي واحد في ان  
 بلا خط مارة جانب الدان اصالة فيجعل محكوما عليها على خطها ما  
 صدق عليه من غيرها وجعلها محكوما عليها وثارة جانب الوصف فيجعل

Copying University



محكوم بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها ملاحظة ما صدق عليه  
 مفهومها كما في سائر المفردات الكلية قد ورن الحكم عليه وبه على الدان  
 المبصرة فيه والحدوث المبصرة فيه كذا ذكره غيره وظن وكذا ان منع منافاة  
 عدم التردد للوصف الصفي ويرد سوي ما ذكرناه والسيد ابو احمد  
 الله وصف في هذا المعاني الافعال والصفات بكونها متحدة غير متحدة  
 غير ذلك ولا يكون عدم التبع ما نفعنا عن الوصف وثابتها الله لا يصح كونها  
 البياض شرا حيث التغير عنه بل فقط البياض غير متحدة حيث التغير عنه  
 بالابيض وثابتها المعاني المصادرة ايضا مرفوعة للزمان وايضا مرفوعة  
 وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يرض لها زمان الا هو  
 فقد التبيه اي اصلا ومفادها التشبيه وقوله او تكونه او اشارة  
 بالوالي الله لا وفي بين التبيين في الدلالة على المقصود اسم واما  
 يصح للوصف فيه الحقائق او انشجيري بان الحجاز المرسى لا يتحقق الا  
 اذا انصف المعنى الحقيقي بالمرضية فلا يجري ذلك ايضا في المشتقات  
 الاتباع ولم يتقل ذلك عن القوم اه حفيد وبياض ضاف اما انطوى  
 كونه من الحقائق المتردد على يذهب بقا المرص زمانين وهو الحق  
 عند كثيرين دون معاني الافعال والصفات كانه اشار بان في لفظ  
 المعاني الى اندفاع البحث الذي اوردته نفسه في شق المسامع وهو ان  
 الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبّه به وهو لا يختلف باختلاف  
 التغير فعدم صلوح الدال عليه للموصوف لفظا لا يقدح في انصافه  
 بالمشاركة فيكون ان يستعار الناطقة للدال باعتبار تشبيه الدال  
 بالناطقة وانصافها بالمشاركة وان لم يصح لفظا للموصوف وجه  
 الاندفاع

الاندفاع على ما ذكره في ذلك الت ان المعنى في هذا المعنى مفهوم للفظ  
 هي اذا التفتضا عن الحيز كان المستعار مفهوم انصم تبعا لمفهوم الصمم لا  
 دواتهم فبمعنى فيصو توصيفه وعدمها للفظ الدال عليه اذ لم يعلم  
 انه من الحقائق اه من تاليفات العقل اه فري بواسطة دخول  
 الزمان اذ فيه ان التغير بالماضي عن المستقبل او عكسه من بان التغير  
 ضيد اي مع عدم دخول الزمان في الماضي والمستقبل وهذا يقتضي  
 ان الاستعاره لها اصلية لكن صرح اليراعي بانها تسمية كذا عظم  
 وكنت ايضا قول بواسطة دخول الزمان اذ اعترض السيد عن هذا  
 الدليل في بحث السند بان دخول الزمان اما يقتضي تحدد الموصوف لا  
 الحدوث الذي هو المقصود واجبه اسم وعروض الصفات فيه بحث لان  
 المروص ان منع جريان التشبيه يعني ان يجري في المصادرة لانه لا  
 الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشمل على التشبيه  
 وهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادرة ولم يلاحظ تشبيه الصفي  
 شيئا لا يرض الزمان كما لا يخفى على السامع او يقال ان الموصوف هو الزمان  
 للصفات دلالتها عليه بحسب الفرق الطاري على اصل الوضع اللغوي لا  
 بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر عن الفاضل الخنبي  
 في توجيه زيادة اختصاص هل بافعال تحقيق يستدل على ما ذكرته  
 فارجه اليه فري وهو ظ لان الحرف لا يتبع توصيفا له ثم كتب  
 ايضا ما نصه راد في المطول واما الموصوف في شجاج ناسل وهو اذ  
 فيا من وعالم غير مخصوص اي رجل شجاج كذا ذكره لا يخفى ان  
 هذا الدليل يبين ان لا يقبل التشبيه اصلا في الافعال والمشتقات الحرف



وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه بمفاده الأصلي أو  
 أن يقول ويقال الماد تشبيه جرم للمعنى أو مستقلة كذا في الحيد على الطول وقد  
 كان مع أداة الدليل ما ذكره للفريق الطبري التشبيه والاستعارة إلى صلي  
 صواب طريق السراية بعد استقامته فيه إشارة إلى منع الاستقامة من وجهين  
 أحدهما أن كلاً والحركة والزمان ليس من الأمور المفردة مع الله يقع موصوفاً  
 كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو  
 والصفات والحروف لا تقع مشبهاتها ومقتضى الدليل هو اسمع أن يكون  
 شيهاً مشبهاً به فالدليل لا يطابق المدعى وإنما قلنا مقتضى الدليل ذكر  
 لأنه قال يقتضي كون المشبه موصوفاً واجسب عن هذا أن اقتضا  
 كون المشبه موصوفاً وتحكم ما عليه يستلزم اقتضا كون المشبه موصوفاً  
 وتحكم ما عليه قول أقول الله لا يخفى أنه يلتفت الذهن قصداً وتفصيلاً  
 إلى انصاف المشبه به بوجه المشبه كما ينظر للمضامين فكذلك أن يكون  
 المشبه به معنى مستقلاً بالهوية من صفات الحكم عليه تأمل أنه صيد بانصاف  
 والحيد هو السيد وقول الحيد الحيد قول الخناق في الجوان وقد  
 اجاب السيد عن الوجه الأول أيضاً مع أن مرادهم بالحقائق الأمور المفردة  
 وأدعوا أن مرادهم بالمعاني المستقلة بالهوية ولم يسلم له ذلك لجمع  
 قال في الأطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك أن الاستعارة في  
 الاستعارة التسمية يجب أن يكون من جنس الاستعارة وتكتفي في إيجاب  
 الاستعارة التسمية في الأفعال والحروف دعوى أنها لا تقع مشبه  
 لأنها تقع للموصوفية غير مقام واسم ومكان فيجب وبسبب طيب أنه مطول  
 وقد يقال الزمان عارض لها أيضاً فليعلم عري فيها أداة في الأطول

وهم

وهم أيضاً صرحوا أنه قد تدخل في الشق من الفعل فلا ينافي لها المدعى أيضاً  
 كالآتي ولها الدليل أنهم وأقول لا يخفى أن نصريحهم بأن المراد بالاشتمال  
 ما عد اسم الزمان والمكان والأداة يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم  
 تساوله التلافة لدلالة في جميع مدعاهم فلا تصور فيه باعتبار  
 مدعاهم والمقصود عما هو في مدعاهم تأمل الصانع أو ما وف  
 بين الصفات وأما الزمان والمكان والأداة إن الدان المدلول للضم  
 في غاية الإبهام والدان المدلول لتلك المسماها تدين الزمانية والكائية  
 والأداة كذا في الأطول وراصد فإن المعنى على تشبيه الضرب الذي  
 الدعوى تشبيه الوضع المذكور والمبر بالقتل والرقد بل تشبه الضرب  
 مثلاً بالقتل فاطلق عليه اسم ثم استوفى القتل فكان القتل استعارة  
 تسمية بل الحقيقة بمعنى يستلزم أن يفي الدليل على هذا الوجه لسؤال اسم  
 الزمان والمكان والأداة وكأنه قال والتحقق في الاستدلال على أنها  
 تسمية أن يقال إن الاستعارة إذاً والأحسن أن يكون المراد بالتحقق  
 في الدعوى والاستدلال أنه كالحق الدليل بقوله لأن المصدر الحقيقي  
 الدعوى بقوله أن الاستعارة في الأفعال وضع المشتعان أدق في  
 بالدليل تأمل أنه اسم الزمان والمكان والأداة وأي بالدعوى كذلك  
 وجميع المشتعان ليس اسم الزمان والمكان والأداة لأنها من المشتعان  
 حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لأنه يجب المراد لا يجب الحقيقة أي سم  
 لأن المصدر الذي قيل تسمية استعارة غير الأفعال في معنى المشتعان  
 كما يدل عليه عبارة الأطول وأما تسمية استعارة الأفعال فتعني تسمية  
 المعنى الفعل لا الشتمل على المشبه الغير المستقلة بالهوية كان تمام



سمي الفعل غير مستقل لأن الركنين المستقل وغيره غير مستقل وغيره المستقل  
 لا يصح الحكم عليه بالوصفية فاعبرنا بالتسمية والاستعارة أو لا في  
 المصدر فبما ملو بسط الفعل لا يصح للوصفية الدلالة للتسمية الدخول  
 مبنى الاستعارة وفي الداليم يقتضي في الداليم لأن الفعل وان دل  
 على الحدث الذي يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه ولا وصفه  
 اعتبر فيه نسبة إلى الظاهر على الدلالة بل يتوصل إلى حال متعلقه الفاعل  
 المحض فلم يكن الحكم عليه كأن الحرف لما وصفه الواضع ليعيد معنى سببا  
 كالابتداء في من مثله ليتوصل به إلى حال متعلقه المحض كالبسر واليهر  
 فلا يصح الحكم على بدلول لمقصده لغيره وإنما يحكم على الابتداء عند قطعه  
 عما اعتد في الحرف لأنه لا يتم للمقصود بالحرف كروم الأعم للخص والفعل  
 والحرف لمكان الفرض من مضافها التوصل إلى معنى خاص لم يحكم على مضافها  
 ولا به ما دام كذلك لعدم استقلاله بالوصفية لأن النظر فيه لغيره  
 وأما وقوع الفعل مستندا وحكمه بأنه باعتبار الحدث المقص الدلالة  
 عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبيينه استعارة الفعل  
 والحرف وأما الشك في المقصد بالذات فيها ذات موصوفة حدث  
 خاص فلدلالة على الذات المقصص الحكم عليه وعلى الحدث المستويح  
 مع الحكم به ونسبته إلى الفاعل لتعديده تلك الذات فلم تنفع من الحكم عليه  
 لأنها كالتأنيذ فوجه كون الاستعارة فيها تبيينه أن الذات المقص فيه في عمارة  
 الأهم والمحض للحدث فاعبرنا بالتسمية فيه لأن المهم لا يطل التسمية  
 فيه للجهل بأوصافه وأيضا المقص الأهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدي

بشأن

يسمى فيه التسمية كحقيقة التسمية وقد ركب أيضا قوله لأن المصدر لا يطل  
 الدال الخ قال في الأطول ونحن نقول الأولي أن يقال ما سوى المعنى المصدر  
 شتموك يني المعنى الحقيقي والحجاري في الشتمان فلا استعارة عند التحقيق إلا  
 من معنى مصدر يني معنى مصدر يني فالأحق بالاعتبار أن يسمى هذه الاستعارة  
 في المصدر أخرجا لما لا دخل في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر  
 الاستعارة في المصدر ليكون يحصل بحال الشتمان بالاستعارة والحاصل  
 اعتبارها ويكون التماس بين الحجازية والحجازية وعياهم هو المقص الأهم  
 لخصوصه بخلاف الدان فأنها مهمة ولأن الشيء إذا شتم على قيد فأن  
 الفرض ذلك القيد والبيان كان المقص الدان لذكر اللفاظ الدالة  
 الخ مثل مكان فيه الرقاد اسم والتسمية في الأولين الخ قال الفاعل  
 المحض فإن قلت هل يجري في هذه الأفعال الاستعارة تبعاً على تبيين  
 الحرف قلت لا لأن مطلق التسمية لم يشترط معنى يصح أن يجعل وجه التسمية  
 في الاستعارة بخلاف متعلقان الحرف فأنها النوع مخصوصه لها أحوال  
 مشهورة وفيها بحث لأن المعنى الذي يرجع إليه معاني هذه الأفعال  
 ليس مطلق التسمية بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص  
 يصح بها الاستعارة فإذا أسند الضرب إلى الخوض دلالة على قوة نسبة  
 إليه ونسبته نسبة إليه باعتبار التحويل بنسبته إلى من نسب إليه على  
 جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يمدح عن الصواب وبالحيلة يمكن الاستعارة  
 في الأفعال باعتبار نسبتها بالانتماء ما يرجع نسبتها إليه بنوع  
 استلزام كطلق الأوصاف والقيام مثلاً ما يرجع إليه لب آخرى كذلك  
 كطلق الآية مثلاً يقال قلبي الشوط والسيف والسيف في الأفعال لا



باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيقا في فري وقال  
 في الاطول فان قلت هل تجري الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق  
 السبب المعبرة فيها والاستعارة فيها فري في الافعال لاكن لا لما قاله السيد  
 وتعلل بامر عن السيد وناقشه بما في الفريجيم قال بل لان السبب جريسي  
 الفصل فلا يتطارد بها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل من  
 من معناه نفس المصدر ويستقيم منه الفعل ولا يمكن مثله في السبب اهـ وكتبنا في  
 قوله والتشبيه في الاولين اذ قال في الاطول العموم زعموا ان استعارة المتعلق  
 باعتبار استعارة المصدر بمعنى مصدر في الاشتقاق من المتعارفين الاستعارة  
 في المتعلق حكم سرية استعارة الماخوذ من غير تشبيه للمعنى المتقاربي ومن غير  
 استعارة المتعلق واستعارة الحرف لما يتعارفه باعتبار استعارة لفظ جعل  
 الواضع معناه الله في الوضع الحرف لما فيه المعنى المناهضة كالعلية فانه وضع الله  
 لكل علة مخصوصة بخوطة بين علة ومعلول بلا حصر بالمعروف العلية فبراه  
 لفظ العلة لمعروف ترتيب شي على شي لتشبيه العلة بالعلية فري  
 تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية الخصوصة المحفوظة بين  
 علة ومعلول لترتيب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف  
 حيث قالوا اعني الاستعارة او لا في متعلق معنى الحرف وهذا شكل  
 جدا اذ لا يجيء على مستقيمتي او حرف انه لا يكلف ولا بالمصدر  
 او متعلق معنى الحرف ولا يسمى شيئا منها وهذا الذي هو يلقب بال  
 السكاكي الخجلة وجراد السببية الى اكلية اهـ واجيب عن هذا  
 الاشكال بانه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق  
 بالفعل بل المراد جريانها فيما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المصنف

٩٢  
 نطق الحال اذ قد بدو قال في موضع آخر وبالحجة بوجه ان جعل معاني  
 الحرف والافعال محكوما عليها بالمشاكلة بلا حصر ولا بالعاطفة اللفظة  
 والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار ان يكون من الحكم في الاستعارة في المتعلق  
 ومتعلقان الحرف اذ لا يباعد هذا الواقع اهـ وقد عرفت الحرف  
 والتشبيه في الاولين بمعنى المصدر فانه ان التشبيه في الاولين  
 بمعنى المصدر فانه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله  
 فيجب ان يقتضي في الاستعارة التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في  
 قوله وفي الثالث لمقتضى معناه ورفع ظاهرهما حقيقة لك في  
 قوله من ان المتعارفه في الاستعارة السببية كالمستعار منه وما  
 يعيد في الافعال من الاستعارة التبيين على الماضي عن المضارع وبالكس  
 بالشيء على الحاصل بل الحاصل في تحقق الوقوع ونبه الماصي ما  
 الحاضر في كونه نصب اليه واحد المشاهدة ثم يستعار لفظها  
 للاخر قال السيد السد فلي هذا الاستعارة في الفعل على قسمين  
 احدهما ان يشبه المصرب الشديد متدا بالمثل ويستعار له اسماء  
 يستعار منه قبل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه المصرب  
 في المستعمل بالمرتب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب يكون  
 المعنى المصدر في موجود في كل واحد من المشبه والمشبه به كونه  
 قدي في كل منهما بقدم معاني تشبه الاخر فيصير التشبيه لذلك وفيه ان  
 المصرب حقيقة في كل من المصرب في الماضي والمصرب في المستقبل فكيف  
 يتحقق استعارة من احدهما للاخر في يلزم الاستعارة تسمية في الفعل



ايه اطول مساوي الحروف كالابتداء المحصور والطرفية المحصورة والارض  
 المحصور اسم ما يعبر بها عن اي معان كلية يعبر بها اي بدواها عن بدو  
 الحروف ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاق الاسم المطلق لكل  
 الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا طرأ معنى قولهم اني لا نهاية  
 الغاية كذا ذكره الله في التلويح واعترض عليه بان نهاية النبي ما انتهى به  
 ذلك النبي والنبي انما انتهى بصدده فكيف يكون خزانة بل انما يطوق  
 اخره من الحواشي بسنة وينتهي النهاية وتكم ان تقولوا غاية ما في البيان  
 ان تكون الغاية في المسافة محار في الرتبين ومنه غير عريه في  
 وهذه اي الابد المطلق والطرفية المطلقة والارض المطلق والامكان  
 حروفها اسمها قال في شرحه للقياس وهو صنف اذ جماعت الملازمة  
 يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ  
 له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم  
 الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر مستحق للفظ الاخر مثلا معنى  
 الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف  
 الاسمية دون الحرفية وهذا المصنف سمي على مذهبنا وقد اطلعت  
 العاصم الحاشي وحق يعنى الحرف توجه لاخر يد عليه فطري به صنف  
 في النظرية التي قوتى بنوع استدلال ان الخواص يتعلم العلوم  
 اسم الحروف التي كمنى الحروف لان تعدى التشبيه في معناه اياه في  
 الاطول ليس يصح قد يوصف كلام المصنف بالحق في المصنف الجيد في المصنف  
 اي كمنى الحروف كمنى تبارك في تمة وهو ليس المحصور والتبليغ المطلق

لا يخلو

المصطلح بالمتعلق القوي ووضوحه ان مقتضى قوتك زيد في تمة كون التمة طرفا  
 قوتك مع انها ليس كذلك فامنع حل اللفظ على حقيقة محل على الاستعارة بان يشبه  
 ما ينزله والاستعارة تمة من ليس المحصور بالطرفية وقوع التشبيه اولا  
 في الطرفية المطلقة ثم سري الى الطرفية المحصورة التي هي معنى واستعمل  
 الموضوع للتشبه به الضمير وهو الطرفية المحصورة المشبه اعني تشبه زيد في  
 ليس متعارفه والطرفية متعارفه ولفظ في متعارف فلا خلاف في الكلام في هذا  
 ولا يخفى فساد اذ لا يلزم سياق كلام المصنف انه اعني التشبيه في كلام السليل  
 في نفس الحروف كما لا يخفى في قوتى فيقدر اني اذ كان التشبيه في الاول ليس  
 المصدر وفي الثالث يتعلق بمناه فيقدر اني اسم وان اطلق الا في  
 الاطول احتمال الحجاز ليس يعنى عن تكلف الاستعارة البعثة الذي لا يصح  
 به احد من غير اضطرار مع ان في استعارة النطق للدلالة استعارة اخرى وهو  
 ايضا المعنى ليس صفة للنطق بل صفة للدلالة والتشبه به دلالة الحال لا  
 النطق والنطق يفتق ان يشبه به الحال والناطق يفتق ان يشبه به  
 والحال اي محضا بل باعتبار ان الدلالة لازمة له قد اشترى في اول هذا  
 الى ان الزوم امر لازم في جميع انواع الحجاز استعارة او مجازا في اعتبار ذكر  
 الزوم واردة اللازم لا يفتق في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي نوع  
 من انواعها فيقول يفتق بان الزوم المتبني في جميع انواع الحجاز هو الزوم  
 بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا الذي لا يفتق كره في بيان العلاقة  
 والزوم المتبني وعلاقة محصورة هو الزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانكسار  
 وينهد لما قلنا عدم في انواع العلاقات الملزومية واللازمة فاضطر وانفيس



باعتبار العلاقات المشابهة وغيرها كالزومية اهـ سم وفي لام التعليل عطف  
 على قوله في نطق الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلية  
 الغاية عطف على قوله بالظن ولا يخفى ان التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقيد  
 للعداوة بعلية والا وفي ان يقول وفي لام التعليل في نحو النقطة الواضحة  
 كذا في الاطول وكتب ايضا قوله في لام التعليل اي في استعارة لام التعليل للغاية  
 نقول في لام ليس مطلقا بقدر ان التشبيه ليس في اللام بل في متعلقها اهـ سم  
 كالحجة اريد بالحجة المحجة المسقط وهو ال وعون علة للاتقاط متقدمة عليه  
 اهـ فتري والتبيين اي اخذه انبا والحصول بعده تفريغ اشار الى ان ليس  
 المراد بالترتيب الارتباط والذروم وانه لا ذروم هناك سم ثم استعمل في العدة  
 اي في ترتيب العداوة او ما كان فيه اي اللام في العلة الغاية اي في  
 ترتيب العلة او فنقول الاستعارة فيها الضمير يرجع اليها وانه باعتبار  
 وقوع ما على كلة اللام ما خذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل  
 في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا واورد على طريق الحجة ان لا يمكن  
 دأيتهم الى الاتقاط ان يكون عدوا وحزنا وكى الحجة والتبيين غير ان ذلك  
 لما كان نتيجة التعاطف وخرجه شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله  
 مطول وفي الاطول وهذا الذي ذكره المتأخر من كلام الكشاف حيث قال  
 وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال كلمة عجيبة عما هو فيه من كون الكلام  
 استعارة تشبيهية الى كونه استعارة بالكتابة اهـ غير مستقيم على مذهب المتأخر  
 طاص الغرض ان السباق كلام المتأخر بعد ان في مدح قول اللام هنا استعارة  
 نصيحة وانه يرد عليه ان المذكور لفظ شبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة  
 لان يجب فيه ترك ذكر لفظ التشبيه ويمكن ان يجاب بان المتأخر لم يرد ان في مدح قول اللام  
 استعارة

وجه التفسير هو  
 وهو مذكور على الصلاة والسلام

٩٥  
 استعارة بالفعل بل ان فيه تشبيها يصح ان يترتب عليه استعارة وان لم تقع با  
 الفعل اهـ سم واجاب الحفيد بان المتأخر لم يدع الاستعارة التشبيهية في اطلاق  
 الداعي ولعله بل ان يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم يستعار اللام  
 الموضوع لترتيب العلة لترتيب غير العلة والمذكور لفظ استعارة من الاستعارة  
 اهـ على مذهبنا اما بقيد ذلك الكافي اختار رد التشبيه الى التشبيه كما في  
 اهـ حفيد على المطول او تشبيه غايه ما في اليمان ان التشبيه في التشبيه  
 لا يكون في نفس من مضمون اللفظ اهـ مطول اي الذي هو الفعل والتشبيه وان  
 اهـ سم انه شبه ترتيب الخ قال في الاطول فيه حيث للتد الترتيب هو  
 العلوية لا العلوية فلا مشابهة بينه وبين العلوية حتى يستعار له اللام  
 وانما يقع هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للعلوية والترتيب ورجل  
 لام الفرض وان كان معول من وجه وعلة من وجه كمن لم يفعل احدا وضع  
 اللام للعلوية بل المتقوا على ان اللام للعلوية ولا يتعلق اللام على بعض  
 هذا التحقيق العلوية مطلقا لا علوية العلوية الغاية للاتقاط اهـ وكتبا في  
 ما بينه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه انما في ترتيب العلة  
 الغاية عليه وان دفع ما قبل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع والافهم  
 ما ذكر في التشبيه اهـ فتري وتبينها اي وجه تشبيها كما في نطق الحال  
 فكما ان استعارة نطق تابقة للاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة  
 اللام فاعلة لاستعارة العلوية والزومية للعداوة والحز ان اهـ سم حفيد  
 لما يشبه العلوية كما استعمل في سائر الرسل الشجاع والحاصل انه قد رتب التشبيه  
 في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف والاستعارة مكينة والحرف فربية وهو  
 اخبار السكاكي كما اذا قدر في نطق الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون



نظمت قرينة وأما قدر الشيء في متعلق معنى الحرف كالعنية والقرينة وما  
ذلك فالاستعارة تبعية أم مطول ومداري ولداهم وكتب انهم قول  
ومدار قرينتها أي التابع أكثر فيه بلفظ المدار على أن القرينة تكون غير هذه  
الامر كقرينة الحال وكأن جعل القرينة النسبة إلى الفاعل فيكون الفاعل  
مدار القرينة لأنفسها أم أطول في الأولين إنما قال في الأولين لما سمي من أن  
قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة أم فري قال في الأطول ولأنه لا ينفرد  
فيه بقرينة وقرينة حتى يحيل البعض مدار نحو نظمت الحال بكذا الواقعة  
حاصل القرينة في هذه الأمثلة استحالة قيام المسند بالمسند إليه وتقدم  
أن ذلك من وحي الحجاز العقلي قلب لا يضر ذلك لأن المقصود بالقرينة ما  
يصرف عن إرادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وانصت للحجاز العقلي أيضا هم  
جمع الحق وهذا القول أن المعنى في مدح أبيه حيث خلع القدر لفساده  
من الخلافه وينصب أي القتر أي التوكل أي العضم أي الرشيد السامع أي  
الجود وهو بغيره السبع وكسرهما كما في القاموس وإن الفعل الجود لا يجوز أن  
الفاعل بقرينة في أحدا ذلك لما في الأحياء إلا من الله تعالى جعل كل من فعل  
والأحياء ما العقلية فيه المفعول فقط مبني على العطف أم أطول وكتب أيضا  
ما نصبه فليس قبل على مناه الأصيل بل بمعنى أرأى وكذا هو ليس على مناه  
الأصيل بل بمعنى نصرهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين الفعل والأزالة  
هو الأعدام وبين الأحياء وأكنار السماع هو الأظهار وبين القوي والطين  
هو الاتصال بين الخارج إلى الباطن هم ومعنى قولهم الخبيث منه هذا  
الحال الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا كذا في الأطول  
وأشار إليه في المطول وقبل هذا البيت لم يلقوا ما هم سر لا خوضهم مناسبة

جوي بالدم الوادي قصير تقديرهم للاخوة كما في الأطول وكتب أيضا قول  
نعمهم هذميان من المري وهي الصياغة في القاموس زيادة إضافة والظاهرة  
لا يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه وإن البيت على إسقاط الباء مسوية  
إلى خمسة الفاطمة فهو من نسبة النبي إلى الله والنسبة أي على الثاني  
من نسبة النبي إلى نفسه للبالغة كما هي لتدبير الحرة أمهم وكان عدم  
دلالة على أنها تكتمل لأنه لا يسمع كونها مملوكة وإنما قال ومدار قرينتها أي  
وتم يقل وقرينتها وكان مبني قولهم ومدار قرينتها الأصل فيها والأكثرة  
فلذا لم يقتض الاقتصار بهم باعتبار إخراجهم من الأقسام والأقسام  
باعتبار إخراجهم مطلق لا يقتضي في الثلاثة فإنها أقسام باعتبار القرينة في  
أما طلبة أو لفظية وأما واضحة أو خفية أم أطول يلزم المتعارف  
أو المتعارف أي يجب اللفظ والمبني أمهم أو تفرد الخ أي باليد  
ذلك الملازم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها أي ما لا يلزم المتعارف  
له في القرينة والمتعارف في الكنية فلو أعين لم يؤخذ مطلقه وقيل  
القرينة بالقرينة اللفظية محدة في القرينة مرشحة في الكنية فتكون صورة  
المطلقة الاستعارة التي قرينتها حالية الأولى مطلقه هذا وقوله بعد  
والثاني محدة والثالث مرشحة لشربان الثلاثة أخبار بعد أن ثلاثة  
وهو بعيد ويمكن أنه حل مبني والقرين أن الثلاثة خبر مستأخرو في أي  
هي مطلقه ومحدة ومرشحة وملاحظة المطف ساقية على الأخبار لهم  
جعلها خبرا عن خبر الأقسام الأقسام الثلاثة كذا في الأطول ويجوز وقيل  
الأقرب الأبدال قائل ولا يفرع قال الراجح هو ذكر حكم مبني على الكنية  
به أو منه أي وإن لم يكن نصيغ تفرع وبذلك يندفع ما أورده القوي هناك



اجاب عنه ما مل اسم وعبارة القوي واعلم ان السكاكي ذكر في لطائف  
 يا ارض ايلي ما لا الالة ان الخطاب في ما لا ترشح وليس الخطاب وضيا ولا  
 تخرج كلام واعبار الوصف الضمني بالمخاطبة لنفس لا يعارض له فكان  
 خصص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا المحصر فامل في ما يلزم  
 بيان لكل من الصفة والتفريع اسم التي هي مسمى قائم بالغير قال في الاطول  
 الصفة المنوية تحمل ما قام بالغير وما دل على ذانها باعتبار معنى هو ان  
 اه لا التفت القوي والفرق بين ذانها التباين لان القوي من قبيل اللفظ  
 والمنوية من قبيل المعنى وبين دال المنوية والقوي اوبى المنوية ويدل  
 القوي بعموم من وجه لتصادقهما في عجب هذا العالم وتعارفهما في العلم حسن في  
 حسن صفة منوية لا قوي وفي رد هذا الرجل وان الرجل نعت محوي لا صفة  
 منوية محذرة لتجديدها عن بعض مبالغة لان ذكر ما يلزم المشبه ليعرعي  
 الاتحاد التي هي كل استعارة وبها المبالغة على ان المستعار ينبغي ان يبعد ما يلزم  
 المتعارفه بان يكون فيه تبعد للكلام عن الاستعارة وتثبت له عوي  
 الاتحاد اذ ذكر في الذي التجرد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله  
 قامت تطللي ومن تحب شمس تطللي من الشمس تجرد من اسناد التطليل  
 لان التجب من التطليل اخرج عن ان يوصف خلا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن  
 عن الشمس كيف تحب من تطليله اه اطول وكذا ايضا قوله بما يلزم المستعار  
 لم يقل بما لا يلزم المشبه ليشمل التجرد في الاستعارة بالكتابة على نذهب  
 الصفة فيها لان كلامه في الاستعارة التي هي قسم من الحار وكذا يقال في قوله  
 بعد وقرحة وهو ما قرأ في كلام المستعار منه قال في الاطول وهي مائة  
 لا بد من التشبيه عليها وهو ان اذ اجتمع ملاجان للمستعار له فهل يتبين لهما

للمقنية

للمقنية او الاخبار الى السامع جعل ايماناً وثبة والاخرى على ان يحصل  
 ما هو اقوى دالة على الرادة للمقنية والاخرى المجرد ويحتمل ان يكون  
 في الدلالة على الرادة وثبة والاخرى بتكليف او المقنية ما نصبت للدلالة على  
 الرادة وبعد ستواحد الاخرى في الدلالة لا معنى لصب الاخرى على هذا كونه  
 جرد اوسيا في الكلام مقنية تخل نظر والاوجه ان كل من الملازمين للجموع ان  
 صلي مقنية مقنية ومع ذلك الاستعارة محذرة ولا تعادل بين المحذرة وبقية  
 المقنية بل كل بقية المقنية محذرة اه اطول ثم وصفه بالغير الذي يناسب  
 القطار دون الرد الالة بوصف بالمدون المراد لا في انهم ليس فيهم  
 وقال في الاطول قد ذكر في القاموس الفري من الشيا السامع والفر لفظ  
 المالكين للجمع الى التجرد من الما اه اي سارع في الضحك اخذ منه يعني  
 انه قد جاء وجرى التسم الى الضحك كذا في الكتاب والتسم غير الضحك على  
 ما في الصحاح فصيح حالية ضاحكة بالتوسعة في زمان التسم كذا حمل  
 الخالعة وما اذا كان التسم من مراتب الضحك كما هو المعلوم من الاساس  
 والقدمة والحال مؤكدة اه جسد على الطول وقوله بالتوسعة اذ بان  
 جعل مدافيت وقت الشروع في الضحك بان يكون اخر التسم اول الضحك  
 المعارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر في مراده اخذ منه نفس اي اذا التسم او  
 يعني اذا التسم اخذوا اليه وتملكوه لانه لا يمنعها اخذ في فكره باساع اهم فحده  
 يقال ان هذا من الحال المشهور في عرف اللغة وكان من افعال الجاهلية  
 ان الراعي اذا لم يوف ما عليه في الوقت المشروط حلك المهر من الزهر اه في  
 على الطول قال المصنف في الانصاف وعليه اي على التجرد قوله تعالى ولذا  
 الله لباسا للجوع والخوف وذكر في بيان ما تنقذه ان الذاقي يحس بدنياك  
 المستعار لشدة الجوع والخوف بملأ فم اليوم لجمع عموم الناس ولهذا اختار على ظم



الجوع الذي هو السبب بالاداقة واحكامت الاداقة من ملائمة السعال مع انه  
ليس الجوع والخوف من الطعام لانه شاعرة الاداقة في البلياء والشديد  
ومن محي الحقيقة في اصابته فيقول ذاق فلان البوس والضر والاداقة  
الغدا يشبه ما يدرك من اذى الضر والام بما يدرك من طعم المر والبس واما الرغبة  
على الترشيع ولم يقل فكساها الله لما س الجوع والخوف لان الادراك بالذوق  
يبدلهم الادراك باللسان من غير عكس فكان في الاداقة اشعار بشدة الاصابة  
ليست في الكسوة هذا كلامه وقد انتهى في ذلك المحرك بقوله شبه ما يدرك  
من اذى الضر والام بما يدرك من طعم المر البس بيان لوجه تعارف الاداقة  
والذوق في اصابة الشديد وما تشابه هو التعارف لا بيان ان في الالة  
استعارتين احدهما بصرية وهي انه شبه ما غشي اللسان عند الجوع  
والخوف من نقص الحوادن باللباس لاشتماله على اللبس ثم استعمله اللسان  
والاخرى بكنية وهي انه شبه ما يدرك من اذى الضر والام بما يدرك من طعم  
المر والبس حتى وقع عليه الاداقة فيكون الاداقة استعارة تخيلية  
لا تحيد كطهه السبب الى القوم الى المحرك اعتبارا بغير الاستعارتين  
في الالة لانه جعل الاداقة قرينة للاستعارة بالكتابة يقتضي ارادة حقيقة  
وجعلها تحيد يقتضي ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشديد والخصامة  
وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاداقة لجعلها قرينة على التماس  
بالكتابة لا اعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لا  
خال عن الفصل على ان ارادة حقيقة الاداقة هي انما هي قرينة فكيف جعل  
قرينة على الاستعارة اهل طول والثالث من جهة الترشيح قرينة الولد  
للسبب فليكن ذلك حتى يتوحي على المعنى ويقال ايضا ترشيح لوزيرة تزيين  
لها اهل ضيد والقوية لانه ترشيح والرسخة القوة لانه فيها تقوية ادعاء

الانكار

الانكار استعمل الاستبدال اي قرينة ان الوثائق الحسنة  
لا يقع على الصلابة من الرمز اي المعنى وقد جتمعتان الظاهر ان ليس  
من الاجتماع الوصف الشامل لكل من الشبه والمثبه به اهل سم وتب  
ايضا قوله وقد جتمعتان منه على ان التقسيم اعتباري او على ربح  
ما يتوهم من التماثل بين الجريد والترشيح فان احدهما يدعو الى التماس  
والاخر الى التردد ووجه اجتماعهما صرف دعوي الاتحاد بنوع  
الملازم للشبه به اطول ثم قال وربما يوجه بان الجريد تماثل الواقع  
والترشيح تماثل الادعاء فكل وجه هو بوجهها وما قدمه اعذب  
والسبب اهل هذا الجريد لانه وصف الخسني على ان قرينة الاستعارة  
خالية او في البيت السابق والافساح في السلك قرينة للاستعارة  
لا تحيد اهل قري هذا ترشيح المشار اليه هو ما يصدق  
اما هو فلا ترشيح ولا تحيد لانه لا يصلح للاتصاف به كل من الشبه  
والمثبه به هذا اذا فسر بكنية اللحم فصح اللحم فان فسر من ربي كثر  
في الحروب والوقائع كان تحيدا على الظاهر ثم كون اطرافه لم تعلم شيئا  
سبي على ان الراد انه ليس من عادة فيه وشابه التعليم والافند  
يوجد في بعض اهل اللسان ايضا ذلك قال في الاطول ولو ارد  
بعدم تعلم الظرف سلب الصف على ما في شروح الكتاب من انه يقال  
فلا تعلم الاضمار صنف وهو ما لا اختصاص له بشي من الهمد  
والرجل القوي الشجاع الاله يقال الوصف بعدم الصف من  
بالاسداه والترشيح ابلغ اي اعظم بلوغا ووصولا الى المقصود  
من الاتحاد اهل كتب ايضا قوله والترشيح ابلغ وبلية الاطلاق  
ومع الجريد والترشيح في قرينة الاطلاق لتماثلها بتعارفهما



بالم يغلب جانب واحد فيكون الحكم له على تناسي التشبيه اي  
اظهار تشبيهه ومعاملة معاملة التناسي وكتب ايضا قوله على  
تناسي التشبيه اي على تشبيه تناسي والا فاصل الاستقارة بيني  
تناسيه ايضا وادعائهم في التناسي اسم نفس المستقارة  
اي من افاده حتى انه ترفيعة بيني على القول الذي يحرك  
وصفة المضارع الحكاية الحال الماضية ام اطول حتى لفظ قال في  
قال باللام وصفية الماضي هو الرواية واللام لام الابتداء على  
ما فيهم من شروع الفتح كمن دخول تلك اللام على اللام المنصرف  
بدون قدم لا يجوز في الجهور ويمكن ان يجعل اللام في جواب قسم محذوف  
مع قد و قال القاري اللام في لفظ لام الابتداء دخلت على الماضي لتدري  
اقد ووي لفظ ايم ثم تنى عليه ما بيني او قال المصنف تشبيه النسي  
مطوله فلولا ان قصده تناسي التشبيه وبصر على تكراره فيجمله  
صاعدا الى السماء من حيث المسافة المتكاثرة لما كان هذا الكلام وجه  
وفيه نظر اذ لو توخا الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع الجميع  
بالتشبيه فاذا صح البناء على التشبيه به مع المصريح بالتشبيه فلا  
يتم انه لو لا تناسي التشبيه لما كان هذا الكلام وجه ام اطول  
انما يظنه الجهور لانه الذي لا كمال عقل له لا تصافه بباي اكمال  
اي ما يمكن للنسب فلا يحتاج الى تناسي فلا حاجة له في السام فتوهم ان  
في البيت تقصير اذ حاصل هذا التوهم ان القصص المارة بمرئ  
ضعفه المشار اليه بالقافية المذكورة اعني قوله حتى اذ اي الي  
شكر قدرة فاذا كان مراد بصود المشار اليه بالقافية المذكورة  
انما هو فيض كامل الجبل بمعرفة المشابهة فلا يكون له ولا يكون مدح ذلك

وكان

99  
وكان حاصل رد هذا التوهم ان مراد بصود مدح وجه وانما الذي يتعلق به  
الجهر اذ له حاجة في السما والعقل يعرف انه لا حاجة له لا تصافه بكل كمال  
الهمسم ما بين قوله البناء اسم تطلعي ينسب اليه بحذف اللام منه المستعار له  
وكذا ما قبل لفظ القري المثال الذي ايم سم جهة اي وجههم على يد  
الا ان مذهب النسي على عكس مذهب الذي عنه وان مذهب النسي اثبات وصفه  
مع ثبوت المستعار منه ومذهب الذي عنه اثبات خاصية من خواص المستعار  
ام مطول لهذا الكلام اي لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تناسي  
التشبيه فامل ايم واذا جاز البناء اذ حاصل ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع  
اعني التشبيه به في التشبيه في الاستقارة اولى واقر بان وجود التشبيه الذي  
هو الاصل كانه بنا في ذلك البناء اذ اذ البناء مع وجود منافية والتباس عدمه في  
واقرب ايم من جهة ان الفرض من التشبيه كيان الامكان والحال وعبره  
سقى في باب التشبيه ايم كما في قوله هي الشمس لان ذلك لا يستوي  
ما ذكره هذا البيت لان فيه جواز ان يحمل الصبر التفصيل اعني هي على صبر القصة فلف  
قوله فخر العواد عز احمك يدل على ان الصبر رجع الى الحنية وانما شرط صبر  
القصة ان يكون ما بعده من التنبؤ المتكوفة في الجملة حتى بعد التاكيد وكون  
الشمس الحقيقية في السام هي لكل احدا فيقري وقوله على صبر القصة اي يكون  
الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويحاط ايضا ان الفرض التسل وهو  
يكفي فيه الاحتمال وكتب ايضا ما مضى قال في الاطول ولا يخفى ان في قوله هي  
الشمس دعوى الاتحاد لجملة اذ مراد فينفي ان يقال واذا جاز البناء على الفرع  
مع مجد الاصل مع قدره اولى ايم حصيد ان جوارها تقدم الظرف على المصدر  
وهو الحق كما تقدم في الخطبة فمع مجده يتعلق بالبناء القدر الذي يتوالت به  
وكتب ايضا قوله مع مجده اي مجد الاصل اذ ان قيل سمي البناء على الفرع



ذكر ما يخصه وذلك في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان الراجح للفظ  
المستعار الاصل اي المشبه فان بان خاصه المشبه به للمشبه غير مطابقة  
المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بل خاصة مع ادعاء ان الاصل اي المشبه  
على المشبه به فلا يرد عليه انه يبا في ما سبق من انه ينبغي على علو المقدر بما سمي  
على علو المكان كذا في الجسد وحاصل السؤال ان ذكر ما يخص المفعول اي المشبه  
به فرع عن ذكره وهو غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب نعم ذلك  
وانه تصور بدون ذكره باللفظ لفظ مجمع المستعار منه مع تقييده بحال  
وقوله مع ادعاء ان الاصل اذ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا  
معنى للنسب المذكور لانه يناسب المستعار منه والكلوم ظلوه عنه اسم اذ وجد  
الاصل وهو المشبه جعل الكلام ظلوه عنه لانه توسل المشبه وادعي  
دخول المشبه في جنس المشبه به وانه فرع منه وقد وقع اذ فيه انه يبا في  
ما سبق من انه لو لم يقصد تناسي المشبه وانكاره لما كان للجب والهي عنه  
جهة الالم الا ان يقال ان التناسي في نفس التسمية الواقعة بعد تمام الاستعارة  
او التشبيه ايجد وكب ايض قوله وقد وقع هذا ايضا مما يقدّر ذلك لفظ  
التقدم لان فيه التناهي على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكره اذ آه التشبه لما منع من  
تناسي التشبيه ايجد اسم واما الجواز الركب الركب متاخر قوله السابق اما المفعول  
فهو اللفظ الركب كذا في الايضاح فكانه اشار الى اللفظ الركب وتوكل التبيد  
اعتمادا على ان تقييد المفعول بالتركيب يفيده في جواز المفعول بوضوح فبيد التركيب  
ايجد اطول فيما شبه بمفعول الاصل بهذا تم تعريف الجواز الركب الا انه اراد التسمية  
على ان التشبيه الذي ينبغي عليه الجواز الركب لا يكون الا تخليفا وتوضيحه انه لا يكون  
تشبيه صورة مفعول من متعدد بمثلها الا في وجه متفرع من متعدد كما انقص  
كلهم عليه وان نهناك على انه لا يتم قد ذكره واحد قوله تشبيه التمثيل ولم يجره

عن الاستعارة المفعول فمعنى عن الجواز الركب في التبريد لانه قد سبق منه انظر  
التمثيل قد يكون مفعول او هذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفعول على التمثيل فافهم  
قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصح للتقويل وزعم السيد السند ان طرف  
التمثيل لا يفيده ان يكون مفعول او مفعول في كلامهم كلام طاهر ينبغي على السامع  
فكلا يذكر الطرف مفعول افعاله القاطعة مفعول بنساق الذهب الهالقا لم يذكر الطرف  
الا مفعول اقبل ان الطرف مفعول مساحية والتحقق وان لم يوافق في هذا في  
جاء التمثيل لانه جعل قوله تشبيه التمثيل للاختصاص الجواز المفعول اطول  
بمفعول الاصل اي بالتمثيل اذ مثل في الاطول ثم قال ينبغي ان يكون الصورة المفعول  
معنى مطابقة المستعار منه غير مطابقة بالمطابقة يقتضي ان دلالة اللفظ  
على المعنى الجازي ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به في تشبيه التسمية  
وعبره كما رد ذلك مسبوفا في اول البيان واجبه واجب بان اوجه المطابقة  
التي لا تحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة متفرعا عن اوجه  
انه يفيد ان مفعول الملاحية لو استعمل في كلامه لم يكن من الجواز المفعول وان وجد  
من متعدد ولا قابل في تعريف الجواز الركب تناسي الا ان يقال يجمع ما ذكره قوله  
كما يقال اذ فكانه قال لفظ ان يكون هذا المثال بان لا يكون مفعول وان كان  
كان خلاف اللفظ واحقر هذا الذي كاهن بقوله فمما شبه عن الجواز  
المرسل ايجد للمبالغة متعلق بالمستعمل وكب ايضا قوله للمبالغة في التشبه  
اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفعول والركب وحاصل ذلك  
ان تشبيه احد المفعولين المتفرعين من متعدد بالاخر فيتم بدعي ان الصورة  
المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة باللفظ مطول اني  
راك الخ بيان لفظ ما وليس بقول القول فافهم والمنهول ان على صفة المفعول  
والجواز ايضا مساحية وهو غير معني اللفظ ولكن منها مقام تقدم جازي مفعول



وتوخرها توخر تلك الرجل مرة اخرى فخرق من الاول مرة ومن الثاني المثل  
وموصوف اخرى سم وكتب ايضا قوله اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى قال  
الش في ش المقام يعني ان يكون الراكب بالرجل الخطوة لان التردد الذي تقدم  
رجلا لا يوخر اخرى بل تلك الرجل الاول ثم بخطوا خطوة الى قدام وخطوة الى  
خلف وفيه كذا اما اول ذلك الراكب بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف  
الواقع في مقابلة خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس هبة التردد واما انما  
فلان اعتبار التقدم في الخطوة لا يخطو عن تكلف وتوخر لان الخطوة انما  
تتقدم الرجل لانها حاصلة متقدمة تارة وتوخر اخرى واما ثانيا فلان  
المسافر من المثل انما يتقدم التقدم والناظر كالخفي على ذي انصاف وعلى  
ما ذكره الش لا يكونان واقفين على شى واحد والوجه ان تعال اخرى ضنة  
تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتوخرها تارة اخرى فيجوز ان يتقدم التقدم والناظر  
اي قري وقوله ليس هبة التردد اي لان تاخير الخطوة المقدمة الى موضع  
منه لا الى خلف التردد وفي الجسد على المثل بعد تطلعه ما الش في ش المقام بانه  
وحاصله انه اذا ذهب التردد الى خطى خطوة الى قدامه وخطوة الى خلفه فان  
الموضع الاول خلفه بالنظر الى الحالة التي عندها الخطوة الاولى ولا شك انه  
اذا كان التقدم والناظر في رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بامر واحد فلا  
يؤد ان معنى المثل يتعلق التقدم والناظر بامر واحد وانه لا يتحرك التردد من قدم  
وخلف مقابلة قال في الاطول وتباعدا السيد السند في التكلف فقال الراكب  
الرجل الاخرى الرجل التي قدما جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرى مقابلة  
ها من حيث انها قدمت اه في الصورة الاولى اي العقلية على الثانية على  
الحية ككون وجهه الخليفة انه لا بد من ذلك في التمثيل اه سم المشبه به اي  
لفظه وقد بيني اي الجاز الركب وتمييز عن المشبه اي المشي كمشيه  
الركب

الركب لا يتقود الملاحية وتسمية الش بالركب في كذا المثل وغير ذلك  
عامر واضحا بان تعال له اي للتسمية تسمية تسمى فلا يطلق عليه اسم  
المثل مطلقا بل مقيد وفي تخصيص الجاز الركب اي المتفاد من تعريف  
الطرفين باللام قال في الاطول اعترض الش على تعريف الجاز الركب بانه عوفا  
لخروج حماره ركبة ليس علاقته المشابهة كالاجزاء المتصلة في الدعاء او  
التحريك او الخرج او نحو ذلك ولا يبعد ان يقال ما سوى الاستعارة التسمية  
من الجاز ان الركبة حماران بالعرض وجاز بالاصالة اخرى وهما الداخلة في  
الجاز التردد فلو عد اللفظ الذي صار حمارا للخرق في خبره فصار على جهة  
الحمار لكان حمارا اسد وقوله تعالي واما الذين سبق وجوههم في رحمة الله  
واما لها حماران ركبة ولم يقل احد خلاف الاستعارة التسمية فاهم  
حيث انها استعارة عقلية لا يجوز في شى من اجزائها بل المجموع نقل الى غير  
معناه من تصرف في شى من اجزائها في الجاز الركب اللفظ المتعلق من حيث  
المجموع فيما شبهه معناه الاصلى ولا شى ما ليس علاقته المشابهة كذلك  
يحي ان قولنا حفظت التوراة لم يحفظ المتعلق في اوزم معناه من حيث المجموع  
فيما شبهه معناه الاصلى وليس استعارة الا ان يتكلف وتعال حفظت  
التوراة لم يتعل في اوزم معناه بل اريد الارز على سبيل التبرص وفيه  
بحث فما مل ثم انه يشكل استعارة الركب المتعلق على السببة وهي غير  
متعلقة لانه ينبغي ان لا يجري فيه الاستعارة الركب بالافضل كافي  
الحروف فلهي كاستعارة والسببة اولي بعد كونها سببة اعين  
الاستعارة اولي في شى اه وقوله اخرى وهما الداخلة في الجاز التردد  
في الاجزاء هبة الركب الحي والانساي اي كن دخولها في الجاز التردد  
المسما كلمة محل بحث لان يجوز في الكلمة المتخذة في قوله ويجعل الله  
للنساء وحاصل الجواب ان التردد صالح في الهبة والعجز في الركب

مع



سار إليه من البحر في هيئة وقوله من غير تصرف في شيء من الأجزاء بل  
هي باقية بل ما كانت عليه قبل هذا الفعل من كونها حقائق أو مجازات  
أو تخيلات وقوله فيه بحث أي لأن ظن كلام القوم ومنهم المخذ  
أنها مستقلة في الدوام على أنه يودي إلى اتعا اللفظ وكونه غير متعل  
في شيء لأنه لم يستعمل في الموضوع له ولا في غيره أنه كذا كتب قدس سر  
بها من الأطول وقد عرفت عدم استعمال اللفظ في الموضوع له قد عرفت  
فصل في الاستعارة التسمية أولا وذكر في شرحه على الرسالة البرقندية  
أن التسمية تسمية وأنها تابعة لأخبار التسمية في مضمون الجملة أو في الهيئة  
المتعلقة وأما مع حواشيه لأنه كالمفرد أن إذا حصل له أنما  
ثبت للمفرد القياس أن يثبت لغيره المركب لأن المفرد أن موضوعه شخص  
والركبان موضوعه نوعا وإذا نقل كل عما وضع له فإن كان لعلاقة  
المشابهة واستعارة والافحاز من بل لا فرق بينهما فالركبان موضوع  
بحسب النوع مثلا هيئة المركب في بحر يدقاهم موضوعه للأخبار بالإنسان  
أو بطول والأفحاز استعارة بل مجاز مرسل لأنه سم كالمثل الخيرية أو كقول  
هو أي مع المركب أي ما ينصود حبيب وجهه أي بمكة موثق فإن المركب  
موضوع للأخبار والفرص من أطوار الخرب والتعريف بطول قال الحفيد  
في حواشيه على المطول قوله هو أي الوجه المستدل أن البيت  
قطعا في غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تسمى  
الترقية للمافعة عن إرادة الموضوع له تسمية بصير مجاز مرسل والوجه  
لأن يدعي القوام البليغ أن لا يغير التسمية للمافعة لتكون كناية قطعا  
فخصر المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا يجوز أن يكون البيت  
كناية فلا يتم المستدل ولا يجاب بأن البيت مثال للاستعارة

ادعاء بعض من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل ركب  
يجعل شاهداً على كناية أو بمعنى تسمى وكتب أيضا ما يصفه لعل القلة  
في استعمال الخبر في معنى نشاي الاطلاق والتقدير تسمى بأن ينقل  
من الاقادة الاضارية إلى مطلق الاقادة ثم منها إلى الاقادة الثابتة  
كذلك متعلق باستعماله اهـ ثم ونظرا انه لا فائدة له لوجود صير  
استعماله إلى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التسمية  
ثم رتبة في الاطول لما لم يخصصه فمراد بذلك بكونه على سبيل الاستعارة  
وجعله آخر راعى شيوع استعماله على سبيل التسمية أو في معناه الأصلي  
ويؤيد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التسمية أو في المعنى الأصلي  
غير داخل في فصول المجاز المركب حتى يحرر فيه بقوله كذلك والوجه أن  
المراد به عدم التسمية أي بمعنى فني كذلك من غير تسمية تذكر أو تسمية  
وأراد التسمية وجهاً ولم يعدل عن هيئة في المورد لأجل المضروب  
يكون اتصالاً بما بعده اهـ فلو غير ذلك فإن قلت هذا ليس بما إذا  
وقع التسمية كلفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد بها على ما  
فهم من شق المقام تسمية لفظ من التذكير والتأنيث والافادة والتسمية  
ويدل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة في إنشاء ما ذكره السائل بل هو مجاز  
أنه لا يكون غير اللفظ الذي صار ممثلاً أو لا يسميه اهـ حفيد على المطول وهذا  
أي كونه لا يسميه اهـ المصنف هو ما مضى بالبحر مضروب وهو الموضع الذي  
يضرب فيه المثل ويضرب لفظ المثل وهو الاستعارة اهـ ثم الموردها  
وهي الأمور التسمية بها اهـ ثم كما يقال للرجل الخ قال في الاطول ومما ينبغي أن  
لا يثبت عليك الفرق بين المثل والاستعارة إلى التلخيص في صيغتين على لفظ المصنف



فانه ما خوذ من المثل وانشارة الى المثل فلا يتعصب له الحكم لعدم تغيير الامثال اه  
بالصيق صفت اللين التامعني في كافي فوككت في الساجد قال المدايني  
وروي في الصيق مكن من البيا وفي مقبول رواية ودرية فري وفي الحديث  
ذكر في الصحاح التلبدون البيا وجعل الصيق مضوبا على الطرفية في تحصيل ان في  
الثل لان روايات لانه في الاصل لامرأة بت سوس بت ليط كانه تخشيه  
موسر فسالته الطلاق فظفها ففرو وجعلها با فغير فلا شوارسل الى التخي  
تسفيه لبنا فقال ذلك التل فلما رجع الرسول اخبرها بما قال صرت بيدها على  
منكب زوجها فمالت هذا ورفقه خير منك ومن لبتك الكثير يعني ان هذا الناب  
لجمل مع اللين القليل المذوق اي المروق بالما خير منك ومن لبتك الكثير وانما  
الصيق لان سواها الطلاق كان في الصيق اه فري مع بعض حذف  
في بيان الاستعارة بالكناية على مذهب السعد معنوي اي ليس من اللفظ  
غيره اخبر في شرح الجار لانه من عوارض اللفاظ ليس في المعاني هذا الدليل  
لان كون المورد وصلا على حدة الهم الا ان يقال انه دليل لا يرد هذا  
اهم التي يطوق عليها لفظ الاستعارة اي على طريق الاستعارة اللفظي فلا مع  
بشي من اركان التشبيه سوى التشبيه بملز في جواب من تشبه الاسد فاجب  
بقوله ويدل عليه اذاه اطول واما وجوب الجواب ما يقال هذا في ما في  
التشبيه من وجوب ذكر التشبيه به ذكر التشبيه به اي باقيا على مناه الحقيقي فلا  
يروي وجوب ذكره في الصريح لانه لفظ التشبيه غير مستعمل في مناه الحقيقي كما  
قبل وهو ما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ التشبيه به فان اراد ذكر تشبيه  
به فلا اذا المذكور في الترجمة التشبيه وان كان لفظ التشبيه وقد عرفني  
اي من تعريفه حيث قال والراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاشارة  
بالكناية والتجديدهم بان يثبت اذاي لانه من بين اي اتيان خاصة التي

لغيره

لغيره يدل على انه الحقبة وولم يزل له امر مختص الاختصاص بالاضافة الى  
المشبه اه فالمراد باختصاصه بالتشبيه به ان لا يتم التشبيه من غير ان يكون  
هناك امر يتحقق اي التشبيه كما في افعال التشبيه ثبت بطلان فانه ليس التشبيه  
اظهار حقيقة حسا او عقلا يطوق عليها لفظ الاظهار اه سم وكتب ايضا  
احراز عن الاستعارة الحقيقية اه سم اي على ما مرده صاحب الكشاف في قوله  
الكناية او كناية عنها واستعارة كناية عنها اه اطول ولو لم يغير في  
تسمية فيه ان التسمية مجموع استعارة بالكناية واستعارة كناية عنها الاستعارة  
فقط ويجاب بانه اطلق التسمية على خبرها فكانه قال في دضم في التسمية  
مناسبة خالصة عن المناسبة قد توجه بان التسمية بالاستعارة في ادعاء  
التشبيه في خبر التشبيه به افاده الفري ووجهها في الاطول بانه يستعمل الدلالة  
ذكر انهم التشبيه وما هو حقيقة تلك الدلالة اداة التسمية اه قد استعمل  
اللفظي ذلك الامر اي اتيان ذلك الامر وبه يكون كمال التشبيه كما في المثال  
الاول الا في وقوله او قوله كافي المثال الثاني الا في وقوله التسمية  
به ذلك التي كالجواب واذا التسمية من بين التي اي قول لسمي اللون بالانها  
مقداره فري التسمية اي وجدت تجعل معادة المعادة والتوحيد والوحد  
كلها معني وهو يعلق على عنق الصبيان صور الهم عن الذين والجن على عظمهم اه  
فري وفيه البراء على المطول قبل لا يجوز تعليق التسمية لدفع العيب كما في  
المرء واما تعليق ما كتب فيه القرآن او اسم من اسماء تعالي فلا بأس به اه فري  
في اعتياله اي هلاك والفتنة تفسر للقرآن اطول ولا يقال على  
فضيلة اي لارحمه وتشفقة اسم من القب على ذلك ان اذ ارحمة اه فريد لشكر  
مستقل بقول الله تعالى فلان طالي بالتكابة النطق يعني ضرر كذا الذي  
من يرك ووجه كتابة لسان الحال عن الما طوق لشكر البر حيث يخرج عن اداهة فيه

١٠٢



التوجيه فافهم فانه من البدع القبيحة ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من  
 يكون من الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حال من قيل خير لما اطل  
 بالسان منك قد يقال مثله في المثال الاول بان يغير نسبة المنة بسبب  
 مقال بالاطوار فيكون المثال الاول ايضا اما الامر الخليل فيه فمما لا يتكلا الا  
 تكلف كذا في القول اي قوام الدلالة لانه لو لم يكن للسان لسان لم يحصل الدلالة  
 على المقصود اسم اي في المثال المتكلم اشارة الى ان كونه قواما للدلالة انما هو في  
 المتكلم لا مطلق الا لسان لانه قد يحصل الدلالة بالاشارة وفيه ان الدلالة بالاشارة  
 تكون في المتكلم الا ان يقال ان الدلالة الكاملة او التي هي الاصل بالمنة للمتكلم  
 او المراد انه شبه بالسان منك من حيث انه متكلم وقوام الدلالة في الالسان  
 المتكلم من حيث انه متكلم انما هو بالسان ولعل هذا وجه اسم فعلي هذا الوجه  
 اي ما ذكره المصنف من ترمي الاستعارة بالكناية والاستعارة التحيلية وليس  
 الكلام مجاز لغوي بل هو عقلي وهو انبان بالمنة له فعلا في اي لا لفظا  
 والمجاز اللغوي من عوارض اللفاظ اذ التحيلية يجب اذ فلا يخرج الاستعارة  
 التحيلية بدون الكنية والكنية يجب اذ فلا توجد الكنية بدون  
 التحيلية فنزل قولنا الذي ما صرح فيه بالنسبة وكتب ايضا قوله فنزل قولنا  
 الذي هو سؤال يدعي قوله سلا بان بان يقال قد وجد هذا التحيلية بدون  
 الكنية فاجاب بانف وان الموجود منها تشبيه لا تحيل اسم يكون تشبيها  
 للنسبة اي لا للكنية لان شرطها كما لمصرحة عدم المصريح بالنسبة امر مطلق  
 للزوجات الخافيات في غير الموت ام مفيد لحوالي وصول اي وبما مل  
 اسم اطلوكن اي التوكن من القول بالنظم وهو الامتداد ليكون تشبيها اما اذا  
 كان من القول بالنظم وهو الاعطاء فلا يكون تشبيها ولا تحيدا لفظا بكن  
 الطرفين تشبيها للمجازي المرسل قال في الاطول ومن غريب السوايح عجائب  
 اللوام

اللوام ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقبولة  
 مبنية على التشبيه المقلوب كمال البلاغة في التشبيه وهو ابلغ من الصريح  
 فكما ان قولنا السبع كالمينة مشبه المقلوب يعود القرض منه الى التشبيه  
 كذلك التشبيات المبنية اظفارها استعارة مقبولة استعارة مقبولة  
 السبع بالمينة المينة للسبع الادعائي واريد بالمينة منها هاهنا  
 سبعا ينهائي ان المينة بلغت في الاعتبار مرتبة ينهي ان يسبح السبع  
 عنها اسمها دون العكس في المينة وصفت موضع السبع كن هذا على مجازي  
 عليه السكاتي اه هو ان لا يصريح ان هو يعني قوله صاحب الكنان  
 الا ان لا يسكتوا وظهر ان الاستعارة الكنية عدم الصريح بال  
 اللفظ المتعارف لافض اللفظ المتعارف ولفظ في العارة مساحه  
 وهو ذو وان لا يصريح ولا زنه تقري كما هو شأن الكتابة  
 اقول فيه اشارة الى انه لا يحقق هناك الكناية الاصطلاحية كما  
 هو الظم من ترمي الكشف والمحقق الشريف بل المتكلام شبه بالكناية في  
 المتعارف بالمقصود لا يصريح وذلك لانه يجب ان تشمل الكناية في المعنى  
 الكساي قطعا سواء كان المروم معي حقيقيا او لا وسبب في المعنى  
 الحقيقي ايضا اوله ولا شك انه لا يشمل التقصص في ابطال العهد  
 حفيد على الاطول قال صاحب الكشاف استدلالا لما نقله عن السيد  
 فالرادة صاحب الكشاف ومن قبله ومن بعده اه سم وناقش صاحب  
 الاطول في حكم انه والسيد بان في كلام الكشاف مقصدا مما مر على السيد  
 فاجبه ان من اساء البلاغة الخ يعني ان الامام اذا قلنا في الاستعارة  
 في اطلاق تلك البلاغة ان يسكتوا الخ عن ذكر النسخ اي اللفظ ثم



يرمز من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اه مصاح من روادفناه  
 على مكانه اي كونه اي وجوده وقال بعضهم اي مرتبه قال لم  
 السياق ان سياق عبارة الكشاف ان المراد مكان المتعاروف قوله  
 على ان التجاع اسد ان المراد مكان المتعارفه فالجواب ورجوع  
 المتعارفنا بوجه الكان بالكون اي الوجود ورجوعه للمتعارفنا  
 الرتبة قدر اي سلم من السلوي زوال العتق والجن اه فتوي  
 مجازي اي بالاستعارة مجامع انتعاشا فيعبر عن الرشد والمصالح عن  
 سمي اي مرضا عنها كذا في الاطول باطله اراد بياطل القلب على  
 الهوي اه سم اي استمع باطله عنه وتركه بحاله وفيه اشارة الى  
 ما قال في المطول من انه لا حاجة اليما قيل ان في البت قلبا اي اقصر  
 هو عن باطله لصحة ان يقال استمع باطله عنه وتركه بحاله قال  
 الفتوي فيه بحث لان المذكور في المصاح وغيره من كتب اللغة  
 ان اقصر شرط يكون فاعله ذا قدرة واحيار قال في المصاح  
 اقصر عنه اي كفف عنه اي مع القدرة عليه فان عرفت قصرت  
 بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واحيار فهو القدر يكتفي للحل على القلب  
 اللهم الا ان يراد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب نحو ان يراد باطله  
 مناه المجازي وهو مطلق الامتناع اه وفي الاطول واقصر باطله  
 اي انتهى باطله من لوازمه حسب سمي تعالى اقصر وقصر وتعاصراه  
 وفي لا حذف في الكلام والمعنى وتعالى اقصر عنه اي عجزنا تعدي  
 اقصر عنه باطله في لا محالة في الكلام قلب لان العاخر هو القلب ك  
 الباطل اذ لا ينبغي الخ لا اليقانه الاحيار وفي كلام الق اشعار

انه ترك الى اشعار بذلك اه وعي كان المراد ان بل عن الاواس سروجها  
 وعن الرواحل جاهها التي هي الاواس ركنها لا غرض عن السوي المحتاج اليها فيه  
 ترك ما كان يرتكبه ومن المحبة لادلالة في الكلام على تركه ما كان يرتكبه من  
 المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فيه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في  
 حسب سمي ان يراد بسمي جنس المحبوبة كايادجاء المصنف في لادلالة على الاواس  
 عن معاودة الا ان يوجد ذلك من ايمان اخره اطول ويكبر في الاول بان  
 ال في المحبة لله اي محبة سمي وودع الثاني باطله واقصر باطله يدل على  
 الاعراض عن المعاودة والهي هو خلاف الرشد واعرض عن معاودة ما  
 خود من قوله واقصر باطله فبطت الآلة اي فلما عرض بطل الآلة  
 قوله بطلت الآلة تفسير قوله وعي الخ والاولى كون الاواس والرواحل  
 وتفسيرها استعارة حقيقية كاياني في الوجه الثاني باطله المصنف في  
 الكلام عن وجود الاستعارة الكيفية فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء يتلزم  
 بطلان الآلة رتبة عليه واما الاواس والرواحل وتفسيرها فبطلت  
 كايان تحيل وهو عند الحقيقة حقيقة وهذا ينبغي بعض ما ذكره المصاح في  
 اطوله حيث قال بعد قول المص بطلت الآلة وهما بحث وهو انه لم  
 يقصد على يذهب الق الا حقيقة الاواس والرواحل فكيف يدل على بطل  
 الآلة انما يدوم ذلك لو اراد باواس الصا الآن ما يلزم فبطل الاستعارة  
 الحقيقية رتبة للكيفية كما سمعنا في قوله تعالى يتصور عند الله من شدة  
 اوتوهم له الآن كاهو ثمان السكاكي ولو سلم فلا دلالة في توبة او اس  
 الصا والرواحل على بطلانها بل على انها لم يوف في الحاجة كما هو شأن  
 الساي مريم اذ افرع عن سلوكها بحجة من جهات عدة المبيهي التفسير



السائلها ولا طهرها الوطى الحاجة ووجه الشبه اخذ قال في اهل  
 من لبيت ان وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة امور فاحتمل  
 ان يكون الشبه على ان وجه الشبه في الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون  
 مركبا ايضا من قوليه هذا التمثيل غير متاخر حاله فاعل المصدر المحذوف  
 والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصفاة التي باقوا المير والسر  
 اي قوام المير الى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدروب  
 الا فراس والرواحل بل بالشي قلت الكلام في المير المتدبر ولا تقطع  
 بدون ذلك ولو باعشاره ومانه ولو مع غيره او الكلام باعتبار المتأخر  
 بمعنى ان في الغالب لا يتاخر قطرها الا بما ذكرناه والقوة قوة ابناء الوحي  
 كذا في الصحاح لغة اسم فرج بمعنى صحيح يقال صحى الله فرجه وفتح  
 الفتح والحاري على السنة الاكثر تكرار الصاد على انه جمع صحيح وبمعنى يكره  
 بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستداله الا ان يقال انه ثبت رواية  
 عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح وبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب  
 مخاطبا لبعض الرواسا مولاي ان بابك طالبا منك الصحاح وليس ذلك  
 بنكر العجائز وهل يلزم قتي سى للبحر كمن يلقى صحاح الجوهر في نهر  
 لا من الصبا بالفتح اي مع الد وحيث لا يستفاد منه انه المقص على اليلع  
 عدم التضييع على فهم فيما اراد على اصل المقص بعد وضوحه ولا ضرورة  
 في ايد كلامه كحتم لا طرف مستددة بسلك الخطاب اليه شيئا بل اراده ذلك  
 ما يزيد في قدره ويدل على طول باعه ويزيد في نشاط الخطاب حيث نزل  
 ذلك المكم صولة نفسه في معرفة البيان والشيء المقص بوجه محتمل  
 الانسان اطول دواعي القوس له ووجه الشبه بين الدواعي والارواح  
 والرواحل كون كل له دخل في حصيل ما لا يخلو الانسان عن الشبهة في حصيله

قوله

في قوله  
 لا من الصبا بالفتح  
 اي مع الد  
 وحيث لا يستفاد منه  
 انه المقص على اليلع  
 عدم التضييع على فهم  
 فيما اراد على اصل المقص  
 بعد وضوحه ولا ضرورة  
 في ايد كلامه

قوله والاسباب اخذ قال في الاطول ولا نذهب عليك انه لا بأس بان يادبا  
 الا فراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التزديد فكانه قصد كنه او منع  
 الخواص تباخر اي تجموع وتشتق اسم وعنوان الشباب اي اوله  
 اسم والمثال اي ما يطلب وينال اسم حقيقة اي فلا يكون في  
 الكلام مكتوبة في عدل المصنوع وما كونه حقيقة فلا ينافي وجود الكنية غير  
 اه في الكلام عليها اي وفي الكلام عليها اي غير القليلة اي في  
 الادب بالقوية ما قابل الشرعية والقوية على وجه القولين تنطبقا بآخر ان  
 اسم ويصح ان يكون حالا من الاستعارة مستقلة فيما وضعت له مثال  
 في قوله المستقلة ما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بها  
 من غير تاويل مطول وكتب ايضا قوله تاويل اي وضعا ولفظا تاويل  
 للوضع عن الظاهر فان الظاهر ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق  
 ولا يخفى انه كما قيل الدعوى بقوله على وجه القولين يجب ان يفيد له دليل الا ان  
 تفيد احدها لسوق الدهن الى تفيد الاخر فيمكن به اتم اطول التوي اي  
 غير المسند الى النوع حقيقة اراد النوع حقيقة الكلمة مطلقا للفظ الحقيقي في  
 اللغة او في الشرع او في العرف متعلق بالمراد بلفظها ويحتمل ان يكون  
 المقام وكتب ايضا قوله متعلق بالغير قال السيد لولم يكن السكاكي قوله  
 استمالا في الغير لكانت الباقي قوله بالنسبة متعلق بغير في قوله في غير ما هي  
 موضوعة له وكان المقص حاصله ولعله اعاد الفهم ليعلم ان قوله في غير ما هي  
 وعرفه ليعلم ان المراد هو الاول واما اعادة الاستعمال في النسبة اطوار  
 المتعلق في الغير المراد للهداي الذكرى بمنزلة قولنا في اصطلاح الخطاب  
 لانه يودي بوجهه ويبيد معاده وان كان قولنا مضمون قولنا استمالا في

17

ع



الاشتراك القطر وهذا هو الجواب يخرج اي يحصل لوسائط  
يقال في جواب ذلك لم يرد ان يطلق الوضع بتساؤل الوضع بالتساؤل على ما  
ما ذكر بل اراد انه عرض له الاشتراك المذكور بقيد التحقيق لكونه  
قائمة على ايراد به اسم فلا يخرج الاستعارة اي عن تعريف الجار اي  
تقدم عدم زيادة القيد الاخرى لكن لا جهة اي لا وجه تخصيصه اي في  
غير ما وصفت به ما ذكره اي السكاكي في تعريف الجار وبان عطفه على قوله  
ورد بان واعاد الجار تدل على ان كلا من المطوف والمطوف عليه متساويان في  
عليه وليس كذلك لان المطوف عليه يدور في الحقيقة والجار والمطوف  
يخص بالحقيقة فرد ما ذكره مجموع الامر فالاولى ترك اعادة الجار  
اطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين في ارض على تعريف الحقيقة  
يكفي كنية اعادة الجار تامل او ما يودي فساه كالذي غير السكاكي  
ويكي الجواب فان قلت هذا التقييد الحسية بالنسبة للجار انما قلنا  
الاصل ذكر القيد وايضا اذا اعتبرنا الحقيقة في تعريف بصير المعنى ان الجار  
المتعلق المستقلة في غير ما وصفت له من حيث انه غير ما وصفت له واستعمال  
الجار في غير الموضوع ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان  
الموضوع له نوع طلاقة فالرد ان الحقيقة اذ فيه حيث وهو انه لو  
يقوله المستقلة فيما وصفت له من حيث انه ما وصفت له ان كونه موضوعا  
له علة مستقلة للاستقلال فلا يتقيد بالاستقلال المتكلم اللغوي في  
له لعل انه موضوع له والحق طبعه عالم بالوضع وان التقييد الحسية المتكلم  
يخرج ان هذا خلا فلا يخفى بدخوله كون الشيء غير ما وضع له في استعمال  
الجار الا انه لا يكفي بل لابد من صفة التعلق مع كونه غير ما اقول ان  
الحكم بالوصف المرد بالحق هو استعمال وبالوصف الوضع اه مستهد

الاشتراك

الاشتراك المكونه برفع تلك الحقيقة الذي هو الحقيقة في اصطلاح  
التعاطف ومفهوم قولنا في اصطلاح به التعاطف تعيد الوضع ويؤدي الى  
تعيد الجوار فاده سم وادل على المقصود عطف سبب في ما ينبغي  
في اصطلاح بظهوره بغير كل من تعلفه بغير وتعلفه بوصفه اه سم لم  
تدخل اي في استعارة لا بالمتن مستقلة في غير ما وصفت له بالتساؤل بل  
هي مستقلة فيما وصفت له في الحقيقة فخرج قولنا في غير ما وصفت له لا يخرجها اه سم  
احراز عن ان لا يخرج الاستعارة كذا في بعض النسخ بالتساؤل وفي بعضها  
باعتبارها او يكون المعنى احراز الاستعارة فيكون الحرف المقدر  
اللام لا عن هذا على انه استعارة الحرف اما على نسخة اتيان عن فيكون  
قول انه او يكون المعنى اشارة الى جعل عن معنى اللام التعليلية لا السكاكي  
على الاصول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقض في نفس الامر  
البايع في المعنى بالبحر ان يكون تعبير السكاكي تعبيراً واحداً مستقلاً ولا  
يلزم من تعبير واحد التضمن في الواحد بنبه اي نفس اللفظ لا مع فنية  
الهم الان يقصد زيادة الايضاح لا التبيين الحد قد يقال اذا كان المقصد  
ذلك لم يضر حمله القيد الاخرى اخراجاً عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة  
في قولنا ما وصفت له صريحاً بزيادة القيد والجواب ان في ذكر  
الاحراز تسامح والرد انضاح الاحراز فليتأمل ويمكن الجواب بان السكاكي  
الفرق بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله اللهم ان الجار في اصطلاح  
الموضع ودفع ان جعل مطلقاً على غير الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه الوضع  
بالتحقيق ودفع ان جعل ذلك مساوياً للوضع بالتساؤل ايضا بل مراده انه  
قد عرض لونا قس في الاصول بان انضاحه عند الاطلاق الى ما ليس  
بتساؤل بل ينبغي عرض الاشتراك لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا اي بغير



المعنى لانه يشترط بالحيثية وكتب ايضاً قوله لهذا المعنى اي ان الحقيقة هي  
 الكلمة الواحدة وفي كل ما نظرنا في الاول فلفظ لما فيه من نوع تعاقبها  
 وذلك لا يجوز في التعريف وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات  
 في هذا القول لا يوجب حواجز ذلك في تعريفها واما في الثاني فقال في  
 المطول لانا نقول المهور هو الوضع الذي يستلزم الكلمة فيما هي  
 موضوع له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه الخطاب اذ لا  
 دلالة عليه اي وقوله هو الوضع الذي او اي الوضع اللغوي الذي  
 هو عبارة عن تعيين اللفظ بان المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة  
 عليه اي اذ لا دلالة للوضع الدلالي عليه بوصفه عليه لانه عام  
 والعام لا يدل على الخاص اسم واعترض اي المضي في الايضاح  
 اي سم بانه يتناول اللفظ اي الخطا السابق وكتب ايضاً قوله  
 بانه يتناول اللفظ فلا بد من التمسيد بقولنا على وجه يصح اي  
 مطول والاشارة رد ذلك لما احبب منه من خروج اللفظ عن  
 مع قرينة مانعة عن ارادة اذ لا ينصب في اللفظ قرينة على عدم ارادة  
 الموضوع له لم يعبه الخطاب ساها من هذه الاشارة قرينة مانعة  
 عن ارادة اللفظ به وقرينة في المانعة عن ارادة اللفظ والمانعة  
 عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان يستعمل ذهن منها اي  
 عدم ارادة لا الى عدم ارادة اللفظ المستعمل لعدم ارادة المعنى  
 من غير ان يفتقر ذهن اليه اي الراجع الى معنى الكلمة المعنى للغة  
 القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة اخرى اعني الراجع الى حكم الكلمة  
 كما في قوله تعالى وجار بك والاصل امر بك والحكم الاصلي لقوله  
 ربك

ربك هو الجواز اما الرفع فجاز ومداره ان يكسب اللفظ حقيقة لا جاز في  
 كلمة لا بد من مساها او لا جاز اثنان كلمة مستغنى عنها استغناء واصحها كما لا  
 في قوله ليس كمثل شيء والعيد الثاني اعني التقضي للعادة اخرى اعني  
 عن استعمال القيد في المطلق كما مر من في ألفاظهم ان ام يروي  
 وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه لا خفا في ان احد  
 الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفي ان الموضوع حقيقة هو اللفظ وهو  
 المراد بالذكر هنا فيجب ان ياد بان تذكر اسم احد طرفي التشبيه ولا يكون  
 ان ياد بان تذكر احد الطرفين بلسطة ذكر لفظه لانه يقتضي انه  
 به تشابه وليس كذلك واما ارادة الطرف الاخر وكذا يقال في قوله  
 الذي عن السكاكي وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور هو  
 به اي اسم الطرف المذكور هو اسم التشبيه به بامل اي سم ثم قال وقوله  
 وزيد به الاخر اي نفس الاخر وهو المعنى سواء كان هو الاخر حقيقة كما  
 الرجل الشجاع في المثال الاول او ادعا كما لمية في الثاني فانما هي  
 السببية لها اي بان تذكر احد مقضاه ان سمي الاستعارة نفس ذكر  
 احد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيرا ما يطلق اسم  
 الاستعارة على استعمال التشبيه به في التشبيه لكنه غير مناسب لكون  
 الاستعارة قسما من المجاز الذي هو لفظ كذا في اسم احد طرفي التشبيه  
 هو التشبيه به في المصحة والتشبيه في الكنية كما تقول في الحمام يدي  
 في المصحة وقوله وكما تقول انبت اي في الكنية وانت تريد  
 لنية السبع بادعا السببية لها طائلة ان اللفظ المشبه السبع  
 الادعائي وهو الموت وسمي اسم التشبيه به مستعارا مبرح في ان



المتعار في الاستعارة بالكناية عند السكاكي هو لفظ البع المتروك  
 في المثال المذكور وهو ما يدل عليه نقص عبارة السكاكي وبعض عبار  
 لشران المتعار هو الاطلاق وتلك وبعضها يدل على انه لفظ النسبة وال  
 القوي وسجي توفيق ابنه بن اقواله اه الطرف المذكور اي المذكور  
 اسمه وجعل منها اي من الاستعارة المصريح بها لم يقسم المتكفي عنها  
 الى حقيقية وهي ما كان المشبه به فيها الذي يستعمل فيه لفظ المشبه  
 محققا حسا او عقلا وتخييلة وهي ما لم يكن ذلك فيها محققا احسا  
 ولا عقلا لان الكنية على مذهب اعني السكاكي لا تكون الا تخيلية  
 لان المشبه به فيها الذي يستعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعا  
 كالبع الادعاي اعني المون الذي سمعته وهذا ان يكون الادعا  
 اه لمحض من ليس وانما لم يقل قسمها اليها او اشارة الى انه كان يصح ان  
 يقول وقسمها بنا على غير المتبادر لصدقها بالقسم الاخر اه خيد وكية  
 اي قوله وانما لم يقل قسمها اليها او عبارة الاطول وجعلها حقيقية  
 سواء كان على سبيل القطع او الاجمال وتخييلة كذلك وانما لم يقل قسمها  
 اليها مع انه قال قال والمصريح بالقسم في حقيقة وتخييلة نفسا وما  
 قاله انه الحق المحقق انه لم يقل وقسمها اليها لانه اراد بالحقيقة والتخييلة  
 ما يكون على القطع كإسناد في العلم وهو لم يقسم اليها بل اليها والجملة  
 للحق والتخييل كما في بيت زهير ليس بشي لان الظن من قوله وقسم الحقيقة  
 بما لم يكن المشبه متحققا حسا او عقلا الحقيقية السابقة والفرع  
 مطلق الحقيقة لا الحقيقة على القطع اه وعدم التمثل اي الاستعارة  
 التمثيلية وقد عرفت انها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثل على سبيل الاستعارة

فلا وجه لتقديره على سبيل الاستعارة ايضا فذكر الاسم الاعرف وصف احد  
 صورتين اراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة الجسدية بها وانما هو غايه  
 اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معاني البيان فكانه قال تمثالا  
 لفظ الصورة الاولى في بيان الصورة الاخرى اه خيد ورد ذلك اي الحد  
 فلا يصح عده من الاستعارة او والارم كون بيان الشيء مندرجا تحتها او طول  
 اللزوم كالادراج والتركيب كقولنا الايض بالحيوان او غيره او لا يقال هذا  
 يدل على ان يحصل الحيوان ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كافي هذا المثال  
 فيكون الجواب ظاهر بالاحتمال لان التحقيق ان قسم الشيء لا يكون اعم منه بل  
 ان يكون اخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الايض وغيره ليس قسم الايض  
 في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة انه يجب انقسام المنقسم في كل قسم لا يجوز  
 ليس عرض الاستدلال بان قسم الشيء قد يكون اعم ولا في كل قسمه  
 ذلك بل عرضه ان تقسم الحمار المفرد الى الاستعارة وغيره لا ينص على حصص  
 الاستعارة في الحمار المفرد كالانقسام الايض الى الحيوان وغيره لا ينص على  
 الحيوان في الايض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا يقتضي تخصيصا من قسم  
 والقوي على ان لفظ الفصاح او خاص هذا الجواب ان الحمار الذي  
 قسمه السكاكي غير ما عرفت وان وقع التقسيم عقب الترتيب بل هو الحمار  
 بالمعنى الاعم منه بقرينة انه حصل من اقسامه الحمار العقلي والحمار الرابع الى  
 حكم الكلمة وهما لا يدخلان في الحمار المفرد بالكلية المستقلة في غير ما وصفت له  
 وفيه انه قال الحمار عند السكاكيان لقوي وهو ما تقدم وبسبب الحمار  
 في المفرد وعقلى وبسبب الحمار في الجملة وينقسم القوي قسمين راجع الى معنى  
 الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة فاما حال عن المفردة



وتنقصها والله بى الاستعارة والمجاز المسموع وان كان اعم لجمل الجار النقي  
 فسماعه كى المسموع الى الاستعارة وغيرها الجار النقي بالمعنى المتقدم فلا يقع  
 في مع كون الاستعارة عذرة فسماعه الجار المفرد كون المسموع في هذا القسم الجار  
 الاعم لا يقال لا بد من جعل الجار النقي في تقسيمه حيث قال والنقي قسمان  
 اعم من الجار النقي الذي جعله قسم الجار النقي واللام يصح جعل الجار اعم  
 الى حكم الكلمة فسماعه قال لا ما يطبق عليه الجار لا نقول هذا مع كونه نكحاً  
 في غاية السجادة يردده ان ما يطبق عليه الجار لا يخصر في الجار الرابع الى  
 معنى الكلمة والراجع الى حكمها واللام نكح الاستعارة اعم من الجار المفرد قال  
 ان يقال المسموع هو الجار النقي بمعنى تقدم وجعل الرابع الى حكم الكلمة  
 فسماعه كونه محفاه كاصح به السكاكى نفسه بعد ذلك في بحث  
 الجار الرابع الى حكم الكلمة اعم اقول على ان لفظ المشاع جواب ثان في  
 اليه وكان الا وبقيد هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعده الجواب  
 في تقديم جواب النقي على جواب التسميع اعم وراجع الى حكم الكلمة ما  
 يخالف الاعراب الاصلى لكلمة بسبب حذف او زيادة خالف عن الزائد  
 كاستعمال اسم المصدق للشيء الموضوع لشقة البعير في المطلق كقول  
 الشقة فان المدول عن اسم المطلق الى اسم المصدق مع ارجحة المطلق به  
 فائدة فيه اعم وفيه ان الجار مطلقا كدعوى التي تسمى فكيف يكون  
 بعض صورته خالفا عن الفائدة ويمكن ان يقال المراد فائدة بقيد ما يقال  
 ثم رأت في سب عن ان يقال بانها ان دعوى خلوا الجار عن الفائدة متنوعة  
 في الجار فائدة عامة تشمل جميع افرادها وربما اشتمل بعضها على فائدة اخرى  
 فيودادها والفائدة العامة تسمى المعنى في ذهن السامع لان الجار

بحاج

يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والملازمة فيه  
 وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الحالية والقالية وكلما كان الجار  
 الى الوصول اكثر يكون التام او فرقتي المعنى في ذهن السامع قال ويجب  
 انهم يحلون النقص والاقسام في وجوب الكلام فائدة عامة لافعال  
 الالتفات وهذه الفائدة توجد في الجار فكيف لا يحلونها من فوائدها  
 وظن ان الجار المعنى والراجع الى حكم الكلمة خارج عن الجار بالمعنى  
 المذكور فيجب كون القسم الاعم من الجار بالمعنى المذكور بان يادى اعم  
 الكلمة المحصورة بسبب الرابع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل الجار المعنى  
 فانه ليس بلفظ وقول فيجب ان يرد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من  
 المفرد والركب ليصح لخصر في القسمين فراجع على ما رسم من قول ط  
 اعم من وجوب كون القسم الاعم اي اذا وجد كونه المراد بالمعنى  
 اعم من الكلمة بان يادى مطلق الجار اعم من ان يكون لفظا او معنى كلمة  
 او غيرها لما ذكر وجب ان يادى بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والركب  
 ليصح حصص الجار بالمعنى الاعم في القسمين المعنى والنقي اذ لو اريد  
 بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان لخصر في القسمين المذكورين  
 باطل لان النقي لا يشمل الرابع الى معنى الكلمة اذ كان مركبا في  
 قسم اخر خارج وهو النقي الرابع الى معنى الكلمة الركب فيكون  
 لخصر باطلا وتعالى ان يقول الرابع خروج الجار المعنى والرابع حكم  
 الكلمة عن الجار بالمعنى المذكور منهم القسمين حيث لا يفيهم مطلقا  
 يجب ان يادى بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والركب بل يجوز على  
 ان يادى بالراجع المذكور المفرد فقط عانة الامر ان يصير المراد حصص الجار  
 بمعنى يشمل هذين القسمين المعنى والنقي والرابع الى حكم الكلمة



والمراد الراجع اليها هو صحيح حتى تخرج قوله فيجب ان زيد  
 او على ما لم من قوله وظاهره انظر واضحه فليسا بل اهم سم خارج  
 عن الجار بالمعنى المذكور وذلك لان المعنى هو الساد وهو لفظ  
 فضلا عن كونه كلمة واما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب وهذا  
 على انه معنوي واما على انه لفظي فهو وان صدق عليه انه لفظ  
 وضع لمعنى مفرد كى المراد في تعريف الكلمة باللفظ المسمى مستقلا  
 ما لا يحق له الا بلفظ اخر كذا اعم سم وعبرة الا طول واما لما في  
 يعنى الراجع الى حكم الكلمة فكذلك اما نفس الاعراب فليس بكلمة واما  
 الكلمة باعتبار الاعراب فهي ليست مستقلة فيما وضعت له اعم بالمعنى  
 المذكور اي الكلمة المستقلة اعم كيصح الحصر اي حصر الجار عند السلف  
 في المعنى اي المعنوي واللفظي نحو كلمة الله اي قول الله  
 والثاني ان لا نسلم الا في الصورة التي عاين من فقد لا يستدعي الاستد  
 التبرع منه ولا يقتضي للدلالة عليها لفظا مركبا فابعد عن الصورة المتصورة  
 بمفرد مثل التل والسيدان استلزام التمثيل للمركب او لا بالتعليل على السماع  
 وثانيا بان معنى الاستعارة التسمية على الشبه التمثيلي وهو لا يكون  
 الا بغير طرفين متشابهين وركبين واطال في بيان ذلك وتكفي جميعه  
 في اطوله ثم قال وقد فرغ السيدان في بيان الاستعارة السعوية  
 على وجوب ترتيب الطرفين في التمثيل ووجوب افراده في التسمية لا بالجمع  
 في المصادر ومتعلقان بالحروف ابتداء وكلها مفرد ان وشع على التمثيل  
 كلمة على في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم استعارة تسمية  
 وتماثية ظاهر الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه واظن في  
 هذا التمام غاية الاطباء ولم يكونا عرضا يتعلق باطنه واعضاه

وان

وان كان لنا فيما ذكره مباحث كى نقول لا التماس على ذي الاحساس بعد  
 قياس البناء على التماس قبصره ان التمثيل اي الاستعارة وهو  
 اي التسمية التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين اي فكذلك الاستعارة التسمية  
 عليه لانه اذا اقتصر في التسمية التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة  
 تمثيلية مفردة اعم مثله مفرد وقوله كمثل مفرد ايضا ان اضافة  
 المراد الاضافة اللغوية واقرباها بغير هو التقديم المضاني الى  
 الرجل فيه اشارة الى ان المراد الاضافة اللغوية اعم وفي الكل  
 نظرا ورفعا في ان ما اوردوه اما اوله فلا يستعمل الكلمة في  
 اللفظ مجازي في اصطلاح القرينة فلا يصح في التعريف من غير  
 قرينة واما في الثاني فلا بد لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة  
 تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب  
 ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه يحد من الحقيقة مثل قولنا ارك  
 تقدم رجلك وتوخر ارجلي ولا تشك انه ما عبر به عن المشبه به مفرد  
 ولا يجوز لمفرد من مفرد انه بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في  
 مناه الاصلى واما في الثالث فليقطع بان لفظ تقدم في تقدم  
 رجلك وتوخر ارجلي متعل في مناه الاصلى والجار اعم هو في استعمال  
 هذا الكلام في غير مناه الاصلى على صورة تردد من يقوم لذهب  
 فشارة يريد الذهاب فيقدم رجلك وتارة لا يريد توخر ارجلي اعم  
 قال القزويني لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به لا يمكن ان يجاز عنه  
 على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفرد اذ لا ريب في صحة التسم  
 المركبة لا يقتضي حصره في غاية ما فيه انه لم يمثّل التمثيل المراد في



في التسم وهو التمثيل في الفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل الشبه  
فان جوبها من قبل الفرد ولا يخفى ان ما يصح مثلا للشبه يصح مثلا للامثلة  
بان يترك الشبه الى الاستعارة ونزل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصار  
التمثيل بالفرد اه وقال في الاطول لا يخفى ان هذا المعنى اي المنار الذي يقوله  
لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المص لانه يكفيه كون التمثيل مركبا  
ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة الحقيقية على استلزام التركيب  
لا يقول ولكن التمثيل محدودا منها لا تمامه بل ببعض اقسامه اي المفرد  
لا يقول عد لسكاي التمثيل منها مطلقا حيث مثل تلك الاستعارة المفرد  
بارك تقدم جلد ونور اخري ثم قال في الاطول وهذا نظير ضعف  
ذكره الله اي في المطول حيث قال وفيه نظرا لانه لو ثبت ان مثل الشبه  
له الا لا يخفى اي استعارة لا تخفى في ذلك القول ونظيره في  
ليس فيها الا احرارها لانه لم يدخل تحت الراجح كماله ما ولما كان مالا  
يحق لمناه حسا ولا عملا تشا مالا لم يتعلق به توهم اضر بعمه بقوله  
بل هو الاطول صورة اي ذوا صورة فان الصورة جات بهذا المعنى  
ايضا اه الاطول وهيبة اي اختراعها الخيلية باعمال الوهم ياهاون  
للا لسان قوة لها تركيب التفرقات وتعرف المركبات اذا استعملت  
تسمى تخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم  
ايها سميت استعارة تخيلية ولم يعرفه قال المناسب ان يسمى في  
ان يسمى وهيبة وهذه التسمية تخيلية من امارات تعسف السكاي  
في تفرقه وانما وصف الوهم بقوله محضة اي لا يشوبها شيء من الحق  
الفعلي والحي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان اطعار الحقيقة عندهم

امر محقق شانه توهم النبوة كسنة فهناك اختلاط توهم وتحقق جلدان  
ما اعتبره فانه امر ولا يمحض لا يحقوله لا باعتبار ذاته ولا باعتبار  
ثبوته اه الاطول لا يشوبها اختراع محضة في قول الهذلي اي  
الوهم السابق اه الاطول في الاعتبال اي الا هلاك اخذ الوهم  
باعمال الخيلية اه الاطول واخترع لوازمه كما لا يطعاره وكتبايم  
ايضا ما يصفه اي مثل لوازمه يجب الصورة لا بحقيقة فان  
لا تلزم حقيقة السمع اه الاطول وعلى الخصوص اذا اشار الى ان المراد ليس  
مطلق اللوازم بل اللوازم المحصورة المتعلقة بوجه الشبه ثم بقي النظم في  
كيفية عطفه فيقول بما يكون عطفه على لوازمه وعلى الخصوص حاله  
اي من ما يكون ثم لا يخطئ في ان الشهاب التركيب ما يصفه معطوف  
على مقدمه تعدي الكلام لوازم السمع لما على العموم وعلى الخصوص اه وفيه  
نظرا اه سم قوام لي حصول اه سم استعارة تفرقة اي تفرقة  
تخيلية بدليل ان الكلام في تعبير الخيلية اه سم واخيلية عنده  
العبارة الاطول تفرقة هذا صادق على لمط مستعمل في صورة وهيبة  
محضة من غير ان يجعل فيه الاستعارة بالكتابة فلا يستلزم الاستعارة  
بالكتابة بخلاف تعبير السلف فانها لا تسلف عندهم عن الاستعارة بالكتابة  
وقد صرح به حيث مثل الخيلية باطعار النسبة الشبهة بالسمع والسلف  
اما ان يفكر في المثال ويجعله مصنوعا او يحلو الاطعار فتشبه للشبه  
لا استعارة تخيلية اه ولهذا مثلها اي للخيلية النقل عن اللغوي  
فصرح بالشبهة والتميز بالشبهة يدل على كونه غير استعارة بل  
عن ان يكون استعارة بالكتابة اه سم في الكلام اي كلام السلف من



كثرة الاعتبار الظاهر ان ذلك باعتبار الوجودات حفيد وقال الفري  
اي الوجودات العقل ثم تشبيهه بالذات ثم استعارة لفظ الذات بصورة البع  
وفيهم قوله الاعتبار ان في احد الوجودات في صورة النسبة بصورة البع  
الذات وقد يقال اي في وجه العنق اذ في مناسبة وهو ان كل من  
الخيال والوجود قوة باطنة متعلقة بل يتعلق بها ولا اعتلايه في  
قالهم وكان حاصل هذا التوجيه انها مستحيلة لان المتعلق بها هو  
الوجود مناسب للخيال فثبت باسم يتكسب المتعلق بها فاعلم ذكر في  
الشفاء التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب المعجم يقال قيل  
اليه انه كذا على ما لم يسم فاعلم من الخيال والوجود وصاحب الاساس  
افعل كذا على ما جعلته على ما ارتكبت نفسك وشئت واهمك اهضيد  
ذكر اني سينا وبجاءت في غيره لها عطف على فيه نفس عطف  
فعلية على اسماء ولو قال الخاتمة على غير غيره على انه عطف بوزن  
على بوزن كان احسن قال جلال الدين انساني في شرح الايضاح كل  
على قول السكاكي ما اذا جاز في النسبة والنسبة في الاستعارة  
بالكتابة كما تقول اطعمت النسبة والبيع ثبت بطلان فان اطعمت  
النسبة جاز عنده واطعمت البيع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والوجدان  
واما على قول الضم وغيره فلا يلزم هذا الخدور بل ان اطعمت النسبة  
واما العجز في انبائها النسبة واصافها اليها اه كلامه والجواب  
ان السكاكي يقدري في مثل اطعمت اخرى بان يقول اطعمت النسبة  
وكذا اطعمت البيع كما تدري في نظاره اه فري جعل التي التي  
يصدق على كل جاز عظمي ودفعه جعل اللفظ الذي جعل التي الذي

هو لازم

هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في الاطول كجمل اليد  
للتعال اي في قول الشاعر وعذاه ربح قد كسفت ورة اذا صحت  
بيد الشمال زها ما اي ورح عذاه ربح ارنى وودنه عن الناس بالام  
والكسوة وابتعاد البوران والفرقة بالكر المردمطوف على عذاه اوزع  
واذ طرف كسفت اه من الفري والشمال بالفتح ربح مشهودة قال  
الشيخ عبد القاهر اذ استدلال على الخاتمة في ان اليد اي انبائها اليد  
ليوافق الفري بالحمل وقوله الاي اذ ليس له عن شي كالحاجة  
التي شي كالصورة الوهية اه النسبة باليد نعم يتجه ان يقال لا  
فيه ان يصير تفسير الفري وتبدل الاصطلاح الدائم من غير حاجة  
وتبدل فائدة يتبدلها ما لا يتبدل به اه فري الذي هو المشبه  
اختار الذي هو المشبه صفة اختار به وفي الترجمة لفظ  
الطعام في الترجمة الاستعارة فلا يرد ان الترجمة قد تقرر بلفظ النسبة  
كما في قولك تخالب النسبة النسبة بالبيع فان الخالب تربية النسبة  
لا الاستعارة كما ذكر في دعية الترجمة الاستعارة بالكتابة كما تدري  
الآن اه فري الذي هو المشبه صفة الاختار والاستطال اه  
سم فاعباره في احدهما اي الخيلية دون الاخرى اي الترجمة  
وكتب ايضا قوله والجواب ان الامر الذي هو من خواص النسبة هو الخوف  
بخت وهو ان طاهر هذا الكلام يعني على ان لا ترجم في الاستعارة بالكتابة  
وبعد تجديده بها هو الحق والافضل لان الترجمة فيها يتقون بلفظ  
النسبة عن تخالب النسبة ثبت بطلان فافترست الهم الا ان الخليل الخليل  
يكسر صورة الاستعداد فلا يحتاج الى اضرار صورة وهيه وهيه فري فليكن  
هذا وقد رد الجواب المذكور بان خاصية النسبة به في الخيلية وان خربة



بالمشبه كذا الماد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى  
 التوهم وفيه نظر لان الماد بالمشبه وان كان المشبه به كذا ادعاء الحقيقة  
 والخاصة خاصة السمع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على الوجه اقران  
 اللازم في الحقيقة بلفظ لا يلزم بحسب الظن والترشيح بلفظ لا يلزم بحسبه  
 كما قال فيما ذهب اليه اه فيرى بلفظ المشبه به كذا لا يثبت ان كان هو  
 هذا المعنى اي الذي هو الاشترى حتى ان المشبه به اذا كان قبل فمضى  
 لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا وفيه قيد للمع  
 فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا تكون له  
 منها وايضا معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدون ان يكون مطلقا  
 حتى ان المشبه به في قولنا اذا فيه بحث وهو ان هذا الوجه وان صح  
 في المثال الذي اوردته اعلى رتب اسد فيقرس اقرايه لكونه اسماء له  
 في قوله تعالى اعصموا عمل الله للقطع بان اعصموا طيب شي يتقربوا  
 لهذا لا طلب الاعصام الحقيقي المتعلق بالحل الحقيقي حتى يستعار هذا المعنى  
 لهذا كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس تطاير اه فيرى  
 قال سم وحاصل القول ان الترشيح هنا يريد به معنى مجازي لا المعنى الحقيقي  
 اه ومثله في الاطول ثم قال الفري هذا وقد رجع العاقل الخ لكون  
 المذكور بانه فيكون ذلك الوصف من جهة التشبيه فلا يكون ذكره  
 للبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تاسيسه كاهوتها  
 الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس  
 بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظن ان  
 خروج الوصف عن بدلوله المستفاد منه كاف في كون ذكره تقوية للبالغة  
 الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تاسيسه ولا يضر تمام توقف التشبيه على

فك

ملاحظته فانه تعلق الروية مثلا بدان الحارس كقولها بالحوال المظ  
 بالامواع في افادة البالغة المطلوبة اه المذكور اسمه ويراد  
 بالمشبه به ذكره بمعنى الاستعارة المكنى عنها عند المصنف كذا لا حاجة اليه  
 لان قوله على ان الماد بالمشبه به ان يقيد ان المشبه المذكور يجب ان  
 يراد به المشبه به كذا في الاطول على ان هذا هو محل الخطف  
 بين المص والسكاكي فان المص يقول الماد بالمشبه الموصوف الحقيقي بمعنى انه في الحال  
 والشان لان في اضافة خواص المشبه به اي الاطوار مثلا من تعبير  
 الاستعارة المكنى عنها عبارة الاطول ورد اي ما ذكره السكاكي من تعبير  
 بالكتابة وجعلها قسما من الاستعارة التي هي قسم من الحجاز وجعل اضافة  
 الاطوار قرينة الاستعارة بان لفظ المشبه بها اي في الاستعارة كلفظ  
 المشبه مثلا متعلق بما وضع له حقيقة فلا يصح تعبير الاستعارة بالكتابة  
 بان يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة لبي  
 كذلك فلا يصح جعلها قسما منها واضافة نحو الاطوار قرينة التشبيه لا  
 يدل على كون التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة وليس هو  
 رد المجزئ تعبير الاستعارة بالكتابة كاطنه ان الحق فانه يتقرب  
 قوله والاستعارة ليس كذلك وقوله واضافة نحو الاطوار قرينة التشبيه  
 وجوابه في دفع الاضطرار لما ذكره بقوله وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو  
 انه لو ارد بالمشبه منهاها الحقيقي فامضى اضافة الاطوار اليها بان  
 لفظ المشبه بها لفظ المشبه على مذهب السكاكي نفس الاستعارة بال  
 الكتابة فلا يصح ان يجعل الاستعارة طرفا له فلو قال بان لفظ المشبه بال  
 ادعي انه استعارة لكان احسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر وقد  
 مما قد رتب ان يكون لفظ المشبه نفس لكتبة عند السكاكي وجه من وجوه



الحار بما لا يكون استعماله في الموضوع له من حيث انه موضوع لدخل في تعريفه  
 لم يعرفه بذلك انه قوي واختار السكاكي اذ قال في بحر النسخ ايضا  
 وفي كل ما قيل الاقسام فلا يرجع احدهما على الاخر فلما لا يجوز اعتبار  
 النسخة في مثل العجوة لسان الحال انه حديد يجعل قرينة مكتوبة عنها فيجب  
 لان هذا لا ياتي في مثل قوله تعالى لعلمكم تقولون لان القرينة ههنا هي  
 العرجى عليه تعالى وكذلك في تعالى بما يورد لان القرينة ههنا منسوبة  
 لكثرة الودادة قال الفاضل المحض في نه المساج توجه لا رجاء الاستعارة  
 النسخة الى الاستعارة بالكتابة في الايتين المذكورتين جعل الاستعارة بال  
 الكتابة عن الرجل وجعل ذكر فعل قرينة لها وقيل الودادة الكناية  
 بالكتابة عن العيلة بهما بالكتاب وجعل ذكرهما قرينة لها وفيه  
 ايضا بحث لان مدلول تقولون الاتعالي الخاص اعني الماخوذ من حيثية  
 على ما حققه في بحث الاستعارة النسخة وقد استعمل على توجيه السكاكي  
 في الرجل هذه الاستعارة بالكتابة لاجل ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا  
 بعد السكاكي في رفع النسخة من اليقين وكذا الكلام في ما يورد في  
 والوجه ان يقال طريقه الرد ههنا ان يقال الخاطبون استعار  
 بالكتابة عما يرجيهم الاتعالي والقرينة نسبة الاتعالي الرجل الهم بذكر  
 لعل وتقولون وهكذا الحال في ما يورد في قوله فيرى وعبرة  
 انه في نه المساج ليس شري ما اذا يفعل المض في كل استعارة تبعية  
 تكون قرينتها عقلية وكيف جعلها قرينة على الاستعارة مكتوبة  
 قال في الاطول ويمكن ان يقال لما كان مدار قرينة النسخة على  
 الفاعل والمفعول والحوادث على ما صرح به السكاكي في ان جعل  
 قرينة النسخة مكتوبة واما في نحو قلن هذا اذا ضربته ضربا شديدا  
 فيجعل

فيجعل يبدأ مكتوبا عنها باستعماله في القول ادعا واثبات الفعل عقلية  
 ولا تجعل القرينة مكتوبة نعم يتم الرد على السكاكي لو وجدنا في النسخة  
 قرينة حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكتوبة والنسخة قرينتها والحاصل  
 ان رد النسخة الى المكتوبة تارة يجعل قرينة النسخة مكتوبة عنها والنسخة  
 قرينة تلك المكتوبة وعلى هذا اقتصر السكاكي في بيان الرد فاعترض عليه  
 بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة النسخة حالية وعناية ما يمكن  
 الاعتدال عنه ما رغب الاطول وتارة يجعل قرينة الكلام غير قرينة النسخة  
 مكتوبة وجعل النسخة قرينتها وهذا اذا كانت قرينة النسخة حالية  
 ورد ما اختاره السكاكي اذ دفعه العصام بوجهين انه يترى من على  
 القوم بانهم قبلوا الاعتبار في النسخة لصار استعارة بالكتابة  
 واستكفوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة العقلية اثبات  
 لانهم المشبه به المشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشترط كونه بان  
 يردا الى الاستعارة بالكتابة والعقلية على يده بل من ينظر في  
 كلامه يعرف ان في كلامه مع القوم وبانها انه جعل الاستعارة العقلية  
 للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الفاية قبل النسخة  
 فله ان يعدل عن القول لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه اكثر من  
 رعاية سدة المسألة في اطلاق الاستعارة اه وقال في الاطول  
 بعد قول المض واختار رد النسخة اذ ما نضه فيكون ذلك مختار  
 السكاكي نظر لانه قال في نه المساج الاستعارة النسخة هذا ما يمكن من  
 تحييص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة  
 النسخة من قسم الاستعارة بالكتابة بان ولو جعلوا في قولهم نطقا حال



بكذا الحال الذي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالصريح استعارة  
 بالكناية عن الحكم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا شبه النطق  
 اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا في اظفار المنيه لكان اقرب اليه وكلاهما  
 هما صريح في انه رد الاستعارة الطبيعية الي الكنية على قاعدة القوم  
 في لا قرينة له اذ استعار قرينة الكنية لشيء بقي الشيء مع  
 ذلك جالها ولا تتعلل الاقسام بهذا فكيف يتم ما رده المضادة  
 اعم بعض تخيص بانه اي السكاكي ان قدر هو فقدرها بالنسبة للعلل  
 او بانه اي الشأن فقدرها بالنسبة للمفول ولا يخفى ان هذا الرد يد  
 فيصح لانه لما قال وجعل السبعة قرينة على خوف الله في المنيه  
 واطفائها لم يتوهم ان قدرها حقيقة والام يكن على خوف الله  
 في المنيه واطفائها فكان عليه ان يقول على خوف المنيه واطفائها  
 لهذا الرد يد وايضا ينبغي ان يقول ان قدر السبعة على استعارة  
 لم تكن حبيلية لانها استعارة عنده ليل لا يجيء المنع على قوله والا  
 اي وان لم يقدر السبعة حقيقة فتكون استعارة لجواز ان تكون  
 مجازا مرسل وان لا يقدر هذا المنع لان الكون مجازا مرسل ايضا في  
 الكون حقيقة في الفساد واما اثبات الملازمة بان العلاقة بين  
 المفسرين هي المتأثرة كما يصدي له انه المحقق فدونه حرط انقياد  
 اعم اطول لمحض لم تكن حبيلية اي على مذهب السكاكي مجازا  
 لا عند المفسر والسلف الا ان المشبه فيها اي في الحبيلية بمعنى  
 اذ اشار به الي انه ليس المراد في الاستعارة في العقل بل في الوجود  
 ولا يعني ان كلامه لا يوجد بدون الاخر كما تقدم ان الحبيلية عند  
 السكاكي قد تكون بدون الكنية على هذا التقدير اي تقديرات  
 السبعة

السبعة حقيقة اعم سم وهذا طريق اي باعتبار السكاكي الحبيلية بدو الكنية  
 في قولنا اظفار المنيه الشبهة بالسبع لا على العكس عطف على سبعة للكنية  
 اي لا كناية على العكس اي انها تسلم الكنية عنها وفي بعض النسخ استعاط على  
 ظاهر كلفه المضاي في الايضاح لان الكشاف يذكر عن السكاكي  
 اي في عدم قوله بالاستعارة الطبيعية وان دفع الاعتراض عليه بان عدم التزام  
 باطل بالاتفاق اعم سم لانه قد صرح اذ وجبت جعل نظمتا في المروي  
 كان استعارة حبيلية في الفعل والاستعارة في الفعل ليس الا تبين فقد  
 اضطر الى اعتبار الاستعارة الطبيعية وايضا اعتراض بوجه اخر لزم السكاكي  
 من كلامه اعم سم فوجهه اي لا وجه ان الكنية عنها لا تنسك عن الحبيلية لانه  
 قد انكس عنه في ابنا الربيع العقل وهم الاوير الحيد فلم يكن اذهله متبنا  
 اذ وقال صاحب الكشف في رده على السكاكي رد الاستعارة السبعة الى الكنية  
 عنها انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواحد الحلي ويكون  
 ذكر المقلات تابعا ومقصودا بالمرض والاستعارة في كون بقية كافي  
 قوله تقوي الرياح رياض الحزن مرهفة اذ اسوي النوم في الوجع  
 بقطانا فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها ونبي المروي  
 يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمصيف ولا بين الرياح والمصيف ولا  
 بين الايعاظ والطعام نعم بلا حظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك  
 التشبيه ولا يبعد ان يمكن فيجعل التشبيه بين السبعة الهبوب والمري  
 تبعا لشي من هذه التشبيهات فلا يبعد ههنا رد النسبة الى الكنية عند  
 من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المثلث عرضا أصليا واما حبيلا  
 ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا في حين على الاستعارة بالكناية



قوله ينقصون عهد الله فان تشبيهه بالحل مستفيض مشهور وقد يكون  
 التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية في جاز ان يجعل استعارته  
 وان يجعل مكنية كما في نطقه لخال وان كل من تشبيه الدلالة بالنظر تشبيه  
 الحال بالنكاح ابدان مخصص فظن ان ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا مردود  
 اطول تكون علاقته المشابهة اي بالصلاحية اي فداء مشابهة تصح  
 للعلاقة بدليل بقية الكلام لا يجب ان نقابل ان نقول عدم الوجوب في  
 الصفة واذا جعله استعارة فالاشكال على السكاكي بحاله اهم وفي  
 نظري في هذا الجواب لان السكاكي في اخر الفصل حاشية بخطابه قدس  
 سره ادرجه في ان كاذره الحيد في جمع الامثلة لان بعضها لا يوجد في علمه  
 اعمى غير التشابه اعم ولو سلم اي جريانه في جميعها اعم وهو وجود الكنى  
 عنها بدون التخييل مع ان الكنى عنها لا تفعل عن التخييلية ويمكن الجواب  
 لا يخفى ان الجواب لا يطابق الاعتراض لان الاعتراض يلزم وجود الكنية  
 بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه ان الاعتراض بعدم انعكاس  
 الكنية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع وانما يظهر  
 الدفع بذلك لو كان الاعتراض يلزم وجود التخييلية بدون الكنية  
 وهو عكس ما ذكر في الاعتراض لان يكون خطأ الاعتراض الجواب  
 قوله واما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فتسارع كنى  
 هذا مضمون قوله السابق ثم كنى ان تسارع في الاتفاق اذا نال اعم  
 وكتب ايضا قوله ويمكن الجواب ان جواب عن قوله ولو سلم ان الاعتراض  
 الاعتراض لانه قد سبق انه صريح بان نطق امر متوهي فاصطفا في  
 اي اعتبار الاستعارة السببية كذا في الحيد واما الكلام اي التفرع في  
 الصفة

الصفة اي صفة مثل اطار المينة الشبهة بالبع في قوله ينقصون  
 عهد الله في العهد استعارة بالكناية فالعهد تشبيه والمينة به هو الحل فلو ان  
 العهد وزان المينة في انشئت المينة اطارها والنقص قرينة هذه الاستعارة  
 والمستعار له النقص هو ابطال العهد وهو امر محمول او هي قرينة الكنية  
 استعارة حقيقية استعارة عن غور الماشية النور اذ حال القدر الجوف  
 فاستعار له لفظ وهو لفظ البليغ وقد تكون حقيقة كما في آيت الريح  
 والريح استعارة مكنية والادب ان وشرها وهو امر محقق في اثرها  
 حسن الاستعارة اي في بيان ما به اصل الحسن وما يرد في خبرها ويدور عليه  
 مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو اهل الجرح من الحسن الى التبع اعم اطول  
 من الحقيقة اي غير التمثيل على سبيل الاستعارة زاده انه ايضا  
 لا يخفى ان مجرد التشبيه التمثيلي وان ذكره سم لما عرفت من ان التشبيه  
 التمثيلي لا يسمي التمثيل على الاطلاق رعاية جهات حسن التشبيه لان  
 مشاهرا على التشبيه فيسمانه في الحسن والقياس اعم وفي انه غير مطرد لا  
 ان قوة وجه الشبه توجب بقاء التشبيه دون الاستعارة وكتب ايضا  
 رعاية حسن التشبيه اي سوي ما ياتي من انه لا يتقوى التشبيه بالتمثيل  
 يعقل الطرفان متعديان فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها  
 جهة حسن التشبيه هذه وكأنه اراد الجهة المبرودة لسمها وهذه الجهة  
 عالم تسبق ولا يخفى ان كذا في الاستعارة على التشبيه فخيرها رعاية  
 جهات حسنه تدور على العناية ايضا فخيرها رعاية حسن التشبيه بالتمثيل  
 في الخطان مع الذي غير واصحة جدا ومع البليد في غاية الوضوح ومع  
 بين بين وكأنه لم يفرص له لانه ان من جهات حسن نطق الجرح من جهة  
 بالاه اطول كان يكون وجه الشبه اذ الاول تركه لانه شرط الصحة لا شرط

في



الحسن فيه وقد جاز بان شرط الصحة القول ادعاه في نفس الامر  
 وغدر الله في ذكره ان الحسن انما تصور بعد وجود الصحة اه وعبارة  
 الاطول وكأنه اراد ظهور القول او القول لتحقيقه والافضل وجه  
 الشبه ما يتوقف عليه التسمية لاجل انه من الفرض اي الفرض من  
 التسمية كيان حال الشبه به او امكانه ويؤيد ذلك من كون وجه الشبه  
 غير متبدل اه حفيد وان لا يتم راجحة لفظا انما واللفظ لان المعنى  
 التسمية قطعا وانما ذكر انعام الراجحة المبني على القلة لانه لو زيد عليه بان  
 بين مثلا الشبه به المذكور بالشبه صريحا كما في الخط الابيض بين  
 بالبحر والسمك في الخط الاسود فان بين الخط الابيض بالبحر وبين  
 بين الخط الاسود بالبحر او بان تذكر وجه الشبه كما في زينة اسد  
 في السجاعة او الادارة كما في زيد كالا سود لم يكن هناك استعارة اصلا  
 بل ذلك تسمية ومثال انعام راجحة التسمية قدر ذار دارة على العر  
 وان فيه ذلك الاتهام فيعمل حسن الاستعارة به ولا يخرج الى بالتسمية  
 لان ذكر الشبه به فيه ليس على وجه التسمية بل به راجحة  
 الاستعارة بذلك اه لمحض من المعنى والبراهي قال في الاطول واصل  
 ان في الجواب ان انعام راجحة اه لان ذلك يبطل الفرض ابطاله  
 انه من شرائط الحسن لان شرائط الصحة فعمل الماد كالفرض اه ثم  
 على ان الشبه به اقوي في وجه الشبه ادعاه ما ذكره واقول فيه  
 نظير دليل الشكل فان بعض اقوي من البعض مع تحول الحسن  
 جميعا فلا منافاة بين التعاون في القوة وبين الاشتراك في الحس اه  
 سم ولذلك يوصي الخوجه بنية الموصى المذكور على ان شرط الحسن  
 ذلك انه اذا لم يكن في العطف ما يدل على التسمية كان التسمية ضيا فاذا انعم

الى خفائه ضا وجه الشبه زاد الحقا واشتد قصير الاستعارة العار ليد  
 بخلاف ما اذا كان وجه الشبه ظاهرا اذ ليس فيه من الحقا ما في ذلك اه سم قال  
 في الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيق المصوح دون الاستعارة  
 بالكتابة كما صرح به في المقام قبل ذلك لان سبب التسمية بغيرها باسم الله  
 فلا يصح حقا وجه الشبه تسمية والعار اه اي ولا شرط على اي  
 حسن كل او بواسطة عرف اي عام العار وتسمية اي سبب العار وتسمية  
 اي اخفاء الاطول ان روي عن طريق الحسن ولم يتم راجحة التسمية شرط  
 لقوله ليد يصير الاستعارة العار او عطف قوله ولم يتم المعنى روي  
 من عطف الخاص على العام بناء على ان المبادر ان المراد بالحسن حسن التسمية  
 وبه صرح في الاطول لان حسن التسمية لان ترك الاتهام المذكور من جهة  
 مراعاة شرائط حسن الاستعارة تبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله  
 وان لم يراع ان ضبط بالتسمية فالصبر فيه لشرائط الحسن التي فيها ترك  
 الاتهام وفي دعائها صادق مع انتفاء مراعاة جميعها بان لم توجد مراعاة  
 شيء منها وقع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فاذا انتفى  
 مراعاة الجميع فان الحسن ولم يصح الاستعارة العار لان من الشروط عدم  
 الاتهام انتفى العار وان كان وجه الشبه ضيا كما هو الفرض وعي  
 هذا قوله فان الحسن اي مع تحقق العار في بعض التقادير كما تقدم وانما  
 بالتحقيق فالصبر فيه لعدم الاتهام اي وان لم يراع عدم الاتهام بان حصل  
 الاتهام فان الحسن والانتفاء لعدم تحقق الامر اه سم باختصار الفرض  
 اي يضم اللام وفيه المعنى لقوله مثل رطب وارتبان وحانض المعنى كسقي  
 واسكانا كعمل حكاهما الدمايني رتب ابلماة او وانما صار العار لانه  
 مشابه الناس بالابل الدابة التي لا توجد فيها راحة في غرة وجود رصعي شقيا



فهم فيه غير واضحة ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة فقال  
كأن ما بينه لا تجد فيها راحة وفي رواية تجدون الناس كأنهم لا يجدون فيها  
الراحة وقوله كأنهم لا يجدون فيها راحة وقوله ليس فيها راحة حاله  
حالة متافئة أه أطول تر حلة كأنه يراه يده لا يزال عليه سم وقال في  
الأطول أي يحيط حله عليه التي لا توجد في كثير من الأبل فيه إشارة إلى أن  
العدد الكثير لا يحصى أعم حلا الأعم إذا أطلق فيعرف إلى الأعم المطلق ولم يظهر  
بما سبق الأقوال في النسبة عن الاستعارة ولم يظهر به مع صيغة ما هو مضمون  
اجتماع النسبة والاستعارة إذ لم يسم الاستعارة ما لم يظهر أن الاستعارة للنسبة  
النسبة وهو لم يعلم بل سئل حلا من أنه قد تسمى الاستعارة ولا يصح النسبة  
فيها محرم من وجه وليس كذلك أن تحمل العموم عليه لأنه خلاف العبارة ومع ذلك  
نظروا سابق ولما في عبارة هذه من الخلل عنيها في الاستعارة في القول وبهذا ظهر  
أنها لا يجبان في كل ما عني فيه النسبة لجواز أن يكون النسبة بين الطرفين  
حتى لا تجدوا أن الراد محذوف الثاني على وجه الحسن أو لا فلا نسلم أنه ليس كل ما أتى  
إذا فانه إذا كان وجه النسبة حقيقيا تباين في الاستعارة أيضا كقولنا على وجه الحسن  
سم ويتصل به أي يلحق أه سم بما ذكرنا أيضا من قوله ولذلك لم قلنا  
أنه لم يصح فيما تقدم بأنه إذا عني النسبة لم يحسن الاستعارة وتسمى النسبة  
أفاده سم حتى لا تجد أي حتى كما هما لا تجد في الكلام محمول على المبالغة أه قوي  
وتسمى الاستعارة أي إذا قصد عني الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن  
الأنه ثبت الاستعارة البنية ولا يصح النسبة كيف وقد صرح سابقا أن كل  
ما يتألف فيه الاستعارة يتألف فيه النسبة فلا يتألف في كل كلمة أه قوي  
ليلا يصير كناية التي بنفسه قال في الأطول ومن هذا علم أن من فوائد  
الاستعارة الأصغر عن تسمية النسبة التي بنفسه ولا يحصى المصنف في

المبالغة

المبالغة في النسبة في أن صها يعاين ههنا من النسبة لا بان لا تسم راحة  
لفظا لا تسميه مصر المتس فلا ياتي راحة النسبة ثم ياتي أن يتجاسر عما هو  
ظهور النسبة أه أطول وقال سم لم يرد وبان لا تسم راحة النسبة لفظا  
لأن لو لم يظهر الاستعارة بالكتابة ذكر ما هو من خواص النسبة وذلك يدل على  
النسبة كما سبق عن من التصاع للسيد وان قيل فليعلم أن في النسبة في  
الحقيقة أنما راحة النسبة لأن لو لم يظهر النسبة به فلا يكون اللفظ قولا الذي  
أن المذكورة في النسبة لفظ النسبة فذكر ما هو من خواص النسبة به يدل على النسبة وذكر  
في الحقيقة لفظ النسبة به فذكر ما هو من خواص النسبة به فذكر ما هو من خواص النسبة  
عليه فالتأمل لا يظهر أن يكون الأنافة للمكنى عنها أي عند المكنى وأما صاحب  
التصاع فلما لم يقل بوجود كونه تامة لكلفي عنها قال أن صها يحسن كلفي  
منى كانت تامة لها وقيل يحسن الحسن البليغ غير تامة لها وهذا المعنى  
ما المالك ولما قيل أن يقول لما كان الخيلية عند استعارة بصورة نسبة  
على النسبة فلما لم يكن صها يعاين ههنا من النسبة البنية كما في ذكر النسبة  
والكلفي عنها أه مطول قال في الأطول يريد أن صاحب التصاع قوله أي  
تمام لا تستفيد الملام فأننى صب قد استندت ما بكاي ويريد  
بالاستعانة ما قل أن بعض أصحاب الطائي بيت الله فارو ورو وقال ابن  
لنا في ما الملام فقال في جوابه أبيت لنا من ضاع الدل حتى يثبت كلفي ماء  
اللام يعني أن ما وقع مني مثل وأخصص لها من ضاع الدل حتى يثبت لنا  
ما الملام يعني أن ما وقع مني مثل وأخصص لها من ضاع الدل ولم يثبت إلى  
ما ذكره في الجواب وحمل الاستعانة مكان لأن الآية ليس من قبل الملام  
حتى يدب عنه الملام لأن الطائي عند اشتاق وأعطاه وقطعه على  
أولاده بخص من ضاحه ويليغ على الأرض وكذا عند نسبه ووهنا في



فالإنسان عند توصفه بطاخي رأسه ويخفض من بدنه فشيء ذله  
 في حالة الطاء على طريقة الاستمارة بالكتابة ويضاف الجماع إليها فبها  
 فانه من الأمور الثلاثة للحالة المشبهة واستبدالها وجودها بدون  
 الكسبة جدا اذ لا يوجد له مثال في كلام النما وقال قوله وجودها بدون  
 الكسبة الطاء ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابراهيم شبه المثلث  
 الشراب لا شمله على ما كرهه اللوم كان الطرف قد شمل على ما كرهه الشراب  
 لتأنيته ومرتبه فتكون الخيلة في قوله سابقة للكسبة أو بالماضي  
 لان اللوم قد يكون عبارة المزمع كما ان الماسكين غليل الاوام فيكون شرا في  
 حذف الما فيعارة الاستمارة والاستحسان على الوجهين لانه كان ينبغي ان يشبه  
 بطرف شرا يكرهه او الشراب يكرهه هذا كلامه اعني تشبيهه بمطلق الطرف  
 او بمطلق الما ليس على ما ينبغي وليس المراد ان عبارة لا تفي بما قلناه وقصدنا  
 التشبيه بطرف شرا يكرهه او شراب يكرهه على ما بينه ان لا حذف  
 صارت ويمكن ان يقال العام قربة على ارجحة تشبيهه بالطرف المكرهه او  
 الما المكرهه فلا استحسان على ان لا نسلم ان التشبيه بالمكرهه جواز ان يكون  
 اللام على سبيل المجازة انه استندب اللام مع عدوته وانما استندبها  
 بكاي اه بل هي حقيقة اي عند المص والسلف بخلاف السكاك  
 في بيان معنى يطبق عليه لفظ المجاز على سبيل الاستمارة فيكون  
 حقيقة في كل او التام اي تشابه الكلمة التي تسمى اعرابها لكلمة المستقلة  
 في غير مفاها الاصل فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اعم  
 حذف لفظ او زيادة لفظ خرج هذا القيد تسمى حكم اعراب غير في جاني  
 القدم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتسمى الى النص على  
 الاستمارة

الاستمارة لا حذف لفظ او زيادة بل المتعلق غير عن الوصفية الى كونه اداة  
 استمارة يخرج عن التعريف ما ينبغي ان يكون مجازا وهو حيلة حذف ما اعتدلتها  
 واقبت مقامه نحو ما رايته مذ سافر فانه في تقديره زمان سافر الا ان قول  
 قوله كلمة بما هو علم من الكلمة حقيقة وحكا وبداخل فيه ما ليس مجازا كما زيد  
 قائم فانه تسمى اعراب زيد عن النص الى الرفع حذف احدي نوني ان وغير  
 ذلك فالصحيح كلمة تسمى الحكم اعرابها الاصل الى غيره اي الى غير الاصل  
 فان ربك في جارك تسمى حكم اعرابه الاصل اي اعرابه الذي تشبهه بال  
 الاصل لا تشبهه شي اخر وهو الوجه المضاف الى الله الى غير الاصل الذي  
 حصل تماثله امر اخر كالرفع الذي حصل فيه لرفع مضافة المحذوف  
 ونسبته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصل في الاصل المذكورة الى  
 غير الاصل بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد مطلق وما زيد  
 تعاليم مع ان الصاع صريح بها وليس مجازا وراى قد اخذوا ما بان  
 قال او زيادة لفظ يستفي عنه استمارة واصحابه كمن بالله وحسبك  
 زيد بخلاف ليس زيد تعاليم وما زيد تعاليم وفسرنا جوا المقام استمارة  
 الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة اصله وزيادة الباقي التي لما كذا في  
 اه اطول واقول يخرج عن التعريف ايضا نحو قطعت ايدي القرية وان  
 القرية اعرابها لم تسمى مع انها من مجاز الحذف اذ الوصل المضاف المحذوف  
 قد يسمى اعرابا ما يأتي عن سم من ان مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف بحالها  
 في ذلك لما يأتي عن التعريف الموافق لما قلنا اي جازم ربك لا استمارة  
 المحي على الله تعالى فيه امران الاول ان المقص بهذا الدليل هو الظاهر من  
 العبارة لا انبان انه من قبيل الحذف وان المراد منه لا تشبيه لجواز ان يكون

زيادة ما الكثرة وان زيد قائم قائم



هذا الاسناد من قبيل الاسناد القليل والحاصل ان هذا الظاهر منع  
بعد الصرف عنه لا متاع يحتمل الحمل على امورها حذف المضاف والميل  
باعتبار هذا الوجه والثاني انه قد يقال في هذا الامر ايضا يحتمل ويجاز  
بان له في نفسه معنى مجازيا كبلوغه الحاطين بل قد يدعى انه حقيقة  
لان المتأدري من قولنا جاء امر السلطان بكذا بلوغ امره اليها بخلاف  
الذات العلية لا نظير وضوئها نفسها بالحي ولو على وجه مجازي بل ربما  
لما رجع اليها يتفق ما كرر سؤلها اما الزم فانه بوصف نفسه بنبي المحي ولو  
بمحي تجوزي كبلوغه النباه اسم للقطع بان المقص اذا دل على المقام  
مقام تذكير الحاطين وجهه مقبولا نقيا اهل القرية حتى يقال ان قيل ان  
وقل لها ما صنع اهلك كما يقال سل الارض من شقها ما كثر فانه لا يخفى  
في امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ومردد  
ان النصف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال انما بانها في  
القرية الحالية عن اهلها والاعتبار بهذا والتذكر لما لا يتفق به الحاطين  
من المنازل والمدن او اطول وكتب ايضا قوله للقطع بان المقص لم يقل  
للقطع باستحالة سؤلها لعدم صحة ذلك لا مكان سؤلها الحكمة او بعد  
خلق الله لا ادراك فيها لكنه حذف المقص قطعا فلا بد من الصرف عن الظن  
ولذلك وجوهها تعدى المضاف وعلى التميل فقوله للقطع اذا استدلك  
عن الصرف عن الظن لا على خصوص تعدى المضاف كذا في رسم لم يكن من هذا  
القبيل بل من الجار النفي والحكم الاصل في فعله هو النصب لانه خبر  
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون  
ما هو في موضع التبدل كره وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاعتقاد  
كاسلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توعلها في الانها لا تعرف

فلا

فلا خذوا به فري بس زيادة الكاف وقيل الزيادة لان  
الزيادة تشا من ورجح الاول بان الحكم في زيادة الحرف ليس وبان  
القول في زيادة مظهر لود الى دخول الكاف على الصمد والى الحاجة تنطبق  
للجار والمجرور فاداه في الاطول وظاهر عبارة المقام انما يقال  
في قوله تعالى وجاز بك الحكم الاصل في الكلام لربك هو الحرف وما ادفع  
فجاز وصريح ايضا بان النصب في القرية من قوله تعالى واستل القرية  
والجري كمله مجازيا عما قاله عبارة المقام لا مكان ما وبل ارفع  
بالرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وان يقال ان الزم ان الرفع حكم  
مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في الجار النفي كما ان الجرح  
لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل بساق كلام السكاكي  
كاينظر لمن يطرف فيه وفي شروحه اه فري وما ذكره المصنف في  
ما يلزم من المقام لا يتم في الجار بالزيادة نحو ليس كمله اذ لم يفسد  
الجرح من محله اذ لا محل للجرح في التركيب فاداه في المطول قال الفري  
ليتمها بالتمام في الجار بالحد فمطلقا مع انه غير مط في محلي موال  
القرية الا انه يقال هذا الجرح هو الجرح الذي كان في المضاف المحذوف  
لاحره الاصل ولا يخفى انه نفس اهل المقصا قال سم اقول قول  
ولا يخفى انه نفس زده ما في بعض نسخ المطول حيث قال وان كان  
الحذف او الزيادة ما لا يوجب تغيير الاعراب كما في قوله تعالى او  
كصب من السماء اي كمل دوي صيب وقوله فيما رجه من الله اي فخرجه  
فالكل لا توصف بالمجاز اه لان الله تعالى بوجوده اي ولا يمكن في



في الوجود اذ سم فاذ اني اذ ايضا ص ما في المطول اني الله تعالى  
بني لا زنه لان في اللازم بسلام في المزمع كما تقول ليس لاح زيد  
اخر فاحر زيد مزمع والاف لا زنه لانه لا بد لاني زيد من اخر هو زيد  
هذا اللازم والراد في مزمع اي ليس لزيد اخر اذ لو كان له اخر لكان  
لذلك الاف اخر هو زيد فكذلك اني ان يكون لزيد الله تعالى مثل والراد في  
مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثله اذ التقدي الله موجوده  
تعالى للمزمع هو اخر زيد وقوله بني لا زنه هو الاف وكتب ايضا  
قوله تعالى للمزمع بني اي وفي المزمع لازم بني لا زنه فقد اراد باللفظ  
لازم معناه قصد قصد الكتابة  
والضارع على هذا كني فهو كني رجي وقوله وكنوب والضارع كني  
فهو على هذا كني يدعي لفظ ارادته اخرى على ان الكتابة  
واسطة بين الحقيقة والحجاز واعلم ان لهم في اللفظ الكتابي طريق  
الاولي الله مستعمل في غير الموضوع مع جواز ارادة الموضوع له وعليها  
كلام الص الثانية الله مستعمل في الموضوع له كني لا يكون مقصودا  
منه الى غير الموضوع له المقصود كني في غير الموضوع له متعلق الاثبات  
والتي ورجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان قصد المعنى الحقيقي  
وان استحال كما في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله  
الرجس على المرسل استوي وامثال ذلك كتابان عند المحققين من غير  
لزوم كذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه  
انما هو لقصد الاتعمال منه الى اللازم واحراز هذه الطريقة في البلوغ

قال

لا

قال دفع لاجحة الى ما قبل ان الكتابة مستقلة في المعنى الثاني كني مع  
جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل اخر وما استعمل اخر في الجاز  
فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولبحت  
تذكر كنهه فانه يجب للدلائل وهو انه يمكن ان يحمل الكتابة كلها  
حقايق صرفه ويكون قصد ما يحمل معنى كتابا من قبيل قصد النسخة  
بعد اقامته الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفا  
ذكرت دليله على انه مضاف فيكون التقدير هو مضاف ولا يكون  
هنا استعمال كثير الرماد في المضاف اه معناه فائدة النبوة على  
ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى سببية ارادة اللازم وليست  
منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جار زيد مع عمرو وهذا افعال فلان  
مع الاخر ولا يقال جار الاخر معه والمنوع هو الجمع بين المعنى ولا زنه  
على حقيقه يكونان مقصودين استقلاله على وجه يكون احدهما  
قابلا للآخر وسيلة الى قصده وفهمه كمن اراد ان استعماله في قوله  
مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة اللازم المعنى ليس قابلا لجواز ارادته معه  
الا ان يقال ان مع تدخل على المنوع من التشاركين وجواز ارادة معناه  
مع لا زنه لم يشارك اللازم في الارادة فبما مل في الاطول وقالهم ما  
اقول لا ينحل ارادة المنسبين في الكتابة مع استعمال اللفظ في حقيقة  
وجازة عندهم لانه محل مقصود ذلك اذ استعماله فيها على ان كني  
لدالة وما هنا احدها بتمام قال في البلوغ فان قبل اللفظ في الجمع  
المعنى الحقيقي والحجازي جاز والجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة



عن ارادة الموضع فيكون الموضع له ارادة او غير ارادة وهذا محال قلنا لا  
 له هو المعنى الحقيقي وحده فيجب رتبة على انه وحده ليس ارادة وهي لا تتألف  
 كونه داخل تحت الارادة ارادة طول القائمة سيا في جعله ملزوما للكتابة  
 كلام السكاكي الذي في الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم به فاما  
 قال ليس وفي قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون اعم  
 فظهر ان قال في الاطول وقد اشار الى قاعدة قوله مع جواز ارادته  
 وهو اخراج الجارز عن التعريف بقوله فظهر ان الاوالة لم يقل خرج به الجارز  
 مع انه اخصر واوضح في المقصود لكونه مع الاشارة الى هذه القاعدة  
 بغير اعلی ان العدة في الفرق بين الكتابة والجارز هو الذي هو الوجه  
 الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره  
 المشار اليه بقوله ورق بان الاشتغال بهما من اللازم لا يثبت  
 اعم مع بعض المحض مع ارادة لازمه اقوال هذا الفصل لما يكون  
 فصلا لاجزاء الجارز عن من مع الجمع بين الحقيقة والجارز والمفهوم اعم  
 فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي وان وجب فيه ككتابة بصورة  
 الحقيقي لينقل منه الى المعنى الجارزي المشتمل على المناسبة المصحة للاعمال  
 منهاه من جهة ان قال في الاطول وسعي قوله في الجارز من جهة ارادة  
 المعنى الحقيقي اذ ارادة المعنى الحقيقي فلا فرق بينهما فاما جازية في الكتابة  
 كما ذكره في التعريف وحقيقة كادل عليه تعريف الجارز ووجه لا يبعد الا ان  
 بما فاه كلامه للتعريف وبان كل صفة الكتابة كثر ما تخلو عن ارادة المعنى  
 الحقيقي ولا حاجة الى تعدي الجارز كما ذهب اليه الشافعي بلخصا وحيان  
 الكلب

الكلب اي عن احدى كثرة الصيغ ودرزول الفصل كثرة جمل او الصيغ  
 وان لم يكن له جازية بحيث فيه في الاطول بان اشتغال الجارز منه ما  
 عن ارادته وفيه قيل سبق ان الحقيقيين جوارز اشغاله المعنى الحقيقي  
 في الكتابة وقع لا يعلم الفرق بينهما وبين الجارز وان اشغاله المعنى  
 الحقيقي من اقوى قرآن الجارز فاذ اورد ذلك في الجارز ولم يجعل ما فيه من ارادة  
 المعنى الحقيقي لم يبق الكتابة عن الجارز في صورة اشغاله المعنى الحقيقي عن  
 نطق الحال بكذا ويمكن ان يجاب بصفة ارادة المعنى الحقيقي لو كان  
 ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والشيء ايضا في الكتابة دون الجارز فامل  
 اعم لمحض وفيه ايضا قوله وان لم يكن له جازية ولا كلب ولا فصل وورد  
 انه لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جازية في هذا الاستعمال فلو كان  
 كتابة بل جارزا واجيب بالمنع بل هي جازية ولو اشغال المعنى الحقيقي  
 ليصدق ان اشتغال الى اللازم كما مر عن التلويح وورد بان ما في التلويح مفرغ  
 ان الكتابة مسئلة في مناه الحقيقي لمقصود الاشتغال وكلاهما هنا سمي على  
 انها مسئلة في المعنى الجارزي ولا حاجة لارادة المعنى الحقيقي للاشتغال منه  
 كون اللفظ متعلقا في المعنى الجارزي الذي هو المتعلق اليه فانه كان ينبغي ان  
 جارز ان لا يما يجوز ان كانت وسيلة للاشتغال ومع اشتغاله اللفظ في المعنى  
 الجارزي لا معنى للموسل الا ان يقال لو مانع من ان يادى اللفظ كلا المعنيين  
 الجارزي على انه المقصود والحقيقي للاشتغال منه بقوله الذي لم يكن قد يمنع ذلك  
 المحمول على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصدا بالشيء والاثبات اما اذا قصد الاثبات  
 منه فلا يمنع فالبيان اعم لمحض هو ان الكتابة من حيث ادعاء صفة في  
 الاطول بانه يوجب الدور في تعريفه الكتابة لكن قد يمنع ذلك بواسطة



فصوص المادة اي وان حاز من حيث انها كناية بمعنى ان كونها كناية لا ينافي  
 ارادة المتيقن والتمسك بخصوص المادة تعريف الكناية صادق علي  
 هذه الصورة ايضا اذ انقضى اي المثل ان جمع ثوب بكرها النساء وقد  
 اي اقرانه في السن بان يكون ابتداء ولادة الجميع زمان واحد اسم  
 يبدون تلوعه فانه يلزم من تلوع اثنائه بالس تلوعه بالس اسم  
 مقتضيان اي واردة بان ولا يخفى انها متشعبة ارادة الحقيقة لا كناية  
 ثبوتها ماثلته اسم ورفق لم ينسب الي السكاني مع انه ذكره في  
 كناية لانه لا يخصه كاصوح به في الايضاح اسم اطول كالاتصال  
 طول التجاد اخذ ما ذكره هناك من كون طول التجاد لازما من طول  
 القائمة ملزوما عكس ما قاله في تعريف السابق ولا ينافي لان كل  
 لازم وملزوم اسم ومن المسمى الى الشجاع هذا لا ينافي لان الأسد  
 ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من الحارث المرسلة ولو جعلت  
 ملزومان بالقرينة والكنايات ايضا ملزومان بالقرينة كذا في الاطول  
 لم ينقل منه الى الملزوم لان اللازم الحينه انه ان عرف علاقة اللازم  
 بين اللازم والملزوم وينقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينقل من  
 الملزوم ايضا اطول متعرف بان اللازم مالم يكن ملزوما الملزومية  
 اللازم بان يكون احصا ومساويا فان قلت ان اللازم كناية يكون  
 احصا والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود اللازم بدون الملزوم  
 قلت اراد باللازم التابع الرديف كطول التجاد التابع لطول القائمة  
 اسم اطول وقال السيد في تعريف القناع اراد باللازم التابع والرديف كمرم  
 ان

ثم ان الاتصال باللازم الى الملزوم يحتاج الى جملة مساويا للمزوم  
 واحصا منه اسم وكتب عليه سم ما يصفه قوله مساويا واحصا هذا استغنى  
 عن ذلك لان الاعم في الجملة يسيد فلينما مل اسم من خواص الكناية دون  
 المجازي والاتصال بها ايضا من الملزوم فالادليل عليه الظاهر ان المراد لا  
 دليل عليه من حيث صحة في نفسه لاسم حيث كونه مراد مع صحة في نفسه  
 تامل اسم ما يكون وجوده على سبيل السببية اي واللازم بهذا المعنى  
 ملزوم والاتصال منه بمنزلة الاتصال باللازم اسم وهذا جواز كون  
 اللازم احصا اي يكون المراد باللازم ما ذكر لا ما هو المتعارف اذ لا يكون  
 احصا الا لكان الملزوم اسم فيوجد بدون اللازم وهو متع اسم ليس له  
 ايضا قوله وهذا جواز كون اللازم احصا مع ان اللازم بهذا المعنى لا يكون  
 احصا وانما يكون مساويا واعم اسم والكناية ان تذكر من التلخيص  
 كاستعاره آية الله وان ال الامر الى الاتصال في الكناية ايضا من الملزوم  
 لان ذلك التابع والرديف ملزوم الا ان القرب مع حاصل بينهما وهو ان  
 الاتصال في الكناية باعتبار كون المتصل به لازما وان كان ملزوما ايضا  
 وهو في المجاز على العكس اسم وفيه تطرقا في المطول لان المجاز قد  
 يكون من الطرفين كاستعمال الميت في البيان واستعمال البيان في  
 الميت اسم وقد يقال انه يجب الحنبية والاعتبار بخلاف كمرم في اعم  
 العلاقات في الفرق بين المجاز المرسلة والاستعارة في لفظ واحد  
 اطلق الميت على الميت من حيث انه لازم لاسم حيث انه رديف وتابع فهو  
 بهذا الاعتبار مجاز مرسلا اطلاق اللازم على الملزوم واذا اطلق على الميت من



هت هور ديفه و تاسه كان من هذه الحنية كتابة فلا اشكال سم  
 وقال في موضع اخر حجاب بان الاتغال وان كان فيه اي في  
 الحار من اللزوم كني باعتبار كونه ملزوما تاملا وكب ايضا قوله  
 وفيه نظر خاص بل كون الاتغال في الحار من التبع دايما ادراجا  
 يتصور بالاستعن الفيت ويك دفعه بان ذلك المرفى على ان الموضوع  
 له مراد به في الكتابة بانه في الرادة والاتغال في الرادة الى  
 المتبع وفي الحار الاتغال من الموضوع له الذي هو المتبع المحقق  
 للمعنى الحارى لانه الاصل في النسبة الى الخارج ولم يترس السببية  
 بحسب الرادة ايه ولو بنى الكلام على جوار راحة الموضوع له في  
 الكتابة يكون المرفى بينهما في الجملة ايه اطول اذ ليس المراد بالزوم  
 الا بل معنى الزوم ههنا الاتغال في الجملة سواء كان بناء على الزوم  
 المعنى او عادي او اعتقادي او ادعاى ايه سم بان توجد صفة  
 لم يعبر بالصفة دون اللازم ولم يعبر فيها بعده باللازم دون الصفة  
 سم لتصور حدها مختصة لكل واحد كما في المثال وان لم يلحق  
 بالمثل لا لسان وكذا طول القامة لو جوده في القل وجوه وكذا  
 عرض الاظفار لو جوده في العرس وجوه هي الايمان من مقتضى  
 وكتابة حاله ايه قيد ويسمى اي في اصطلاح العلوم العقلية  
 ايه سم مركبة كما يسمى الذي قبله خاصة بسيطة ايه سم و  
 الاختصاص بالكتفى عند اعترض بانه مستدرج لان الكتابة فيها الا  
 تتغال من اللزوم واللازم محض قطعا بالكتفى عنه ايه سم عن الاطول  
 من اليب ان يخص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير

في الكلام

محض

محض ايه الاختصاص المراد بالاختصاص ما هو اعم من الحقيقى والكمى  
 كما لا يحصل الاتغال بها الى الكلى عنه بمعنى سببية المأخذ مع  
 بقوله بمعنى سببية المأخذ وقول ههنا هذه عين البعده بالمعنى  
 الذي ينبغي نظيره في جعل السكاكى المذكور الذي وجهه الت في  
 المطول بان السكاكى لى المرفى بما يكون الاتغال بلا واسطة  
 بما يكون الاتغال بواسطة والكتابة التي هي سببية واحد التي هي  
 مجموع مع الخاليات عن الواسطة وخاصة الالذع وان العرب  
 والبعد بمعنى اخر ايه محضا المطلوب باصفة على ما قام بالقي  
 والكتفى في طول العاد عند التحقيق طول القامة لا طول القامة  
 وكلام الص حيث قال كقولهم كتابة عن طول القامة مستعمل الصفة  
 على هذا المعنى فلا يخفى انه ان اراد بالصفة ما دام بالقي يخرج  
 طول العاد وان اراد بدلول الصفة المفسرة بما دل على ان مهمه  
 باعتبار سببية سببية خرج نحو اعني طول العاد فان كتابة عن  
 طول قامة لا عن طول القامة ايه اطول وهو ضربان هل يحبان  
 في القسم الاول ايه سم اقول في الاطول بعد تقسيم الثانية الى  
 قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية ما تضمنت  
 البين جربان ههنا التسمين في القسم الاول من الكتابة وكما انها اهلا  
 فيه لعدم الاطلاع على انهما في كلام البعاه لخص الصفة ايه طول  
 العاد واما الصفة في تجاذه فليس في نفس الصفة ايه سم ايه طولها  
 الصفة في هذه العبارة بمعنى ما دل على ان مهمه باعتبار سببية  
 فعمل على نوع بصرى بكون الطول له اي وفي ذلك الخبير بما بالكتفى



عنه وهو طويل القامة اسم اوصية لا يخفى ان السادسة المشقة  
بالنصر جارتان فيه نحو عرض فعاه وعرض القفا اطول عرض  
القفا فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بكهه الرجل ليس بلا  
واسطة بل يستدله الاطباء على كونه سطة انه يدل على كثرة الرطوبة  
المتلزمة للبكاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث  
عليه البرودة والبيان في وجه تعدد هذا المثال الانتقال فيه  
واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يكلفه اهل الفن بل يتبعون  
منه اولاً الى تلك البكاهة فلا يجدوا في راس وعظم الراس  
بالاواط ابراج لفائدة زائدة على المثال بالاواط افعال  
بالاواط لان عظم الراس واستواءه بالم فربط دليل على علو الهمة  
العلم ولذا وصف نبي اى هالة البغوص الى الله عليه وسلم بانه  
كان عظيم الهامة اى فري نوع خفا كان بالنظر الى الاصل والادنى  
ها في عرفنا اظهر من ان يخفى ثم سبكون البكاهة لارزاق في الخارج  
اى حيد فانه يشغل في المسامع انه يشغل من كثرة الرماذ الى كثرة  
الحرومها الى كثرة الاحراق فتكون الوسائط خسا وعلى ما ذكره المصنف  
تكون اربعا اسم اى من كثرة الاحراق وكذلك صيرى في فروع  
الى كثرة قبل وهو المضاف اى مضافه المضاف يدل ان الكلام  
في المطلوب باصفة الثالثة المطلوب باصفة سواء كان ظرفا للثبة  
مذكور به صريح في فرد الكتابية في النسبة او لهما مذكور صريحا  
والا فكتابية في جميع الكتابية في النسبة مع الكتابية عن الموصوف  
او كلاهما مذكورين كتابية في جميع الاقسام الثلاثة اى اطول واسم

وهو

وهو اى الحصر وقوله في هذا المقام اى التسمي الثالث من الكتابية في هذا  
الكتاب كقولهم ان ثبت اختصاص اذ وفيه كقول المسامع المطورة  
بما يخص الصفة بالموصوف اى سم ملخصا ان الساحة اى الكرم لا  
لجود ليل يكون الذي تطويك فانه الجود اى اطول وقال الخليل  
بمعنى الذي اى الجود ثم نقل عن حكيم الطوسي ان الساحة يدل على  
طيب النفس مع انه ليس بدله واجبا والمذمومة لسهولة الانفاق  
للمال الكثير في امور حيلة النفع للعبادة على وجه تقتضيه الصحة والروية  
حصول رغبة صادقة في الصلوات لا فادة وبذلك لا بد له وان يندم  
هي كمال الرجولية بفتح الرا وضمها كما في القاموس وكتب ايضا ما منه  
يتبادر ان الرجولية لا تثبت للمرأة فليعلم ان لا تثبت لها الروية والوصف  
ثبوتها لها ايضا وهذا يقال لرجل ورجلة اذ اده سم وبكى الجواب  
بان المراد بالرجولية الانسانية وكتب ايضا قوله اى كمال الرجولية  
وذكره هو الشافعية الروية السيد راساله في زمانه ومكانه  
حفيد اى ثبوتها ثبوت للاختصاص قال في الاطول وجه ارادة الثبوت  
بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت لشيء والى عن غيره فانه يثبت  
منه ثم قال بقي انه اذا حصل الاختصاص بمعنى ثبوت الصانع له صار  
فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحبر هذه الصانع بمعنى له انما  
اراد ان يثبت ثبوت هذه الصانع له ولا يخفى ما فيه والبراءة الصفة  
اراد ان يثبت هذه الصانع له ولا يخفى انه لو جعل الشريف في الساحة  
والروية والذي للحسن المستغنى اذ اخصر هذه الصانع في ان يخرج  
لا يجمع اذ اقامته به لا تقوم لغيره اذ الصانع لا تقوم بحالين



فيكون مبالغة في كمال الخبر في هذه الصفات حيث تحقق هذه  
 الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف أنه يخص ما في  
 وقوله اختصاص أن الخبر على ظاهره مما وقع يكون في البيت كتابته  
 أحدها جعل ثبوت جميع أفراد الثلاثة كتابة عن الاختصاص وثانها  
 جعلها في قبلة مضرورة عليه كتابة عن الثبوت له أي وبه يرفى أن  
 المراد ليس استدلال مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا  
 المقام لأن المقصود استدلال على أن المقصود ذلك أي سم ومال في  
 الكتابة فيه إشارة إلى تضمن ركزي مبالغة سم وهي تكون فوق  
 الحقيقة أي أكبر منها وليس المراد أنه يحمل قيمة ويحمل فوقها شيء من الحقيقة  
 كما قد يترجم إسمي نعتها الروساق يقال بيت مقبيل جعل فوقه قبلة  
 أي أطول فقد أثبت له لأن ثبوت هذا الأمر الذي هو صفة يقوم  
 بحمل بقائها في المكان نسبة ثبوت محلها وهو الرجل في المكان فقد استبعد  
 محله الرجل لذلك الأمر قال في الأطول ولهذا أي الثبوت الصفة  
 في المكان بما كان هذا من قبيل الكتابة دون الحجاز أو لا تمتع ثبوت  
 الصفات في المكان لا تمتع إرادة الحقيقة ولم يكن كتابة بل حجازا  
 نقول لا يبعد كون هذه الصفات في قبلة ضرورة على أن الخبر كتابة  
 عن كونها على أن الخبر حيث جعل في مكان أن الخبر والمبادر من كون  
 في المكان الكون بالذات ولو كان في مكان الرجل بالذات الأنفس فكل  
 قيل أن الخبر هو الساحة والروية والذي المحادي بنيل الشرف  
 وأكرم أولاد يكون الأبا الأبا وأكرم الأبا خاصة وأكرم والختم  
 من أن يكون من جهة الأبا وأنفس الرجل أي بين نوبه يريد بالثوبين

الرد

الرد أو الأثر وكذلك المراد بالورد في قوله وأكرم في رديه في ساحة  
 يريد الساحة قد أم البيت إسم بل كتابتان وقد تجتمع الثلاثة كقولك  
 كثير الرماد في ساحة العالم وكيفية عن موصوف وهو بدليل لا يشهد  
 إسم في هذين القسمين أما خصهما بالذكر لا تسليع ذكر الموصوف في  
 القسم الأول لأنه مكاني عنه إسمي قد يكون غير مذكور لكن القسم  
 الثاني في تسليم القسم الثالث إذ لا تصور كون الموصوف غير مذكور  
 الكتابة عن النسبة إلى موصوف غير مذكور مع الصريح بالصفة أي أطول  
 كما يقال أخ هذا المبال الذي مثله لعدم ذكره الموصوف من الكتابة  
 عن النسبة وقوله في عرض بالضم أي ناحية فكانت في المال المذكور  
 أشرف من ناحية المودي ومثال ذكر الموصوف من الكتابة عن النسبة  
 فوك في عرض من يمتد حل الخوانت يريد تكفيره أما لا اعتد حل الخ  
 تكفي باعتداده حل الخ المتعاد من تقديم المتدالية الصمير عن كرم  
 ولا ضرر في كون هذا كتابة عن نسبة الكفر له أيضا لما تقدم من  
 أن استلزم الكتابة عن النسبة عند عدم ذكر الموصوف الكتابة  
 عن النسبة فإن كتابة الخ لا لا حاصل المسلم من لا يودي فيكون  
 من قبل المطلق يريد فيفيد حصر المبدأ في الخبر وقد كفي بحصره في  
 عن لاربه وهو انتفاؤه عن المودي وهذا من القسم الثالث لا يكي  
 نسبة السلام أي غير المودي على وجه الاثنان عن نسبة إلى المودي  
 على وجه النبي وهو موصوف غير مذكور إسمي بل يخصا قال في  
 الأطول فإن قلبت حصر السلام وعبر المودي عبارة عن ثبوت  
 ولما عن المودي فيكون في السلام عن المودي كصير حاقنت

Copy and paste the text into the search bar to find more information





الحصر ارجا الى بلده تفصيل التي يجب القيام فحور ان يكتفى بهذا  
 الفصل عن هذا الجمل على انه لو كان مني الحصر الاثبات والتي تفصيل  
 يجوز ان يكتفى بالكل عن الجزء ويحمل الكل وسبب الانتقال الى الجزء  
 الذي يقصود بالافادة انه عن توصية السلام في هذا النوع  
 نسبة واما القسم الاول اي من هذين القسمين ايه سم فهو ثاني  
 الاقسام الثلاثة وهو ما يكون المطلوب بالكتابة لنفس الصفة  
 وتكون النسبة مصرحاً بها بتبادر ان هذا القسم الثاني يجمله  
 والله يحج فيه الصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صرح في عدم  
 وجوب الصريح بها في جملة فيبين كل ما مر هنا على انه انما في  
 قسم القسم الثاني لا في جملة القسم الثاني وقسمه المنار له هذا  
 هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكور في لا يسلم الكتابة عن الصفة  
 الكتابة عن النسبة لا يمكن الصريح بالنسبة فلا يصح كتابتها  
 كقولك زيد بقصد حل الحركة كتابة عن كره فقد اوردت في هذا المثال الكتابة  
 عن الصفة عن الكتابة عن النسبة وقسمه الاخر ما اذا كان الموصوف  
 غير مذكور وفي قسمه كتابة عن الصفة الكتابة عن النسبة لانه  
 اذا لم يكن مذكور لا يصح كون النسبة اليه مصرحاً به فلا يكون  
 الا مكنياً عنها دون العكس جواز كون الصفة مصرحاً بها وان لم يكن  
 موصوفها مصرحاً به فلا كتابة في الا في قسمها اليه كالتقدم في قوله  
 السلام في القسم الثاني ان الصفة ولي السلام مصرح بها والكتابة  
 انما هي في النسبة ولا يشك بان الصريح به الاسلام والمكتفى عن  
 نسبة في الاسلام لا الاسلام لان المراد بالكتابة عن نسبة الصفة  
 المصريح

ما هي وسيلة الشهود ولا يملكون باظهار الذي هي الحياة الابدية لانها  
 مرغوبة للاخرة في ابتدائية فلا يخو الناس واخوف في بني الحكم ان  
 يحسوا غير الله في حكوماتهم ويدهشوا فيها خفية ظالم او رافضة كبري  
 اطول تدبجها بالدال المهملة والحيم من الدباج في او غيره  
 كالغريب والتزل قصد الكتابة والتورية اي بالاطلام المشتمل على  
 الالوان بخلاف ما اذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من الحسان لا الحسنة  
 يقصد منها المعنى الاصلي وما اذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من الحسان  
 المعنوية بل اللطيفة واراد اي ذلك المعنى بترسية الامله كالتل  
 الاول حوقولنا اي قول ابي تمام بن ابي ابراهيم محمد بن محمد بن محمد  
 وقوله غار عروه والمجدي ثباته فلم ينصرف الا وانقائه الاخر  
 كان في بيان يوم وفاته نجوم سمازك من بينا البدر وقد كانت البصر  
 المواصف في الوفا فواظف في ان من بعده يتر ودي وقوله ثياب  
 الموت اي ثياب الحرب وحال من ثياب وفي حال مقدرة اذ لا صرح في النص  
 لظاهر نطقها بالدم عنه ايه سم قال ليس وفيه نظر والاطوار ان المراد ثياب  
 الموت الثياب التي كفن بها وفيه انه يكتفى في الثياب التي مات فيها وهو كان  
 لا لباسها قبل حصول الدم من سندس هو ما رقي من الدباج خضر  
 خضر بعد خمر لان القصيدة مضمومة الروي كاسق ثيابه وقصد بالاد  
 هو ان يدي الثياب حرا وقوله وبالثاني هو قوله الاول في كقولك  
 الحوي اي في القامة الثالثة عشر المروفة بالبعدانية قد اعرف من  
 حنيفة بن قيس اسود بده اي اسود مد الخ البش الاضمر وصف العيش  
 بالاضمر كتابة عن طيبة ونفوسه وكاله لان اضمر العود والبيان



يدل على طيبته ونومته فيكونه عن لونه في الحيلة الذي هو الطيب الحين  
والكمال والاغوار كناية عن صق العيش وتقصانه وكونه في حال النمل  
اغوار النمل والكان يدل على النمل والرنانة فيكونه عن معنى هذا الدم  
وقوله واروراي بعد واعرض ومال وقوله اسود كناية عن الحرب فيه وقوله  
الابيض كناية عن السور فيه وقوله فودي بنية الماء وسكون الواو هو  
تسجيب الرأس ما يلي الاذن وابيضاض الشرايين عن كثرة الهم والحزن  
واريد به الحقيقة وقوله ربا اي ربي في وعطف على وقوله المد والارزق  
اي شديد المداوة واراد به الروم وهم اعداء العرب وقوله فباخذ اللون  
الاحمر با فيه زائدة للتبعية لا للمداي فانهم الموت الاحمر اذا في اليه والموت  
الاحمر شديد ومنه الحزن احرى من احب الحزن فقد حمل المشقة وفي  
الحديث كما اذا احمر الناس تغيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن  
احد اقرب الي المدومنه وقبل سبي الموت الاحمر اصل سبي احرل ما فيه من  
الدم وهو الاظهر من مقصد الحزن في لانه علو غيره من الصفات باللون  
مثل المد والارزق والروم رزق العيون فكذلك الموت الاحمر وقال  
ابو عبيد الموت ان يغمى بصرا رجل من اهل فيري الدنيا في عينه حرا  
وسودا الاخر هو الموت جوعا لانه يغمى في عينه كل شيء والموت  
هو الموت في غمة الماء والموت الابيض هو الموت هو موت العافية اه في  
الشرعي شارح الغامات وغيرها انسان له صفة ورد ان الصفة  
حال اهل الجنة فليس مذمومة كما قد يظنهم لان فيها حرة وبياضا وهو  
سفي الذهبي فتكون تورية لانها كما ياتي ان يطلق لفظ مبيان قريب  
وميد وياد البعد اسم اي وما في الالوان كناية لا يقتضي ان يكون

في كل لون تورية اي بل قد جمع الالوان لقصد التورية واحدها كاهن  
وتجوز اي بالطباق اي فاما ان التقابل فيه باعتبار المعنى الاول عليها  
اللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقي واما اذا كان التقابل  
بمعنى اللفظ يدل عليها بواسطة كان ملحقا بالطباق قال النري قيل  
لا وجه للحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تورية لا في المعنى الاول  
مناف المزموم فيبين المذكورين تناف في الحيلة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد  
يجازي عنه بان معنى قوله في الحيلة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة  
وهذا الامر ليس كذلك اذا التقابل الذي فيه ليس تقابل بين معنيين بل بين  
ومزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه والتخير بان هذا الوجه  
انما يدفع الاعراض عن الضم واما عن ان فلا لونه اي لانه يقال في الحيلة  
غير الاربعة فامل وقوله واملع المد فلا لانه قال او ما يشبه شيئا  
ذلك قالهم اقول قول ان او ما يليه شيئا من ذلك يجوز ان يرد شيئا  
سفي لا يشمل مثل هذا اي فيندفع الاعراض عنه ايضا فامل يتعلق  
احدها بالوجه في المثال وقوله نوع يتعلق بمفول يتعلق السبب  
الماسب المسببة فانه المواقف للمثال مسبة عن النبي اذا التزم في  
لان كهيئة فليست يقتضي الانطواء لستحقه وذلك الانطواء  
هو الرحمة وهي مسبة عن الكيفية غير متمايلين ولا يستلزم ما يريد  
باعتبارها تقابل الاخرية فارق ما قبله نحو قوله اي قول دحل  
بكم الال وكون المعنى المملة وكسر الراء الموحدة بناء على  
رافضي قال صحت بانني في اذن مصروع فلان من فشني واصول  
الناقة المسنة وقبل هذا البيت باسم ما بالشيء منقصة لاسوة



بقي ولا ملكا لا ينجي الا ذوقه وببقوله السابق بحرفه يردى  
الى ان المقابلة ثم بين ما اراد باللفظ من الحرية والحصة وان كان كناية عن التمسك  
بالذات بخلاف المقابلة ههنا ليس باعتبار ما اراد باللفظ اذ لم يرد بلفظك  
هنا حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ اهم  
يا سلم رحمك الله في ذلك الرجل اي تذكر الموت والناسف على ما مات  
الناسف اطلعه عجزه بالضحك اي على سبيل المجاز المرسل لان الضحك كبره  
عادة الظهور يظهر الانسان كغيره عن مطلق الظهور البياض فيض الضحك كان فيه  
المجاز المرسل اهام التضاد اي هو متساوي باعتبار اهما لم يجمع بين المتضادين  
فلا يرد الله مع في اللفظ فيكون لفظيا ودخل فيه اي في الطباق الخ قال  
الملازمة الجدية يمكن ان يقال انه داخل في رعاية التطويل الاظهر ان المطابقة  
انما هي مع الصديق والرعاية مع الاشياء المناسبة المتوافقة واما المقابلة  
فهي الركبة ما في اخص من كل منهما يجب التحقق للحل اه واما المقابلة  
الداخلية في الطباق عن المحقق به مع ان المبادرة ذكر الداخل قبل المحقق بخلاف  
في هذا الداخل هل هو من الطباق او لا والاتفاق على المحقق به مناسب  
ذكر التعلق عليه قبل المختلف فيه بالتفسير الذي سبق وهو الجمع بين  
متضادين اي متساويين متقابلين في الجملة اه جري باسم المقابلة الاضافة  
بيانها وان جعله السككي اذ هو والحال اي فهذا العمل عقلة منه قما  
براسه اي مستمدا والاحسن ما صنع السككي لان الطباق لا يرد فيه  
من حصول التوافق ولذا سمي بالطباق والمقابلة موجبة للمنافاة في التوافق  
فالاحسن ان يجعل قما يسميها لان حقيقة كل مساوية للاخرى افاذه عبد  
الحكيم ثم يوفي بما يقابل ذلك هذا محل الادخال على الترتيب باذني

بما يقابل الاول اولو بما يقابل الثاني ثانيا وهكذا اسم في الجملة  
من غير تفصيل وتعيين يكون التقابل على وجه مخصوص دون اخر لانه  
لا يشرط في الطباق هو كذا المقابلة عن الطباق وصدق حده عليها  
والراد بالتوافق خلاف التقابل اي عدم التماس في وليس المراد ما  
التقاما صدقا لا موهوبا حتى يقتصر على التماثلين ولا ما كان موهوبا  
وان التقاما صدقا لا موهوبا حتى يقتصر على التماثلين بل المراد جعل  
التماثلين والتماثلين والخلافة كالانسان والظاهر متساويين  
اي بينهما مناسبة وان اختلفا ما صدقا وموهوبا كالتمسك والتمسك  
والتمسك وقوله او تماثلين اي في اصل الحقيقة وان اختلفا موهوبا  
فقط كالانسان وقام بحرف قوله اي قول اوله لانه يضم الدالين  
بالنون ان الحون كان صاحب نوارده ومع فاسد الدالين لذهب  
وحكاية مشهورة في علم الادب اذا اجتمعا بالرجل وقوله بالرجل اي  
اذا اجتمعا بالرجل في البيت احبساك والرجل وصف طردي ولو قال  
بالرجل كان اعم ليشمل المرأة وعبرة الاطول وذكر الرجل تقريبا او  
المرأة معلومة بطريق الاول لانه لم يدفع قبح الكفر والا فليس كال  
الرجل برجولية كيف يدفعه نقصان المرأة يكون باراءه والتمسك اي  
المعبر عنه بالدينيا اه سم وتماثلة الاربع بالاربعه الخ فثبت  
فانه فان في الآية قسم الرابع لان لفظة فبيرة تكرر في الايتين ولم  
تختلف فقامت بمقابلة الاربعه ويحتمل ان يكون فبيرة بمعنى فبيرة لانه  
اذا تكرر فبيرة كان مفسرا لكن ذلك غير صريح واما المقابلة الرابعة بين  
نفس البشري والمري فيقدم فيه ما نقله عن الايضاح هذا وقد ذكر  
الواحد من مقابلة الحنة بالحنة بت المتي ازروهم وسو الل

112



ينفع لي وانتي وياض الصبح بربّي وتبه نظر لان في وفي صلة بين  
 ونري فيهما من تمامه بخلاف اللام وعلى في قوله لها ما كتبت وعلما ما كتبت  
 والمقابلة اما يكون بين المتعطين كذا في الابيضاح واما مقابلة النسخة  
 فتمت قوله على من حرق عريضة وفي رجل بعد قد دل عليه قال  
 الصدي في نسخة اللامية هذا البلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى به فاما ان  
 اعطى اي حواله والتي اي الله وقوله بلحبي اي بالكلية الحبي وهي  
 كلمة التوحيد والخصلة الحبي وهي الايمان او بالملّة الحبي وهي ملّة  
 الاسلام وقوله فسنة اي هبة والبري الحبة واما من يحل اي باسمه  
 في الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يعن فيه والرد بالسري الاله  
 قبل ولدت في اي بكر الصديق رضي الله عنه اثنى بذكره من الله ان  
 خلف بيده وعزة اولى واعتمده فانزل الله تعالى والسيل اذا انفتح الى  
 قوله ان مسكم لتي سي اي كرومية اي بقوي اسم والتعادل بين الجمع ظاهر  
 بعد ان المقابلة ان المقابلة اربعة في مجموع سيرة السري وفي سيرة السري لا بين  
 الحريقين الاولين منها لا تحادها وعدم المقابلة ولين الحريقين في الحريقين الداهين  
 لما نقل عن الابيضاح انها تكون بين المتعطين وما ذكرنا نبدفع بحث القوي واجبه  
 وبهم من كدهم ان المتقل بال يكون تمام الفهره كان يكون الحرف صلة بغيره  
 واجبه اسم وقوله وما ذكرنا نبدفع بحث القوي اي في الآية باله ليس في  
 مقابلة الاربعة في الاربعة وقد قدسناه عنه انه بهذا تعال هذا في اي  
 وعن النبي اذا رعد عنه ولم يده ومن فرق بينهما فقد اخطا كذا في العرب ام جيد  
 اي وليس الاله به كثرة المال يستوان الدنيا اي المحمة مستسا اي سزا  
 فيكون هذا من قبل الاله وهو الجمع بين معنى يتفق احدهما بما يقابل الاخر نوع  
 تعلق وجه لجل الاله من الطباق الحقيقتي اي المقابلة نظر المقالب اي فالآية من

المحق

المحق بالطباق باعتبار استغنى والتي ومن الطباق اي المطابقة باعتبار التبدل  
 من قبل قوله تعالى استدل الحكي في الآية وفي وهو الاول اقيم فيها  
 وهو الرحمة تمام السبب وهو اللين والناية اقيم فيها السبب وهو السبب في علم  
 السبب وهو عدم الالتقاء عكس الاول وصدهما الاول ان يقول واذا رعد  
 بصير الحجة لاجل قوله او اكثر وفي بعض النسخ او اصددها بصير السبب  
 واذا شرط ههنا امري امر غير فيه قيدا عبد الحكيم وعبارة في قوله انما بان شرط  
 ههنا ما يحجم فيه التوافقان او التوافقان لان الشرط المروي في ان الشرط والشرط  
 الممثل بما لذلك ليس شرطين وحاصلا ان الشرط المقابلة ان تذكر في طرف  
 منه معنى يترك التوافقان فيه او التوافقان ان ذكر مقابلة كذلك في الطرف  
 الاخر وفي السبب عما يترك في التوافقان بوجه من الوجوه بالشرط نوع خاص  
 اي واذا شرط الاله واما اذا لم يشرط امر في الاول فلا يشرط شي في الثاني  
 كما في قوله تعالى واليضحكوا قليلا ولم يشرط في الكفر والا فلا يشرطه  
 وهو لا يشرط بل لفظ انه مبني على الاجتماع اذا لا فلا من مع السلام ليس فيها  
 فضلا عن كونه غاية في الرفع وما يناسبه اعم من ان يكون واحدا او متبدا  
 لا بالتضاد اي بل بالتوافق في كون ما جمع من واحد واحد لصحته في ادراك  
 او المناسبة في شكل او ترتيب بعض على بعض او ما استهت من ذلك وما كان  
 هذا الجمع رعاية التي مع نظيره او شبهه او مناسبة سمي رعاية النظير اه في  
 ان يكون كل منهما متباين للآخر اي متباينة لانه تقدم ان الرد بالتضاد مطلق  
 التعادل والتساوي في الجمع وهذا القيد وهو قوله لا بالتضاد وذلك اي  
 الجمع لا بالتضاد نحو الشمس والقمر اي هما متساويان في جنتهما في الحال  
 يكون كل جنة نورانيا سماويا بحسان اي عريان في روضهما بمقدار معلوم  
 فالشمس تطلع الفلك في سنة والقمر ينقطع في شهر فمما سميها بها



يقع امرين لاحاجة له مع قوله قد يكون بالجمع ينزل من فوقه وكقوله  
اي الجوزي وقوله في صفته الابل اي بالهزال والصف جمع قوس فان قلت  
فما جمع على قولك كقوس جمع على قوس قلت هو كذلك الا انهم يصرحوا فيه بانها  
اصل في قوس فكر هو اجتماع ضيق وواو في قوس والبر على الواو  
فصل قوس فوقت الواو متطرفة فقلت الواو با وامتد اليها في الباء فليست في  
كثرة المناسبة الياء فليست في القافية فليست في المثال في الصفه في الكثرة هذا هو  
ما في الفوتج المظلم وصف كاشف لان القوس لا يكون الا كذلك اهـ و  
المعاني من الانحاء والى الطول من عطف العود وعطف حاء اهـ وقوله  
من عطف اي بالتشديد وقوله وعطفه اي بالتخفيف او بالعكس بل انهم اي ي  
كلاهم ويزاير من نسبة الابل بالتشديد وقوله بل الواو يارب عن هذا التثنية  
الثاني ووجه التشبيه في الاخرين هو الاستواء لان الاستواء في الواو اكل وائم ولذا  
اُضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت ان الابل الهازلة في شكلها ودقة اعصابها  
تساوي تلك القوس بل اقدمها وهي الاسم المخونة بل اذق وهي لا واما قوله  
سم موية وصف كاشف مخونة من مراه تحته اهـ بل الواو يارب بل ي  
الواو يارب في قوله جدا جمع ورو هو الخط الجامع بين طرفي القوس جهات  
امور ولا يخفى المناسبة بينها فان كلا من اسم والوجه له ثقل بالقوس اهـ مما  
اي قسم يسميه اذ وهو انجم الكلام اي كان جملة او اكثر بما يناسب ابتداءه  
كان يكون علته كافي الية او العكس او كالدليل عليه او نحو ذلك قال الفوتج لو  
قال بما يناسب ما قبله كان اولي لان قوله لا يدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف  
وان كان ابتداء الكلام كونه رأس الية كقول وهو يدركه الابصار الذي يناسبه  
الحيز ليس ابتداء الكلام اهـ بما يناسب ابتداءه فبواضح من مراعاة النظير لا يجمع  
بين متباينين احدهما في الابتداء والاخر في الانتهاء فان اللطيف مناسب كونه  
غير مدرك بالابصار اي باعتبار انبساطه وهو الدقة اذ تسان الدق والحق وان كانت

كذلك

ذلك محالا في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه بحسب اللطيف بعباده الروفيع  
وعبارة الفوتج قولهم فان اللطيف مناسب الخافه بامل اذ المناسب له هو اللطيف  
المستقيم اللطافة وهو ليس مراد بها واما اللطيف المستقيم اللطيف في الية  
فلا ينظر مناسبة له الا ان يقال اللطيف هنا مستعار من تعادل الكيف لما  
لا تدرك الحاسة ولا ينطبق بها وهذا المدرك في المناسبة اهـ ان يجمع بين  
غير متباينين اي لعدم وجود متباينين اوجه المناسبة من تعادل او عليه من  
وان لم يكونا متباينين هما اعم من ان لا يقصد واحد منهما كانه كلمة او يكون  
احدهما مقم دون الآخر كما في هذا المثال اهـ نحو الشمس والقمر ان الابل  
بذلك بالنظر للجمع بين الشمس والقمر والجمع فيه بالنسبة الى التميز مراعاة النظر  
وبالنسبة الى الشمس والقمر انهما يجمع بينهما الباء العنونة بتعادل  
لهما والسعود عا عن الانقياد وقوله فيما حلقه اي في الحلق  
هما وليسوا بهما الشاب فنبه للمراعاة كسنة ايهام النصارى  
للطباقي مجمل ما في ايهام التضاد اي بوجه بتوجهه مثل الذي  
وجه ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرنا بلطفين  
يوهان التضاد فيقال هنا لان المعنيين غيرهما بلطفين يوهان  
المناسب نصيب الرقيب في الطريق اي ليدل عليه او على من ياتي  
قال سم كائنا القطاع من ينظر القافلة ليرى قواهل يقوونهم وهل  
مهم شرا ولا ومناسبة هذا المعنى الاصطلاح في طاهره لان ما قبل الخ  
يدل عليه فهو كالرقيب عليه المهم هو جعل الردد اخطوطا كارتبة  
سهما ما قال ع في ووجه تسمية لسم ان ما وضع كذلك يريد في  
البيت او الفقرة ملازم له ليريه بولاقته على المعنى من جهة فصلا  
عنزله الخطوط في الثوب الزينة فيه ليريه اهـ ويرد سهما اذ اي



وهو ما حوذه من الرد المسموح لأن البيان والقرينة متساوية المقدار غالبا  
 في كالحظوظ المستقيمة اه من القرينة تكسر القاف ونقصا في الاطول  
 بقرينة البت اي سطره في وجود زعامة الروي فيها الا ان القرينة لا  
 تسمى قرينة بدون اخرى والبيت يسمى بيتا بدون اخر فقوله اي اخرى  
 في القامة الاولى بتدخيره قرينة هو اي ايراد السروي وقوله يطعم  
 طمستجاء اي يصوع القرو قوله هو جواهر لفظه اي بلفظه الشبه با  
 الجواهر وتقع الاسماع الخ اسمع وواحد وعط اسمع الوعظ  
 على وجه تحريك اللفظ وواحد وعط اي باز واحد من وعظه بالاسورة  
 المانعة للسمع ما لا ينبغي انه يرتك في الاصل اي الثاني والا فالاصل الاول  
 احدي فقال الظن على شكل فقر الظن فيكون اطلاقها على قرينة الترخيل  
 مرسل او استمارة وقوله في الاصل بتدريك قوله لم فتكون في الاصل شذوذا  
 بين ذلك وقرينة الظن محل نظر اه بنس ما يدل عليه اي على مادة وصورة فالأ  
 يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروي فالوقوف على قرينة الروي هو الصورة  
 فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد ما يجد الدلالة على مادة كالتجديدها  
 انه فان قوله فاختلوا يدل على الاختلاف ولا شك ان الدلالة على المادة لا توقف  
 على معرفة حرف الروي بل الذي يتوقف عليه خصوص صورة نوع اللفظ الذي تروي  
 به تلك المادة ويتحقق به القرينة باعتبار اخره كيطولون في الذئبة وهذا عرض للضم  
 قوله اذا عرف الروي اه اخر كلمة الكلمة الاخيرة اذا عرف الروي السابق  
 مع ما يلزمه من الحرف الذي قبله فاعل اي نايب فاعل لانهم يعبرون عن نايب  
 الفاعل بالفاعل ما لا يوفى به الخ اي صورة اي ولو فرضنا كما في الآية  
 كما في قوله تعالى وما كان الناس الا في نود من ان الآية لم يعرفها الروي  
 والا فلاية عرف فيها حرف الروي ويدل على ذلك عبارة السبوت وان كانا

عبارة

عبارة التخلوفا وعبارته ومن اجل ان الشرط هو ان يجعلها كالماتم الخ  
 مع الحاجة الى معرفة الروي كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس  
 الاية فقد عرف ان الخ هو يتخللون من معرفة الروي وانه نون بعد الواو  
 كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعدها ولو انك المرفعة لتوهم الخ  
 هو ما فيه اختلفوا ليطابق قوله فاختلوا اه نحو وما كان الله ليظلمهم  
 التلاوة في اول سورة الروم والتوبة فاما كان بالغا لفظهم هذا هو  
 فهو يدل على مادة الخ ويعني كون المادة التي من الظن مخومة بنون بعد  
 واو معرفة الروي فيما قبل الآية نحو قوله اي قوله عمرو بن مدي كرب  
 اه اطول اذ لم تستطع هو الرصاد لدلالة على سبطع الذي هو الخ  
 ومنه المسألة اعلم انه اذا وجد علاقة بين شي وذاك الشيء قوله  
 تعالى وجرا سبه سبه منها فلك المسألة محار فان السبه الاولى عبارة  
 عن العصبية والثانية عبارة عن جرا العصبية ونسبها علاقة السبه في طرف  
 السب واراد السب وهو الخ واذا لم يكن هناك علاقة كما في قول الشاعر  
 قلت اظنك الخجة وقبيصا فانه ليس هناك علاقة بين الخجة والخياطة  
 فليس تلك المسألة حقيقة ولا محار او كتابة قال ابن في السماع ولا يصح  
 عن هذا المسألة ان الابان يرم ان هذا النوع من المسألة خارج عن المحصور او يقال  
 ان الوقوع في الصحة هو العلاقة فيكون محار ووجه عبد الحكيم بامر من الادب  
 ان يصل ذلك الوقوع علاقة ينافي عدة من الحسنات البدئية فكان عليهم ان يرو  
 في في البيان الاخر الثاني انهم قالوا لا بد في المحار من الزوم ولونا وبلا وهذا  
 ليس بهذه المثابة فالسب هو الاول وهو انه قسم ربع خارج عن المحصور قال الله  
 فان قيل كان ينبغي ان يذكر المسألة في القسم الثاني اي السب لا يتعلق

Cop

ing

rsity



باللفظ احب بانها اما وصيصة المطابقة والمقابلة في قول الله ان الله لا  
يسخى الاله اه واجيب ايضا بان المطابقة لفظ اول وبالذات هو المعنى  
لان فيها ذكر معنى لفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى لان هذا  
تابع كما دل عليه عبارة في وهو ذكر الشيء اي المعنى كالمطابقة لوقوعه  
في صحته فان قلت الوقوع في الصحة فاصح من الذكر فكيف يكون علة  
لذكر قلت اراد بالوقوع في الصحة قصد الحكم الوقوع والقصد مقدم  
على الذكر تحقيقا بان ذكر هذا الذي عند ذكر الغير وقوله او تقدير بان ذكر  
الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدر والمقدر كالمعنى  
تحقيقا كما لو قيل لك اسمك ما قبلت بل اسفني طعاما اي اطعمني طعاما وما  
تقدر كما لو رايته انسانا فقلت لا فاعرض لي الكرام هكذا اي اصنع  
المعروف لي الكرام فكانت قلت هذا ليس من الاستحسان فاعرض لي استحسن  
مخوه اي وقوعا الخ دفع به ما يتوهم ان تحقيقا راجع للذكر اقترح شيئا  
اطلب شيئا من المطبوعات طلبا الزاميا اذا سألته اي تقول ذلك اذا سألته  
الخ من غير روية اي تامل في حال السؤال وطلبته الخ تفسير وقوله علي  
سبل التطيف اي الا لزام وقوله والعلم تفسير وجعله متبادرا غير متبادر  
اندرجه اي حصه واوجهه اول اعني مناسب علي بالانجي اي لان قول الله  
لكن طبعه ولا ينبغي ليجاد الطبع ليطلع وان جعل علي معني اوجد اصله ليطلع  
نافاه السياق ايضا لان اراد طلب ما يريد من الاطعمة المطبوخة فطاهه وليس  
الاراد انما بطعام نطبخه لك وقال لم لانه غير قوله افعل شيئا فعله اي ذلك  
الشيء الذي فعلته لك ولا معني له اه خذ مضارع سلكه خذوه  
بضم النون وكسر الهيم اه سم اي ضبطوا بكر الخ الحجة وسكون الباء الحجة  
حيث اطلق الشئ اذا علم ان الشئ يطلع علي الذان وعلي القلب وكذا

المعنى

المعنى يجوز اطلاقها علي الله تعالى لكن لا علي سبل المسألة لا علي  
الاقتداء لا بهام ان الراد بها القلب فاندفع قول بعضهم لا يحتاج الي  
المسألة الا اذا كان الراد بها القلب لا يقال انه ورد في الحديث  
ابنت علي نفسك وفي القرآن ويجدركم الله نفسه كتبكم علي  
نفسه الرحمة لا انا تقول وان اطلق من غير مسألة في ذلك لا يجوز  
الاطلاق من غير مسألة في غير ما ورد لا بهام هذا وفي الفري  
الظن انفراد ان المعنى ولا اعلم ما في ذلك فبقي عن الذان ما ليس  
لقوله ما في نفسي والتفسير بان لا اعلم ما في ذلك ليس بكلام صحيح  
بل الوجه ان يقال غير عن لا اعلم معلومك لا اعلم ما في نفسك لوقوع  
التفسير عن تعلم معلومي تعلم ما في نفسي كذا في كتابنا وفي قوله  
ليس بكلام صحيح جمل ان وجه كونه غير صحيح ان لا يظهر كون المعلوم في  
الذان الا اذا كان مطبوعا فيها متفقا والله تعالى يثريه عن ذلك بخلاف  
المخلوق فانه يطلع المعلومان في نفسه ويتقن فيها اسم في صحته  
اي كصفا او صفتكم في كل الاله التي صفة الله نصب يقال  
مخدوف وجوب ادل عليه قوله انما بالله تقديره صفا الله بالله  
صفة اي طور بانظري لان فعله اي وزنه فعله بكر الفاعل يكون  
العين المسمى فهو اسم للهيئة لا للذات ولذا قال انه وهو الحال  
وهي الحالة اي الهيئة المحصورة وقوله التي تسمى الذات والذات  
الناسبة من الصغ الا ان يقال الراد الهيئة المحصورة التي تقع عليها اي الحق  
فيها مطلق المصدر الذي هو مطلق الصغ من حق العام في الخاص لا بهام

120



اي لعماد دل عليه اما اي نظري الله باضافة نظري الى الله تسمى  
الله ولم يقدمه على قومه موكد لئلا يكون فيه فصل بين الضم  
الموصوف قال في قوله ثم ان اطلاق مادة الصنع على النظير من الكفر  
تسمى وذلك انه شبه النظير على الموصوف وسمي بالفعل الصالح  
والاخلاق الطيبة كالنظير الصنع على صاحبه ولا ينافي ذلك كونه  
مشكلة في لان الايمان اذ علة لوكد سلك على نظري الله  
من افعال المذموم على لانه لم يصفون اي لما تضمنه قوله اسم الله  
الفعل الذي ورد به ثم اشار الى وقوع اي اذ وجه وقوع اذ ما  
يعبر عنه اي المعنى الذي يعبر عنه وهو النفس تقدير ارجع لوقوع  
يصفون اولادهم يدخلونهم اي هذا المعنى يتحقق ان يقال له صفة  
الا الله يذكر هذا اللفظ والاعلى هذا المعنى في ما اصف بويل النفس  
منه و يصنع فيه الخ لئلا يتغير بطول الزمان فتغير عامتهم بطول  
التغير ويقولون ان ذلك من ركة النفس كما يفترون باطوار الزهنة  
فجعلوا استغفار موجبا للمغفرة وفصوله امر الناس فاسرهم  
ان شأهم راضون بذلك اخرجهم الله في اصف اي في جعله  
كالزعمان لسموه اي ذلك الما اليهودية هي اسم لما الذي عمل  
به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فاده الصاري وصاروا  
يصفون فيه اولادهم وكما انهم اذوه وهو باق الى ان نظروا  
اي من غير دينهم المحود عندهم لغة الله علمهم نصرانيا صاوا نظروا  
سائر الاديان اذ في كمال الملوك امر المسلمين من السابق

قولوا

قولوا اي فاصري اي ان شئت النظر الحق والايان الغير الذي يتاهل  
ان يسمي نظري اقولوا اما بالله بالله اذ اهل في وصفا الله اي غنا  
في الايمان السببة بالما الطور من صنع يده في الماعن في الايمان السببة او  
لونا الله من صفة لونه وقوله لا مثل صفتنا باحد النفس وهذا اللفظ هو  
المعروف كذا يقال في الوجه الثاني هذا هو اللفظ المرفوض فصر عن الايمان  
الخاص ان الصنع ليس بذكر كور في كلام الله ولا في كلام غيره  
وكفر غيرهم اولادهم عبارة عن الصنع وان لم يتكلموا والاولى تارة في  
سياق هذا الفصل فكان لفظ الصنع مذكورا اسم عن الايمان بالله  
اي عن لانه وهو النظير من رتبة الكفر المشكلة اي تسمية المعنى  
المعبر عنه المعنى الذي يتحقق ان يعبر عنه بلفظ الصنع من عمل الصانع  
بيان للمعنية اي توقع الراجحة عرضه من ذلك ان المعنى للقول اذا  
لم يكن يصفو لجعل المصدر باب الماعل قال لم قضية عبارة الاصباح  
هذا التأويل على تقدير السناد الى الطرف ايضا وفي نظري قال وقد  
يقال لاحاجة الى ذلك لجواز ان يقال قوله راوع على لفظ الخطاب  
ليصير المصدر هو الراجحة لانه مصدر راوع فيكون التقدير راوع  
هو اي الراجحة اي يوقع اذ او الى الطرف اي قوله من يقول انه غير  
لازم للطرفية كما في قوله لقد قطع بكم بضم النون وعليه فيني في  
الصانع في الضم في الشرط والخاصة لصانع او طال من ايجال  
كون المسكن واقفين في الشرط والخاصة واحدة واقع في مكان الشرط  
فاحدها واقع في مكان الشرط بان حجة بعد ادانة والاخر واقع في موضع

١٢٧



الخا بان ربط بالشرط وسبق جوابه وافعال في الشرط والخافيه صرف  
 للعبارة عن ظاهرها مزدوجين اي جتمعين معين وهو مطلق الخاج  
 وان كان الرب على الشرط خاج هو الرب على الخاج مخرج كقول  
 اي قول العجزي اي مطلق وسبق في شرحه في الهوى اي اذا  
 ثبت عن الخاج فترتب على الرب الخاج الهوى اي لزومه واصل الخاج كثره  
 الكلام والخصومة والترادف فانه عن مطلق الزوم الصادق بلزوم الهوى  
 بخارج من السبق بالزوم عن اللزوم بل من السبق بالسبق عن المطلق  
 اذ في فتح عطفه على يدي وجواب الشرط اصاحت وقوله في عطف  
 عليه وفي ترتيب الخاج الهوى عن الهوى عن جوابها فانه في الحسن لا فضايه ان  
 ذكرها ولو على وجه السبق زيد فيها بقره وفي ترتيب الخاج الهوى عن الهوى  
 عن جوابها على رشي الواشي ما لفته في ادعا كون جوابها صيغا اذ قوله  
 مطلق الوشي فكيف لو سميت او ان عينا ولزومه تفير بقوله  
 الخ اصاحت الي الواشي الخ قيل الصواب رواية ورواياه اصاح  
 بالتدكير لان ما قبله كان الترتيب علق في جيبه وفي آخره الشرع  
 وفي هذه البدر وفي الشبان ان في قوله فتح في الهوى وقوله  
 فتح في الهوى قلبا لان الخاج من العاشق في العشق لان العشق فيه  
 من العشوق في الهوى من الهوى في العشق ام وقوله احاج بالتدكير  
 الخ الذي في شواهد الباسي انه في الموت وانشد قبله على ايام  
 عندها لمواصل وصالحا او عموما لمصطفى صبر وقوله قلبا لان  
 الخاج الخ اي والمعنى فليج في الهوى وليج في الخ اي سميت لان الدليل  
 لان الغالب ان من سمع شيئا قبله وبزينة تفسير بما افترى على ان كذب  
 علي

متدا رواج اي جمع وقد تبوهم منط العبارة اي عبارة المضار ظاهرها  
 تقول قوله في الشرط بقوله رواج وقع ففهم منه ما قاله وقد علمت ان شرط  
 بقوله مسين اذ لا قيل بالاروحة او اي لان الترتيب على الخ ليس هو  
 الترتيب على الاجلاس اذ اجاني او قد جمع هنا بين مسين في الشرط  
 وهما في ريد وسلامه عليه ومسين في الخا وهما اجلاس والعامة  
 عليه ايه سم من كلام السلف اي من اهل البيان والتبديل في  
 والعبادة المركبة اي بالنظر لما قاله الص وعبارة المضاد ضم  
 بشرط ان يكون تاجير لتقدم عن الخ الذي كان التقديم عليه ايه سم  
 وظاهر عبارة المضاد صادق او اي بقطعة الشرط عن صلاح انه يقول  
 عليا وبقوله ذلك المتقدم على الخا الموضر صادق على الخا اي لان  
 قوله ثم يوضح ظاهره سواء عن الموضر والواهي وليس من المكس اي بل هو من  
 رد الخ على المصدر وبقية المكس على وجهه اي يحي من محي العام في الخا  
 اي بتحقيق في تلك الوجه وهذا اندفع ما يقال من ان العبارة ان المكس  
 بقية على وجه وتلك الاوجه يكون المكس بقوله منها ان تقع فهو من  
 بان وقوع الشيء في نفسه ان يقع بين ان يقع المكس متعلقا بها اي لفظ  
 وما اصب اليه لاسمها احد طرفي جملة اي ويكون المكس هو الخ في  
 تلك الجملة كافي المثال فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان  
 المكس اما وقع في عادات السادان وهو متقدم مع كني للمكس وحسن  
 مكس ما لجمع جملة كما يوجد ذلك من ع في عادات السادان  
 اي الامور المتعادية للسادان افضل الامور المتعادية للناس وانسرفها  
 وسيد بها قال لا يقال ان هذا المكس سفي ان يمد من البدع السطحي لانه



على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ القدم وتقدم ذلك الوجه لا نقول المستمع  
حدوث مبني وبذلك صح الاخبار به عن الاول ام ولعل مراده الله راجع  
للمعنى اولاً وبالذات وان كان راجعاً للفظ ايضا كما تقدم وفيه تأمل لان  
اللفظ ان العكس راجع للفظ اولاً وبالذات وبله نعم المعنى فيكون  
رجوعه للمعنى بطريق السمع فمعنى الاول عاملي تبا ولحقه مجرم  
في قولهم تعالى ان الله فالولجب والنوي الآية وكون اللفظ لم يحضر  
الاقسام بل قال من لا يدفع الاولوية في جملتين اي فعلين كما بينت  
لا في جملة واحدة يخرج من المعنى الحاجة من التبع ويخرج التبع من  
المعنى كالبيعة من الدجاجة ينطبق في طرفي كل من جملتين اي طرفي  
كل واحد منهما لانه حل في اى زمان فمتان في كل من اللفظان هما  
الضمان احدهما ضمير المذكور وهو هم والاخر ضمير الانان وهو هو في  
جانب المسدالية في الطرفية تسمع اذ هو هو المسدالية فالاول  
احدهما المسدالية وقوله في جانب المسدالية لانهم ليس سدا  
بل المسدحون لنكتة والا كان غلطاً كقولهم اي قولهم هو هو  
الارواح اربع واحدة الرباع والارباع وتجمع على ارواح لان اصلها  
وانما جاء اليا لانكسار ما قبلها فاذا رجعت الى المعنى عادة الواو كقولك  
ارواح الما وروحت بالروحة اه صحاح سم والديم جمع ديمة وهي لفظ  
الذي ليس به يرق ولا رعداه سم وعبارة في وهي السحابة ذات  
الطائر الكثير سم بذلك لدوامها عالياً بما لا يخفى له اي لبيعة عقبة  
في الحس بل عفاها القدم انشأ الى ان ذلك قد رعد بهي وان الواو في  
وغيرها للمصنف عليه التورية تقول ورثت لخبير تورية اذا تورية وظهر  
عليه

سماة ما خذ من ورثته انسان كانه يجعله ورثته حيث لا يظن اه صحاح اه  
سم لفظه مضيان اي سواك نا حقيقين او جازين او تخلفين قال  
الفري قبل اراد به الزيادة على معنى واحد سواك نا مضيان او الكفر  
والا قرب انه اخذ بالاكل كما بيناه فيما سبق مثله اه قريب ويصدق  
الى التورم لكثرة استعماله فيه ويصدق عنه لبيعة استعماله فيه اعتماداً على  
قربة حصة كاحالة الاستمرار الحسي في الآية الاولى وكاحالة اليد  
على الحاجة في الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى التبع لمبيد  
قرباً ما يخرج عن معنى التورية فان لم يكن قربة اصله لم يفهم الا القرب  
فيستلزم حكم الازالة ويخرج اللفظ عن التورية ايضا وهو شوي اي منع  
بالقوى والبيعة الذي هو الاستقرار اي حيا على سطح من السطوح  
وهو القدرة وجه الايدي لا فادة كاهل اذا التبا يلكم اليد لا يخفى  
انه يناسب القدرة ايضا لكنه الب باليد عرفاً تأمل وهذا استغنى  
ما ذكر من التمثيل بالايدين للتورية على ما استبراه وهو مذهب الخلد  
الموليين لان الواو واليد متشبهان على الله فيقولان والانا  
لتحقيق اي بالجر نيا على مذهب من يوصف بالتصنيف من مجازين متقوي  
ترائب البيان ان هذا اي ما ذكر من الايتين تمثيل اي لشارة غلبة  
بالتشبهت هبة ايجاد الله التبا بالقدرة الالهية بهمة التبا الذي هو  
وضع لينة على ارضي بالايدي الحية ثم استمر مجموع بناها باليد  
وفي الآية الاولى تشبهت هبة استبداد الرحمن على الارض بهمة ملك  
مستقر على سري جابع ان كلا مبني على الملك التام وتقوي قال الجهم



تفسير لتمثيل وليس المراد انه استعارة تمثيلية او تشبيه تمثيل لعدم علاقة  
التشبيه وتصور لفظية حيث شبه القول بالمحسوس الذي هو اني  
عند السامع وتوقيف على كنه جلالة اي لكنه الذي يمكن ان يدرك  
وهو الكنه الاحيائي حقيقة معلول لتجلى اي يتكلم لها معنى حقيقي وكما  
بل تبقى الفردان على ما كانت عليه في الاصل وحوار الاستخدام في باب  
البحرين من خدمت التي فطنت ومنها سبب محذور قد قطع منها الصبر عاشر  
منه وروي في كتاب المرمز والذال المعنى من خدمت اي قطعت ايضا  
وروي في كتاب المعنى والذال الهمزة كانه جعل المعنى الذي لم يرد اوله في المعاني  
الذكر للمعنى المراد منه الضمير الصبر به سيد له مبيان او معان ثم يرد  
بضميره قال اسم الظن ان غير ضميره كاشاره كذلك ايه كما في قوله راع  
المتيقن فاجري ذاك ناظره فيمخرج في الانواق خاطره فانه اراد بان يفي  
اولا لكان ثم اعاد اسم المشارة عليه بمعنى الدم او يرد ما حد ضميره او او  
يراد باللفظ معني ويراد ما حد ضميره اي احد المعنيين اي اللذين لم  
يراد باللفظ او في كلهما اي كلا وجهي التفسير اذا ازل السامع الاول  
في الاطول الظن ان الشاعر وصف قومه بالقوة والعلية على من عداهم  
من الاقوام حتى يرد على كلامه وما هم من غير ضاهم لكن كان بعض من سمع  
من هذا العام وهو من الاعلام بقوله هذا البيت اطرا ولقد عرف الله في  
والضامة في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى  
اذا ازل السامع بارض قوم وخيله صلح لانه يرد عوه وان كانوا اعضبا باعني  
شاكرين اياه اراد بالسامع الفيت اي لانه النار من جهة السامع النبي اي لا

هو الرعي وكلا المعنيين مجازي اي لان السامع في الحزم المروق  
واطلاقة على الفيت مجاز والبلد قد الحالية وعلى البيت مجاز ايضا علاقة  
السبية بواسطة الفيت كقولهم اي قول العجزي ايه مطول فسما  
المضا او المضا بالين والصاد المعنيين مقصورا نوع من النحر المروق  
اذا وقع في النار تمثيل سريعا وتخيلا ما نا اي اللام استى شجر المضا  
والسكنة اي المضا معني مكانه وهم اصابه فدعي لاجته المارلين  
حب ذلك الشعر وانحر فواقبله بنار الجوي شبهه اي او قدوة اي  
المضا معني النار المقتتة به اي وان او قدوة المارلين اخر فلي الشبهة  
تلك النار بنار المضا والجوع مع حاجته وهي عظام الصدر والصدوع  
عبارة عن عظام الطير متماثلة للجوع الف والشكان وجه شبهة  
الاول بالف انه طوي فيه حكمة لانه تمثيل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح  
به في الثاني فكانه نسرا ما كان مطويا في نسراهم وهو ذكر  
متعدد اذ الضمير راجع الي الف والتمثيل بها معانوع واحد من الحضان  
المعوية ايه فري على التفصيل اي على وجه التفصيل بان يبين لكل  
من افراد القعدد من المعاني بلمطة الخاصة بتمثله عما عداه وقوله او  
الاحيائي اي او على وجه الاحمال بان يبين عن مجموع المعاني بلمطة جمع  
فيه ذلك المقدر من غير تعيين اي من غير ان يبين شي ما ذكر اوله  
ما هو له ما ذكرنا لنا والاد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك  
تعيين في المعنى والواقع كما في الآية الآتية بالقرآن للفتنة كان  
تعالى رب الشخص ضاحكا وعابته فابيت عابته بدله على الشخص

Copy



الغائب الالة والصاحك الرجل وقوله او المصوبة كان يقال لغيرها  
والمدوفاكرمة واهنت فالترينة هيا مصوبة وهي ان السخن للالك  
الصاحب والاهانة المدو لان الشرا فالترتيب قام اولو باللف  
وبعد ذلك الشرا ما ان يكون على نمط ذلك الترتيب اولو لستوف  
اي باليوم وقوله ولستوف من فضله اي لستوف فيه رزقكم بالنجارة  
وخوها جنوع اي فلا يصح التمثيل بالاية لللف والشرا في ترتيب  
عدم التبيين عايد اي في الواقع وقوله لا محالة احو قطعنا قنا  
نعم اي سلم انراجع لليل نظر التواقع واما بالنظر للفظ فحصل جوده  
وع فلا يبين فيه حب اللفظ وعدم التبيين لشرط انما هو كمال اللفظ  
وذلك موجود في الآية لا يجب ان يكون الترتيب بان يكون  
الاول من الشرا لآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا في المثال فان  
الخط للوال والعدل للفضن والردف للحفف شبه به الكمل في اللفظ  
والمستدرة من رسم كقوله اي قول اي جيتوشاه مطول وهو نية  
الحا لاهلة بعد مشاه حجة مستدة ثم شبر حجة بوزن ثور كقول  
الو من الحفف اي كيف اترك الحجة مع وجود دواعيها وهو استفهام  
معني النبي وانما حنف بكر الالة خطاب لامة كافي في  
وهو التنا من الرمل تفر بالاعم اذا التنا هو الرمل المراكم كان به  
اعوجاج ام لا والحفف الرمل المراكم الذي به اعوجاج التنا  
واما بالمد فمناه النطافة كافي ال برأي لخط تفر تحول عن التنا  
وكذا ما بعده اي وردفك مثل الحفف وقدك كالفضن والخطك

كالوال والخط بوزن العن تمامها بجاز او يخط اي يخط الترتيب  
بان لا يكون كذلك وهو عطف على قوله مكوس الترتيب جوداها  
وشجاعة فالجود للبر والبالك من والشجاعة للاسد او لصا  
او عني الو او كما يستفاد من الحل بين الترتيب اي العبر عنها بالو او  
قالوا كما حل به الة اولو وقوله او القولي اي المستفاد من فالو  
لم يحل به الة اولو وعبرة في فلف في قوله فالو فبين اذ لم يبين  
كل فريق باسمه الخاص به او تقول ل ف بين قولي الفريقين اذ لم يبين في  
قول كل فريق ا ه للعلم علة كعدم الالتباس ولا يتصور في هذا  
وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجال لعدم وجود الترتيب  
اللفظ ومن غيب اللف والشرا قال لم انظر ما الفرق بين هذا وبين  
الراحة والتعب اذ فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد  
فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم الجمع شر واحد وهو قوله قد  
قد سدا ليجمل وهو ظم البشارة ان كلا من ضمير ابوابها وطرقها عايد  
كل من الاربعة المذكورة ولا تنافي في الحكم بسد باب الراحة مثلا وفي  
طريقها لان الراد ان لها ابوابا فسد واحد وفيه احد فهو ابواب وجود اولو  
الباقى ويجمل ان ضمير ابوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب والظلم ويكون  
ولا تنافي في هذا قوله شر واحد لانه احتراز عن ان يكون ما لكل من متعدد  
او المتعدد بعبه ا ه سم ومنه الجمع اعلم ان الاقسام سبعة ذكرها  
سنة واسقط التقيم مع التفریق ووجه السنة ان الموجود اما الجمع  
فقط او التفریق فقط او التقيم فقط او الجمع مع التفریق او مع التقيم



والترقيق التميم والجمع مع الترقيق والتميم بن مقدر زاد لفظ  
بن اشارة الى ان المقدر لابد ان يكون مصرحاً به في اللفظ بخلاف  
ما لو كان المقدر لفظاً واحداً كان كما نحا مثل قولك اليوم زيناك  
الحياة الدنيا فليس من الجمع في حكم اي محكوم به كالزينة زينة الحياة  
الدنيا اي يتزين بها الانسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه اي  
الجمع قوله تعالى الشمس والارض بيان اي بيان بحال معلوم  
مقدر في روجها لفظهما امر الكائنات والشمس والارض بيان  
البيان الذي يعم أي يطلع من الارض ولا شقوله والبيان الذي  
ساق يتعاد ان لما راد بها طعنا انما ادراكا من الكلام بطوعا  
اي القناهية في القاموس القناهية كراهية لقب اي اسحاق لم يل  
ابن ابي القاسم ابن سويد لا كنية وهم الجوهري اه قال في الاطول  
وهو غير مخالف للشهر من ان اللقب لا يصدر بالاب والابن واب  
وكل علم كذلك فهو كنية اه قال في وقديقال الشهر بقبه اذ لم  
يسم باصداً باب او ابن مدم او دم او وضع للذان ابتدا فان الاول  
يصدر في حد اللقب عليه والثاني اسم قطعا ولذا قال بعض المحققين  
ان الفرق بينهما اعتباري وجب كني الشاعر بابي القاسم لاداعي لفظية  
خصوصاً ولم يقصد من اطلاق اي القناهية عليه الا الذم لان القناهية  
والجور والودي يسي ان يكون ابنا القناهية لئلا له قائل ومما نقلنا  
عن القاموس قلم خطا في فعله عن القاموس ان ابا القناهية لقب اي  
اسحاق محمد بن اسماعيل ابن سويد علمت يا مجتبع الخ من شطوط الزجر

نسط

نسط يتشطور وقوله ابن مسعدة اسم رجل وقوله ان الشاب بفتح الهمزة  
وكبرها على الحكاية والشاب حدانة السن مصدر يشب بالهمزة  
وقوله والراء اي الخوص من الشواغل مسعدة فقدم بن اللواتي  
الفسدة اوسم اي منسدة صفة لفسدة قال اب يراعي واقول الحكم في  
هذا الباب يجوز ان يتعلق بكل واحد كما في الآية وبالجمع كما في البيت فسط  
الاعتراض بان الفسدة الكاملة للجمع فلا يكون البيت من قبل الجمع  
تبان اي افتراق بين امرين مركبين في نوع فليس المراد بالبيان المصطلح  
بل المعنى اللغوي في الدع كافي قوله حيث حاله بدماسروا  
المبد من ذاك الحال كقوله اي قول الوطواط نفع الواو وسكون  
الطا المملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال في  
الصالح الوطواط الحماش وقيل الخطاف قال ابو عبيدة هذنته  
القولين عندي بالصواب والوطواط الرجل الضيف الحماش قال ولا اله  
له الا تشبها بالطائر ما نوال العام الحماشية والعام الحماش  
الربيع من سلطان زول الفس والخا اعطا ما يسي حسب الطبيعة اي  
بسهولة وهو كل من الجود ان اعطا ما ينبغي ولو بعلية النفس فكل في  
جواد وليس كل جواد سخيا والقاسم قوله فنوال فعيلية والنوال والنوال  
مصدر بالين باب قال اذا اعطي هي عشرة الاق درهم قال لم الظمانه  
تسبب المضاق قطع والفين من اسم الذهب اه وعرضه انه لا يصح ان يكون  
تسبب لجمع المضاق والمضاق اليه لا قضا به ان البدرة من الين عشرة  
الاق درهم وهو فاسد لان الفين الذهب والدرهم من الفضة فان  
قلت فاما في الاضافة في كلام الشاعر قلت القصد الى ان نوال



من الميز قدر البدر من الدراهم فغطاؤه من الذهب يعادل بدره من درهم  
 اه يتس وقوله لان المعنى الذهب والدراهم من الغضة اي فلا يكون  
 المعنى شاملة للدراهم وقد يقال المعنى تطلق على الغضة ايضا وفي  
 الثاني بين التوالين اي حيث استدل الاول بدره عن الثاني في قطرة ماء  
 وهذا القيد هو قوله علي السمين وقد اهل الكاكي اي اهل هذا  
 القيد اعم لانه في شامل للسمين وعدمه واقول الخاي في الجواب  
 عن الكاكي وفي الاعتراض على التوهيم ويرده تفسير كقول  
 اي قول السمين يضم الميم الاولى وكسر الثانية مستددة اخبر ابو عمار  
 عن الاصمعي قال قال الخليل بن احمد بن ماقاله السمس واعلم علم حق  
 غيظن لتقوي الله خير في المعاد وحفظ المال خير من قتله وضرب  
 في البلاد يفسد راد واصلاح القليل يدي فيه ولا يتقوى الكثير مع شأ  
 ولا قيم علي ضم اد اي لا يتوصل في مواضع الظلم احدا الا الاذلات  
 اه عبد الحكم عائد على التسمية اذ هو احد غير نفع المعنى لاملة  
 وسكون اليا على الحذف الخاي مع الحذف وهو حال من ربط  
 برميته بضم الراء اي يدق تفسير مراد وقوله يتوهم تفسيره  
 الاصل ملاوي في له احادي للذكر من المعنى والوند وهو من باب  
 في الخمار الربط على الحذف عبارة المطول مع الحذف ويبدل على ان  
 علي بمجي مع كاد مناه لاننا نقول لا نسلم تساوي اد اقول وان كان  
 متساويين في الإشارة الى العرب لكن يبين الاول الى الاول والثاني  
 الى الثاني بقرينة خبر كل منهما علي السمين في اسم الإشارة فيحقق السمين  
 وفي لا يكون من قبيل الف والتاء س قال الفريدي اما ما ذكره البعض

من ان يبين المقص يحصل من الخبر ولو سلم تساوي الإشارة فقد عرفت  
 انه لا يفيد لانه المقص هو التبيين بحسب اللفظ فان التبيين بحسب المعنى  
 قد يوجد في الف والتاء كالحققة فامل ايم الجمع الجمع مع السمس  
 او رد كلمة مع اشارة الى ان الحاصل اجتماعهما وكذا فيما سياتي واما لم يذكر  
 اجتماع بعض الحركات الاخر بعضها مع البعض كالطابق في المعاملة  
 بين الجمع والتفريق في المقابلة فاجتماعهما موجب لحد على كل واحد  
 منهما اه عبد الحكم انه يدخل شأن اي فاكثرو قوله في معنى هو الحكم  
 كالتأني بالناظر فالراد بالدخول في معنى ان يحكم على ما يشي واحد كانه  
 اليه قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالتأني تدبر في  
 اي بين السمين وفي القلب الحارة واحترافه وفيه اشارة الى ان  
 الراد بحارة النار حرارتها في نفسها لا في غيرها ومنه الجمع مع التقيم  
 الفرق بينه وبين التقيم ان ذكر المقدد هذا على الاحمال ونعمة على  
 التفصيل واما الفرق بينه وبين الف والتاء باعتبار تعيين لامة  
 الى كل مقدد هذا خلاف الف والتاء فحيد قال سم والفرق في  
 بين الجمع مع التقيم وبين التقيم يقتضي ان قولنا الكلمة اسم وفعل  
 وعرف ليس من التقيم بحده مع اسم يقولون انه تقيم فليعلم  
 هذا المعنى المذكور هنا فالراجع اه وهو مقدد كالروم في البيت  
 الذي فانه شامل للناس والاولاد والمال والرزق وقوله حكيم اي  
 كالشما وقوله ثم تقيم الى الحكم كقول اي كقول الى الطب  
 في سيف الدولة عداها بيلي اي والافلا قامة تندي بالناو  
 بني خرسند بضم الخاء واثنى المجيب ونفعا تنقي به الروم



الى الشاهد في الروم واما الصليان والبيع فلا شاهد فيها صلب  
 النصارى اي صهمهم جمع بعبه بكرالبا وسكون الباء مطلق متعلق  
 بالفعل اي مرتبط به من حيث انها عطف الفعل الذي بعدها عليه وليست جارة  
 لان عين الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغني فالنايب عامه اقصى  
 شربها بل على التكميم واد في سحرها سرع والصبر لسيف الدولة  
 والقابض بالنايف والنوب جمع ثقب بكرالهم وهو ما بين الثلاثين  
 الى الاربعين من الخيل والمد بها المسافر قال انه وانزل الشرب  
 الاول وتيقا بله القتل وهو الشرب ثانيا مرة والكتم والتكلمه الخ  
 المتروكة في خم العرس والسرع بوزن عنده صدر عيسى السعة جمع في  
 هذا البيت شفا الروم الخ الاطيان يقال جمع الروم تخنكهم وهو  
 واصف ما لكل ما اندرج تحته اليه الا ترى انه اصف الى ما يحكونه  
 للبي وهكذا واما ما عطف على الروم من الصليان والبيع فلم يفرض  
 في التكميم فتبين ان الله من التقدير الجوع في الحكم اهل بي  
 تكوا اي الناس التي كوها كانية للبي والاد التي ولدوا  
 للقل والما الذي جفوه كاني للبي والزرع الذي زعوه كاني للبي  
 ذكر ما اي في الوصفين الاولين وملا بعبه عطف على قوله اهانة  
 كقولهم اي قول حسن بن ثابت في حق الصحابة قوم قد ذكر في الله  
 ثم اضاف بعد ذلك في قوله اذا طاروا الخ ثم جمع الاحوال في قوله  
 تلك سحبة فتدجمع الصليان وهما نفع او يبايم وصراعة ييم في محكوم  
 وهو السحبة تلك الخصلة اي التي هي ضرر الاعداء او نفع الاولياء  
 مبتدأ والخبر سحبة منهم اي فهو منهم غير اذ ان الخلائق اي لان  
 علة لغير محذرة فاعلم اعراض بني اسم ان وجرها اسم البدع  
 قال

قال في لا يقال كونه الصفة في التي بدعة بنا في كونها طيبة للروم  
 الخينة لا يقال قد يسمى خليفة باعتبار دواها بعد حد وثما يكون  
 خليفة دواها وبدعة ابتداءه في الاول اي في البيت الاول الاول  
 اي في الاتباع والانصار في الثاني اي في البيت الثاني اي امره  
 هذا الثاني واول واجب لصحة المعنى لا محالة الا تيان على الله تعالى  
 اي هو له هذا الثاني واول واجب لصحة المعنى لا استقامة المعنى في نفسه  
 بل لمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له محي الهول  
 لا محذور الزمان اهلهم لا تكلم اي لا تكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب  
 او شعاعه قال لهم الاقتصار على الجواب والشعاعه اما لعدم المنع من  
 غيرهما على الاطلاق اوله الا تب بالماق الذي منه ان احد لا ينفذ  
 احدا بل وانظر ما قبل الآية من نحو ما اغنت عنهم الهمم التي يدعون عن دون  
 الله ولانه الوجوب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام لغير ذلك لا يوجب  
 تلك المشقة بخلاف المنع من السماعه وجواب السؤال في الابادة  
 اذن الله كما قال لا يبيكون الا من اذن له الرحمن وقال صوابا وقوله في  
 الآية الاخرى لا ينطقون ولا يودون لهم فيعندرون لا يبا في ما تقدم  
 لان الماذون فيه هو الجواب الحق المبول والمنوع منه هو المنع الباطل  
 الغير المبول او الاول في موقف وهذا في آخره في فهم اي الذين  
 الكانية يوم القيامة وهي اهل الموقف ولا يقال ان اي من اهل الموقف  
 شئ شامل لتشي الايمان وهو الكافر وشئ الاعمال وهو العاصي بل  
 ما ورد في قوله الا ما شارك وقوله وسعيد ناسل اسيد الايمان فقط



وللسعيد على الاطلاق بدليل ما ذكره في قوله الاما شاركهم اسم اي جملة  
 الاخرة الخ يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات  
 وان اهل الاخرة لا بد لهم من منزل وقيل وفيه نظرية تسمية بما يعرفه  
 الخ لخلود وجوده ووداه ومن عرفه فاما يعرفه بما يدل على الثواب  
 والنعاب فليحكي له التسمية اه فوري وعبرة في وكثير عليه  
 ان ذلك لا يثبت الا من يقتد وجود السموات للاخرة والمقتد لذلك  
 لا يقتضي ان يخرج بان الخلود لخلود السموات الاخرية لان ذلك مقتده  
 ومن لا يقتد بها لا يثبت التاميد بها الابدية باعتبارها وان حلت على ان  
 الدنيا والارض كذلك لزم انها غير دائمة والحوادث ال التاميد بها كمالا  
 عن الابداع كما يقال لا افعل كما طلع نجم والمادة لا افعله ابدا وهذا هو  
 في لسان العرب كثير اه او هذه البشارة كتابته اخ فالراجح سوية الدنيا  
 وارضها ولا ينافي التاميد بها فنها قبل الدخول لانه على تقدير الكتابة  
 المراد التقدي بل لزم الكلام من الطول والراد حلول لانها تارة له على ما ذكر  
 به استعمال اللفظ في مثل ذلك اه يس ونفي الا تقطاع نفى اي الاقوة  
 مشية الله يحتمل انه حل ما على المصدرية الطرفية فيكون الوقتة اخلا  
 فيفساها لانها نائية عنه ويحتمل تقديرها محم الطرفية فيكون الكلام  
 على حذف المضاف فالوقت تقدير في الكلام اه سم من تخليديان  
 لما كالكفار الكاف باعتبار الافراد الذاتية واستقصائية عطا  
 مصدر موكداي اعطوا عطا اه ايضا وي او حال من الجنة سم وفي  
 الاستسما الخ حاصلا انه استثنى السابق من الخلد في النار  
 باعتبار لانها ومن الخلد في الجنة باعتبار الابدانهم لم يدخل مع السابقين

فوق جملة السابقين في النار لانهم لم يكونوا في النار  
 ووجه على وجه خاص في كلامه في قوله الخ  
 وارتجاع النفس بها اسم

فالخلود في حقهم ناقص بحسب البدأ وظهر ان ما صدق الاستسما في الاستسما  
 واحد الذي يسعد و بالايان وان شقوا بحسب المعاصي وهذا بيان  
 لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار عظيم لا يقال فعلى هذا فيكون  
 قوله فهم شقي وسعيد تقصيرا لا من شرطه ان تكون صفة كل قسم  
 منقسمة عن قسمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لا انفصال حقيقي وان  
 من الجمع وهما المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن قسمين وان حالهم لا يخرج  
 عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الارض في شخص باعتبار  
 اه سم اي فكون اما في قوله واما سعد واما يم الكبري والصري وكذا  
 الراجح بالسعادة في قوله واما الذين سعد واما يم الكبري والصري  
 فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التسمية  
 بالة الانفصال وهي اما لان الانفصال يكون بين الخلود وهو موجود  
 هنا اذ لا يخلو احد من اهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اضمح في  
 المعاصي المومن باعتبار اه وفيه ان الة الانفصال المذكورة في النطق  
 هي املا كسر لا اما بالفتح الا ان تكون للانفصال ايضا كما يدل عليه هذا  
 الكلام راجع والتاميد الخ جواب سؤال تقديره كيف نفى عنه ذلك البين  
 التعليل مع اهم اذ ادخلوها لا يخرجون منها اه سم هي مبداء من هو وقت  
 الدخول في الجنة وقوله كما يتفحص اي يشي من وقوله باعتبار لانها  
 اي كافي الآية الاولى وقوله فكذلك اي باعتبار الابدان كما في الآية  
 الطينية ثم فرق فيه انه تقدم انه اشترط في الجمع مع الترتيب ان يكون  
 الترتيب في جرتي الادخال والترتيب في جرتي الادخال قدري



اللهم الا ان ياد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وفيه لا بد من  
 صراحة ما تقدم اهية في وقد يطلق التقسيم الخ فصيحة ان التقسيم بالتفريق  
 السابق لا ينطبق على واحد من هذين الازمين وهو في غير الاول اذ هو  
 عليه انه ذكر مستعد وهو الثعال والحفاف الخ واصله ما لكل الله  
 على السنين كما اضاف الى الثعال حال الملاقاة وهكذا فالتباعد ما هو  
 ان التعداد هناك نفس ذلك الذي وهذا حاله وفيه ان التعداد هناك  
 نفس ذلك الشيء ثم شيئا للاحوال اللهم الا ان يخص التعداد فيما سبق  
 بغير احوال التي ثم يرتبط شيئا بالرسى بازاء قوله مضافا الى  
 كل من تلك ما يضاف من ههنا في التقسيم بالتفريق السابق حيث لم  
 فيه ان تكون الاضافة بعد ذكر التعداد وهذا يدرك الواحد من الاحوال  
 ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الاخر وما يليق به اسم يتصرف  
 مضافا حال من احوال والراد بالاضافة مطلق النسبة كقول  
 قول اي الطيب المتين ساطع في النقا وشاخ الشايع فانه  
 وهي الزخ وفي بعض النسخ بالنقا وهو المناسب لشيخ قال الواحد  
 ارد بالنقا نفسه وبالنقا قومه والانسام وضع النقا على  
 الفم والانس في الحب وكان ذلك من عادة العرب اه فيرى لشد  
 وطهرهم على القدوم مقام الجماعة اي في السكابة هكذا في الاخر  
 والي الكثرة حال القعدة والثاني الخ تقسيم هذا المعنى ينطبق عليه  
 تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم بهب لربك انا انما في  
 في الطول وانما قدم ذكر الازمان لا نسيان الازمنة على انه تعالى يفعل  
 ما يشاء وما يشاء الانسان فكان ذكر الازمان الذي هي من جملة ما

لا يشاء وه الانسان كنه اي الله تعالى جبر يا خبر الذكر عرفهم لان في  
 التعريف توبها بالذكر وكنه قال ويه لمن لبتا الانسان الذي لا يخفى عليكم  
 اي شرفهم ثم اعطى كلا الجانبين جوهرا من التقديم فقدم الذكر واخر الازمنة  
 بينها على ان تقدم الازمان لم يكن لتقدم بل يقتضي اتمام وقدمهم  
 الله سر لتقدم الازمان وتريف الذكر ثم تقدم الذكر وقوله بها  
 بالذكر اي تعظيما له ورفعته له تعالى توهه اذ ارفعه وتوه باسمه  
 اذ ارفع ذكره والذكر في الدال والكاف وقوله جوهرا من التقديم حتى  
 ان يقول من الرتبة او ان في العبارة حذف فاي والناظر وقوله تقص  
 اخر وهو انه له ان يفعل ما يشاء او يزوجهم اي يجعلهم الزوج اي  
 الذكر والازمان معا يعني يجعلهم الاثنين ايه سم ووجه العطف وفي  
 هذا القسم مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو انه لما او روي  
 وكان رجعا الى الطائفتين المذكورتين او احدهما وجب العطف باو  
 والا ففسد المعنى ولزم ان يكون بكل واحد منهما مع الازمان فقط او  
 الذكر فقط ذكر او انا انا معا فالعطف او يزوجهم بدل الازمان فقط  
 او الذكر فقط ذكر او انا انا معا ان شاء ذلك وقاعدة الدول عن  
 الصريح مما يشاء في الجملة الثانية الى الصبر وتغيير الكلام عن أسلوب  
 الإشارة الى عدم لزوم النسبة ورعاية الاصح افاده ليس لتقدم  
 السيد مسألة علة للتراجع اي لاجل افادة المبالغة اي التباين  
 في وصف المتراجع منه تلك الصفة وذلك اي المبالغة وقدرة انشاء  
 الي دفع ما قد يتوهم من ان فيه متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكما هما

Copyrighted material



كما لها اي للدعائك كال تلك الصفة كانت كاملة في الواقع ام لا وهو علة  
للعللة التي جئت اليها بعبارة وهو اقسام اربعة لان الاتباع  
اما ان يكون حرف او بدو او حرف اما من او الباء او في والباء اما داخل على  
المتروك منه او المتروك وما يكون بدو وحرف اما ان يكون على وجه الكتابة  
او لا على وجه الكتابة ثم هو اما ان يترفع من غير التكلم او من التكلم نفسه عن  
التجديدية والمناسبة لها حيث دخلت على المتروك منه ان يكون لا يتبدل الا  
المتروك بدو ونسبته من المتروك منه الذي هو مدخول من واما من جعلها  
لبيان فلا يفيد المناقعة فان بيان شي لشي لا يدل على كمال اليقين في  
الوصف بخلاف جعله مبداء ومنشأ فكانه قيل خرج من فلان لي واما في  
منه صدق اخره اي اي قريب الخ تفسير للحكم لقول الصحاح جميع  
قريبك الذي يتم لاجله اي مطول جدا اي رتبة وقوله صح مع اي صح  
عصا صفة للاتصاف بذلك القدر من الصدق ان يخطى اي  
يخرج ومنها ما يكون بالتجديدية والظواهر المعية وفيما ياتي زعم  
اي سم لتاليه الجراي لتاليه الجرمه اي يتخصص كرمها كالجرمه  
له وسوهاي ورب شوها لشدة اشتد اقها جمع شدة وهو  
جانب الفم وقوله ولما اصابها من شدة الارب اي من الضربان والظن  
وفي نسخة صحيحة او لما اصابها بالعطف با وفيه اشارة الى قول  
مع الاشارة بترجيع الاول للبداء به وهو الموافق للطول حيث قل  
عقب قوله وسوها ما يصفه من شدة الوجه فبحق وسوها صفة  
محمودة يادها سعة اشتد اقها وقيل لادها وسريع الوجه لما  
اصابها من شباب الحرب اهل الخصا من الفري وسم الى صارع الوي  
الصارع

الصارع هو الذي يصع وينادي بحضرة الحرب والاجتماع اليه لصفة  
صارع على معنى في كاشار له الش والوعي الحرب اي صارع في مكانه  
تمثيل حال من الجور في بي والبال لصاحبه كما قال فهو ليس يدل  
من الجور كما قد يتوهم اذ لا يدل الظ من صير الحاضر الا اذا دل على  
وتقول فان كان تجريديا بخلاف البدل على تقدير صحة لا يكون تجريديا  
اي لا ليس له في بالهز وقد سهل والمصاحبة تغير مراد  
للملازمة والاولى حذف الملازمة مثل السيف الظ انه صفة  
لمسلم لقوله منه ايم سم وجعله ع فصفة لسوها وعبارته ثم وصف  
السوها بالاسم السيف وهو الفحل من الابل الذي تركب اهله ركوب  
تكرية له الرجل اي الرمح والرسل عن مكانه شبه العرس به في القوة  
والعلو وعدم القدرة على مصادتها له والسيف لما استوقفتون  
فيا فغان وهو الفحل اي الذكر من الابل وقوله الكرم اي الذي  
يكرمه صاحبه لعدم ركوبه من رجل العير بشد الحاء وقوله تحفة  
اي اطلقه وقوله وارسله تغير اي في جهنم تغير للضمير الجور  
بني وقوله وهي اي جهنم نفسها هو بلا اذ علة لا تنوع وبالنسبة  
في اتصافها بالسدة والصفة هي السدة وعبارته في لكنه لو لم  
في اتصافها بكونها دار عذاب محله صارت بحيث تصدر عنها الدار  
هي تملها في الاتصاف بكونها دار عذاب محله ما يكون بدو  
توسط حرف اي ويهم التجدي من التمام نحو قوله اي قول لقادة  
ابن سلة الخفي نسبة لبي خيفة فليزعت اي جيا وقوله لا رجل



اي لا ساقون وقوله بمرودة اي بسيرة وقوله وقوله  
 تحوي القيام فالظن مضروب بالجلان اه الا ان يكون فاعني لا اذن  
 مان كرم فلا تحوي القيام من قيل الالتفات من التكم الي الفسة اي في  
 فلا يكون من قيل التجرد لان الالتفات مبني على الاتحاد والتجريد على  
 التعدد اد المبرع عن الطريق الاول والثاني في الالتفات واحد وتسمى  
 باللفظ الدال على المتع من وبالفظة الدال على المتع متعجب  
 الا اعتبارا ان يقصد ان التجرد شي اخر غير التجرد منه على ما ذكرنا اي على  
 مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضي انه جامع الالتفات  
 اذ الراجح بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الاعمال الاتحادية وفي  
 الاعمال والتعدد في التجريد تعدد حسب الاعمال لا في نفس الاعمال  
 حتى ينافي الالتفات الحاصل انه تجرد نظر للتعاي الادعاء والتعاون  
 نظر للاتحاد الواقعي او بموتني اي في مقدرة في كلته فيكون  
 قيل فيمن فلان اي من قيل التجريد الحاصل بواسطة من الداخلة على  
 المتع منه لان المقدر كالمذكور بدون هذا التقدي ولا قرينة عليه  
 اه مطول بطريق اي يصحح بطريق الكتابة اي تجديده كتابة بان  
 يتبع المعنى يبر عن الكتابة كما انه يبر عن بصرح حق قول  
 اي قول الاعمى الذي مع مطية وهي الركوبين لا بل والاساس  
 من خبر اي نرسن الكاس اذ هذا هو المعنى الخاي قال سم ذكر السيد  
 ما حاصبه ان نعم الشاعر وضوء المدوح بنو الخيل وانباء الجود  
 فكيف بني الشرب بكف الخيل عن بني مدومه من كونه تجرد وبهم من كونه  
 تجرد كونه جوادا وبه يتم المقص ولادليل على انه جعل بني الشرب كالب  
 كتابة

كتابة عن اثبات الشرب له بك كرم متع من متعاري لاهاد على كون تجديدهم  
 قال فطهران كونه كتابة عن كون المدوح بنو الخيل لا جامع كونه تجديدهم  
 كتابة عن اثبات شرب بك كرم متع من متعاري فصح ما ادعاه البعض وما  
 قوله ولو كان الخطاب لنفسه او واعي فعلية اذ كان مراد توصيه ما في الخطاب  
 واما اذا اراد رده فلا بد وقوله فطهران كونه كتابة من كون او اي كان  
 هذا البعض ويحان بان قول الله الكتابة لا تنافي التجديدي الكتابة لاما  
 التجديدي الكتابة في نفسها او على الوجه الذي قرناه وبذلك قوله  
 على ما قرناه على الوجه الذي قرناه هذا البعض لعدم نفسه قال التجدي  
 بنيان يعلم ان قوله ولا يرب مطوف على قوله ركن والظهرين  
 فالتجديد او لا في نفس المدوح ونابيا في المدوح وفيه ريد مسالفة  
 على طريق الكتابة اي قد جرى في افادة هذا المعنى على طريق الكتابة  
 اطلق المذوم الذي هو لفهم الشرب بكف الخيل على المذوم وهو الشرب  
 بكف الخيل ومعلوم ان المذوم الكرم نفسه فبني تجريد ومعلوم ان  
 بكفه اي عالما وقد ضي هذا اي كونه انزع من جوادا على طريق الكتابة  
 الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكتابة على بعضهم هو الخيالي ان  
 الخطاب بقوله ياهو والا اي بان كان خطا بالغير بل كتابة او  
 اي في قوله ولا يرب او واقول الكتابة لا تنافي التجديدي فلهذا  
 والا فليس له وقوله ولو كان الخطاب او رده لقوله ان الخطاب لنفسه  
 فهو تجديده وحاصبه كلام الله اختيار ان الخطاب لغيره والتجديده  
 وكونه كتابة لا ينافي التجديده وان كون الخطاب لنفسه صحيح والتجديده



معه الا انه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون في قسما راسه والضم  
 حمله قسما راسه افاده سم مخاطبة الخاي ما تدل عليه مخاطبة اذ  
 الخطاب ليس من النوع الجديد في كلامه مساحاة ولذا قال له وبيان  
 الجديد في ذلك الخ مثله في النصف او كقصد الجمل والاموال في البيت  
 فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اي ان لم يكن عندك ما تقواسوا فيه فادع  
 فواسه حسن النطق اه سم وقال في اي وجه لم يوافق في تحصيل الفهم  
 الحال اي الفهم لا متشابه وعدم وجدانه فالوافق النطق والدع والتسا  
 ليكون ذلك مكافاة للمادع بما يمكن اه للبالغة المقولة اي النوع المسمي  
 بذلك وهو الاعراف والتبليغ في بعض صورته لان المردودة لا تكون  
 من الحسان وهي بعض صور القول النسي كافي دعوى الارض  
 ضريفيها وكان بها الاسكندر السد من عري وفي هذا اي السيد  
 المقولة ان البالغة مقبولة مطلقا اي سواء كان تبليغا او اعرافا او  
 اذ حاصلها ان ثبت للشي من القوة والصف ما ليس هذا في الواقع وعند  
 الكلام كذبه مع اتمام الصحة وظهور الماد فكون من الحسان مطلقا  
 اماردودة مطلقا اذ لا ضريفي كلام او هم كذبا او حقيقة والبالغة  
 لم يقل وهي ليل يعود الى البالغة المقولة اه سم مطلقا اي مقولة او  
 مردودة ان يدعي اي ان ثبت لوصف بالدعوى لا بالتصديق والتصديق  
 يدعي معنى الاتيان عدي باللام اه في في السدة في معنى من والآلة  
 المذكورة كلها للسدة ولم يمتثل للصف حد استحقاق في علة وعادة كافي  
 القلوا وعادة لا غفك كافي الاعراف وقوله مستعد بان كان حكما عقلا و  
 الا انه مستعد كافي التبليغ غير متشابه اي بالغ فيه النهاية وتذكر الصبر  
 اي

اي فيه باعتبار عوده الى احد الارضين ذكاه قبل في احد الارضين والاد  
 نمر ذكر اه سم في التبليغ الخ الناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية  
 ان التبليغ في الاصل من الفارس يده بفعال فسه لغوي في جزمه ولا  
 استيفاء الداع في القوس مدها والعلو مجاورة الحد في الاما ع في  
 لا يجد المستقاي الخافي عن الدليل العقلي وقوله بل بالدليل التطوييع  
 الاستدلال وفي نسخة العقلي لان المدعي هو بلوغ الوصف النهائية في  
 السدة او النصف وقوله فتبليغ اي فدعوى بلوغه ما ذكر بي  
 تبليغا كقول اي قول امرائيس نصف وساله بانه لا يعرف  
 وان ذكر المدوا مطول فمادي اي والي وقوله عدا بالكره كافي  
 الصحاح يصح احدهما اي القان على وجه الارض يقال صرء اي  
 التي الصدا وغيره على وجه الارض يقال صرء اي التي الصدا وغيره على  
 وجه الارض اه في طلق واحد الطلوق يقع الفيل الشط اه فري  
 دركا بكسر الدال ولعله تأكيد فان معنى السابيع يوم من المولدة خصوصا  
 مع اعتبارها فيها الكون على الاثر ما مل سم وقال في في وبني ان جعل هذا قوله  
 دركا على معنى ان المولدة بين الصيدين اتبع بعضها بعضا في القتل لئلا  
 انه قتل الكثير في طلق جمع واحد وليكون تأكيد القول عدا اه  
 يفتح بفتح ان كان محققا في كان بابه قطع كاهنا وان كان محتملا  
 ان كان بابه ضرب فيفسل بحتمل ان ياد بالفضل الذي غسل اليه  
 ويكون تأكيد لشيء التوفيق وحتمل ان ياد به الفضل بالما القام اي لم يصبه  
 كسح الورق وانزه حتى يحتاج للفضل بالما محموم كان احصيا الجرم لائقه



الرواية او القواني والا فالط حوار يصبه جعل الفالسبا في قول  
 النقي اسم في مضمار اذ به الشرط وهذا ممكن اي ما ادعاه  
 كقوله اي قول عمرو بن ابيهم النعيلي مادام فيما اي مقاما مضار في  
 مكانا الكرامة الماد بها الا حسان اللاديق به الدافع حاصه طه  
 عياي في اي سفر كانع اي حال كان عليه وظه تعدد ذلك من قول  
 عادة لا نطباء النفوس على الشئ فان حلت الكرامة على عطا الحار  
 رده حال الارحال الي جهة اخرى فهذا لا يتجمل عادة لوقوع كل  
 ذلك من الاكراه في وسائر تفسير يكاد يلحق بالمتبع عقلا  
 اي لا نطباء النفوس على الشئ وعدم رعاية غير المكافاة بقوله  
 اي لعدم ظهور الامتناع الكلي فيها الموجب لظهور الفساد والكذب  
 واعلم ان ما ذكره من المقول والمردود بالنظر الي البديع والجار  
 الشراء اما بالنظر الي البيان فكل يقول لا بها ليس بحجة على ما  
 الخصية بل كناية او مجازات مرسله كانت او استمارة بالنظر الي  
 الوداة والامثلة فقول الله تعالى يكاد يرتها يضحي مجازا عن  
 كثرة صفاته وقول اي الطبيب مجاز عن كثرة الفبار فوق  
 روس الجياذ وقول القاصي مجاز عن طول سريره وكثرة نظره الي  
 الكواكب اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة هذا في القسم الاول  
 اعني قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك في القسم الثاني قوله  
 وان كان ممكنا عقلا وعادة بان يقول اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا  
 ولا عادة او عادة لا عقلا لانه لا يتصور ان يكون شي ممكنا لا عقلا  
 ولا عادة او عادة لا عقلا لانه لا يتصور ان يكون شي ممكنا عادة  
 مستمرا

مستمرا عقلا كما اننا لم نل له لقوله لا امتناع اذ هو علة لمخزون اي ترك  
 في القسم الثاني لا امتناع اذ وقال لم قوله لا امتناع تعليل لاقتصاره  
 في تفسيره على ما ذكره اه ولا ينعكس اي ليس ممكن عقلا كمن عادة لان  
 دائرة العقل اوسع من العادة كقول الله اي قول اي في سورة الحديد  
 بانه اخاف الكفار جميعا من وجههم ومن لم يوجد واخاف اهل الكفر  
 اي ادخلتك الرعب في قلوبهم بهيبك وبطشك وقوله ضيانه يعني  
 كسرة ان لدخول اللوم في حروفها فكلو لغيره ابتداء وقوله لبحا  
 النطق مع لطفه وهولما التي تخلف من الارض قال لم يجوز بتبديها  
 بلفظ اهل الشرك ويجوز الاطلاق اه وقوله التي لم تخلق اي لم تخلق  
 منها انسان بعد او لم تخلق اي بنفسها اي لم يوجد خضع عقلا وعادة  
 وهو من الغلو المردود لعدم شمله على شئ من الامور الالهية التي  
 للمقول الي الصفة اي الامكان اي امكان وقوعه ولو قال لي  
 ما يخرج من الامتناع كان اصوب والي الادب اقرب نظر الي تمثيله با  
 لية اه ليس كقول لفظه يكاد كلو ولو كره في التشبيه كما في  
 المصباح يكاد يرتها اذ فلو قيل في غير الزمان هذا الزمان يعني  
 بلا نادره وحيت قيل يكاد يعني اذ ان الحال لم يقع ولكن قرب  
 من الوقوع مبالغة وسفوفية من الوقوع لوهم وجود لسان  
 الوقوع وقرب الحال من الوقوع قريب من الصفة اذ قد تكرر لسان  
 الوهم التحمل بها وقوعه ولو كان لا ينفك فان قيل قرب الحال  
 من الوقوع حال في نفسه فيحتاج في ادعائه الفاد يكاد الي ما تقدم  
 وذلك يودي الي التسلق فلما قرب الحال من الوقوع لما في ذكر

فك



صار ليس بحال وعلى تليمه فيجعل كانه امر ضروري في بعض الصور  
 غ في نصي فاضاة الزيت كاضاة الصباح من غير من بار سحيلة عقلا  
 اي بالنسبة لفعل العوام واما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة  
 الله تعالى صالحة لذلك من التحيل اي تحيل الصحاء وتوهم ما يكون  
 ما استعمل على القليل يتيق الي الوهم امكانه لتهود ديني بما لا يلزم فيه  
 قبادر صحيحة كابدق في المثال وكيد بقوله حسنا اشارة الي ان تحيل الصحاء  
 لا يكتفي وحده اذ لا يخلو عن كمال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما  
 المتوهم ما يحسن لصحة مخالطة الوهم فيه بخلاف ما يبد والتفاوت للوهم  
 بادني الثبات كما في اخافة النطف فليس التحيل فيه على تقدير وجوده  
 محسنا فلا يقبل لعدم حسنه في كقولك اي قول اي الطبيب  
 مطول سنا كراجم سبك وهو طرف مقدم الخاف فقولك انك اي خوف  
 الجياد اي اطراف مقدم خوازها الخيل الجياد غير معقول عقدت  
 تكبر العين اي وكول انك المثلثة وفيه التباينة من حيث ولطائف  
 العلامة اي ان يراي لما فيه من التورية او التوجيه ولا تقي في العين  
 اشارة الى ضبط غير نوع لطف بضم الهم او التوجيه لان قوله  
 ولا تقي فيه العين اشارة الى ضبط غير تحيل ولا تقي في لفظة العين  
 حرف العين وتحيل لا تقي في اشارة العين اي الجارحة المحصورة ليلاء  
 يدها بدخوله فيها ولكن اراد الاول لان قصده ضبط الكلمة فان  
 قلنا انه البعد العين كان فيه تورية وان قلنا انه ساو كان فيه تورية  
 الا ان التوجيه لعدة قصد الضبط بالقرينة الا انه يجوز تعيين القرينة  
 في التوجيه والطف من ذلك اي ما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكره  
 هنا لتاسرها وهي شامها على هذه التكنة وهي تقع العين لا ارادة في

خفي

في يكون تورية او ساو وهو الاقرب فيكون توجيه وانما كانت اللفظ  
 ما ذكره العلامة لما فيه من النطق القريب والحق توجيه لطف في بيته  
 بدعوى القابل فقولك ان اللفظ ان اللطافة فيما على حدس الاتحاد حسن  
 التورية او التوجيه فما ليس بظن كاعلمت النفاذ اي الذين يسوقون  
 النفاذ عدول دار المعصاة هم شهود الحاكم فضرورة البنية اي في  
 بصوت قال في الصباح شرط شرط من باب يلقب مثل قما وخذ فهو شرط  
 وشرط شرط من باب ضرب لغة وطلب الضبط بالضم اه فقال النفاذ  
 اي تزيه اعوان تعامله بذلك الفعل وقوله علي ما هو دأبهم اي عادتهم  
 فعل البنية ذلك بلحجة العدل اي ما فعلت يقع بلحجة العدل لا فيهم  
 السابق وفيه تشبيه العدل رجل ذي حجة على طريق الاستمارة بالكتابة  
 الوفر كبر الوافر اي الخلل وفي الخلل الوفر بالفتح قبل الاذن وبالكسر الخلل  
 والوفا يستعمل الوفر في فعل النفاذ والحوار والوسق في حل السهم واوفا  
 القطة كثر عملها والوقار بالفتح الحلم والبرائة وقد وراجل فيهم  
 وقار ورة بوزن عدة فهو وقور والتوقير التقدير وقوله تعالى  
 ما لكم لا تحبون الله وقار اي لا تحبون الله عظمة اه افق العين يحتمل  
 ان الراجح جرة واراد بالمؤن من بحقه وتحتمل ان اراد افق حرف  
 العين وقل في حجة العدل بفتح العين واراد بالمؤن لست في ذلك وهو  
 الشاهد ومن هذا القبيل ما فيه تورية او توجيه في مادة العين في  
 قصيدة اي في مدح ملك علاي ارتفع وقوله يدعوه الوري اي الحق  
 وقوله ملكا اي سلطانا وقوله وزنا اي جنما وقوله فحق اعينه اي عين  
 الملك وهو اللام فصارت ملكا بفتح اللام وله سفي حذ وهو ان ياد بالعين الحارة

Copyrighted material



ولو نقوا عنهم وبالمواظبة على ذلك لا يترك فيهم شبهة  
والتوجه على ما تقدم في المعنى البسيط فتح عن الخفاء وما يباين  
لكون فيه الإشارة لضم العين أي معنى في ولم تكن الإشارة في اللفظ  
ولا في التورية وتوجيه ولذا قال وما يباين ولم يقل ومنه على  
لهم أي لغتهم كما تعرف أي الطالب سبب معرفتهم ضحكهم التردد  
أي الطالب الرشاد وضم العين تسمى فقطوا المعنى ضم عين  
عمر واستطرف ذلك الحاضر ون على عتروا بظرافة التبرؤهم  
المشار إليه أو ينبغي أي يطلب وقد سوان لومن اللفاظ القريب  
للمعنى في يكون التبت مما اجتمع فيه الامران هو نوع من التبرؤ  
السري السري وعبارة في عتقا أي يراسلها وصف أي شبي  
لجل على الفبار لكن تحيل حسن نشأ من ادعاء كثرة وكونه كالم  
في الهوى ما يقرب إلى الصفا كقط تحيل في قوله أي قول القاصي  
الارجاء يصف طول الليل بطول ومن كلامه اقرن براك راي  
غيرك واستمر فالحق لا يخفى على الاثنين للمرأة تربية وجهه  
فعا به جمع رأيي الشبه أي النجوم وقوله في الدجاء أي ظلمة الليل  
بسر وقوله وتشدت أي علت أي وحيل لي مع ذلك انشدت  
فالذي يحيل له شيان وقوله اربن أي مائلة الرب والظن ان لي  
معنى في ليكون بيانا للتدويف محكة بالماء أي في ظل الليل  
وهذا تحيل لان الظلة عرض النجوم اجرام لكن الكلام لما راي  
اجراما ايضا كالجواهر سمرت في جرم اسود كساط تحيل الوهم ان النجوم  
في

في الظلة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك قد شدت باهت  
الشد الايمان باهت في النجوم تحيل لكن لما راي الكلام اجراما سميعة  
باجبال في اجرام تحيل الوهم ان الاجرام مع الاهدان كذلك وهذا تحيل  
حسن يدرك حسه الذوق ومنها اي من اوصاف القول القول خرج  
الهل اهل خلاف الجحد وهو الكلام الذي لا يرايه الا المطابقة والصحة  
منه وليس به عرض صحيح والخلاعة النظارة يقال فلان جلع العذار  
أي يقول كما يريد وليس له مانع من غير الصدق اذ سم اسكر بالانسان  
فكره بالامن عند غمده على الشرب عذابي حيث اريد بالسكرا ياتيه  
على الشرب الذي هو المقص لكن لما اتى به على سبيل الهل المحزون ثابرت  
الحال والنضاطك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال في فان قلب  
هذا الكلام نفس الهل فكيف قول الصاخر خرج الهل فقلت الهل  
اعم ما يكون من هذا الباب وخرج الخاص خرج العام بمعنى محبه موصفا  
بما في العام لوجوده فيه صحيح ان دامن الحب أي يكره بالامن  
غرم على الشرب عدا ومن المذهب الكلامي وهو رأي حجة اذ قال ليل  
الحفيد لا يخفى انه تشاء في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال بالسماء  
بالخطابة والجحد لكن السابغ في الكلام الاستدلال البرهان فلا  
يناسب ان يسمى بالمذهب الكلامي الاستدلال بالمقدمان المستدلة  
على تقدير التسم كالاخفى المذهب الكلامي أي النوع المسمى به  
وانما سب طريق الاستدلال في المكلف وان كان المكلف بيانه اهل الميراث  
لكمال اجرامهم في استعمال القواعد الاستدلالية في المطالب الكلامية حيث



صاروا يضرب بهم التل في الجحيم والزام الخصوم بالواجب المستدل للطلب متعلق  
بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريق متعلق بايراد وفي نسخة على طريق وعلماء  
تدكي الصهر في قول الله وهو ط وهو اي طريقة اهل الكلام وذكر الصهر لان  
طريقة مضافة للذكر والكتب التذكري وفي نسخة وهي طاهرة انكر  
بالثا المشاة فوق كما في بعض النسخ اي الحجة وهو طاهر وفي بعضها بالياء المشاة  
والتدكي باعتبار كونه الحجة بمعنى الدليل والبرهان مستدرة للطلب وتكون  
تتوسط هذا الالتزام العقلي بزمانها من ذلك اه ع في لو كان فيما في  
السماء والارض اله الا الله اي غير الله في صفة لاهية لانها اسم بمعنى ترو  
لنفسنا اي لا تترد عادة من فساد الحكم فيه عند تعدد الحكم فعلى هذا يكون  
الملازمة عادية وتكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمان الشهريين اي كنه  
لم تقدر فليس فيها الهه غير الله فهو قبيل استتاي حذو منه صفة والصفة  
للعلم بها عن النظام اي وهذا النظام يحقق شأها هم فكذلك المذموم  
باطل ايضا من الشهرة ان الصادقة اي يجب العادة فانه قد اشترى في البر  
ان المملكة لا تنظم يمكن في الخطا بيان اي الامور الخطايا العبد للظن  
دون العطيان لانه يجوز عدم الفساد مع عدد الالهة بالتفتوا وقد صرح في  
شع القبايد بان الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللاتق بالخطا  
واطل في ترمي ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانصره بعض بلان  
ومن اراد تفصيل المقام فعليه بحاشي شع القبايد وحواشي المطول اه في  
في البرهانيات اي الدلة المفيدة للتقنين وقوله اي قول الثانية  
من قصيدة يفسر فيها آل النعمان بن المذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام  
فشكر النعمان من ذلك اه مطول وقوله فتكر اي تكرر واعتم منه لان اللفظة  
اعداه

اعداه خلقت اي خلقتك بالله ما البصك ولا فنك ولا كتك في عدا  
اه ع في قال بن في هذه الايات مناقشة من وجهين الاول ان ادعي ان ادع  
اقواما احسنوا اليه كما ان اقواما احسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو واعمل  
الاكرام ان لو قال ملوك جهنم في اموالهم فمدحهم والافوق جعل مدحهم  
الملوك سابقا على احسانهم فمدحهم الا لزام اذ لم يكن داع الى الاستدلال بمدحهم  
الثاني في قوله فلم يمدحهم كذا ادنو وهل احدي ان مادحه مذنب وانما  
كان ينبغي ان يقول فلم يمدحهم غيرهم مذنبين بمدحهم كذا في بني تاري مذنبين  
لفي كذا اه وحيات عن الاول بان المراد انك اصطيبتهم بسبب مدحهم انك  
واحت الهم بسبب المدح اذ لو رايت المدح ذنبا لما كان عليه وعن الثاني بان  
المراد لم يمدحهم احد مذنبين وانتم حجة من لم يمدحهم احد مذنبين وانتم حجة من لم يمدحهم  
مذنبين وعني عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا يري فلانا الا مصليا اي لا يراه  
احد الا مصليا الله وغيرك والخطب في مثل هذه الاحكام سهل اه ع في فلم يمدحهم  
لنفسك اي بسبب ذلك اليمين اي شكاي في اني لم يمدحهمك وليس  
وراء الله اي لا ينبغي للخلق بالله العظيم ان يطلب ما يتقونه الصدق موي  
اليمين بالله اذ ليس وراءه اعظم منه يطلب الصدق بالخلف به لانه اعظم من كل  
شيء اه ع في لنوطية التسم اي للدلالة على التسم المحذوف حيانه اي  
عشا ونفضا اللام جواب التسم اي في جوابه وجواب ان محذوف دل عليه  
جواب التسم الواشي هو الساعي بالكلية على وجه الفساد اغش افضل  
التفصيل والفضل عليه محذوف ويداعش من كل غاش واكذب من كل كاذب اه  
سم الواشي هو الساعي بالكلية على وجه الفساد واكذب من كل كاذب اه بسبب



مدح الخصة ليكون ذلك درجته ثم في النعم عنه اي ما كنت ارا قصدت بمدح  
 بتقصك وكنتي كنت اذ افاده في اي في ذلك الجانب واراد به السام به بطول  
 سواد بضم الهم وسكون الهمزة والهاء ان الهمزة زائدة واصلة تزياد  
 في محل الرفع الذي هو طلب الرزق وفي المختار واد العلم طلبه وبابه قال واد  
 انهم بالكسر واد ارباد ارباد وفي الحديث ابا لحدكم فليتردي والطلب هو  
 مكانا لينا او يحدروا الراد الذي في طلب العلم ام من اهل العلم انفسه  
 طلبه والعلل الخبيث بلوك مستداهه يحذف كما اشار اليه الله بقوله اي في  
 الجانب وهي جواب سؤال من ذكره في ذلك الجانب الذي يطلب الرزق  
 فيه فقال فيه بلوك وتجعل ان يكون بدلا من سواد ويذهب او من جانبين  
 يكون في على حذف مضاف اي مكان بلوك او اخوان اي لتواضعون فلا ينافي  
 وصهم بالافوة وصهم باللوكة احكم بضم الهمزة وتشديد الكاف اي اصل  
 حاكم اصطيهم في نسخة اصطيهم اي اخبرتم لضحك وتقصك ال  
 خصة قال لم ذكر في الصحاح في فصل الجيم ان خصة قبيلة من اليمن ولم يذكر في  
 فصل الخصة بل الخصة قبيلة اه وهذه الحجة اي المأخوذة من الايات  
 على طريقة التمثيل جمل ان يكون هذا اشارة الى الاعتراض على هذا المثال بان هذا  
 ليس من المذهب الكلامي لان المذهب الكلامي من انواع الفلاس والتمثيل قسم الفلاس  
 عندهم انهم انهم يسمونهم اخر يكون المثال عليهم من المذهب الكلامي بقوله وتكرره  
 الخ وتجعل انه اشارة الى ان المصنف اراد بالمذهب الكلامي ما يسمي التمثيل به ثم عارض  
 في هذه الحجة ان قصد الشاعر ان توجد على هذا الوجه كانه على طريقة التمثيل  
 الذي هو العمل معلوم على معلوم لساواة اياه في علة الحكم وتكريره هذا العمل  
 مدح الخصة على مدح النعم للحاطب في حكم هو في الساب لساواة الاول الثاني

في علة الحكم وهي كون المدح للاصناف فان اراد المصنف بالمذهب الكلامي مطلقا استدلال  
 كان المثال مطابقا للموافاق على هذا الوجه وان اراد به الاستدلال بتركيب المقدمات  
 على طريق الاقتران او الاستشاي لم يكن المثال مطابقا لما ذكره واعتباطه بوجهه  
 صورة الاقتران او الاستشاي فيقول الاقتران في هذا المدح بسبب الاصناف  
 وكل مدح بسبب الاصناف لا يعتد به نتيجة مدعي لا يعتد به دليل الصريح المشهور  
 ودليل الكبري يسمي الحاطب ذلك في مادجه به باختصار قياسا اي قياسا  
 اصوليا وهو حمل امر على امر في حكمه جامع بينهما وتكرره اي ما ذكر من الايات  
 لكان مدح ذلك النعم اذ بيان الملازمة اتحاد الوجه للوجه وهو وجوده الا  
 واللازم وهو الذي وقوله فكذا لزوم وهو المدح اي ثبت المطلوب وهو  
 اتفقا الذي يعني بالمدح ولزم منه في العيب اذ لا عيب الا عن ذنبا حسن التعليل  
 اي النوع المسمى بذلك كقول ابن قنوم يدم امر ودا حجة امر ودا حصل  
 لم يقع المقارن ذره تظلت واستغلت خبث وجهه فاقسمت لا استغلت  
 باعتبار لطيف متقيد مدعي والراد بالاعتبار النظر واللفظ الدقة كما اشار اليه  
 بقوله اي بان ينظر الى نيت لوصف علة حاله كون الايمان بلباس نظري فيجب  
 لا يدرك كون هذا النية علة الايمان له تصرف في قايي المعاني غير حقيقي فنه اعتبار  
 والراد بالحقيقي المطابق للواقع بمعنى انه ليس علة في نفس الامر بل اعتباري بوجه تمثيل بكونه  
 صحيحا كان ذلك للمصنف اما اعتبارا او بوجوده في الخارج علة له في الواقع فحي  
 كما اذا قلنا الختميل للمنى فانه ليس في معنى اي في رتبة من رتبة حسن التعليل  
 وما قيل ابتدا وقوله فقلط خير ووجه الخط ان الاعتبار هنا معنى نظر العقل  
 قد يكون نصيبا به يسمي وينشأوه الخ اي ففهم ان الراد بالاعتبار الادراك الاعتبار  
 وان الراد بقوله غير حقيقي اي غير موجود في الخارج فاعترض بان لا طاعة لقوله  
 غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهم الراد بكل من ان الاعتبار بمعنى نظر العقل للظن  
 في عقل ان يكون مطابقا للواقع وان يكون غير مطابق له فيحتاج للتشديد بقوله غير



غير حقيقي ان ارباب الخبيل ما سمع قوله على تعال الحقيقة اي الوجود  
خارجا ولو كان الوجود كما توهم من ان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي  
لوجب ان يكون الخ واللازم باطل نكدا المذموم غير مطابق للواقع  
وهو أربعة أصري باعتراف الصفة واما العلة في الجميع فهي غير مطابقة  
للواقع بيان علما اي يجب الدعوى لاجب الواقع لانها ليست علة  
لان الفرض انما غير مطابقة للواقع اما ان لا يظهر لها في العادة علة غير  
اريد بيانها وان كان الواو المحال لا تحلوا في الواقع عن علة لما لم  
ان التبع لا يكون الا حكمة وعلة توجه لان القادر المختار و صنفه  
بالحكم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلا منه وكذا غير المص بل لا يظهر في الواقع  
يوجد كقوله اي قول اي الطبيب انه مطول السحاب اي عطاوه جمع كناية  
اسم جنس واما حقيقته اي اي فلسفيا انها كثيرة الامطار سببه طلب مشابهة للجمع  
في الاعطاء لان السحاب لا تطلب المشابهة لانها استعملها لما شاهدت من عري عطائه  
سبب ما سلك اي سببه شهوده فحصل عبرة وتنبطت منه الحي فعمله الحي اي  
علة في قول المطر الديرة والنبت وتنبوه اي علوه الرضا بالانصاف والحي  
علي وزنه السحاب عرق الحي اي المصوب اي المطر المار في قول المطر السحاب  
اي الذي تنصه الكلام بانه عرف حقاها اي بانها هادان العرق فهو من صفة  
الصفة الموصوف وهو على حذف مضاف اي وتلك العلة غير مطابقة للواقع  
او ينظر لها في المادة اهم سم علة غير الخ اي مطابقة للواقع ام لا يجوز  
ان تكون من الشهوات الكاذبة المذكورة اي التي يذكرها الحكم لتكون  
المذكورة غير حقيقية اي غير مطابقة للواقع اي ليس علة في الواقع كقوله  
اي قول اي الطبيب انه مطول ما به الخ اي ليس له سبب قبل الخ من عطاوه  
حتى يكون القتل لا شفا عنبه او لا سقاة من رقب مضرم ولكن يتي اي

وكن

وكن حمله على قهرم انه يتي ان تحت احلاق ما روجه الذباب منه من اطعامهم لهم  
الا عند لانه لم يفسد فان هذا هو المذباب والعلة يجب خلف مر جو الذباب  
المستلزم لتحقيق روجهم والعلة تحقيق روجهم فان قيل الا قد اي قيل المذبح انما  
في العادة تحقيق روجهم انما هو لدفع الخ وصفوا الملكة اي ظهورها صدق اي تحقيق  
رجا اي رجا الراعي اي اطعامهم من حرم الاعدل لما علم الخ اي واعلم بان الذباب  
تدعي منه ما ذكر لما علم الخ صارت الذباب رجا الخ اي لان عودها اطعام حرم الخ  
وهذا اي قوله وكن يتي الخ وصف بكمال الجود حيث انه لو لم يصل اليه الاكل  
ازكبه حتى ظهر الخ فيه حل الذباب على حقيقته ومنهم من حملها على الرجال وحمل الخ  
على الاموال او الصفة اه ينس الخ اي الفيل الناطقة اما ممكنة اي وهو لم  
تقع كقول الخ اي قوله سلم بن الوليد مطول يا وامي اي يا ساعيا بالعلم  
على وجه الفساد وقوله جنت صفة لوانيا في الاساءة هو الصفة المعلقة  
وعلا بقوله في الخ اي لاجل ان اسالك اوجب حذاري منك فلم اك لم لا ينس  
عندي ولما تركت البكا كما ان عيني من الفرق بالدموع فقد اوجب اسالك  
خاة النان عيني اساءة اي فساد حذارك مصدر مضاف للمفعول  
والفاعل محذوف كاتار له الخ ويندي بنفسه كاهنا ومن كافي قول الخ  
حذاره منه من الفرق اراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم المذموم على  
اللازم او هو كناية عن الهي خوفا منه اي خوفا من الواسي ان يطع عليه  
فيشرب ما عنده او غير ممكنة عطف على ممكنة بان تكون مستحيلة لانه فيه الخ  
انما تكون من ادراك الخ في غيره كالجوز كقوله لو لم اخذ هذا البيت للمضيق  
وجد يسافا رسي في هذا المعنى فترجه اه مطول وقوله فترجه اي عريه وقال  
المض في الانصاع واما الرابع فميتي بيت فارسي ترجمه وقال كقوله ولم قيل كقوله  
اما الجريدا وظهر المفساه فانه يقول للمفارسي لو لم تكن به الخ لولا اني ينسوها



شرط وجوبها بشرطها في نية الخدمة وجوبها في روية نطاق الجواز في روية  
هذه النية في نية الخدمة وروية نطاق الجواز والنطاق ما يشهد له الوسط  
وقد يكون مصداق الجواز حتى يكون كنفه خالص من الدروارد بالانتطاق في حالة  
شبهة بالانتطاق الجواز وفي كون الجواز احاطة به تلك النجوم كاحاطة  
النطاق الذي فيه جواهر فصار كنفه من الدروارد بوسطه انسان واعلم ان  
استعمال النطاق في الماطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفا النطاق على العلم بانتفا  
المقدم واستعمال النطاق في الخارج وهو الاستدلال بانتفا المقدم على انتفا النطاق في  
الخارج واعلم ان علة الانتطاق في الخارج نية الجواز الخدمة فالانتطاق دليل  
نية الخدمة اي العلم بها اذ علمت هذا فاعلم ان الروية علة للعلم بنية الجواز  
الخدمة فيكون جاريا على استعمال الماطقة وعلى هذا فالجواز بالعلم ما كان علة  
في العلم وتكون العلم انما هو بالعلم ما كان علة في الوجود وفي العلم الجواز في روية  
البروج الفلكية من انتطاق ما هو دونه وقوله اي انتطاق اي لفظ  
بوسطه صفة وعلا روية النطاق اي الحالة الشبهة به وقوله غير ممكنة  
اي لان النية لا تكون الا من الما قبل كما تقدم وفيه بحث اي ما قاله في الجمع  
لانهم هذا الكلام اي البت اي ما فهم من حجب الاستعمال للنقوس في قوله  
ان في هذا البحث اعترافا باصلاح على اصطلاح آخر علة لروية الجواز في روية  
قاعدة اللغة كما يقال ان نظير من جهة ان الاول علة والثاني معلول  
وهذه اي روية الحالة الشبهة بالانتطاق المستوفضة اخ فيكون في روية  
الاول وهو الفضة الثابتة اي لا من الضرب الرابع وما قبله حاصل  
انه جواب عن المصنف في قوله المتع من يكون من الضرب الاول وحاصله ان جعل  
البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب الرابع بان ياد بالانتطاق  
الحقيقي لا حاله شبهة به ولا شك ان روية بل الجواز غير ثابتة انه اي  
وقوله

وقوله ان الانتطاق الحقيقي فهو اي مع الله روية لما قبل من وجهين الاول  
مخالفة لما في الابضاح والثاني ان الرد بالانتطاق الى الحالة الشبهة به لا في  
كافه هذا القابل مخالف لصرح كلام الص في الابضاح اذ كلامه صريح في ان  
المعلانية للخدمة والملة روية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القابل  
لان حديث انتطاق الجواز الاضافة للبيان ثابت لا محسوس اي فلا يكون  
من هذا الضرب والاقرب الى هذا يوافق ما في الابضاح لا مخالف له كما هو  
بانتفا الثاني هو عدم روية الانتطاق وانتفايه يكون لروية الانتطاق  
لان في الثاني اثبات وقوله على انتفا الاول وهو عدم نية الجواز الخدمة  
وانتفايه يكون بشرا خدما لان في الثاني اثبات على انتفا الاول اي على  
العلم به فيكون الانتطاق اي المجازي علة الجواز عبارة المطول  
فيكون روية ما على الجواز من هيئة الانتطاق علة الجواز اي دليله عليه  
تفسير لقوله علة مع الله اي كون نية الجواز الخدمة ما ينشأ على الشك اي  
اي دليله بين الخ لان فيه اي في حيز التمسك ادعاي لتحقق العلة وقوله  
واصد اي على ادعاي التحقيق كقولك اي قول اي تمام له مطول الذي  
البض لان البض كثير هو عام من السود عيني اي دفين اي جباري اي  
في البيت الذي قبله وهو قوله في شفق مع الصبا سيما الى الزن  
حي يادها وهو عام في سائر اربع المراتب الواحدة من الحي وهو  
المعظم المطول وهو السائل المطول قال الفري الرقي مع روية وهو  
الرفع من الارض وشفق ان كانت الرواية على صفة اسم المفعول فهو من  
الشفق بمعنى الضم وان كان على صفة المفعول في العمل والظن انه من الشاعرة بمسها  
المتعارف والشم يطبق على نفس لرح وتطبق على هبوبها لانه مصدر في الاصل



وهو الادهاء والرجع رنة وهي السحاب الابيض والصهر في جادهما الرني  
والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو الادهاء في البيت الاول بقرينة الوصف  
بجمع ايه وقوله جمع ربوة مثله الزاكي فيهم الاصل رقا بالهمزة اعلم  
ان رقي في كعلم يعلم ورقي برقي مناه صعد واما رقا بالهمزة فانهما  
ليكن كاهنا فحذف اي الهمزة للضرورة بقولها الفاعلي غير قياس لان الهمزة  
التي تبدل الفاء رط سكونا على سبيل الشك فكأنه يقول اوجبه  
في تكاوها الدائم الشك في ان سبب ذلك تغيرها حيثما كان الرني ولا يخفى ما  
في تسمية زول المطر بكام لطف الجوز وبه حسن التقليل ايه في ذي  
اي السحاب تبكي عليها اي تهرل عليها اي على الرني لاجل الحبيب الذي تحبها  
التبريع بالعين المثل وهو في اللغة جعل الشيء في غيره وقد  
روي بالعين المحبة وهو لا فاضة والصب فوجه تسمية هذا التسم  
بذلك على هذه الرواية هوان المتكلم قد فرغ في الحكم اي من المنقول الاول  
الى الثاني ايه فري لعلها امر اي المنسوب لاداء بالعلق السنية  
والارتباط ومصدوق الا في البيت الحاطبون المضاف لهم الدماء  
الدماء وقوله حكم اي يحكمهم به كالشفا ولا يضرا خلا ومثله لا حاد  
حسن الحكم وقوله لعلها امر كالا حلو م اي لعلها كانه له واحدة  
لنقل على وجه يشبه بالتبريع اي تبريع الثاني على الاول والراجح فيهم  
عليه كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسلة اليه حتى ان  
في قصد الحكم لا يستعمل عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسلة اليه حتى ان  
الثاني في قصد الحكم لا يستعمل عن ذكر الاول اي فلا بد ان يكون اثنان  
الحكم للثاني على وجه التبريع عن ثبانه للاول وليس المراد بالتبريع في الهمزة  
وقال

وقال

وقال الفري اراد بالتبريع التفتيح الصوري والسببية في الذكر كما ينبغي  
عن لفظ الوصف فيما ياتي لا ان شفا الدماء من الخط متفرع في الواقع على  
شفا اطلاقهم لسقام الجمل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر صلا فلا بد ان  
التسمية في قوله كما دماكم يدل على ان امر التبريع على عكس ما ذكره انه اذ  
المشبه به اصل والمثبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكافي  
مثله ليس للتسمية بل مجرد التعليل كما قيل في قول الله تعالى واذكروه كما  
هداكم ايه والتعقيب تفسير اخر ان عن غلام زيد ركب وابوه اهل  
كذا في الطول زيادة لفظة وهو قيل اخر ان قال الفري لفظ انه هو ارفع  
الى قوله على وجه يشبه فالوجه ان خبر زيدا ذكر عن غلام زيدا علم زيد  
وابوه ركب كما وقع في التبريع المحض لانه اعتبار اتحاد الحكم المنبسط للثاني  
يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المنبسط لاحد التفتيح الركوب وللآخر  
الرجولية ايه سم عن غلام زيد ركب وابوه اهل اي ماني فالحكم  
المثبي والركوب والامر هو زيد ومتعلقة باللام والاول فلو قيل كما ان  
اباه ركب كان من التبريع كقول الله اي قول الكيت من قصيدة يمدح بها  
اهل البيت ايه مطول احلواكم اي عفوكم جمع حلم بالضم واما بآكم  
فالثاني في الامر لسقام بنية السبن الرضي وما في كما دماكم زيادة  
لا تمنع الجازم من العمل كما في قوله تعالى بما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمته  
فكون الدماها مجزوءا بالكتاب وما بعده اعني تفتيح من الخط في موضع  
النصب على الحال ويجوز ان يكون رفوعا على ان يندأ وما بعده خبره ايه  
فري من غرض الخط لكون اللام وقوله الخط بكسر اللام اي القصور  
الذي ياكل لحوم الناس اجمع اي التبريع ايه سم من شربهم منك لان الذي





بالنفس غير شرب الخمر جازي وكيفية ذلك كافي في ق والفرعي ان بشرط ان  
 من اصبح حله اليسري فيوجد من به فطرة تجعل على فطرة ثم يطهر المصاب  
 فيبرأ بادن الله تعالى دم ملك الناس شريف لان البيت المذكور في ال  
 البيت ولذا قال في ان النفع ادوية دما الاشرف بناء مع بالقبض  
 جمع قاص وقوله والدوا سبابه كذا وقوله كالم اي جراحة اي انتم تبون  
 الكرام قسوها باظهارها وتطلبون حرام القلوب بالاجبان من اجل  
 كاد ماكم الخ وقوله وارباب القبول الراجحة اخذه من قوله الجمل الاضاف  
 للبيان يعني انتم ملوك واشراف اخذه من قوله كاد ماكم الخ وقوله وارباب  
 القبول الراجحة اخذه من قوله احلامكم تأكيد المدح بما يمدح بشبه الخ  
 وهو ضربان قال الحيد الاظهر ان يقول ضرب لقوله فيما بعد ومنه ضرب اخر  
 وكأنه نعم ان المشهور من الضربان الاولان من صفة دم كاليب في البيت  
 الا في وقوله صفة مدح نائب فاعل يستحق كسر جده السين في الاعداء  
 دخولها اي بتدرياد عاد خولها على وجه الشك المناد بالتعلق لان معنى  
 الاستئناس ان يستحق هذا العيب من الشيء الذي لا يدرى دخولها ان كان عيبا ونمرة  
 تقدر دخولها ان يكون الاستئناس متصلا في التعلق بالحال فان تعلق  
 نقبض الدعوى على كون القبول عيبا ونمرة تقدر دخولها ان يكون الاستئناس  
 متصلا في التعلق بالحال فان تعلق بعض الدعوى على كون القبول عيبا  
 لا يتباني الا اذا كانت القبول داخله في العيب التي دخولها فيها بان يدعي  
 ان لصفة الدم فردين وهو الشتم على الدم وقد اعير متعارف وهو الفرد  
 وهو الشتم على المدح كالسجاعة بان يدعي انها فرد من افراد العيب التي كثر  
 اي قول الساقية الدنيا في اهل مطول ولا عيب فيهم الخ اعلم ان ما كان من تأكيد  
 المدح

المدح الخ لان في الميسر على وجه الدم مدح ثم أكد ذلك باثبات صفة المدح  
 وانما حال شها للدم لان ما بعد اداه الاستئناس لما قبلها فاذا كان ما قبلها  
 في عيب مثلا كما هنا كان ما بعد ها اثبات عيب وعكسه وهكذا في ما بعد غير  
 هنا صورة صورة دم وان كان ليس في ما في الواقع فهو شبه الدم في الصورة  
 قبال جمع فل يفتح الفاكليس وفكوس في حد السيف يقتضي انه قيد  
 في مفهوم الفعل اه سم وقال المصام في اطوله جمع فل كل والفعل النظم  
 سواء كان في حد السيف او في غيره الكتاب جمع كنية وهي جماعة العدة  
 لتقال اي بضارته الجوش تسمى لرفع الكتاب على اليد والذات  
 اي ان كان قول الخ جواب ان يجزى اي ثبت العيب فيهم والاولى حاط  
 ان المدعي سالبه كنية اثبتا بدليل الخلف وهو انبان المدعي باطل نقبض  
 وبيان الدليل ان قوله غير ان سيوفهم الخ في الجملة شرطية شاملة  
 على وجه فريية وهي ثبت العيب فيهم وهي ناقض السالبة الكلية فتدري  
 الشرطية ان كان قول السيوف عيبا ثبت العيب فيهم لان القبول قائم فيهم  
 واللازم وهو ثبوت العيب فيهم باطل لانه يتعلق على محال وهو كون الدليل  
 عيبا والمتعلق على محال محال واذا بطل اللازم الذي هو الوجهة الحسية ثبت  
 نقبضه وهو مدعانا الذي هو سالبه كلية وهذا نظر كلام المص ان  
 كان قول السيف اي القبول المبرود للسيف وهو القبول من مضاربه الجرح  
 والا فالقول قد يكون عيبا مطول فائتبه كلام متانف وهو فل  
 ماض والفاعل مبرود على الشارع وهو تدبر على الشرطية اي هذا التدبر  
 بمعنى المدبر بل محال وهو كون القبول عيبا حتى يفسد القار بمقتضى ذلك  
 حتى يلحق الجرح في سم الحياط اي حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرح وهو البشري



فيما هو من في صن المسك وهو ثقبه الآية اه فري من جهة انه اي ثاب  
 المدع فيه وقوله كدعوي اي الحبي نقبض المدعي وهو عدم اليق  
 وهو اي النقض اثباته وقوله بلحال وهو كون القول عيبا ان الاول  
 اي الكبر في مطلق الاستثنا اي في مطلق ادوات الاستثنا بقطع النظر  
 عن المواد والحال فلا ينافي ما ياتي من ان الانقطاع اصل نظر المواد وقال  
 قوله الاستثنا لعل المراد به اداة الاستثنا ويؤيده امر ان الاول انه لو ارد بلفظ  
 الاستثنا بعد هذا شي اذ الوجود في الاشارة الداة للفظ الاستثنا والثاني  
 قوله الا في ذكر اداة اه فجعل مدافعهم الاتصال على الداة فتأمل اه اي  
 كون الحذف للاتصال وذلك اي كون الاصل للاتصال من ادوات  
 المنقطع محار اي الداة مع الانقطاع محار اي استعمال الداة في المنقطع محار  
 اطلاق لفظ الاستثنا على المنقطع حقيقة وهو قول وعليه في قوله  
 محار اي لان الاستثنا اخرج وهو فرع الدخول والدخول في المنقطع اذ بعض  
 الافاضل وهذا على ان المراد بالاستثنا لفظ الاستثنا وهو قول بعض  
 فذكر اداة اي الاستثنا بمعنى الاخراج نفسه مستخدم بوجه اي يوقع في قول  
 السام وظنه انه عرض للمكلم ان يخرج شيئا من اداة مانعاه من الخي ويريد ان  
 حتى يحصل فهم شي من اليق اه بطول ويحول الى اي هذا ان توهم الاتصال  
 من جهة ذكر الادوات والاد بوجه الى ما ذكر ظهور ان المراد الانقطاع على  
 المدعي اي بعد كفي اليق منهم والاستشارة عطف على المدع المحذور عن عطف  
 ويحول عطف على الاستثنا والضرب الثاني وهو ان يقول ان ثبت شي  
 كادبي عليه الصلوة والسلام وقوله صفة مدع كونه افعه الرب  
 ويقب اي اثبات الصفة لشي وفي نسخة وتقيب بتدري الثاني اي تلك

الصفة

الصفة اداة الاستثنا ما يفاعل يذكر بلها صفة مدع كونه من قرين فالج  
 ويؤخذ من مثاليهم هذا الضرب ان الصفة الثانية لا بد ان تكون مؤكدة للاد  
 ولو بطريق الزوم على قول من لا يذكره كرم غير ان جنس الوجه لم يكن من هذا البند  
 انا افعه اذ الحديث بهذا اللفظ غريب واما بلفظ انا افعه من نطق بالصاد  
 مرفوع فاثبات الاصلية على جميع الرب بغير كما لها وقوله غير افعه من قرين  
 مسلم لتأكيد الفصاحة اذ قرين افعه الرب وانما كان هذا خبرا للدم لان  
 اصل ما بعد الداة محال نفسه لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدع كما هو فالاصل  
 ان يكون ما بعدها سلب مدع فكان مدحا في صورة دم لان ذلك اصل دلالة  
 الداة بيد يعني غير يخص بالقطع مضاف الى ان هذا في افعه من قرين  
 ان بيد للتفصيل فالتحقيق انا افعه الرب لا حل في قرين ولا يحل ان هذا السلب  
 لا ثبت المدعي وجعل افعه الرب لا يقدري الكلام ولا نقصان في فصاحة حتى لا  
 من قرين فهو من الضرب الاول وفي التاموس بيد وبأيد يعني غير ومن اجرام  
 اقول وهو اي غير اداة الاستثنا اي في ذلك لان معناه اه سم اصل  
 استثنا اذ الوجه حذف لفظ اصل لانها توهم حذف المراد خصوصاً افعه  
 لها لفظ ايضا فانه يقتضي ان الاصل في الاول الانقطاع في الثاني ما هو  
 انه كان الاستثنا في الضرب الاول منقطعاً برب لما قلنا اذ لم يتر من الاستثنا  
 وبعضهم جعله اشارة الى ان هذا الضرب قد يكون الاستثنا فيه متصلاً  
 بان كان المشيئة عاماً نحو زيد جمع كل حال الا انه كرم ان يكون  
 منقطاً اذ اما الانقطاع في الضرب الاول وذلك الفرض ان معناه ان يفي  
 من اليق خلقه فلم يدخل التثني في جنس التثني فيه واما الانقطاع  
 في هذا الضرب فلا تنافي التوهم في التثني منه فيه وانما الانقطاع في هذا الضرب  
 كان الاصل في هذا الضرب الانقطاع لانها بطر لا ينافي الا اذا كان الاستثنا



منتظما وهذا اي كون الاصل في هذين الصريين الانقطاع لا ينافي كون  
 الاصل اذ لان اصاله الانقطاع نظر الحصوص الصريين والاصالة الاتصال  
 نظر المطلق الاستثناء وادنا في بن كلام الصري لكنه انما كان الاستثناء في  
 من الصريين منتظما ارجان يفرق بينهما فقال لكنه اذ وحاصل الفرق  
 ان الصري الاول يجوز فيه تعدد دخول ما بعد اداة الاستثناء فيما قبلها كونه  
 صفة عامة والصري الثاني لا يجوز ذلك لعدم كون الصفة التي قبل اداة  
 عامة وهو ان ذكر اداة الاستثناء لا يخفى ان بين الوجه الثاني في الصري الاول  
 والوجه الثاني في هذا الصري فرقا لان الاجزاء في الاول من صفة الدم انسية  
 فيقوم قبل ذكر المستثنى انه صفة دم اريد اجزاها من صفة الدم واتباعا في  
 الموصوف لان الاستثناء من الشيء اتيان واذا اتي بعد ذكره انه صفة دم  
 اشعر بان لم يجد صفة دم ينتهيا فيكي التاكيد والاجزاء في الوجه الثاني  
 من صفة الدم المنتهية فيقوم قبل ذكر المستثنى انه صفة دم اريد اجزاها  
 من المستثنى منه ونظرا عن الموصوف لان الاستثناء من الاتيان في اداة  
 تبين بعد ذكره انه اريد اتيان له ايضا اشعر ان الله لم يكن في شيء  
 من صفات المدح عنه فيكي التاكيد اداة سم وجوابها ان اداة  
 بقوله الامن الوجه الثاني اي لا يمثل ما قبل في الوجه الثاني لانه  
 تأمل المدين على تعدد الاستثناء اي وهو غير ممكن في هذا اي سم  
 اي لان كل من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يصح تعدد  
 احدهما للآخر في فلا يصح الاتصال ضرب اخر هو يعود للاداة  
 في المعنى اذ المعنى لا يعيب فيها الا الايمان ان كان عيبا ولو كان عيبا  
 في الصورة التركيبية قال الجدي يعني ان يعلم ان الاستثناء في هذا الصري  
 متصل حقيقة بخلاف الصريين السابقين فانه منقطع فيما اوتي في

اي سم اي لان كل من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يصح  
 تعدد احدهما للآخر في فلا يصح الاتصال ضرب اخر هو يعود للاداة  
 في المعنى اذ المعنى لا يعيب فيها الا الايمان ان كان عيبا وان كان عيبا في  
 الصورة التركيبية قال الجدي يعني ان يعلم ان الاستثناء في هذا الصري متصل  
 حقيقة بخلاف الصريين السابقين فانه منقطع فيما اوتي في  
 بقوله فيه انه ان وصل متصلا حقيقة خرج المثال عما يحصى بعده اذ ليس فيه  
 تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عيب فيها امر من الامور  
 الا الايمان بعينه عيبا وليس يعيب في نفسه كما تقتضيه بغيره ما قبل  
 ما يكره من افعالها الا مواصلة فلو ان وليس ما ينكر فالترفع انما هو في  
 المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب اول وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم  
 في شيء لانه لم يثنى مدحا كدبه مدحا هو في الحب وانما استثنى امر  
 مسلم الدخول ويثنى الترفع فيه هل هو كما زعم المخاطب اول لا يجازي قولنا  
 لا عيب عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو غير له ولا عيب فيهم البتة  
 التاويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الصري ما يفيد الاول من التاكيد  
 بالوجهين وهو انه فيه من التعلق ما هو كاتيان التي تيسر وان فيه  
 الاشعار بطلب دم فيم يجده فاستثنى الدم وهو ظاهر وهو ان  
 بمسني كالايان وقوله يعود للفعل وهو نعم فيكون الاستثناء  
 مفعلا وما نعم اي بافعول والمخاطب لفعول وهو كما به عن محمد  
 تدي اي ما تيسر من اي شي او اصل من الاصول الا اصل الاية سم  
 والفاخر تقي نعم بانه ضرب وضم والاول هو الكسبي اذ اعاد اي  
 في شيء وقوله كرهه اي لا جلد ذلك الشيء من وجه لا يقال الوجه الاول  
 متبي على التعلق بالحال كالتقدم ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيبا



ليس بحال بدليل ان عابهم عليه وقعت منه بالفعل لا بنا نقول اعابهم لم عليه  
لا يقتضي كونه عيبا ولا يخرج عنه كونه حقا قطعا لانها باطله قطعا  
بمقتضى العقل السليم فالقابل له سم كالاستسناك لهما من واحد لكل  
نحو الاخراج ما هو تصدد الدخول كما في قوله اي قول اي الفضل بديم  
الزمان المدا في يدع خلف بن احمد السجستاني او مطول وقوله الهدى  
لغة الها واليم والسجستاني كتابين ولجيم هو البدر هذا المثال  
على طريق الضرب الثاني السابق لانه انت اول صفة مدع وعقبها باداة  
الاستسناك لها صفة مدع اخرى الا ان تلك الصفة الاخرى تعدد في الظاهر  
الساكن فيه من الوجه الثاني فقط هو البدر اي في الرفعة والشرف وتو  
الاله العاري في الكرم وقوله ذاخر اي رثعنا من تراكم الاموال وهو حال  
من صهر اليه توجه لتاوله بالخيراد وهو بمنحصر للضمير فلذا انصغ عنه الحال  
وقوله الضرعام بكسر الصاد المعجمة اي الاسد في الحياة والقوة وقوله  
الويل قال ع قبح وابل وهو المظلم الذي لم يكن بوضحة يكون عيافي  
الكرم عن كونه وبل فيه لان الويلية يقتضي وجود المظلم والنجاسة يقتضي  
التي للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من النجاسة كالقوة ومن الويلية  
كالفضل فلذا لم يكن بالاول عن الثاني اي تأكيد لدم هذا عكس سابق  
وقوله بما اي بدم شبه الدمع اي في الصورة بتقدير متعلق بمشبه اي  
بواسطة تقدر دحوا فيها ومعلوم ان في صفة الدمع دم فاذا اتيت صفة  
دم بعد هذا التي الذي هو دم كما التوكيد وكلاهما للدمع لما سبق من ان  
الاصل فيما بعد الاخرى لما قبلها فيكون ما بعدها انبان صفة الدمع قاي  
وكتبت ما اي تحققت وجه افادتها التوكيد على الوجه المذكور على قائل  
ما روي في الضرب الاخير اعني الاستسناك الفرج نحو لا يستحسن منه الاخر

والاستدراك فيه منزلة الاستسناك هو جاهل كنه فاسق او مطول وهو له  
بشي كالنهاية في الشجاعة وقوله يستمع اي يستلزم وقوله الدمع بني  
اخر كونه سببا لصلاح الدنيا ونظاها كقول اي قول اي الطبيب مطول  
بنت اي اخذت على وجه التمر والاختطاف وقوله صوته اي صوته لمر كونه  
مستفي على مذهب المنزلة القائلين بان القائل قطع على المقتول اجله ولو تركه  
لما شق فاداجع ما بقي من عمره فقلده الي عمره لكان خالدا الى اخر الدنيا وذهب  
اهل السنة انه لم يقطع بل المقتول مات باجله وقوله هبت الدنيا بان  
اي قبلها هبتك اي هناك اهلها خلودك مدحه بالنهاية في الشجاعة  
لان اعتبار النفوس واخذها قرا اما يكون بالشجاعة ولما وضعا غار  
تلك النفوس بها لو جبت لنا هبتا كانت خلودا دل ذلك على ان العقل ليس  
امر اتفاقا غير المتساوي في الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ودم  
بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالمقدار الاول واما كونه سببا لصلاح  
الاقبال عليه علي وجه هو كون الدنيا تنهي خلود هو قوله استمع اي  
استلزم اذ لا رتبة اذ اي فلو لم يكن هذا التمدد فائدة لاهل الدنيا ما  
هني اهلها به اذ لا رتبة اذ قال علي اذ اشار به اي ان قوله وفيه  
ليس خيرا عما لم يوصف بل من كلام علي فيه اشارة الى الاعتراض على ان  
الذي يقتضي ومهمة شية الى رتبة بنت نزار وربعة الازد وربعة  
الجوع من رتبة وربعة بن شد بن ربيعة وربعة بن حص بن كلب  
وربعة بن طي اسباب وجهان اخر ان عن الدمع اي مدلوله بالاندم  
وهما على هذه وعدم الظلم قال الخفيد بل وجهه منها اشارة الى كماله  
حيث لم يلتفت الى طول المر فطر الى درجان الاخره اي وجهه اشارة قوله



لوجوبه اذ لو تدل على شيء ما دخلت عليه فدخلت هنا على انه لم يجره افا قدم  
 احد هذا لا نزم لما قيل هو الاصل وهو النهاية في الشجاعة انه من هذا  
 انه مفاد انه اذ وهو علو الهمة وذلك لان المدلول عن الاموال الى الاموال  
 اما يكون لعلو الهمة وذلك اي كونه من الاعار دون الاموال من خفيض  
 الى ان يفيض اليه بالذكر يقضي الحصر وهم اي البغيا يفيضون  
 ذلك اي التخصيص والاعراض من حيث ما يفرق بينهم في المحاورات الى المحاور  
 وقوله الخطا بيان اي الطبايا وان لم يفتهر اي التخصيص بالذكري  
 فلا يفيض الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم علي يدعج وقولنا  
 الاصول اي اكثرهم وقاله الدقاق والصيرفي من الاصوليين قالهم قد  
 يقال هذا ظاهر بالنظر الى الجور فقط اي الاعمار اما اذا نظر الى مجموع الجور  
 والجور فهو قيد وامة الاصول يفيضون مفهومه والثاني ان هذا لا نزم  
 لما جعل مستبها وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا في قتلهم اي قتل متولي  
 لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها اهل مطول والامكان  
 الدنيا سرور اخلوه بل سرور هاهنا اذ لعله فيه ولا شك ان المني  
 الاخر موقوف في الكلام حتى اخر هذا كان او غيره قال في المطول  
 وهذا المني الثاني يجب ان لا يكون مصرح به ولا يكون في الكلام  
 بالله نسوق لاحله فمن قال في قول الشاعر ايا دهرنا اسعافنا في  
 نفوسنا واسمعنا فيما يحب ونكرم فقلت له نعم انهم انما  
 ودع امرنا ان الامم المقدم انه ادع شكوي الزمان في الهمة فندع  
 والفاعل صاحب النعم في الاعراض للمضي في الايضاح وقول الشاعر  
 اعما اي اعم ما ابتدائه من النعم اي الانعام وانك امرنا فان اكرمهم الامم  
 مقدم

مقدم اي سرياني وقوله لان الشكاية مصحح اي في قوله ايا دهرنا  
 ولو جعل الهمة مدحة لكان اقرب اي لان قوله فقلت له نعم انك اذ دعنا  
 للمدح متضمنة لهتية بالوزن وقد استند اي بضم وقوله الى القول  
 الاول وهو قوله كلام فهو شموله للمدح وغيره اذ اقول لا ياسب  
 تعداد كل منها على حدة بل الماسح جعل للادماء المحسنة تسميه الى الشجاعة  
 وغيره كما لا يخفى اه ضيد كقولهم اي قول اي الطيب اهل مطول اقبل  
 اذ اي كثر تغلب الاضمان في ذلك الليل كثره او حبت له الشك في انه يفيض  
 على الدهر ذنوبه وقوله اخفا فيهم خفن كقوله وهو عطا العين من اعلى  
 وقوله اعد بها جعل اخفائه كالسجدة حيث يعيدها ذنوب الدهر وقوله  
 الذنوب اي ذنوب الدهر عليه من ترقية بينه وبين الاجرة مثلا وعدم  
 استقامة الحال لا ذنوبه في الدهر اذ لا معنى لمدحها على الدهر فانه لا  
 علة لكون البيت فيه ادماء وصف الليل بالطول اي الماخوذ من قوله  
 اقبل فيه اخفا في الدال على كثرة تغلب الاضمان الدال على كثرة السرور الدال  
 على طول الليل الشكاية اي الماخوذة من قوله كافي اعد بها اذ وهو  
 منقول من محتمل لوجهين اي احتمالا على السوا فلا يتناول التورية  
 اهل فوي اي متباين الخلل خلاف ولا يكون محتملا لمسايق معاني  
 اي كما لو هم كلام المصنف فواعراض عليه كوراثت القبي في موضع قيل على  
 السوا ان يادبه اليه الحاربه وان يادبه عن الذهب والفضة فلس  
 من التورية لعدم تضاد المعنيين لتعيينه سوا ثار في الصدور  
 قول والنقل وهو قال قال في وهذا سطر بيت من بيتين اي من الرمل  
 هما قوله خاط لي عروفا لب عينيه سوا فليس السطر ادمع ام

في  
 ١٠٠

Copy and University

هجا



روي ان رجلا اعطى لحياطة امره عمرو ثوبا بحياطة له فقال له الحياطة  
 لا حياطة بحسب لا تعلم اقبأ هو او غيره فقال له هذا الساع لا تعلم  
 ذلك الا قول سمر لا يدري الحياطة ام غيره فلما حاط له الثياب قال ان  
 ما ذكر ولا منهم من كونه احسن الحياطة انه دعاه لانه جاز الاحسا  
 لاحتمال ان يكون افسد الحياطة قد دعا عليه وهو توجيه باعسا  
 ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقيمة او بعبارة اخرى فان  
 قلت الظ ان الساع اذا دال الدم لانه باثر الحياطة وهو ان  
 ومقابل الاحسان يكون احسانا فلا يستوي الا احتمالان فلا يستقيم  
 عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس  
 الكلام وان يفتح احد الاحتمالين بالنظر الى التمام والكلام يدخل  
 تامل متشابهان المراد ان نحو الرخص على الفرض استوي وهو احتمالان  
 الخ قال ع في بعد ان نقل جميع هذه السارة وفي هذا الكلام ضبط  
 بحسب لا يتم شرط في التوجيه استواء المصنفين في القرب والبعد كيف  
 يصح ان تكون المتشابهات توجيه توجيه مع كون احد المصنفين في  
 المتشابهات بعيدا وهو المراد كما في قوله والسما يساها بايد الرخص  
 على الفرض استوي فالمعنى المجازي وهو البعد فاما هو المراد عدم  
 وايضا قد ذكر ايضا السكا في ان المتشابهات على الاطلاق من التوجيه  
 باعتبار وذكروا ان كونهما له معنى قريب وبعد وهو يقتضي ان  
 الذي يكون توجيهها من المتشابهات بالاعتبار هو البصير لا الكل فم  
 صح ان تبصن المتشابهات بحمل المصنفين على السوا كانت من التوجيه لفرق  
 لا انها من باعتبار وكذا ان صح ان التوجيه لا يتوسط فيه استواء الاحتمالين

وهو بعيد من كلهم ايجوز من قبل التورية اي وهي لا بد لها من توجيه  
 وبعد والرد البعيد وقوله والابهام عطف مرادف ويجوز ان يكون وجه  
 المعارضة اي مغارقة المتشابهات وهذا وجه للفرق اخر لا يجب تضادها  
 يعني بخلافهما في التوجيه فانه يجب تضادها فيه كالدع والدم اه جرب  
 ومن الهزل الذي راد به الجرحا ص لانه ان يذكر اني علي سبل اللب  
 والمطالبة بحسب الظم والفرض صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح  
 تنفي عن تشبيهه اه فري والحديث كالحكم ضد الهزل لانه الهزل كقول  
 الذي هو اللهو واللعب وفي السيرة الخفية يذكر ان ما وصي به داود وهو  
 سليمان عليهما السلام لا استخلف يا بني واياك والهزل فان تنفع قليل  
 ويهجم المداوة بين الاخوان اه اذا عمت اناك نفاخر الخ فان قولك  
 وقت معاخر انسان في حضرة لا تفخر وقل لي كيف تاكل اله  
 هزل ظاهر كنك تريد به الجدل لا تريد ليقينه بان تنسبه الي  
 اكل الصب فانه حاييا عندك من الشراف وقوله عدة اي تجاوزته  
 والاشارة في قوله عن ذاك الافتخار الذي دل عليه قوله نفاخر  
 اذا ده سم والصب قال البيهقي هو حيوان يربى ولحمه اصب وضبان  
 والاشبه منه قال ابن خالويه الصب لا يشرب الماء وليس سميائه  
 سنة فصاعدا ويقال بيوت في كل اربعين يوما قطرة ولا ينقطع  
 له سن ويقال ان سنة قطرة واحدة مفرج ومن ثلثه انه لا  
 يخرج من حبه في الشتاء يضرب له الثلج في الحجرة وعدم الهداية  
 ابن ابي الدنيا عن اسر قال ان الصب ليموت في حبه هذا من ظم ان لا يم  
 وحديث الصب الذي كلم النبي صلى الله عليه وسلم فربه ان ع



والحاكم واليه في الدلائل وسفاه وكتاب المجاز والحضايص  
 اه وهو كاسماه السكاكي سوق العلوم هو مبتدأ ثم يحتمل ان  
 يكون خبره سوق وعلمه فقد حذف ثانياً فيقول سماه اختصاراً الى سماه  
 بذلك ويحتمل ان خبره كاسوق فيقول كاساه سم والاول هو الظاهر  
 من ع ق قال عبد الحكم الظاهر ان يقول هو سماه الا انه اعتمد المعنى  
 من حيث انه سمي بالجاهل ومنه انه سمي بالسوق فادكا والنية  
 وهو كسماه وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سمي كذا اه وقال غيره  
 اشار بالكتاب الى ان الوجه ما سلكه السكاكي في كذا كاف في قوله  
 اخبرني زهد بالاذن الفلافي وهو كذلك اي واخبره على ما هو عليه  
 في الواقع اه سماه السكاكي اي فسره وعرفه سوق العلوم فا  
 ع ق والعبارة الثانية افضل لوجهين احدهما ما اشار اليه السكاكي  
 من انه يقع في قوله تعالى كافي قوله سبحانه وما تلك بميمتك يا نوح  
 قال فلا أحب في العلوم المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف  
 يعني بخلاف غير هذه العبارة فانها اقرب الى الأدب ولفظ الغير  
 فيها وان كان عبارة عن الجبول لكن دلالة اسم لمعومه والاخر انه  
 اكمل في الدلالة على المقص وظاهر كلام المص ان هذا الثاني قريب  
 للاول الا ان السكاكي اختار تسمية المعنى به وهو قريها ذكرنا  
 اه جوفه مساق غيره اي سوق كسوق غيره لنكتة متعلق  
 تجاهل وكانه تقدم على قوله وهو كاسماه السكاكي الا انه  
 اخره ليكون بيان النكتة متصلاً به اه عبد الحكم لا احب تسمية اي  
 سوق العلوم كالتي يخ شال للنكتة في قول الجاحية اي يلمني

طريف

طريف ثري احاطها وقد كان قلبه يزد ويدرسه في لا يدرك  
 من التقي ولا الرزق الا من في وسوق وهو اي الجاحية وقوله  
 ذيار كمر على الجاحية والذي في ع ق وهو موضع من ديار بكر وكبر عظماء  
 الجاهلية مورفاً حال من الكاف عاملة ما لك في معنى الفعل اي اي شيء  
 ثبت لك حال كونك مورفاً اي ناظر الى ناعماله ذاك قال لم ولعلنا  
 من المقام كانك لم يجزع على اس طريف اسم الوليد وكان اس الجاحية  
 في يعلم ان التجمل الخرج لان الخرج لا يكون الا من العاقل فجاهل و  
 انه من ذوي العقل والنجمة فخرج عاوب ذبوله فلما اورد في وجهه على  
 اخرج الورق واطون في انها تنك في خمره فاذا كان التجمل يخرج على  
 عدم خمره فاجري غيره وعبارة الطول في يعلم ان التجمل يخرج على ان  
 طريف كرها جاهل فاستعمل لفظ كان الدال على السك وبهذا يعلم  
 انه ليس يجب في كان ان تكون للتشبيه بل قد تمل في مقام الشك في  
 الحكم والمبالغة عطف على التوبيخ كقوله اي قول الجاحية اي طول  
 المعرف الا فهو يعلم ان ليس ثم الا ابتسامها فلما تجاهل اطراة السك عليه  
 الامر فلم يدرك هذا الصنيع في اخ وهذا غاية في المدح حيث بلغت اذ حيث  
 يحس في الحاصل منها ولبس المشاهدين وقوله سرى صفه في اي  
 طوف في الليل وقوله ام صومصباح قال في الاطول يعني ان صفه كالبرق  
 بكونه في الليل فينفذ قوة الضوء وكذا كني بالتعبير بالضوء لانه يعمل  
 في النور التوي وقوله ام ابتسامها اي ام هو صواب اسمها عند ابتسامها  
 وهو عطف على مصباح اي ام صواب اسمها كفيهم وع ق وقوله بالنظر الى  
 به الوجه والبا معني في كافي ع ق والضاحي بالصاد المحبة والحا الملهة غيظ

Copy

rsity



كما قال الله من صفى الظن يظهر كقولهم اي قول زهير وام طول  
وسوف اخال ادري اخال اعراض بنسوف وادري وقد حذف سوف  
اخال والتدري وسوف ادري اخال على حالهم حاصل لا يبين وما ادري  
في الحال ان البعض حال ام نساوي الزمان الثاني علم ذلك وقد تحقق عند  
انهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل بالغة في الذم لهم اي اقول  
لا حال وهو التفسير اي لانه مضارع حال والمضارع من التلا في كلامهم  
اقوم اليه قول ادري الاول وقوله وسوف اخال مضارع منها ولا شك  
انه يعلم ان البعض رجال لكن جاهل واطهر انه التمس عليه امرهم في الحال  
فلم يدري هل هم رجال في جاهل المتروكة لانه جهل اطوار بانهم يكون باننا  
في قلة غناهم وصفنا وادريهم وفي ذلك اطوار لانه جهل ذمهم وانهم في  
متروكة النساء في دلالة الخ اي حيث قابل القوم بالنساء هو الرجال خاصة  
لغة وذلك على حد قوله تعالى لا يخفى قوم من قوم عبي ان يكونوا  
ضياهم ولا نسا من نسا عبي ان يكونوا من عبي الا فرج الله لهم  
والنكاح بالدال المهملة وبهاها وقوله والذهب عطف مضاف  
اي اظهر اذهب العقل في قولهم اي قول الحسن بن عبد الله بن طول  
بالس استطاف للطيبان والقاع حبه افواع واقوع وقبعات  
واضاف الطيبان الي القاع كونهما فيه قالهم كذا قال المص والدي يظهر  
ان هذا من الباطنة في مدحه ليس وانه من القسم الثاني اي وقوله قلنا  
هو يعلم ان لم يلبس من الشر فجاهل واطهر انه ادهشه الحب لا يدري هل  
من الطيبان الوضعية ام من الشر فلذلك الطيبان عن جاهل وقوله لم يلبس  
اي النسوة الي وفي اضافة لم يلبس اي ان الاضافة فيها استدراك

من عدم الاضافة وكذا التبرع باسمها وهو جواب عما يقال في اضرار في وضع  
الاضرار وهذا اي المذكور من النكات اهتم وفي نسخة وهذه اي النكت  
المذكورة وقوله انموذج اي جملة قليلة قال في المصاحح تضم اربعة ما يدل  
على صفة النبي وهو مريب وفي لغة انموذج بفتح النون والذال متروكة  
مطلقا وهو مثال النبي يعمل عليه اي في ما يرضى في القاموس انموذج مثال  
والانموذج بالهمزة تصحيف لبي وبمع كونه تصحيفا مري على الالسن  
وهي اكثر من ان يسطر القلم اي وقد دخل تحت حصرها التبرع كما في قول  
تعالى وانا اياكم لمي هدي او في ضلال بين بين تبرعا بانهم على الصلابة  
ومنها التبرع كقوله لم يوف ما هذا اشارة الى انه احقر من ان يوف  
ومعاني ذلك من الاعتبار ان البلوغية المستفادة من تسمية التبرع بالصلابة  
غيرهم اي في القول بالموجب اي اعتراف الحكم بما يوجب كذا الحكم  
مع نفي مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده اي علمه في شيء  
واما بحمل لفظه في كلام علي بن ابي طالب منه اي عبد الحكم والموجب  
الحكم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وتبرعها اسم مقول  
اريد به القول بالحكم الذي اوجبه الصفة اهتم من زهير الربيع في قوله  
البدية احدهما ان تقع صفة الخ الظاهر ان المراد بالصفة الواقعة كناية  
في الآية ما يدل على ان باعتبار مسمى كالاعراض والصفة التي روي  
اثباتها للمعنى المقام بالغير كالفرة فاختلعت الضمات لكن السادة  
بحسب الدرف لتأديها وتسمى ان يقال يقع ان يقال باثبات الصفة با  
المعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني اهتم حفيد قالهم وعلي الاول  
ففيه استخدام اهتم لان الصفة الاولى في قوله ان تقع صفة اريد بها مسمى



واريد بالصبر في قوله وتبينها معنى اخر صفة كالانحر والراد بالصفة  
 الدال على معنى قائم بالشق اعم من اللفظ الخوي بدليل ما ياتي في معنى تام  
 سم وقوله في كلام الغير كالمناقض وقوله كناية عن شي اخر اي فريق  
 المناقضين قال سم هل الراد بالكناية عن شي هذا العبارة عنه لا المعنى  
 المصطلح عليه بناء على ان في ثبوته هذا كلفا بعيدا فان كون فريق الكفار الذي  
 هو الراد بلفظ الاعراض الذي هو الكناية لا يزم معنى الاعراض غير واضح قلت  
 الظاهر انه يجوز ان ياد بها معناه المروفي ويكي في لزوم ادعاهم لانهم يعرفون  
 انهم لا يزم معنى الاعراض فليسا مل ا حكم اي يحكم به كالاخراج فتشبهوا  
 كانه ورسوله والمؤمنين اي لا يما الى ان ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك  
 الصفة ولكن لا يفيدك ايها المحاطب لان الصفة المستلزمة للحكم اما هي  
 من عيون به عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزام الحكم كمن هو  
 ليس من عيون بل اعنه من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه الاول والثاني  
 له او انتفاءه عنه اهل اطول فلو فرضت الحكم اثباتا او نفيها جرح الكلام  
 على القول الموجب يقول اي المناقضون ليس جنسا اي من عرفة المصطلق  
 لغيرهم اي الكني بالاعراض اسم في الرد عليهم فقد رجع عليهم باب  
 الفة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليس لكم بل لا ثم لرسوله ثم للمؤمنين  
 لا لغيركم وبلغ اثبات الدلة للمناقضين ولزم ثبوت الفة كون  
 صاحبها هو المحرم كسائر الاوثان الدلة كون صاحبها هو المحرم بنفها  
 ولم يترضوا ببيان الحكم ولا نفيه ولكن فهم بالانقزام فكان الكلام  
 من القول بالموجب حمل لفظ وقع اذ قال في معنى ان الفير اطلق  
 لفظا على معنى وحله غير من اطلقه لذلك المعنى على معنى اخر لم يرد الحكم  
 الاول

الاول ا ما يحمله اي من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ قال في الاصل  
 احتملا حقيقيا او مجازيا فتقوله ما يحمله للتبسيم فلا يكون عاريا عن الدابة  
 كما يتبادر الى الوجود بذكر متعلقه محل والتباسية والراد بمتعلقه ما  
 يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلق اللفظ اصطلاحيا  
 أولا اي انما محل الدلالة اخذ الجهر من الخصيص بالذكر ا ه سم قوله  
 قلت اذ قال في المطول واما قول الشاعر واخوان حبيهم دروا  
 فكانواها ولكن لا عادي وخرم سها ما صابيان فكانواها ولكن  
 في فوادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن في فوادي  
 فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيان الاولون فربما لان اللفظ  
 المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى محله  
 خلاف ذلك المعنى ا ه فيكون المعنى محتملا باللفظ لتعلقه ونظر المعنى  
 في اطوله في كلام المطول واجبه ان ثبت اذا ثبت مراد طرفي قلت  
 او قلنا اهل اطول قال ثقلت كاهلي بالايادي اي منته على وجه  
 الى باياديك اي منته على الكاهل ما بين الكفين ا ه سم بالايادي اي  
 بانهم جعلت ثقله كثيرة بحيث ثقلت كاهله المونة اي المشقة من غزو  
 اكل وشرب والفرغ من السك ومنه الاطراد قبل الظاهر انه من لفظي  
 لان مرجعه الى حسن السك وقد يقال بل الى حسن السك في معنى مخصوص  
 هو التمسك فلم يدر في ثقله تأمل ا ه في باسا المددوع الظاهر ان يقال باسا  
 المددوع الا ان يطفئ عطشا باياه على المددوع فكل من المددوع واباه سم  
 ا ه ضد قال سم قد شكل على الجوان تقدري الي في المبطون لفظه اسما الا ان  
 يقال ارجو بيان العامل باسا المددوع كما في الحديث الا في وقوله او عبي

175



اي غير المدح كافي البيت الذي ذكره - واسما اباه المراد هاهنا الاسماء  
اثان فافوق بدليل المثال اهـ ق على ترتيب الولادة بان يذكر الاب  
ثم ابوه وهكذا من غير تكلف في السبك اي في نظم اللفظ قال الفوري  
المراد من التكلف في السبك ان تقع الفصل بين الاسماء باللفظ غير الدال على  
نسبه كقولك زيد بن زيد الفاضل ابن عمرو بن كرام وبه يسقط قول  
بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطعم عليه فكيف يمكن السماع الحكم بوصف الاداء  
لانه صوغ بل قد يطعم عليه بالترتيب ان كان تكون تلك الاسماء الترتيب ما يعلم  
اهاحتاج في هذا الترتيب المحض الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة  
اهـ يس وقال في نفي التكليف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون  
ذكره من الترتيب مخيا وعليه باقي السؤال والجواب المتقدمان  
ان يقولك اذ اي ان يفكر وان يفكر وارجو انه فلا يعظم على افعالهم  
لان عندنا ما يفتق اذ اي افتقارهم وهوانك اذ في غيرهم يقولون  
فكانك اذ في نفسك قبل تلك فلا افتقارهم في الحقيقة اهـ ق  
وقوله فقد قلت باللام اي اذهبت وقوله عروهم اي عروهم وقوله  
بفتية اي بفتية ووضع اي وضع قد بل عروهم اي هلك  
عروهم وخرج جوابه تفسري وهدمة اذ تفسري فان قيل هذا  
اي البيت وقوله من تنابع الاضا فان اي من ذي تنابع اي وهو  
محل بالنصاحة كما مر اذ اسلم من الاستكراه اي بان كان غير نفل  
فالمحل بالنصاحة هو ما فيه نفل الحديث تمامه ان الكرم يكون  
ابن يقرب بن اسحاق بن ابراهيم الجاني بكر الجهم  
مصدر جاني كقائل قالا وجامع جامع قال ابن مالك في الخلاصة  
لفاعل الفعل واقسام الجاني خمسة التام والحرف والتناقص

و

واللاحق والمضارع والمقرب وكل فيه تفصيل باقي ان شاء الله ذلك  
ان اللفظين ان التقا في كل فهو التام وان اختلفا في الهبة فقط هو  
الحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو التناقص وان اختلفا  
في رتبة وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما تسمى المضارع واللاحق  
اذا دعه ق وهو تسمى ههنا في اللفظ قال في المروك وقد يقال ان  
هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد وغيره من التاكيد اللفظي فان ادعي  
هذا في الحقيقة لفظ واحد فادة معناه ورد نحو وتحتي الناس  
والله احوال تحتاه لان الجنية الاولى غير الثانية فان قال هو تحت  
في جنس الجنية ورد عليه نحو زيد بن عمرو ويزيد بن بكر فان معناه  
فليكرهنا ساء وليس كذلك ثم يدعي انه غير جامع لخروج نحو تحت  
احدهما اسم والاخر فعل فانها في اللفظ متحدان لا يمتزجان بل يمتزجان  
فان ادعي انها متساوية وان حقيقتهما مختلفتان في المعنى والاعتناء  
في النطق فيدخل في الجنس نحو زيد بن عمرو ويزيد بن بكر كما سبق ورد  
عليه نحو قام زيد وقام عمرو فليس جناس ثم ان مطلق المشابهة  
في اللفظ تصدق بما ليس جناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط  
او عينها او فاهما او جواهما لا يمتزجان في اللفظ وهو ان المراد المشابهة  
في جميع حروف اللفظين او غالبها كما في ع ق وعبارته ثم المتبر في التماثل  
كما ان شاء الله ان يكون مجموع اللفظ مجموع اللفظ كما تسمى الامثلة فلا  
يود ان يقال التماثل المذكور صادق بالتماثل في لام الكلمة او عينها او  
فاهما ثم الاتكال في الترتيب على قرينة متصلة ما يحسن فيه تسمى ههنا

المراد  
الاحرف  
من  
الاسماء



اللفظ اي مع اختلافهما لا يخرج التاكيد اللفظي في اللفظ اي في  
 التلظظ انما فسر به لانه لا معنى لتساويه اللفظين في اللفظ ضرورة  
 مغايرة وجه التثنية للظرفين والراد بالتثنية التماسا لوجه محض  
 يعرف تفصيله بتعدد انواعه كما ياتي في غيري فيخرج اي يبرز  
 في اللفظ وقوله التثنية في المعنى اي بان يكون وجه التثنية بين  
 اللفظين اتحاد المعنى بان يكون نفاها واحد وكذا نقول فيما بعده  
 نحو اسد وسم قالتم للرجل الشجاع اه والظ ان غير سمين بل هو  
 ان يكون المحو ان المعنى او في مجرد العدد اي في العدد الخد عن  
 النطق وكذا نقول فيما بعده او في مجرد الوزن نحو ضرب وقيل ان  
 قلت التثنية بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف اي  
 قلت الحصر المتبادر من لفظ مجرد احدها في النسبة الى التثنية  
 التي فيها فلا يجد وراه فيري وانما من وجه حسن الختام  
 مطلقا الصورة صورة الاعادة وهو في الحقيقة افادة ان يتقاعا  
 خبر المسند في النوع الحروف اي جماعتها بان يكون حقيقة الحروف  
 واحدة نوع اي براسه فالاول نوع وتحت اصناف لانها امثلة  
 عن واو وعن با واصليه والبا كذلك لانها اما مدغمة او لامشدة  
 ام لا وعلى هذا القياس فلو ارد ان يقال النوع تحت اصناف والحروف  
 الهجائية اما تحتها اشخاص لا اصناف وقد يحاك وهو البعد من  
 التكليف بان الراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط وجود اصناف  
 تحتها في هذا اي بان ياتى ان الاتفاق في الحروف وقوله يخرج  
 اي عن التام فلا ياتي في التماسا الحسن الاصح وقوله يخرج ويخرج  
 بما اختلفا في الفاوايم وفي اعدادها بان يكون مقدار حروف احد  
 اللفظين

اللفظ هو مقدار حروف الآخر فالعبد الحكم الاول وفي عددها وهما  
 اذ ليس توافق اللفظين في اعداد الحروف والهيان الا انه اورد ضمة الجمع  
 نظرا الى المواده وبه يخرج نحو المساق والمساقي قال في ولواحدة  
 بالاتفاق في النوع الحروف الموجودة ما بعده قال ليس ولا اعتبار  
 الحرف السددي يخرج كما ياتي في المساق مصدر يسمي السوق و  
 يخرج نحو البرد والبرد يقع احدهما وضم الآخر مطول قال هيبة  
 الكلمة لا الظاهر ان يقول ان هيبة الحروف كيفية تحصل بها باعتبار الحرف  
 والسكون اذ الحكم في هيبة الحروف دون الكلمات في عبد الحكم فهو  
 ضرب وقيل ان اشار بهذا الى ان الاتحاد في الهيبة لا يستلزم الاتحاد في  
 الحروف لا يستلزم الاتحاد في الهيبة نعم الاتحاد في الهيبة يستلزم الاتحاد  
 في العدد بناء على ان الهيبة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرة وقلة وصحة  
 حروفه وفي ثبوتها بان يكون العدد والموضع في احد اللفظين هو  
 المعدم والموضع في الآخر ولو قال وفي ثبوتها كان او فوقها قبله فزوا  
 التام أربعة قال لم فان اختلفا في واحد من هذه الاربعة كان الحكم  
 ناقصا ولا اعتبار بها بحكمة الحرف الاخير ولا سكونه لانه غرضه التغير  
 ولحقف هو المون من النوع الكمال اي الاسم والمفعول والحرف  
 او فعلين نحو فلما قال لديم قال لم فالاول من القبولة والثاني  
 من القول او حرفين لم يوجد له مثال ويمكن ان يمثل له بقوله اذ اردت  
 يزيد فاسأل به بناء على ان الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو جحد حقيقة  
 والحجاز مبي ما لا جريا الخ قال في والتحق انه يسمي بالماندر باعلى

Copy University



ذلك الاصطلاح كل من العاشرين لا الجاسين بها ولكن لا محذور في الاصطلاح  
 اه عو و يوم تقوله الساعة تقسم المحرمون ما لبثوا غير ساعة في  
 الاتفاق وانكر بعضهم كونه الاية من الجاس وقال الساعة في موضعين يعني  
 واحد والعين ان يتق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون احدهما حقيقة  
 والاخر مجاز بل يكونان حقيقة وزمان القيمة وان كان لكنه عند الله  
 في حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى القيمة  
 وبذلك يخرج الكلام على العجس كما لو قلت ركبت خارا ولقيت خارا فمضى بيلا  
 اه ما في الاقناع عروقه وافول قضية تمثل المص هذه وايراد السيد  
 على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فلفظ ما  
 مخصوص بما اذا كان احدهما حقيقة والاخر مجاز عن تلك الحقيقة لا مطلقا  
 لانه كثر عليهم بما يكون احدهما مجازا كقولك فانه يجي لدي جي فان الاول  
 مجازا اذ الحياة حقيقة لا تنصف بها الكرم والثاني حقيقة لان الاعلام  
 تنصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فدولة ذاهبة فانه مجازا لكونه  
 الدولة بالذهاب مجازا وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق  
 الشرك على البدعة مجازا وكقوله من ايدعوا صواعص ان ارد الايدع حقيقة  
 فان وضعا بصواعص وعواصم مجازا في غير ذلك ما ينظر في تتبع استلزام الحكم  
 بجميع تلك الامثلة ما لا مساع له لكن يخصص كلامه اعني ذلك البعض  
 بما قلناه بنا فيه قوله بل يكونان حقيقتين فالتمس اهلهم وقال في  
 وقد جاب على تقدير تسليم ان لا خاص بين اللفظ الحقيقي والمجازي بان  
 الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة اه هذا وقال القاري الاول  
 في الساعة زائدة لا تتغير ولا كذلك اليم في ساق اي فلذلك كانت الزائدة

من

من التام بخلاف ساق ومساق وان كان من نوعين اوسيا في مثال الاسم  
 والفضل في البيت ومثال الاسم والحق رب رجل شرب بهما حرف في البيت  
 حرف جر والمباقي اسم للمصير المستخرج ومثال الفعل والحق علة ريد على  
 جميع اهله اي ارتفع عليهم فمضى الاول فعل والثانية حرف سمي شوقي  
 لاستيفاء كل من اللفظين او صاف الاخر اه في كقولك اي قول اي  
 تمام اه مطول مامان من كرم ما موصولة بوضعه رفع على الابتداء وصره  
 حله فانه اخ ومن كرم الزمان بيان لما اه سم قال الحق اي ما ذهب عن اهل  
 الوقت من كرم الزمان الماصي فصارت كالميت في عدم ظهوره فانه اي فان  
 ذلك الميت من الكرم جي اي يظهر كالميت في اي عند جي بن عبد الله البرمكي هو  
 من عطا اهل الوزارة في الدولة العباسية اه وقال عبد الحكيم والميتي كل  
 كرم الدرر فانه جي ويحدد عند هذا المدوم ووقع في ديوان مصحح  
 له من مان من حدث الزمان والميتي كل من مان من حوادث الزمان اذا التقي  
 بالشد ايد القضية اخ جي لدي جي بن عبد الله ويخلص منها وكك ايجل  
 ما في مامان نافية ومن زائدة اه تقسيم اخر الى ثلاثة اقسام ضياء  
 ومزوق وزفل فاقسام التام خمسة احد لفظية اي التام اه في  
 مركبا بان لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين او كلمة اخرى او جزئين  
 من كلمتين والاخر منفرد الاول منفرد او مركبا كافي البيت الثاني لان  
 يقال ان جاملا فانفرد تنزلا في لفظي الكلمة تنزله لجزء منها فقولك  
 منفرد اي حقيقة او تنزلا سمي جاسا التركيب اه تركيب احد لفظية  
 وقع اي فيكون جاس التركيب كقوله اي قول اي النسخ اه مطول تكلم  
 فداخذ احيانا من محو والتمس المحو المحذوف والجام انما يشرب فيه المحر

170



وقوله ولا جام لنا الخ قال الخفيد لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وضمها  
 والثاني من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظر الى ان الصبر المفضل وان كان مفردا  
 لكنه بمنزلة الخ من الفعل وقوله لكنه مفرد الخ اي فيصدق على هذا المثال  
 المقسم وهو ان احد النقطتين مركب والاخر مفرد كما ينشأ عليه سابقا وقوله  
 ما الذي يميز الخ استمرها م انكاري فيه غيبا على الحاضر من في المجلس وعبر على  
 مرهاته من الشرب وقوله لو جام لنا فاليم في جام لنا متصلة ولا في جام لنا  
 منفصلة هذا اي كون المركب يقال له جاس مفروق اذ لم يكن اذ قصد  
 بهذا الاعتراض على المقص حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا لما  
 ليس من المفروق وهو لا قبل خص باسم المفرد اخذ من فالتون جميع  
 تقطع منه بالخياطة فكانه في بعض الكلمة فاخذنا اليم منظم وبقا  
 بها صاب وصارهم صاب فالجاس من يصباب وقولنا مصاب بانضمام اليم  
 الى صاب اه من عقي ونسم اهدا مصاب الخ المصاب فصب السكر والصاب  
 عصارة شجر مصحاح اه سم وان اختلفا شروع في الاقسام الاربعة  
 وهي ما عدا التام من الحنة وهي خارجة من الامور الاربعة في التام و  
 بيان خروجها ان يعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان عدم اثبات  
 او ثلثة لا يكون جاسا اصلا لبعدها تشابهه عطف على قوله الما  
 فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه اي لانها في تاول  
 الشرطية للناسبة هذه اذ كانت بقول فيها اي ان اتفق اللغزان في جميع  
 الوجود السابقة فهو التام اه ع في او على محذوف فيكون من عطف  
 جملة فعلية على فعلية والاختلاف قد يكون بالحكمة اي فقط بآه  
 وبالسكون فقط او بها ما فاقسامه ثلثة وقد مثل بها على الترتيب  
 قوله

كقولهم حنة البرد حنة البرد الاول بالباء الثاني بالنون والبرد كما  
 محطط اي ان الحنة المأخوذة من اصل البرد وهو التصوف وقاية من البرد  
 يعني ثبوت البرد والبرد وما لفظ الحنة والحنة في العنبر اللاصق  
 مطول في ان الاختلاف في الهمزة فقط اي فليس من الجاس الناقص  
 ودفع بقوله وخو الخ توهم انه من الجاس الناقص ودفع بقوله  
 وخو الخ توهم انه من الجاس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد  
 الجاهل اما من طرف من الاوراط وهو تجا والجد وقوله او منوط من التط  
 وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه لان الحرف المشدد لما كان  
 يرتفع اللسان الخ قال ليس عبارة السيد في ش المقام الا ان الحرف  
 المشدد لما كان في الصورة الخطيبة كان مخففا عند حرف واحد الا حرفي  
 اه وافهم بتبني الصبر ان هاضفا والتقدير لان الحرف المشدد  
 وان كان حرفين لكنه لما يرتفع اللسان عنهما اه ع في قال الحرفي الجاهل  
 ان الصورة هنا بالحروف الكثيرة الثابتة وصلها ووقفا لا النقطه  
 فخصان الحرف المشدد في هذا الباب في حكم الواحد لوجهين الاول ان  
 اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفقة واحدة كالحرف الواحد وان  
 كان في الحرفين ثقل ما الا انه لم يشتر له امره والثاني انها في الكتابة  
 شئ واحد في هذا الباب اي بان العنبر البدعة شرك الشرك  
 اي تشبهه الكفر اي في يودية اليه اي ان اتحاد البدعة دينها وعادة  
 يودي اليه المشوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للمد  
 فانه يودي اليه وقرعه فيه فان الذي اخذ بالعبادة هو الوصل فقط  
 في البرع ولا باللام المدغمة في التي لما عرفت في شرط وموط ح

179



زائد المراد بكونه زائداً لا متقابلاً في اللفظ الآخر لا كونه من غير الأول  
 سمي ناقصاً واقسامه ستة لأن الزائد إما حرف أو أكثر وفي كل إما  
 أن تكون الزيادة في الأول أو في الوسط أو في الآخر في الأول الذي  
 وهو الأول لأن الحرفين الأول لا مطروفي فيه حتى يلزم عليه طرفية التي  
 في نفسه وكذا قوله أو في الوسط أو في الآخر ما لم يتم رتبة في قال وقد  
 ما في قوله في الأول أو في الوسط أو في الآخر من التسلسل وأنه قصدها  
 أماكن متوهمه فاطلق عليها ما هو وصف الحرف إذ الحرف هو نفس الأول  
 والوسط والآخر على ما يبادر والخطيب من الحروف بزيادة الحميم  
 أي على كلمة النسيئة والباقي مجانس لمجموع المقابل حدي جديد يحد  
 بفتح الحميم الفناء والخط وأما الحد الذي هو أب القبل فليس له زيادة  
 بقية الشقة والتعب والتركيبة تحمل وجهين أحدهما أن يكون الفناء  
 خطي وغايته من الدنيا محدوداً لقاب النفس في الكاس من غير وصول  
 إليها ويكون تسكياً وأخباراً بانه لا يحصل من سعي فائدة والآخرة يكون  
 المني أن خطي من الدنيا وغايته فيها هو عيشته وحده لا بالورثة عن  
 الاب والحد ويكون أخباراً بالتحاية في السوفان الفناء لا يتوقف على  
 الورثة أي لمحض من عرق وقد سبق جواب عما يقال أنه حدي جديد  
 الهامه بكون حدي بتخفيف الدال فلا يكون نسيئة وبين حدي خاص  
 تمام كونه أي قول أي تمام أه مطول ولا اعتبار بالتوثير أي في  
 عواصم لزواله بالوقف والاضافة كما هو مذهب الأخفش من جواز  
 زيادتها في الأثنان أو على كونها للشمس أو عارة في قوله من أي  
 حتمل أن تكون في السبيض أما بتعديها لتساخروفي أي يدون سواعد

كائنة

كائنة إذ السواعد بعض الأيدي وكائنة يقول السواعد التي هي بعض الأيدي  
 وأما ما يجعل كأي في قولهم هزم من عطية وجوز من نشاطه أي هز  
 بعض العطية لأن الشا والطيف الميزور منه اكتنفه وحركته بعض  
 الأعضاء الذي يظهر تحريكها لنشاطه أه هزم من عطية عطية الرجل جانباً  
 وحركة العطية كناية عن السرور به ضيد أو على أنضه محذوف  
 أي ومن السبيض من الأيدي كائنة من أي جمع عاصية بمعنى ضاربة بالها  
 بمعنى السبق لأن عاصية بمعنى زينة ضربه لأن عصا بمعنى ذنب قال  
 سم وقيل من العصيان أه والرد بالعصا لها السيف يدلل بالهده  
 قواصن قواصب فيه الشاهد أيضاً فلما فيه الضم كان أو في التوصل  
 جمع قاصية من قصي بكذا بمعنى حكم به يدون أي باهذه على جعل من أي  
 وقوله ضارباً بمعنى عواصم وقوله حاميان سبي عن أصم وقوله للأوليا  
 أي لك صدقاً والأضغاب وقوله حاكم أي على الأعداء سبي قواصن وقد  
 بالفضل متعلق بأكمة والسناد مجازي وقوله قاطعة أي ترقاب الأعداء  
 سبي قواصب وقوله بالفضل مطرف إذ الطرف الزيادة فيه ولم  
 يذكر في هذا الصرب إلا أي ولم يمل لما ذكرت الزيادة بالأكمة في الأول  
 أو الوسط أما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قل بحسب لا يتبر كرها  
 هو من الكامل الرفل فبضم الباء الألف من الشا والهزة من الضم الشا  
 أي الحنفا اخت صخر في رد كلام من لا دوا على التكا على التكا عليه روي  
 أنها بكر عليه حتى أبيض عنها ها عليه أه في بن الجواح على الاصلاح  
 التي تحت الغراب وهي حايلى الصدر كالأضلاع ما على الظهر الواحدة حنة  
 صغار أه سم أي والسبعة كناية عن القلب هذا النوع وهو ما يرد به



أكثر من حرف ويحمل ان يريد به الذي وجدت فيه هذه الزيادة احرار  
 وعبارته في المطول وعما سمي هذا الذي يكون أكثر من حرف احرار  
 العصام في اطوله وعما سمي هذا الضرب الذي يكون أكثر من حرف احرار  
 وجعل يطلق ما يكون الزائد فيه أكثر من جمع الضرب كما في الشماوي وغيره  
 عن هذا المصطلح وفي قوله ما اشار الي عدم شهرته التسمية فمما لا  
 لان الزيادة في اخره كالذيل في انواعها قال في الاختلاف في اول  
 الحروف ان يتصل كل من الفظتين على حرف لم يشمل عليه الاخر من غير ان يكون  
 مراد ولا كان من الناقص بشرط الحذف الشرط كلفظي بغير كل  
 قال في المطول ولفظي ضرب وفوق ولفظي ضرب وسلب اه قال المصنف  
 اورد ثلاثة امثلة يسما على ان الحرف المتفق عليه اما في الاول او في الوسط  
 او في الاخره متعاريين كان يكون ظاهريهما او شفوئيهما في  
 فيكون الالف متعاري الحرف ما يتصل الحذف فيه لان الدال والطاء هما  
 واحد وكذا الهاء والهمزة تامل مضارع المضارعة المباني لصاحبه في  
 الجمع وهو ثلاثة اضرب الاول في ان الضمير عائد على الحرف والضمير  
 عائد على المضارع فقصده المضي فاضاع الى تندي وكانه لان الحذف  
 الجاس لا في الحرف لان الحرف الاجنبي اي المباني لقابله اما في الاول  
 في زيادة نحو بكى او اي نحو قول اي قول الحرفي وهو تندي وقوله كني  
 بكسر النون وتشد نون اي بيتي والداس انظم وقوله طاس اي  
 مطوس الملامان لا يهدي فيه الى الالف اه في الجدل وهو حذو  
 اي يوم القيمة والجل باب فاعل مفقود بسند او خبره مفقود ولا في  
 تعارب الدال والطاء في داس وطاس لانها من اللسان مع اصل اللسان

وقوله

٢٠٩

وقوله وكذا الهاء والهمزة اي فيهمون وناون متعاريين اذ هما حلقيان  
 وقوله وكذا اللام والراء اي في الحلق والحرف متعاريان لانها من الحلق واللسان  
 وان لم يكن الحرفان متعاريين اي تساعدهما في الحرف سمي احصا اذ احد  
 الفظتين ملحوق بالآخر في الجاس باعتبار محل الحروف وهو اي الحرف الاجنبي  
 في اكثر من اعراض الناس كسر الضمير هتكة وابطاله بالزائد اليه وقوله  
 والظن فيها تفسير بان يلحق اليه بصاحبها ونا فعله الالف عارة في ونا  
 فعلة بضم الفاء وفتح الياء بدل علي الروم والاعبياد لان هذا الزيد  
 يدل في الترميز على ذلك ولا يكفي في بناء ذلك الوصف وقوع التنوين في الحرف  
 فخرجون في الارض اي يبطون وتكررون فيها وقوله بما كنتم تحرفون اي  
 تتوسعون في الفهم اه بيضاوي فالج نهاية الفهم وفي عدم تعارب  
 الفاء واليم تطرق بحا بعبه بان الالف من تعارب الحرف فصر المسافة بين الحرفين  
 وان كانا متعلقين وليس بينهما حرفي الفاء واليم تعارب بهذا المعنى لان اليم من ط  
 الشفتين والفاء من بطن الشفة السفلى واطراف اللسان وانما تعارب  
 هذا الجواب يدل على اتحاد حيزهما الا على طول المسافة بينهما وانما سئل اه في  
 وقال في وقد يحا في ان ضلس التعارب لا يكفي حتى يوجد نوع في  
 ساء كان يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهما اقرب الوصفان  
 لما علة فالاولي هذا البحث التميل نحو قول الله تعالى وانه على ذلك سرمد  
 حب الحرف لتسديد لان الدال والهاء متباعدان محجا اذ الاول من اللسان  
 مع اصول اللسان والثانية من الحلق اه ان يكون حيث تدغم احدهما  
 في الاخر اي الفاء واليم لا يدغان وقوله فالهاء والهمزة علة الجواب  
 الشرط المحذوف تنديرة فلا يصبه لان الهاء والهمزة ليس كذلك اي لا تدغم

Copyrighted material



احدها في الاخرى مع الالف مثلها المتعارفين نحو واذا جاءهم امر من الله  
 فان الرا والنون متباعداً في حال ان الراء من شدة اللسان على الحث  
 الباطن على وجه التكرار والنون من شدة على ما يوجب الراءان البلي  
 قال سم وفي هذا نظر لان النون والراء من حروف الزاوية سمي النون  
 قولك من فعل خرج من طرف اللسان والراء والنون خرجا منه ولذا اقيام  
 التاء والجرى ان يخرجها واحد وقد جاء عنه ياءه لكانت الراء من ضمة  
 التخم والنون من ضمها الفرق في الراء متباعداً في الضمة بقوله المتكلم  
 واخرى ذلك البعض تجنب قلب اي عكس بعض الحروف في احد النظم  
 بالنظر للاخر حسامه فتح هذا ما خوذ من قول الازف حسامه فيه  
 للاجبا بفتح وحكمته للاعداد خفف اه مطول والحسام بضم الحاء السين  
 العاطف اي سببه نصر لا تباعه ومون لا عدابه لا سكا من ترس الحروف  
 كلها فيه نظر لان التاء وقعت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اهل في  
 فالاحسن ما قاله في المطول من انه اذا وقع الحرف الاخر من الكلام الا  
 اول من الثانية والذي قبله ثانياً وهذا على الترتيب في قلب الكل  
 والاسمي قلب البعض المهم استر عورتا جمع عورة وهي الفعلة  
 المتبعة اه اطول وقوله وان هو على ثانياً بفتح الراء عوة الحواري  
 اما احتاج بعض حروف الكلمة وهو الراء والياء وما عداها في  
 محله ع اي حين اذا وقع احدهما في اول البيت والاخر في اخر  
 بمنزلة الخاضع اي البطا وقوله للبيت متعلق باللفظين لا في الراء  
 اهدي الي الشاهد في لام وحال وهو من حروف الزاوية فاعداً واذا  
 وفي احد الخاضعين اي احد اللفظين المتجانسين بان لم يكن بينهما فاصل  
 اي

لا

اي تجانس كان كان تاماً او ناقصاً او لاحقاً او مضارعاً او مقولياً ولنا  
 اي لا جمل ان المراد اي تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الطبع  
 المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب من باب اسم رجل او بلدة  
 والشاهد في سبأ ونبأ والباء في بناء لا دخل لها في ذلك واسئلة الاقسام  
 الاخرى ما سبق فقال التام ان يقال تقوم الساعة في ساعة ونحو  
 قوام من طلب سبأ وجد وجد ومثال الخرف ان يقال هذه حنة وحنة  
 من البرد للبرد ومثال اثنان قص قوام حدي حدي ومثال المطلوب  
 ان يقال حسامه للدوليا وللادعاء فتح وخفف ولحق بالجناس اي  
 في الجنس فهذان النبيان لبيان من الجناس وكما يقال في كونهما  
 ما يحسن الكلام كجنس الجناس احدهما المخصص وهو ان هذا  
 هو اشتقاق الصغير وان الثاني امر ان الاشتقاق الكبير وغيره والبر  
 ليس هو الصغير بل توافقا بين ارض وارضية قال في في وهذا النوع  
 سهل التأول كان يقال قام قام وقعد قاعد وقال قائل ونحو  
 ذلك اه ان يجمع اللفظ الاشتقاق بان يكون اللفظان شقيقين من اصل  
 واحد قال سم لعله اراد الصغير ولذا قيد في المطول الحروف الاصول  
 بكونها رتبة واراد بالثاني ما يعم الكبير ولا يبا في ذلك قوله الا في  
 وقد يتوهم الخوازان ان يريد توهم انه الكبير فقط والتأمل اه اشتقاق  
 اي الصغير اذ اشتقاق اذا اطلق لا ينصرف الا اليه وقوله في الحروف  
 الاصول خرج به الاشتقاق الكبير كالنبت والشم وقوله على وجه الترتيب خرج  
 به الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب والرقم والرقم وقوله في  
 اصل المعنى خرج به الجنس لان المعنى فيه مختلف نحو قام وحبك للدين القيم

١٨٥



اصل اقم اقوم والقيم صفة مشبهة واصلة فيقوم على وزن فيعمل قال في الاطول  
 والقيم المنقسم المقدل لا فوطيه ولا فوطيه او القيم بمصاح العباد او على  
 الاويان السابقة بالشهادة بصحة اه من قام اي مصدره وهو القيم  
 ان جمعها المشابهة الخ لو قال ان جمعها شبه الاشتقاق لكان اخره وظهر  
 ع في والرد بالمشابهة الامر المشابهة في مصدره معنى اسم الفاعل يدل على  
 بقول وبلي اخ و تحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكثير وغيره فلفظه  
 ما اذا ان قلت في هذا التبرع نظر لان هذا المذكور لا يتبرع على هذا السبيل  
 وهو قوله اي اتفاق بل الذي يتبرع عليه انها موصوفة فقط قلت وجه  
 التبرع انه لما علم ان معانيها اتفاق مع كل من الموصولية والموصوفية لانها في  
 ذلك المعنى قبال لطفا هم وزعم بعضهم انها مصدرية وعليه فالتشابه  
 على حقيقة اي تشابه اللفظين مصدر مضاف للفاعل اي تشابه اللفظ  
 وسواء اي من جهة اللفظ والمعنى وقولهم اما لفظ اي اما بيان اللفظ من حيث  
 اللفظ جعل الضمير اي المتشبه وقوله اللفظين اي لان جعل اللفظين في  
 وهما شئ فقد جمع الضمير المتشبه لشيء وهو لا يصح وقوله التباين بان يقول  
 بالذكور وقوله بعد اي بالنسبة لغيره اي والتأويل لا يركب الا عند  
 الاحتياج اليه فلذا قال فلو يصح اي التأويل عند الاستقناع فلو ان  
 اللفظين لا يشبهان الاشتقاق اذا الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق  
 نعم ان قدر مضافهم اي يشبهاه توافق اللفظين قالهم ولعل التأويل  
 هذا لما كان البعد من في الوجه الاول لم يتوصل اليه انها اسم بان يكون  
 اخ فيه ان هذا الضابط لشيء الاشتقاق غير مانع من دخول اللفظين  
 للجائز انما لان في كل من اللفظين فيه ما في الآخر وبعض اقسام التماثل

كالمطرق نحو جدي صدي وكالزبد نحو الجوا والجواخ واي فرق بين هذا المثال  
 ومثال قال اني لكم من القابلين وكالمضارع نحو طاس وذا سر في  
 ذلك فكيف يكون لهما في رأيته في قال وذلك النبي الذي يشبهه الا  
 اشتقاق هو توافق اللفظين في جل الحروف او في كلها على وجه يتبادر  
 انها في جنان الى اصل واحد كما في الاشتقاق وليس في الحقيقة كذلك لان  
 اصلها في نفس الامر مختلف وذلك نحو قال اني لكم من القابلين فعالع  
 القابلين في احدهما من الحروف جل ما في الآخر ويتبادر يكون الاول فعلا  
 مشتقان المصدر والثاني وصفا انها من اصل واحد وليس كذلك لان الاول  
 من القول والثاني من القلائينها ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور  
 فكان ما بينهما لهما بل جاس وانما قلنا على وجه يتبادر منه انها في جنان الى  
 اصل واحد كما في الاشتقاق ليلو يدخل في هذا القسم نحو عواصر وعوامم والجوا  
 والجواخ فان كل من لفظيهما في جل ما في الآخر من الحروف وكذا نحو الخنف والنفخ  
 فان في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الحق في شئ لعدم كون اللفظين  
 فيما ذكر على الوجه المذكور اه جوفه جميع ما يكون في الآخر من الحروف  
 اي الاصول كمال وقابلين وقوله او انزها كالارض وارضيم لان الهمزة  
 في الارض اصلية وفي ارضيم للاستعارة وليس اصلية لكن لا يرجع  
 الى اصل واحد ولكن يشبه في بادي الرأي انها في جنان الى اصل واحد  
 فبذلك خرج الجاس جميع انواعه لانه لا يتاقي فيه هذا النوع كما يشاه  
 سابقا كما في الاشتقاق راجع للمعنى من القابلين اي المتشبهين من المعنى  
 يقع اتفاق وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثي المعدي فعل كقول  
 في الخلاصة فعل قياس مصدر المعدي من ذي ثلاثة كدردا وسمع بك



العان وفتح اللام هو الاشتقاق الكبير فقط اي مع ان المادما  
 يشمله وغيره ايضا كاللفظ وما المصدرية مثل القروا ثم  
 والرف فنده الثلاثة بينهما اشتقاق كبير ولفظ في الرقم والرقم  
 ما خود ان من المرفوعين وتاخير وقد متلوا الواو والجال وقو  
 في هذا المقام اي شبه الاشتقاق انا قلتم اصله تناقاهم اي ملتم  
 الخياع الارض قلب التاء ثم ادغم واقي بهزة الوصل ومحل الهمزة  
 الارض وارضتم ليس كذلك اي ليس بينهما اشتقاق كبير لوصفي  
 الاول وجود القريب فيه والاشتقاق الكبير بشرط فيه عدم  
 الثاني ان الالف في ارض اصلية جلا فيها في ارضهم كايضا فالسيد  
 بالكبرى بنا في هذا المثال الذي مثله فبين ان الماد به ما هو علم  
 رد البحر هو في المشهور هنا كعضد وهو في اللفظ على خمسة لغات  
 كلس وفعل علم وكف اه اظول اي ارجاع البحر للمصدر بان كان  
 ينطق به كما ينطق بالمصدر وهو في النثر قال في الاطول لفظ كلام  
 المقام اختصاص رد البحر على المصدر بالشرف فده الماد بقوله  
 وهو في النثر ولا شمله على الرد صار لهم تقدم اي التيقن  
 في اللفظ والمعنى اي ولا يتفق باحدهما عن الاخر اي الشاين  
 في اللفظ دون المعنى فيه يصرح باشتراط اختلاف المعنى في  
 الجاسر اسم او المحو بها تحت قيمان كما اشار له في بقوله  
 بني اذ وقد عرفت منها اي في جث الارصاد وهذا في اللفظ  
 اسم لفظ الطير ثم استعمل المحو للصوع على هيئة ثم اطلق على كل لفظ  
 من قطع الكلام الوقوف على حرف واحد لحرفها ولطافتها والحقوق

في اشتقاق المصدر

لا تخط فيها ان تكون مصاحبة لاخري كاساني في السجع تلاح عن ق فصح  
 التمل بقوله وتحتي الناس اذ وبقوله سائل التيم اذ لان كلاهما ليس به  
 اخري فتكون الاقسام اربعة لان اللفظين الواقع احدهما في اول الفقرة  
 والاخر في اخرها اما ذكران او متجانسان او ملحمان بالمجانسين اشتقا  
 او شبه اشتقاق فنده اربعة والله اعق ان تحتاه ولا يصح في كون  
 في احدهما اتصال الصيغة لانه كونه مسولة كانه من تيمه اذ تم سائل  
 التيم الهرة فيه اصلية اي طالب المروف من الرجل الموصوف باللامنة والدة  
 وقوله ودعا سائل الهرة في ليس اصلية اذ اصلية اليا فليست هرة كما  
 في بايع والاول من السؤال والثاني من السكون وال في الاطول وهو  
 الي السائل في المشهور ويحمل الرجوع الي التيم وهو اليه في ذم التيم  
 حيث لا يطبق السؤال اه استغفر والذيقين استغفر او غمار شبه  
 شبه العجاس بالاشتقاق لان مادتهما الفقرة قال في الركوس واما  
 استغفر في اول الفقرة وان كان او لها فقلت لان اللفظ في كلام  
 نوع عليه السلام المحكي لا في الحكاية اه اي لان لفظ قلب حكايها  
 في المحققين شبه الاشتقاق اي في المحققين بلجاسر شبه اذ اسم فله  
 المحققين محذوفة وباشبه سبعة حاصلة من ضرر بارئ وهو اي  
 كون اللفظين كرين او متجانسين او ملحقين اشتقا او شبه اشتقاق  
 وقوله في اربعة وهي كون اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حسوه  
 او اخره او صدر المصراع الثاني اه سم ثلاثة عشر اربعة في اكرين  
 واربعة في العجاسين واربعة في المحققين اشتقاق او ولفظ في المحققين شبه  
 اشتقاق واهل ثلاثة اي من امثلة شبه الاشتقاق قال في الطول والهمز







قبل تفرج ساعة كما ذكره الله والاقرب ان يكون للفرج تبا وبالقائمة  
فيما يكون الكرد الاخر وهو قليل وقوله اي قول القاضي ان رجائي  
اي مطول وهو شروع في امثلة العائدين اي ان تركاني اشارة الى  
ان دعائي تنبيه من ودع يدع اي عبد الحكيم سبوا جملة الفري  
تجبر او تفهم من صيد الله المقول له وعبرة الفري قوله هو الحققة و  
العقل هذا على تقدير ان يكون سبوا بقية البر المملة فيكون نصاعا على التهمة  
وقد روي بكسر الهمزة وتشديد النون يعني المشاهدة نصاعا على الصدر اي ملازمة  
او على الحال اي سم وقوله ان مقول له والمضي تركاني من لومك الواقع  
لاجل سبوك اي حقة عملك فاني لا اتق الله لان داعي الشوق او فاني  
الشوق هو حال الحبيب وقوله فلكم دعائي اي واجبة فلا احكم بعده  
وقوله اي قول انسابي مطول واذا البديل الشاهد في هذا المعنى  
واما الوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتي بيانه بليل يضم اليها  
وهو طائر حسن الصوت اقصيت اي نطقت الشبه نطقا خاليا من الكثرة  
قال عبد الحكيم تعالى اقصع الاعرج اذا بطول سانه وظلمت لسه عن الكثرة  
وحادة ولم تلحن والمراد باللفظة الثبات وهو جعل كل كلمة تعاقبها  
البلا بل اي ابد الاخران وقوله باحقا من الجسو وهو الشبه اي بالشر  
من كاسات الخرف قال عني والمعنى انه يارب شر الخرف لرفع الاخران التميز  
صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك المشاوق اي بلبال التميز  
الباين قاله حيدر بلبلة بالضم اي ضم البايين اعني البلا بل الاول  
اشارة الى ان المقصود بالبلا بل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى  
الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف

اي

اي لان السكاكي اعني قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في صوت المصراع الثاني  
وأي المصركه اولى اذ لا ينبغي فيه رد الفخ على الصدر اذ لا صدرة تحس  
المصراع الثاني اصله بخلاف المصراع الاول اي من سم وليس لا صدرة الخط  
عما يقال انه في صدره وقوله اي قول الحري في القائمة الثانية والاربعين  
وهي البصرية وقبل هذا البيت بها ما شئت من دين ودينها واخوان تباركوا في  
المعاني والضمير فيها للغير وهذه الايات في مدحها فتشوق بالضمير بعد  
التي قال عني البيت في نفسه يحمل منسبين احدهما ان يكون الموصوف واحدا  
اي هذا تشوق بايات القرآن ومنشوق مع ذلك لرقه قلبه بمرته المراسي  
وان يكون اثنين فهناك منشوق بالايات يهديها وتذكر واخر منشوق  
بنعمان المراسي غفلة منه عن الدار الآخرة وتقام انشاد البيت يهدي احدهما  
وقد نفى الثاني لان البتة للحري وتقامها ينضوي المعنى الثاني  
ولم يجعل الثاني في الموصفين من الحق استمقا مع اشترائهما في اصل المادة  
لان الوضعية تنسب لهما اي القيان تنسب للثاني واما قيل فيه  
لان القصص والوعود والوعيد تنسب فيه وتطلق الثاني ايض على الناحية  
وعلى ما كان اقل من باين من الايات اي بنعمان اي اصوات تنسب لربان  
وقوله او بارأى ابراهيم تنسب للثاني التي تضم الخ اي يضم بعضها الى بعض  
هذا اشارة الى التسمية وقوله اي قول القاضي الارجاني والارجاني  
بلاد المرسى اطول املهم الخ من البرع وعروضه مطوية مكشوفة  
وضربه موقوف اي رجعهم وقوله ثم تاملهم اي تفكرت في احوالهم هل هي  
من يبي خيره اوله وقوله فلا في اي بعد التامل قال في الاطول وقد افاد  
باستعمال الفاء انه ظروبا في تاملهم وقوله ان ليس منهم فلاح يكون الخ

127



قال القوي ومن هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال نقايكم من غير  
 نفع الرواح الرواح وقوله اي قول الجري ايه مطول وهو من التعارب  
 وفي المعاهد البينونة للجري غالب شرح الخوض وليس الامكنة واما  
 هو ليسوي الرقا الموصلي وقد سري مناه من الجري فلذا سري الوهم في  
 نسبه اليه وبيت الجري لفظه بلوناضري من قدرني فما اذ ريت  
 ضريبا وهو من قصيدة من التعارب يمدح بها الفقيه بن خلفه وبيت الشرب  
 الرقا من قصيدة يمدح بها ابا الفوارس سلامة بن عماد بنصرف وهذا روع  
 في امثلة المحققين اشتقاقا وطبع عليها تفسير ادعها قال في فاذ قيل  
 كونه طبايع وكونه ادعها متطابقان اذ لا معنى لاحداث الطبايع واما تسوية  
 بالطبايع لا الطبايع فلما اذ انك انت انت اناها الدالة على انك طبايع  
 عليها من الاعطاء الاخر والبديل لكل نفس اعظم بدليل قوله في السماع اي في الكلام  
 واللفظ واصله المثل الذي وفي في الاصل مثل يندم مثل في مطول مثل  
 المثل في ضرب القدام في عيني وضرب عيني خطط والقدام السهام جمع قدح  
 العاق وسكون الدال وهو هم الهاء ولفظة ضرب من اضافة الضمة  
 للموصوف اي المثل من القدام المضروبة اي المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضرب  
 لانه يضرب بها في جملتها وهو منها في عدم التسمية في المضاربة فيما يكون المخلو  
 لا يقال المضارب والضرب من قبيل المجازين لانا نقول الاختلاف في المصروف  
 لا ينافي الاتفاق في اصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق  
 الذي هو المسمى في المشتقات لما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كانت  
 الضارب بمعنى الاثر لم بعد الاتحاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب  
 الطبايع على الدرهم وفي الثاني التحريك بمعنى الذي هو اخص من مطلق التحريك  
 الصادق على الضرب فافهم اه ع ق وقوله اي قول اري القيس مطول

يحن

يحن في الخمار يابه نصر وقال في المصباح حرت النسي خربا من باب قبل  
 حيلة في الحزن وحرت السكينة الخ من باب قلب تغيرن رجة تفلون من خط  
 اه مما لا ضرر له فيه اي وانما ضرره على غيره وقوله اي قوله اي  
 العذابي من البسيط لو اخصرتم كان الظاهر ان يوضحها بعد التاليف لكونه  
 بعده لا يماثلية الامثلة الاربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض بانه  
 اي لو تركتم كثرة الاحسان ولم يبالوا فيه بل ايتهم بما يعيدل منه تركم وكن  
 الترم من الاحسان فبحرتم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال وقوله والقد  
 اخذ اي ولا غربة في حيزان ما يخصص لوجه عن جدا الاعتدال لان اذا اذهب  
 الذي هو مطلوب في اصله قد تحرك في الحصر اي تحاوير الحد في الضمة المحنة  
 منه وهي حصة بنوع الحار والصاد اي يروونه اه في الحصر في الخمار يابه ضرب  
 قال سم في المصباح الحصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس ثم قال وكف  
 البارد اه كثرة انعامكم علي اي وعجز عن شكره فاستحب من الالبان لكم  
 بك قيام حق الشكر فالت مدح خلا والم قال انه دم بدليل قوله يحن  
 حيث كان اللفظ الآخر وهو اخصرتم وقوله في جنس المصراع الاول اي  
 سبق لوعليه وفي هذا البيت ما يحسن شبه الاشتقاق لانه يساير كثرة  
 من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحسوما خوذ من  
 مادة الاختصار الذي هو ترك الاختصار والثاني ما خوذ من مادة الحصر  
 حصر اي يرد لا يقال له مادة الحصر لانه نفسه اذ هو مصدر وليس هناك شبه  
 اشتقاق اذ لم يؤخذ من شيء مما كان من اصل واحد لانا نقول يحن فيه  
 رعاية كونه ما خوذ من الفعل على قول التبادر يحن فيه الدوم وهذا بناء على  
 له فعلا افاده ع ق وقد اوردته الي ان قال في المطول واما الامثلة الثلاثة



التي اهلها المص فقال باسع احد المحققين الذي يحتمل الاشتغال في اخر  
 البيت والحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحري ولاع في علمي  
 الثاني الى ملاي بحقه من لاج لاح فالاول ما يصح بلوع والافهم  
 من حاه وما لما وقع في اخر المصراع الاول لقول الله ومصطع تلخص للماني  
 ومطعم الي تلخص علي فالاول من غني يني والثاني من غني يني ومثال  
 ما وقع الحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر لمري لقد كان الثريا  
 مكانه نرا في اصفي الا منواه في الثري فالثرا واوي من الثروة والثريا  
 وقوله قول الحري اي في القامة الرابعة والشرين من قصيدة مطلعها  
 هاني السبع عافيه اراي فكيف اجمع بين الراح والراحي وقوله ومطلع  
 اي قول الحري في القامة الثامنة والاربعين قال الحري والمصطع ما  
 لشي الثوي عليه الهاض به وتلخص للماني اقتصار الفاظا وحسن عبارا  
 وتلخص للماني فكذلك السبر وبسبب البيت المذكور وكمن قاري بها ورا  
 اضربا جنون وبالحمان وضربها راجع الي البصرة وقاري الاول الذي في  
 القرآن وقاري الثاني مطلع الضمان واضرا الاول بالجنون كثرة قامة  
 بالليل واضرا الثاني بالحمان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية اي وقوله  
 فدع العبيد الخ في المهاد البيت من الكامل ولا علم قابله وسبه صاحب  
 الدار الفريد لمبدائه بن محمد بن ابي عينة الهلي اي الدباب سمي بذلك لانه  
 كلما يضطرب يرجع فاصله كان قاري اي طرد رجع وقوله يصير اي يضر كل  
 منها ما هو من الضر والمعني اترك وعيدك لانه لا يثابته ضره لانه كما  
 عدم وقوله اي قول ابي تمام في رتبة محمد بن نسل مني لشهد وقبله في

في

في الثوي من كان يحى به الوري وبصرف الدهر بلبه الراح مطول ورو  
 ثوي في الثوي اي اقام في الغراب وقوله هراي نرا بلبه الميزاي  
 الكثير نراي مقطوعة الاستمال اذ لم يبق الخ ومن السجع قال  
 ع في وهما اربعة الفاظ يني اقتصار مسماها لزول الالتباس  
 في كثرة دورها على الالس السجع والفاصلة والقربة والقرعة فا  
 لقربة قطعة من الكلام جعلت فراوحة لا حري والقرعة منها ان شرط  
 فها من بيتي لا حري والا كانت اعم سوا كانت مع تجميع اولها هو ط كلام  
 والفاصلة الكلمة الاخيرة من القربة والسجع توافق الفاصلة ونس  
 الفاصلة الاخيرة اي على حرفي على عيني في مقصدا عيني ان سمية  
 الفاصلة سجعاً انما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سبب فساد  
 الحاصل اي ان العلة التي اوجبت التسمية هي السمة في الحقيقة وفي السجع  
 اي ع في وعلى كلام السكاكي هو اي السجع وفي نسخة هي اي الراجح  
 في اواخر الفقرة من اللفظ اي ظال كون اللفظ كائنا في اهل الفقه  
 ولذا ذكره الاستدلال على كونه على كلام السكاكي نفس اللفظ بارين  
 احدهما ذكره بلفظ الجمع والثاني قوله انها في التركات القوافي ولم يفر  
 الدلالة من الاول كوضوحه وهو انه لو كان على كلامه يعني المصدر  
 لم يحمله اذ المصدر يصدر على القليل والكثير ولا يجوز حمله الا اذا اراد  
 به الانواع ولا ينافي ارادها لانه في مقام التعريف لا يطر فيه الهام  
 نظر لورود مثله على تعدد ارادة اللفظ بان يقال كيف ذكره بلفظ الجمع  
 في مقام التعريف الذي لا يطر فيه الى الافراد فيسني ان يقال وجه الدلالة  
 انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا اراد بها الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكي



على ارادتها واما وجه الثاني فينبه بقوله وذلك لان القافية الواحدة  
انه نظير التوافق التي هي الفاعل قطعا فيكون هو كذلك اهم  
وجه دلالة القول المذكور على ان السجع نفس اللفظ او غير ذلك كما  
تكون من الحرك قبل الساكنين الى الانتهاء في على تفصيل المذهب الذي  
عشر مذهبها وقد ذكره شيخنا في السلام على الحرجية وليس اي التوافق  
عبارة الخاي فيدل التثنية على ان السكالي اراد بالسجع اللفظ اعم  
ومرجع السجين واحد وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس  
التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المعنى في الحقيقة اهم  
ومطرف على صفة المفعول من الطريق وهو الحديث من المال لان الوزن  
في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة  
الاولى ايه اطول وقال في وانما سمي مطرفا لانه خارج في التوافق  
الحسن الى الطرف بخلافه غيره كما ياتي اوله وما وقع به التوافق وهو التوافق  
بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو الحرف الاخير دون ما بهم وهو  
الوزن اي الفاصلتان اي الكلمتان الاخيرتان من التثنية كما يدل عليه  
ما ياتي اهم في الوزن قال في العروض معنى ان يكون السطران الوزن  
الشري لا التصريقي اهم في الوزن الشري مقابلة مطلق حركة مطلق  
حركة وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريقي  
مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها نحو قوله تعالى ما لكم لا  
ترجون لله وقار الآية اي ما لكم لا تخافون لله عظمة اهم مطول والاطول  
هم طوكتواي وقد علمتكم مراتب اولها عناصر مركبات لتعدن الانسان  
ثم نظمتم عظامكم مضافا عظاما وحواسكم انما هم خلعا اخر ايه اطول  
مختلفا وزنا اي لان ثاني الاول وحرك والثالثة ثالثة ساكن اي وان لم

يختلفا

يختلفا في الوزن اي كالم يختلفا في النقيض لان قوله قبله ان اختلفا في الوزن  
معناه مع الاتفاق في النقيض اذ لا يتم الاختلاف في النقيض ايضا لثبوت  
تريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الاخير وقع فلا يتم قوله  
والاما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا في الوزن فقط لانه بناء ولا ما  
اذا اختلفا في النقيض فقط لا يتفاهها عن السجع بمعنى التثنية في بعض  
الموازي الذي هو من اقسام ذلك فيما ذكره في كل قول ان التوافق  
وقد يختلف الوزن فقط اذ اي في الموازي كما هو صريح عبارة  
المطول لان الموازي لا يتم ذلك كما تقدم ويحاج بان السجع لا يقصد  
ان ذلك داخل في كلام المصنف بل قصد الاستدلال عليه بان هذه الاقسام  
خارجة من كلامه مع انها من الموازي نعم هذا الجواب لا يناسب عبارة  
المطول ولا يصحها ذلك اهم سم يتصرف فان كان ما في احدي التثنية  
ميت بذلك لا ينافي الاخر اي جميعه بدليل قوله او اكثر او التوافق  
التثنية للنقيض في رصيع اي والسجع الكافي في العاصيتين على هذه  
الصورة يسمى رصيعا تيسر له جعل احدي اللواتين في المقابلة لانه  
اهم في وانظر في هذا التقسيم بالمصدر اعني قوله رصيع وفي التثنية  
الاخرين باسم المفعول اعني قوله مطرف ومتوازي ولعله للتثنية في التثنية  
تأمل يطبع الاسجاع قال في شبه ترتيب السجع بمصاحبة خيار الالفاظ  
يجعل الخي مطبوعا بالجوهر في هذه العبارة على طريقة الاستعارة بالكتابة  
اه والمناسب لكلامه انها استعارة مصححة ثبوتية والمناسب لكلية ان يكون  
الشبه الاسجاع تأمل وازافة جواهر من اضافة الشبه به للتثنية وقوله وقع



الاسماع الخشبة الاسماع بابواب تفرع بالاصابع لتتبع فبما ذكر على طرف  
الاستقامة بالكتابة فليقابلها الخواص اما كان شالما لا يكون الخواص  
ليس الاذان موافقة للاسجاع في الوزن بحسب الخط الاول وان كانت موافقة  
بحسب اصلها اذ اصلها اذ ان بوزن افعال لانه لا ينظر الى الاصل في مثل ذلك  
وليس موافقة لها في التقية اذ اخر تلك العين وهذه النون ويجوز ان  
يكفي ذلك في عدم التوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الاصل  
سم فوارج في هذا النوع من الجمع يسمى متواربا لتوازي الفاصلة بينهما  
وتقنية دون رعاية غيرها والتسمية بكفي فيها اذ في اعتبارها هي في اي  
وان لم يكن الاي بالنظر لما عدا الفاصلة اذ التوافق في الحرف الاخير منها غير  
في مطلق الجمع اهـ يتي ولا اكثره ياد بالاكثري ما قابل الاول فيصدق انما  
كما في الآية فان النصف لم يوافق فضع التمثيل بالاولية فيها سرور مرفوعة  
الاولية جمع مرفوعه عالية واكثر جمع كوب وهو كوز لا عرو له مرفوعة  
اي على حافة اليون معدة لشرهم وقد يختلف الوزن فقط هذا من جملة  
ما دخل تحت الايقاع بصادقة بتلك صور لان عدم الاتفاق في الوزن والتسمية  
صادق بالاختلاف فيما اوتي احدهما نحو الرسالة او الرسالة مع الفاعل  
متفقان تقية ولم يتفقا وزنا وكل منهما من نصف النقرة كذا قبل وفيه  
لان المقير من الوزن هما الوزن الشري لا الوزن الهوي وعليه هما القفا  
اذ التوك في مقابلة التوك والساكن وعدد الحروف المتطوق بها واحد  
فيها وان كان وزن الرسالة في نحو المقلان والفاصلان الفاعلان  
اهـ ق قاليس وفي المايل التربة لا بن هشام علي لم ينصب عرفا لجان  
ان كانت الرسالة الملائكة والفرف المرفوف المرفوف فاما مسؤل لاجل

واما

واما مسؤوب على نوع الحافض وهو الباء والتقدير اقم بالملائكة الرسالة للرفوف  
او بالمرفوف وان كانت الرسالة الدرواح والملائكة وعرفا معنى متساوية فا  
تصاها على الحال والتقدير اقم بالدرواح والملائكة الرسالة متساوية  
وقد تختلف التقية فقط اي دون الوزن فحصل على وزن هلك وقابلهما  
مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وقد يقال وكذا في  
في ناطق وحاسد واماني الصامت والثامت هما فاصلتان لا بد منهما من  
التوافق في الحرف الاخير حصل الناطق والصامت هذا اخر المرفوعة الاولى  
والباقي هو الثانية اي حصل عندما اكساب الناطق كالسيد والكتاب  
الصامت كالذوان فيل الخ ليس مراده التضييق بل حكايته عن غيره  
ما ساوت قافية فعل في الطول عن اي الاثري كذا ما يدل على ان اراد السوا  
في عدد الكلام ولا يشرط التاوي في عدد الحروف فلا حاجة لحمل الله  
كلامه على حرفين وان هذا مخالف لما سبق في الجاس من جعل للتشد في حكم  
اهـ يتي قال يتي واحسن هذا الاصل اقتضاه قربة لصورة ادر كره وعرفا  
اتفاقه ولتربح حبه من السمة واحسنه ما كان من لفظين ونبي لا قصر  
الياسع كمان وما راى علي ذلك تطويل وشرط الحسن ان لا يكون احدي التين  
نكرة الاخرى والا كان تطويلا كقولهم طاروا واقتي بطورهم صدورهم  
وباصلاهم حورهم فان التطوير يعني الاصكب والصدور يعني الخوراج  
فبسر محضود وطع مسعود السدر شجر البني والمحضود الذي لا شوك  
له كانه فضدي قطع شوكه والطحس هو الوزوله نور كبري طيب الرائحة  
وعن السدر شجر شبه طلع الدنيا ولكن له ثمرا جلي من السلق المصنوع الذي  
نضد بالحل من اسفله الى اعلاه فليس له ساق بارز في الصالح نضد ساعه



ينضه بالكر وضع بعضه على بعض وظل مدوداي حتم لا تخلف الشمس في  
 حذره قرينة ونظرة قرينة ثانية وقوله ثم الحزم صلوه قرينة ثالثة من  
 النضية اي الاطراف بالدار ان توفي قرينة في بعض النسخ بالتا وفي بعضها  
 بالتا اي بقرينة وفي بعضها ان توفي قرينة اخرى باللام وعلى هذه النسخة  
 الاخرى شرع الصيام في اطول حيث قال في الاصل واخره يقول ثاني  
 للابن الاول قرينة ما عن الفاعل وكنتهم ونضه قوله بان توفي قرينة  
 اخرى فالاقصر هي الولاية اه وحل الشئ بقوله اي توفي بعض قرينة اذ ان  
 نسخة توفي بالتا او باليا من نسخة توفي امده اي غايته اه ثم بقي  
 المسان عند ما عدل ان السمع يطلب مثل الاول او في ما منها فاذا سمع  
 القصير كثر احصل ما ذكر اه ثم في قوله بانه نضى فيتمدد وبقا  
 خلاف ما يترقب وهو ما يتبع وذلك كما لو قال طابين حليي وسماني  
 بكلامه الذي هو كالجوهر النفس فانضيت به احسن نفس اه في  
 اه من قوله اذ فان القرينة الثانية اقصر كذا كثيرا قال في فان  
 الاولين سمع كلان بحروف الجر والثانية من صنفه ولم يضر فوجدته ان  
 الزيادة بالثلاث لا تضاهي والاسجاع قال في ثم اشار الى امر يكب  
 في الكتاب من السجع وبين انه مستقر حقيقة اصله فقال والاسجاع  
 اذ اي الاصل الذي يكب ويقتصر لعصل الاسجاع وتكثيرها هو كون  
 الاعجاز بالوقف اه وهو واجب عندنا في الحركات الاعرابية وسحق  
 عندنا انها مبنية على كون الاعجاز اي لان المطلوب الوقف عليها اذ  
 الموضع ان يزوج بينها ولا يتم في كل صورة الا بالوقف واذا رايتم في جود  
 الكلم عن اوضاعها للازدواج كما في قولهم انيك بالعدايا والمشايا اي بالعدو  
 فا

فاطك بهم في ذلك اه بنى وقوله اذ رايتم اي رايتم بالعدا والعدا  
 جمع عشية كقصية وقضايا وقوله اي بالعدو ان جمع عداة ولا جمع على  
 عدايا واما تكوينا للازدواج كما في قولهم انيك بالعدايا والمشايا  
 اي او احراد اشار بهذا الى ان كل واحد على حذف مضاد والفصل من  
 للاعجاز المواضي اي التوافق والتوافق في جمع الصور لا بالوقف  
 وان تم في بعض الصور بدونها بان توافق حركة او اخر المواصل لا يبال  
 كان يمكن اعتبار السكون لان احرار الحرف عن حركته الى السكون  
 او في من احرار الحركة اخرى لا اعتبار السكون في الوقف والحرز  
 وغير ذلك ولانه الاصل والرجوع اليه او في اه ثم ما ابتدأنا  
 من الزمان ومنه الحادث فيه لا يعود ايدا وقوله ما اورد ما هو ان  
 لانه لا بد من بلوغه ولذا قال اخبر النبي عليه الصلاة والسلام  
 بعثت انا والساعة كهاتين وانشاري اصعبا البار كين الباء  
 والوسطى من في والاطول رعاية للادب ونظير اي لا عدم  
 وجوده في نفس الامر اذ السجع في الاصل هدي الحام اي ثم نقل هذا  
 للمني في وحده بالرفع عطفا على المضاد اي ونحو اهدي كصوت  
 الناقلة لا على المضاد اليه اذ اهدي قاصر على الحام اذ لم نقل احد  
 اخر اه في بان القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزءه الا بالادب  
 فيه ولا نقصان قياسا على نسبة الذان والسجع هدي الحام ونها  
 الكثرة فيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالادب وبهذا ما ورد  
 في الحديث من الرهي في قوله صلى الله عليه وسلم اسجما كجمع الجاهلية



قائله اه وانما الكلام في اسم الله تعالى اي الخلق في انه يحتاج للاذن  
 الشرعي اولا كما قال صاحب الجوهرة واخبر ان اسم الله توقيفية بل تعالى  
 فواصل لمناسبة ذلك لقول الله تعالى فصلى اياته ثم هذا يدل على ان  
 السمع اسم لكلمة الاخرة وهو موافق لقول الله السابق والحاصل  
 ان السمع هو الذي يطلق على مجموع الفترة ومنه قول الله السابق وحس  
 السمع ما ساءون فرأيه وقد يطلق على مجموع الفترة من حجاز كما في قوله  
 لان الشطر نفسه او وهذا اخراج لي قوله اعني الكلمة الاخرة من الفترة  
 اه نبي وقبل السمع الخ مقابل قوله قبل هو توطي المعاصرين من الذين  
 غير مختص بالذي اري بل يجري في النظم بان يجعل كل شطر من البيت قريتين  
 لكل فترة سبعة وان اتقت فربما الشطر في شطر او بان يجعل كل  
 شطر فترة فيكون البيت قريتين وهذا كثير كالقبة ابن مالك وجوهرة  
 اللغاني وسلم الاضري قول الله اي قول الله في تمام من قصيدة من الطويل  
 يمدح بالضر سامدع نصر ما حيت وانني لاعلم ان قد جعل بعض من  
 الجده اسم اي مادمت حيا تجلي به شدي اي ظري بهذا المدح وشردي  
 اي بلوغ المقصود بارتساده هذه فترة ذات سبعة في النظم اه وفي  
 ذاتوة اي غني وقاصيه تدي اي كثرة ما في القليل قال الله  
 كما تكيد لما قبله تامله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلطخي  
 به تدي اه هو بانكر الما القليل او قال المعصم في اطوله كذا ذكره  
 الله في المحض وفي القاموس التمد بالفتح وحرك كتاب الما القليل لا ما  
 له وفي الديوان ايضا جعله بالفتح ومثله الضحاح اه ولله هذا المال

غير نظير والافهم

اي

القليل وفي نسخة الما القليل اي صار داودي اي نازقا في الطول  
 وهذا عبارة عن الظرف المطلوب اه داودي يعني ان الزيادة صار ذاتا  
 بالمدح وهذا يقتضي ان المدح يحصل بشي لم يكن حاصله على انه مضارع  
 للكلم في نسخة على انه تكلم المضارع وعلها فيها قلب اي مضارع التكلم  
 فتصغير اي تغيير للفظ لانه ابدل فتحة الهمزة ضمة وايدل فتحة الراء  
 كسرة فتصغير ومع ذلك ياباه الطبع اي لمدح مطابقه لما قبله في  
 المعامل في كونه من طريق التقيية فلم يحذف المدح على عطف واحد وجربانه  
 مع امكانه ان الب لبلغة الشاعر وايضا فيه اليا الى ما بنا في المقام او  
 ان عده اصل الظرف بالمدح ثم استعان بالمدح حتى بلغ المقصود وكوت  
 زبده لا وري له ثم صار بالمدح ذا وري الب المقام المدح من ان جمع  
 نازر زده باعانة المدح مع مباشرة الوري بالب اه وفي تصرف  
 واختصار ما يسمي الشطر وان قد هذا لا يشمل ترتيب البيت  
 السابق لاحذف في الحرف الاخر قلت بل يسمه باعتبار كل شطر فاد  
 يشمل على جميع منتهى الاخر وان لم يشمل باعتبار مجموع الشطر في  
 لعدم اتفاق احدهما تامل اه سم جعل كل من شطر البيت الذي من  
 لازم ذلك ان يكون في كل شطر حتما منتفان ضرورة ان السمع بوجه  
 فاصله لاخر في الحرف فيحكم بان السمع في الشطر مخالفة لسبعة  
 الشطر الاخر في غاية شطر السمع وهو الاتفاق في الحرف الاخر ان في كل  
 شطر جميع منتهى السمع فيه في حتما في الحرف الاخر ان في كل  
 الاخر فالمدح بالسبعة الجنس الشامل لاشي اه وفي مخالفة لاخر

Copyrighted material



بان لا يتوافقا في الحرف الاخر ايه سم قال العصام في اطوله اي مثلها  
 واطلاق الاختلاف في اللغة قال الله تعالى كلما دخل امة لغت  
 اخرها في موضع المصدر اي معناه المصدر اي مجموعا سبعة  
 الظ ان سبعة معني جميعا كما هو قضية كونها في موضع المصدر وهو  
 الموافق للمعنى لان كل نظ ليس سبعة بل خمسة لكنه سبعة جميعا فهو  
 اي مجموعا تقدير للمعنى الثاني جعل الذي هو عامل سبعة الذي هو  
 في موضع المصدر فامل ايه سم وقال في سبعة اي صاحب سبعة فلا  
 اشكال ثم قال وانما قدرها المضاف لما علم ان السبعة اما توافقا او  
 او نفس الفاصلين وبكل تقدير يكون النطق نفس السبعة بل هو ذو  
 سبعة ايه لان النطق ليس بسبعة اي واحدة بل كل نظ فيه حتمان  
 او هو مجازي فيكون اطلاق السبعة على مجموع النطق فيصير الكلام  
 بلا تقدير ايه في تسمية الكل هو النطق وقوله باسم جبه هو الكلمة  
 الاخرى من النطق او من اخر قريته الاولى كقول الله اي قول ابي عام  
 مدح السهم حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبر مبتدأ خبره في  
 البيت الثالث وهو قول لم يرم قوما ولم يهداي بلد الا تقدمه من  
 من الرعب ايه مطول وقوله عمورية لغة الاول وتشديد الثاني  
 مضموما وتشديدا لبا وقوله في البيت يهدى لغة الها وصمها اي يهدى  
 ما فيه يهدى لغة قال في القاموس يهدى لغة جمع ونصره يودا كعب  
 والهاء كعب تدبها والرجل يهدى فواقف لبعض من حتى المطول من  
 من قوله يهدى بكها خطا بالله متعلق بمضمر والله متعلق بمضمر في

الله

الله متعلق بمضمر فكل واحد متعلق بما قبله ولم تذكر في قوله لا قال  
 في وصف المدح في البيت بانه من يقيم بالله اي يحض به تعالى ويحكم  
 عليه وينقم من انتقم منه في الله اي لا جل اخذ حق الله من ذلك السهم ورجع  
 فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجوه ان يرفع عنه عذابه  
 فهو خائف برام كما هو صفة المؤمنين فالنظر الاول سبعة ان كان كما  
 طلاق السبعة على جميع النطق بالمعنى المجازي السابق فواضح والادب  
 متكل لانه سبعة ان لا سبعة الا ان ياد بالسبعة هذا السبع مع  
 السبع اي فالنظر الاول سبع على اليم او ياد بالسبعة هذا السبع  
 تامل سم مبنية على اليم اي ييم منظم ومشم وقوله والثاني على البا  
 اي مرتقب ومرتقب قال سم وهل تسكن اليم وفاقوله السابق مبنية  
 على السكون الاعجاز اول كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان يحصل  
 التوافق بدونه ايه باختصار اي الكلمتين الاخرتين او يبين ان  
 المض بالفاصلين الكلمتان الاخرتان ان اعم من ان يكونا فاصلين حقيقة  
 او مضارعين بدليل ما ياتي له من التمثيل بالنظر المتعاقبة التي هي نوع من  
 الموازنة في قول الله ما الوحش كما سببه الله على ذلك فكان الاول  
 لله هذا ان يقول يعني الكلمتين الاخرتين من القريتين او في النسخ وقوله لا  
 من المصارعين اي في الشراء سم نحو وعارق اذ وعوقول الله  
 هو السهم قدرا والملك كواكب هو العهود او الكلام جداول والجدول  
 مع جدول وهو الذي الصغير فكان الكلام ثلثي منه وعارق مصنوعة  
 وزاد في بيئونة العار فجمع عرقه بالضم والفتح وهو الوسادة الصغيرة



والرأي البسط الفاخرة جمع زمنية متبوتة اي بسوطة اه فزري وقوله  
بالضم والفتح ابيع ضم النون وفتحها وعبرة البصام في اطوله جمع عرفة  
نضم الراء وفتح النون وضربها هـ ولا عبرة بنا التابث او اي اذا كانت  
تبدل هاء في الوقف والافتسار كنبات واخت على ما بين في مرصده اي  
في علم التواني اه سم وظاهر قوله دون التقيية الخ قال في الاطول  
وحمل ان يريد انه يترط فيها التاوي في الوزن ولا يترط التاوي  
في التقيية وفتح يكون فيها وبن السبع عموم وخصوص من وجه لقصد  
في مثل سر بر فوعة واكو ابوضوعة وصدق الموازنة بدون السبع  
في ومارق مصفوفة وزداني متبوتة وبالعكس في مثل ما لكم لا يرحون  
له وقار وقد خلقكم اطوار الخ عدم التاوي في التقيية نحو شدي  
وقرب واما تنديد ومحمد فجمع لا موازنة فيه حتى لا يكون نحو  
سرد او اي لانه وجد فيها التاوي في التقيية ويكون عطف على  
النفي وهو لا يكون مناسبة لانه اشترط في السبع التاوي في التقيية  
واشترط في الموازنة عدم التاوي في التقيية الا على رأي ابن الاثير  
اي فلا يشانان وقوله فانه يترط الخ تعليل بهذا الحد وفيه  
كلام ابن الاثير يكون وقار واطوار ليس جمعا ولا موازنة فعلى كلامه  
يكون بينهما التعميم والخصوص المطلق لانه اشترط في السبع الواقعة في الوزن  
والتقيية وفي الموازن الواقعة في الوزن دون التقيية فكون الموازنة  
اعم دون الحرف الاخر ولا يترط في الموازنة لتساها في الحرف  
الاخر الذي هو التقيية فتعشيد وقرب الخ اي اذا ختم بها قريبا

او

او مصراعان وهو اخص اي بطلق لكل جمع موازنة ولا عكس سوا  
مانله او هذا بالنظر الى كلام ابن الاثير المذكور لا على كلام المصنف من انه  
يترط في الموازنة عدم التاوي في التقيية اذ لا ينافي عليه هذا التعميم  
اه سم وفيه نظر في هذا التعميم اما هو فيما عدي الفاصلتين لان ما عدا  
ذلك هو المحدث عنه واما الفاصلتان فيترط فيها عدم التقيية كحل  
الشيء اوله والتعميم ط على كلام المصنف خلافا لسم تأمل خص الخ جواد اي  
فله اسمان موازنة ومماثلة بل يجري اي اسم المماثلة وقوله في التقيية  
اي النظم او التثنية نحو وابناهما الخ في كل من التثنية لربيع كمان غير التثنية  
والتوافق بينهما في ثلاث من الاربعة وهي الفصل وفاعله ومفعوله  
ولا تخالف الي في الفصل وقوله اي قول اي تمام اه مطول بها  
نظم الميم بقره اه معاهد وفيه اسم الراء بالفتح جمع المهاء اه اي هي كما  
الوصف في سعة الاعين وسوادها واهدائها وقوله الا ان هاء اي  
اكتف هولاء وانس بانس بن العاشق دون الوحيان فدون في الفصل  
هذا للمصنف وقوله فانا الخط اي في طول المد واستقامته والتسا  
جمع قساة وهي الريح والخط بالفتح موضع بالهاجرة بالميم تب الي الراح  
المتباعدة اه في هاتان فيه ان هاتان للمدة الموزنة والتسا  
مزدواجين بانه مزدوجان ذوا جمع ذابل من الذبول لصدا التسمية  
والنضارة اه سم في عدم تماثل ابداها الخ فيه مسأحة لان التماثل  
بين الفعلين فقط واما الصيربان فلا تخالف فيهما قول اي تمام الذي  
في المطول انه يجري اي يمدح فتح بخراته ونذكر مبارزة للاسداه

١٨٤



اه فاجمهم اذ ايسع الاسد قال ق والمانيان هذا هو السلام  
 جديك لموتك عليه طما في نسا ولك انجم ولما عرف انه لا يعرف انك  
 اقدم داهتا فاقد انه بسم من نفسه لعل يدم الحياة لا السعة  
 اه وفيك وعك متوازن انرا ناع وضيما وهو كما تقدم مقابله مطلق  
 حركة مطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فتع كون البيت مثالا لجمع  
 على المائلة اي وارد وجار عليها الي الاول اي سريها الي الاول  
 كنون اه اي قول القاصي الارجاني اه مطلق مودته تدوم  
 قال ق لا شك انك لو بدأت بالميم الاخرة من البيت وولت منها بيتا  
 الي اوله لو جردت الحاصل هو الوجود او لا لكن مع تبدل بعض الحركات  
 والسكنات وتخفيفا شدد او لا وتشديدا خفف او لا وكل ذلك  
 لا يضر في القلب لان التغير في القلب جاري حتى في قصر المدود ودم  
 المعصومة وحرمة وتصير الهمزة الفاء اه قال ق في عروس الافراح  
 هذا الذي ذكره المص قلب الحروف وبقي نوع اخر يقال لها الكلمات  
 كنون اه عدلوا فاطلتم فقول سعدوا فمزالتم فم بدلوا  
 شخا لم شيم رفعا فمزالتم فم قدم فمودعالم فاذا قلبت  
 كلمته صار عا علم اه وهذا كل اذا استهزم انكاري والمقص وصف  
 خلية من بين الاخذ بالرفق في مجموع البيت اي حال كون القلب  
 في مجموع اه وقد يكون ذلك اي القلب وربك فكيف قال ق  
 المظن خارج عن ذلك اه في حكم المحقق اي فلا يضر اخلو لا في  
 كل وفك مثلا تشديدا وتخفيفا وقال في المظن لان المصير هو الحرف  
 اكتبه ناعل اه م وقوله وقال في المظن لان في بعض نسخ المحضر  
 هذا

هذا هو السلام

هذا المظن عوسل عمتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ق وهو  
 بفتح اللام وكسر هاء فاله ولعصرو الثاني وصف اه قال في الصام  
 سلس سلسا من باب تعسيره ولس البول استرساله وعدم شمة  
 حصوله من صاحبه اه قال يس وفي الاطول ما يقتضي كل بيت  
 الحجة والكاف والسين فانه حال ولا اعتدال باللفظ فمما انه ذكر  
 الت الحق في المختص وان في كسر قلبا اه وكسر كسر ورا وسبي  
 كافي المصام ودخل بغير شك وكفك وضوء فالاصل غير الذي  
 وباش وشاس وساس بخلافه ثم فقه مثا اذا قلبته صار قفا  
 فالاصل غير الذي حصل بالقلب ويجب تحت اذ لون القياس لا يفتق  
 بدون ذكر اللفظين اه جري ومنه التسع قال في الرويس  
 وهي عبارة لا يناسب ذكرها فان التسع قد استعملت في بعض  
 بالتسع المعظم وكان اللابق اجتنابا اه يس وبسبب التوجه لها  
 المملة اي الترين وقوله وذا القافيتين وهو اب الهمزة  
 المعني اذ المراد بصفة المعني تمام المعني وتمام البيت عند الوقوع على  
 منها فان قيل اذ حاصل السؤال اعترض على المص حيث لم يشرط  
 مع اشتراط صحة المعني صحة الوزن ايضا مع ان الشر لا يقتضيه وها  
 اجاب عنه بقوله قلنا اذ وحاصله ان لفظ القافية ليس بذلك  
 وكذا قوله بنا البيت اذ اه من جري دان قافيتين منه للقصد  
 فلا مبالغة في حال منها اه سم على عين وهو قليل تكلف ولذا لم يشر الى  
 كنون اه اي قول الجري في الفامة الثالثة والشرب وبعده دللني

120



داربتي ما اصبحت في يومها اكنع غدا بناها من داري غارها لا تنقضي  
 واسرها لا ينقضي جلال الاضطرار اي حاله بكر الحامي الخليل  
 اي حل موصل للبلاد كحل الموصل الى الصيد فان وقعت على الردي الخ  
 بان اعبرته تمام البيت اي وتفاعله اربعة ومصرعه على الالوان  
 من الدنية فالبيت من الضرب الناس لانه نحو كذا في بعض النسخ  
 باليم قبل اللون وهو الصواب وما في بعضها من الثاني غير صواب من  
 الكامل ووزنه متفاعل ستران فيسدس على الاصل بارة ورمع نحو  
 اخري وله تسعة ضروب وثلاثة اعارض والعروض اخر المصراع الاول  
 والضرب اخر الثاني وقد اشار الامام الخزني بصطرها بقوله  
 وقل اخر المصراع وضو مثله من الخي الضرب اعلم الفرق باعشا وان  
 وقعت على الا بان اعبرته تمام البيت وتفاعله ستران مصرعه على لها  
 من انها فهو من الضرب الثاني لانه مقطوع والمقطع اسقاط ساكن  
 الوتد للجمع وهو حرفان متحركان يليها ساكن وتسمى الحركة الثانية كان  
 تسقط تون متفاعله وتسمى اللام فيصير متفاعله نحو كذا اي من آخر  
 حرف في البيت الا فيه ادخال من على الآخر وادخال اي على الاول وهو  
 خلق الشهور فكان الاول العكس يليه بان يلي الحرف ذلك الساكن  
 مع الحركة التي قبل ذلك الساكن في تلك الحركة خارج عنها سم وقال  
 في الطول بعد قوله والقافية عند الخليل اي ما يضره ويروي عنه ايضا  
 ان الحركة الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية اه وعليه حرف  
 تلك الحركة منها وقد يكون البناء على اكثر من قافيتين قال في الطول

ولو

ولو قال هو بنا البيت على قافيتين فاكثر لكان احسن فيعمل نحو قول  
 الخوي جودي على المستر والصب الخوي وتقطعي بوصاله ورمي  
 ذا التبي التكر القلب السجبي ثم اكسني عن حاله لا تظلي اه قال الخوي  
 وهذه الايات على قوافي عديدة الا وكي دابة في التبر والسكن  
 والثانية يائية في الصب والقلب والثانية يائية في الخوي والخوي  
 وعلى هذا القياس اه حيث اذاجعت اذ اي بان يوجد ما بعد الثانية  
 الاولى من كل بيت ويجمع الماخوذ وينظم لزوم ما لا اله الا  
 الترام ما لا اله الا من حرف فقط او حركة فقط او هو كاساني والقين  
 لتضاه قافية ما لا يلزمها وقول الله والاعنان اي الاتباع فانه  
 عت اي مشقة لان الترام ملا يلزم مشقة اه في حرف الروي  
 قال ليس يوزن لانه يجمع اذ ان الاضافة غير يائية والمضى الحرف  
 الذي يجمع بين الايات ويجعلها يائية وهذا في اليمون بالروي  
 بدون حرف الروي يرا دابة الحرف المذكور اه اذ قلته ويزن الجمع  
 لانه اي الروي بين قوي الحرف اي طاقاته الروا كبر الود  
 والداه سم او ما في مضاه او جي قبل ما في مضاه اه في سبي  
 الحرف اذ فاطن الفاصلة على الحرف الذي تحتم به الفاصلة فهو يسمية  
 الحرف باسم الكل والظ ان الفاصلة باقية على مضاه الحرفي وهو الكلمة  
 الاخيرة في القفة اي حال كونه كائنا من الفاصلة ما ليس يلزم  
 ما عبارة عن شي ك قال الله والبي امون ثلاثة حرف وحركة يسمية  
 في الآية الالية والابيان وحرف فقط كالقرو سم و حركة فقط

لزوم ما لا اله الا



كقول ابن الرومي لما تروى الدنيا به من صروفها يكون بك الطفل ساعة يولد  
والأفما يملكه منها وأنها لا توسع ما كان فيه وأرعد حيث التزم في  
ما قبل الدال أه من المطول وقوله كما تروى الدنيا به من تقدم الملة على  
المطول لو جعل القوافي بأن هولاء القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعاً  
أه في فمن زعم أنه كان ينبغي الخ قال خبيثه انتحى بان المعنى الذي  
ذكره الله قدس سره غير ظن من العبارة فامل قال لم أقوله لكنه جمع صحيح  
ليوافق قوله الخ ويكون فيه خ لفا ونسبوا لم يعرف هذا الكلام  
أعني أنه الذي أريد به فالنامل أه سم قال في واما ما رده أن الفواصل التي  
على اسم من السجعة وعلى ها وكذا القوافي لزوم ما لا يلزم فيها لا يكون  
تلك القوافي ولا تلك الفواصل على جعلها أسجعا وتحويلها إلى خصوص  
السجع وعلى تحويلها إلى السجع جعل جنسها الشامل ليس السجع مخصوصا  
بالسجعة أه فاندفع ما يقال لا معنى لجعل الفواصل أسجعا لأن الفواصل  
أسجعا وحاصل الدفع أن الفواصل أعم من السجع والأدنى أن  
لا يكن المراد ذلك في سجع أو يكون التقريب غير مانع لقوله كل بيت على  
حدته مع أن البيت ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم كقوله أي  
أمر النفس في مقلته ليقطع اللوي أو السقط بذكر الهمزة مشاه  
تقطع الزمل حيث تدق من طرفه واللوي بذكر اللام والنقص من  
يجمع ويلوي والدخول بنوع الدال الهمزة موضع وحول موضع آخر  
بنوع الحال الهمزة واليم واسكان الواو بينهما أه وما ينبغي وسبب أن  
الله تعالى في الفصل الذي في آخر الكتاب في بحث الاستدلال لم يأت على هذا

وهو

وهو ليس بلزوم في السجع أي لو حويناها وجعلناه سجعاً نحو قوله  
الخ فيه لفا ونسبوا لفا لصفة السجع بدونها أي لو حويناها إلى سجع  
آخر وقوله ساكرا أي سا بالاع في شكره والأفواصل اشكر قد حصل  
قال الفري في البيان الخ في سيد الكاتب يدع الاستدراك عن غيري  
عليه في كم قصصه مشقوقة من تحت بيت إليه بشرة الألف درهم فقال فيه  
البيان أه وفي المعاهد البيان من الطويل وقيل لها عبد الله بن الزبير  
طلسي في عمرو بن عثمان بن عفان وكان سبها ما حكاها أبو عسابة قال  
بلغني أن من أخذ بيته في طلس لم يروى عثمان بن عفان أياه عبد الله  
ابن الزبير الأسدي وأجبت ثيابه ثوباً ردي فدعى وكيله وقال  
أقرض مالك فقال ههنا ما يطيبنا العجاير فقال فارجع ما شاؤ  
فأقرض له ثمانية آلاف درهم بأني عز الفاقوجه بها إليه مع بيان  
عبد الله بن الزبير البيان أه أطول وفي طلس أسكر الله نفسه وشكره  
وقد يقال شكره فلا يردون نفسه وكأنه أي الشاعر أراد كما شكر  
له وفي حذف الجار وحصل أيادي بدل اشتمال من عرو أه قال الفري ينبغي  
أن يقدر الرابطة أي أيادي له لوجهه في بدل البعض والاشتمال ثم  
قال قد جوز الفاضل الخ في شتم السجع كون أيادي منقولاً ثانياً إلى  
وفيه نظر لأنه كالتلفيح أمة اللفظة حيث صرحوا بعدم تعدية الألف  
سقوط وأصل الهم إلا أن بني على التاج أه أي أي جمع أيدي وهي الهم فجمع  
السجع أه في أي لم تقطع من الهم وهو النقط وقوله أو لم تخطب عنه أي لم يشبه  
منه من عمرو فتى أي هو في وقوله غير محبوب قال لم يجوز دفعه فقالت  
نبا على أنه عبيق فته أه رأي خطي أي أبصر أمة فخر وهو تقطع كم البعض



وفي مثل الخلة تدعو الى السلة اي السرة اي قري تفسير واحد والضم  
الخلة اسم من القميص فدي عينيه اي كيدي عينيه فهو شبه يلبس والله  
ما سقط في العين من عود وحجر فيعالجه حتى يخرج من حس اهتمامه اي  
اهتمام عمه والمدح بازالة قومه وقوله جعله اي جعل المادح قومه المدح بالخلة  
كالداء الملازم لاثر في اعضائه اي المدح وهو عيناه حتى يلا فاه با  
لغاي تداركه لصفاء السمع بدونها اي السمع المروص اي لو جعلت  
القواقي حبالا يلزم في ذلك واصل الحسن اي شرطه واطلق على الشرط  
اصلا باعتبار ان لا يدمنه كما ان الاصل كذلك من المحسان اللطيفة  
اقتصر عليها كثرة اللفظ والا فاصل المذكور لكل من المعنوي واللفظي في  
تأنيده للمعاني اي والمعاني هي المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها اي  
لان تكون المعاني الى الوجه انه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس  
لفساد المعاني بامل اسم نواع الالفاظ اي الواقعة والخاصة وعده  
متكفلة اي متكفلا بها غير متروكة على حجة وقوله مصنوعة اي  
قصدها الى الصناعة وحصل المحسان اللطيفة خفا ذلك لان  
اذا كانت الالفاظ محاربا او كبايانا ورككة المعاني اي اذا كانت الالفاظ  
حقايق فيصير اي اللفظ وفي نسخة فتصير بالثا التوقية اي الالفاظ  
اليدوية على سبيل من حيث هو المعين بل الوجه اي الطريق وقوله  
ان شئت المعاني اي الخاصة والواقعة وعده اي عند الاتيات  
بالفاظ يلحق بها وحيث رتب الى اي اعطى وطيفة طمنا ورتب فيها  
وطلب ان يكتب كما يوم فياتي بالالفاظ تابعة للمعاني اسم والمعني  
هو ابو محمد القاسم بن علي بن محمد عثمان البصري الحارثي صاحب القامات  
وفضلها اكثر من ان يحصر وانما من ان يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها  
على فصل

على فضل هذا الرجل وعرارة مادته وكثرة طلاعه وتقال ان الحري  
كان عمه اربعين نقامة وحلها من البصرة الى بغداد وادعاه فلم يصدقه  
في ذلك جماعة من الادباء وقالوا انها ليست من نصيبه بل هي لرجل من بني  
من اهل البلاغة ما بالبرقة ووقف اوراقه اليه فادعاه فادعاه  
الوزير الحسن الديوان وساله عن صنفته فقال ان ارجل من بني فاقترع عليه  
انما رساله في واقعة عنها فانفذ في حاجته من الديوان واخذ الدواة  
والورقة ومكث زما تاكبر اقام يبع الله عليه بشي في ذلك فقام محلا  
وكان الحري مولعا بتفحيطه عند الفكرة فهواه امير البصرة وتوعده  
على ذلك وكان كثير الحفاصة له فمكث كالمقد لا يفار ان يفتن بحجة  
فتكلم في بعض الايام بكلام اعجب الامير فقال له سني شي اعطيك  
فقال اعطيتني الحسي قال قد فعلت وكان ليكن في ثياب البصرة  
وكان اصله منها وتقال انه كان له بها ثمانية الفخلة وانه كان من  
دوي البصرة ولما رجع الى بلده عمل عشرة ثمان اخر وسرور وانه  
من عيه وحضره في الديوان بالحقة من الزمان وجاءه شخص عرسوه  
وياخذ عنه شيئا فلما رآه اسرري شكاه فزعم الحري منه ذلك فلما تمس  
منه ان يعلي عليه قال له اكتب ما انت اول ساغر في التمر ورايد  
اعجته حضرة الادم فانظر لفتك عيري اني رجل مثل السيد  
فاسع في ولايتي في رجل الرجل والنصف والحري بالثمان ثمان منها  
درة الفواص في دفعه او هام الخواص ومنها لحة الاعراب في العود



وله ديوان ورسائل وشوك كثير غير شمره الذي في المقامات فمن ذلك  
قال المودل ما هذا الفهم به اما ترى الشرف في حديقته قد نبأ فقلت  
والله ان المفندي تامل الرشدي عينية ما نبأ ومن اقام بارض  
لا نبات لها فكيف يرسل عنها والربيع اني وله قصايد استعمل فيها  
الحسن كثير او كانت ولادته في ت واربعين واربعاة وتوفي في سنة  
عشر وثلثمائة عشر وخمسة بالبحر في سنة بني هاشم سنة الطمان  
من الرب سكنوا في هذه السنة وخلف ولدين هاشم الملك عبد الله وقاصي  
قضاة البصرة ضيا الاسلام عبيد الله رحمهم الله تعالى اتم معاها بقضا  
في ديوان الحاشا اي جعل كاتبا عند الملك بكتب الحج والقضا والدعوى فقد  
كف انشامان بالفاط تطابق تلك المعاني نحو اي عن ان بكتب كما يومه اسم  
تعال ابن الحشاش اي في سبب عمره اسم وكان معاها له وذلك الخاوي  
كونه رجلا مقابا فان هذا اي كتاب معاها وضيه من كتاب معاها  
وحاضرة في التجميع اي التفضل بكتب كما زيد كما في بكتب  
يوم كان الحشاش وبني الحاشاش بون بعد فان الحاشاش الثانية الله الا  
ولهذا اي لوان ينما بونا بعدا وعبارة في وقد عرفت اني بن الحاشاش  
بونا بعد الا ترى الي صاحب فانه طلب ان يجالس بني قم الذي هو فضل  
وبني قم الذي هو اسم مدينة فلما لم يسرل معي مطا بقا في الحاشاش  
في نفس الامر يكون اللفظ فيه بلينا انشا الزل بلا سبب لقاصي تلك البلدة  
فكتب اليها القاصي بقم قد عرفت انك فقم ففقط القاصي بانه لا عرض له في  
المعني وانه لا يناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالف فقال القاصي  
الخام قال قاصي قم اسم بلدة والله ما عرفتني الا هذه الحجة قول

القول

القول قال اسم يعني الله ليس عرض في عربي وحامل عليه الا ذكر هذه الحجة  
فهو المقصود من المعنى وصار اللفظ المتبوع تابعا  
الله حسنها في الرقاة الشرية وما ينصل بها قال في اتمام هذه الحجة  
في الحاشاش ولم يجعلها بابا من البديع او جعل كل واحد منها بابا على حدة  
أحدها ان كلامها ليس ابرام كل كلام اما في الرقاة فظ خروج البنية  
وكذا فيما ينصل بها لاختصاصها بالآخذ عن الغير واما في الابتداء والانه  
فخرج ما ليس في تلك الحال وهذا الوجه بعينه يمكن ان جعل هو الشرف  
جميعها لا شرفا فيه والوجه الثاني ان الحسن فيها دون الحسن في غيرها  
مع سهولة التناول فلم يجعل بابا لثقل الاهتمام بشاها ورساها بابا  
غيرها وان كان الناس يسمون بامورها اما في الرقاة فلما علم من ان  
الابتداء ارفع واصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما ينصل  
بها واما في الابتداء او ما والا فلهذا علم من ان رعاية عام الحسن في جميع  
الكلام اعلا واصعب ويمكن جعل هذا ايضا هو الشرف في جميعها  
والضمين الحاشاش في معاني هذه الاثبات ووجه اتصال هذه بارقا  
كون كل من القسطين فيه احوال مني كلام سابق في لاقى لان  
قال اي في الايضاح الذي كانت هذا التي من اصول اي سائل  
وبقيت اشيا الخاطا كما ترى في كون تلك الحاشاش من نفس القسطين  
والذلك وجه للتبني بالثبات والبقول تذكرها في علم البديع الخ وكذا في  
والثاني ما لا بأس بذكره لا سيما له الحاشاش في ثقل الحاشاش هذا الزا  
سم وهو قسمان اي الباقي او مذكور بعض المتقدمين وفيه تحقير

سبحان الله

قبيل



ما يحكي التمسك به اي وان ذكره ذلك البعض اي لعدم من الحسنات والافضل  
 مذكور لعدم كونه اجمالا يحكي الكلام مثل الموصل وهو ان يوتي بكلام كونه  
 كل من كانه متصلة الحروف كقول الحرفي فتسني فحسني تحني تحسني  
 عن تحني وقوله تحني اي صرحتي بخونا وقوله تحني فاعل نفسي  
 وحسني وهو اسم مرة وقوله يحني اي باعرض وقوله يحني اي باعرض  
 وقوله يحني اي ينوع وقوله عن تحني اي بعد اعراض وقوله لمقطع  
 وهو ضد الموصل كقول الوطوط وادرك ان ريت دارودود  
 دارودود وورداي وادرك ان ريت دار الحوبة للسماة بدودود  
 اندر والورد المعلومين وورد اي عادة وورد اي فساناس  
 طشع والآخر مثل التبدل ويسمى ساقية الاعداد وهو اتيه اسما  
 مفردة على سياق واحد كقول الله وصفاني بيده زمام الحبل والسند  
 والقبول والرز والامر والاي والاثبات والنفى والبسط والتقصير  
 قول النبي الحبل والسند والسند في السهم والرمح والرمح والرمح  
 والقلم ومنه ما يسمى نسق الصنان وهو تفتت بوصف بضبان  
 متوالية كقول الله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام  
 الابدية مطول ام مطول زيادة كونه داخل في كل ما سماه  
 بعض المتأخرين الايضاح وهو ان يري في كلامك خفا دلالة قبا  
 بكلام بين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطباء وشل الشبح  
 بالمعنى المذكور في باب الاطباء ام مطول اتفاق هذه  
 نوطية والمقص بالذات قوله والاخذ بالسرفة الا على لفظ القبة  
 حال من القايلين وليس صلة اتفاق ولا القايلين ووجه هذا اللفظ

ورأ

وراكونه الرواية ان الاثنين اقل ما يتصور فيه الاتفاق والراد بالقبول  
 قابل الماخوذة منه ولو كان القايل متعددا وقابل الماخوذة ولو تعددا  
 ايضا اهتس باختصار في الفرض على العموم اي الكائن على العموم اي  
 في الفرض العام للناس بان يتوسط الناس في معرفته اه جري اليه  
 الاختلاف في وجه الدلالة اخذ من القابلة قال سم قوله ان كان  
 في الفرض كوفي هذا الفرض امرين الفرض وكونه على العموم اي على  
 العام للناس بان يشترك الناس في معرفة مقابل الاول بقوله الذي  
 وان كان في وجه الدلالة اي على الفرض لا في الفرض وبقي مقابل الثاني  
 وانظر هل تركه ولم تركه او يستفاد من كلامه ومن ان يستفاد اه قول  
 ذكر غ في ان المقص ترك مقابل الثاني لانه معلوم لا تفصل فيه وانما هو  
 مفهوم الاتفاق في نفس الفرض على العموم يتضمن شيئا احدهما كون الاتفا  
 في الفرض لا في الدلالة عليه من جهة المبردة للاتحاد وهو الدلالة بالحقيقة  
 وثانها كون الفرض عام الادراك فيخرج به الفرض الخاص اي المعنى الذي لا  
 لا يخرج به الا الاذ كما وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم ان  
 المقص اي المعاني الدقيقة ما يتعاون الناس في ادراكها يمكن ان يدعى  
 فيها السبق اي القلقة والتقدم والزيادة وعدم ذلك وهذا المعنى  
 لم يتقرر له المقص لانه معلوم لا تفصل فيه اه وقال بعض الافاضل  
 اقول قد يستفاد من كلامه جعل المقص من الفرض العام خصوص قيد  
 وهو كونه عاما ويراد به ما لا يخص به المتباينين وغيرهم وتكون الخاص ما  
 يخص به المتباينين ووجه ذلك كالملازمة والذكا واعتدال العامة



فلا يدرك جواب الشرط مما يودي هذا المعنى كالاتهاب والاعاء  
والفصب والحب وما أشبه ذلك مما ياتي من الالتفات وأما قلنا ان هذه  
الالتفات تودي هذا المعنى الواحد لا تهاكها في تركها في الاستناد الى الغير  
في الوصل وأما اختلفت معانيها باعتبار القوارص على ما سيجي اهـ في قوله  
فوصد البصيص هنا والمحملة الى وجه صد الشاعر الذي لا قدح  
على السمع كطريق الراد لطريق الدلالة للفظ الدال على الوصف العام  
من حقيقة او مجاز او كناية او تشبيه وقوله على الفرض يتعلق بالدلالة  
والراد بالفرض العام اي والعاقل لا يتفقان في الطريق واقتضاها في  
لا تاتي فيه السقفة لان السقفة هي اخذ المعنى كاسياني انت الله تعالى  
كالشبيه تميل للوجه والراد به الكلام الدال على التشبيه كقول لفظ  
لان وجه الدلالة للفظ ههنا اي صبيان والراد الجند قوله  
تدل على الصفة اي التي هي الفرض كالجود في المثال الذي لا يختص  
عنه لتدل اي لا اجل اختصاصها بمن اي موصوف هي اي تلك الصفة التي  
هي الفرض والالتفات من المروم الى اللزوم كناية فعلم ان ذكر الهيات  
د اهل فيما يقابل الحقيقة المثل بالشبه وذلك المقابل هو مطلقا  
الشامل للكناية اهـ في بالمثل اي الباشة والشره فترى  
وعبارة في اي تكون الوجه فها وشره فان هذه الهيات اعني  
كون الانسان تميل للوجه وكون ذلك المثل بسبب وكون ذلك السبب  
ورود السبب فيتميل منها الى الوصف بالجو اداه جمع عاق ويجمع ايضا  
على عاقون كقولهم يا صبي من عاقون ساحة بالسوس وهو  
تكون الوجه ملونا بدل على الاغمام اهـ في عند ذلك اي ورود السقفة

وكذا

وكذا ما بعده مع سعة ذات البدقالية في فان ذكر هذه الهيات اعني  
كونه عوسا وكون ذلك عند ورود المعاني وكون ذلك عند سعة يدل  
على الجمل فها من الدلالة الكتابية اي الما تسمى لمجوع ذات البدق  
سم وقال المصام في اطوله وذات البدق المال سمي ذات البدلان الذي فعل  
ما لا يفعل بدونه فكانه بامر البدق بالخطا والامساك والبدق مملوكة له اهـ  
واما البوس الخ اي لان عوسه يدل على ما سعة على ما فان من رتب الخا  
لعدم وجدان المال فان لم يترك الخ دليل جواب الشرط في قوله وان كان في  
في وجه الدلالة وجواب الشرط حذف تقديمه فغير تفصيل فان لم يترك  
كشبهه الخ الخ الاله الكلام الدال عليه ليكون لفظا كالتقدم والاعراض  
هذه هي الحالة التي يمكن فيها تحقق السقفة كتي لا يتعين فيها السقفة ولذا فصلها  
كاسياني اهـ سم بان يحكم بين القائلين فيه اشارة الى انه ليس المراد بالسقفة  
هنا التقدم في الزمن بل السبق الى علو الرتبة والكمال فان المساءر من هذا  
السياق ان قوله بان يحكم الى قوله اكمل من الآخر تفسير الزيادة في السام  
اهـ سم وعبارة في قوله السبق اي اذا كان غريبا يمكن ادعاء السواي  
عليه احد الاثنين به الآخر بان يكون اكمل منه وافضل والزيادة اي رتبة  
احدهما على الاخر فيه بالعلية والآخر بالنقص منه ويحتمل ان المراد بالسبق  
التقدم اي ان احدهما اقدم والآخر اخذه منه اهـ وان احدهما اخص  
خاصي اي يسود اي الخاصة اي هذا اليوم لا يطالع عليه الا الخاصة  
سم لا يقال الفكرة تسمى لغريب اي لا يدركه الا ذلك كذا كذا السبق  
بأداة في كذا السبق عاكي اي تشارك العامة الخاصة فيه كما سيجي في  
تشبيه الوجه الهـ بالسبق في قوله لم يلق هذا الوجه من هذا الاوجه



ليس فيه حياً فان تشبه الوجه اليه بالشمس يتبدل عامي كمن اضاف الي  
ذلك كون عدم الحيا من الشمس هو الذي اوجب لها ادعاء الثبالة لهذا الوجه  
فخرج بذلك عن التبدل اهـ ع ق الباقي اي على التبدل زيد على ما هنا  
قال اخذ الخاي واذا تقرر هذا اخذاه مطول قال اخذ والسرقة اخذاه  
السرقة واخذ الي النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين  
فكل منهما ينقسم الي ذلك اهـ سم اما الظن المحتمل ثلاثة عشر قبالة  
الماخوذ ان كان المعنى من اللفظ وغير النظم فحقه اقسام ثلاثة لان  
الثاني اما ابلغ من الاول لا مثله او دونه وان كان الماخوذ المعنى به  
بعض اللفظ فحقه اقسام ستة لانه اما ان يغير فيه اللفظ ولا يغير  
فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان الماخوذ المعنى وحده فحقه اقسام ثلاثة  
ايضا مع اللفظ كله اي سوا كان فيه تغيير للنظم او لا وكذا يقال  
في قوله او بعضه فان اخذ اللفظ كله من غير الخاي للضيق  
ثلاثة وساقى محترزها في كلامه على اللفظ والنسب الموش وتسمي  
نسخا لا زني الكلام الغير ونسب لنفسه اهـ ع ق وعبارة سم ق  
نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخ الكتاب اي نقلها فيه  
الى كتاب اخر وقوله وانما لا يقال انقل فلو ان شمر غيره وقوله  
اذا ادعاه لنفسه اهـ ابن الزبير هو وقع الرأي وكما انما في القاموس  
لان وزنه بامر فليس هو المعاني المعلوم وانما المراد به شخص اخر كان  
قدم على عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المروي فلما حرمه من العطا  
قال ابن الزبير اعني هذا المذكور هنا السيد عبد الله بن الزبير كمن الله  
ناقة حلتني لك فقال له السيد عبد الله بن الزبير اي نعم وكرهاه  
الله فعل ذلك اي النسب والانتقال وانه فعل يجوز كونه بدل اشتمال

من عبد الله عن فعل عبد الله بقوله من ويجوز كونه بدلا عما حكى اهـ سم والظن  
هلا يجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر اهـ بن من يضم اليه ونسخ اليه  
وهو غير من احاك اخوة الصداقة او الب اهـ اطول النسخة فحقه  
النون والصاد وهو اسم مصدر لا يضاف اهـ ع ق ولم توفه حققة غطه  
تفسير لما قبله اهـ سم على طرف العنان بكسر الهمزة والاضافة بيانية اهـ  
ان كان يعقل فيه اشارة الى ان ارتكابه العنان هو قضية العقل فبئس  
اهـ وقال العصام في اطوله من باب ضرب اي ان كان يتقى عقله بعد ذلك  
وفيه اشارة الى انه يصير مجنونا بظلمك ويحزن تقى عقله اهـ من ان  
الخ من تعليلة اي من اجل ان يضمه كما في قول الله تعالى ما خطاياهم اغرتوا  
وظم كلام الله انها بمعنى يدل كما في قوله تعالى ارضهم بالحياة الدنيا من  
الخرة عن شفرة السيف شفرة السيف حده صحاح اهـ سم قوله محل الثاني  
تفسير من اجل بالزاي المحبة والحا الامم اهـ فري وروي بالحاء المعجمة  
فانشده هذين البيتين لانه كان ابيهم بنتا اشدون عنده القصائد  
وقيل لا تعاونة كان حاقدا عليه وعنده مخطوطة وفي بعض النسخ  
فانشد فبقوله الاول خذوني اي انشده كما سياتي شمر بن شعيب  
اي صرت شاعرا وبابه طرف وقوله بعدي اي بعد علي بانك غير شاعر  
يا ابا بكر كنية عبد الله بن الزبير فانشد قصيدة انشدتني الى  
مفعولين يقال انشده في شمر وبقوله الاول هنا خذوني ها اي  
انشده كما سياتي اهـ فري واي لا وحق اي اخذ من الرجل وروى عن علي  
ايما نصب لانه مفعول لا دري وقوله واي لا وحق اغراض وتقدوا  
بالنوع المحبة اي يصح الموت واول معني علي انضم لقطعه عن الاضافة سونا



كما في قبل وبعد اي اول كل شي وحاصل المعنى وتعاوكت ما علم  
 انما يكون اقدم من الاخر في غزو الموت عليه واي خاتمة متروكة  
 وقوله بالفتح المعجزة ليس بمعنى بل يصح كونه بالفتح المعجزة من العذر  
 قال بعضهم انه لا يجب الالهام الا ان تب الرواية بالمعجزة فاقيل  
 الخ اي التفت اليه لانه مع في المجلس الرجوعي اذا استقام تدرج الالهام  
 يفهم منه ان عبد الله بن الزبير اخو معاوية بذلك فكانه لم يدبترها اليه  
 الا فجارها ودعوى مرفقة اشهر ما ليس له بل وجها صحيحا لا يوصفا  
 وكان دم هذا في حد نفسه مع قطع النظر عن قصد صحيح يخرج عن الذم  
 تامل ام وقوله بل وجها صحيحا اي كقوله هو اخي من الرضاة واما حق  
 بغيره وقوله في نفسه خير كان كما يقال الخ مثال لا بدال الكل نظر الا  
 قوله فانك انت لما كان من الامور العامة التي تشرك الناس في معرفتها  
 والتعبير به كان الراجح ما عداه الخطبة بلحاظ الطائفة المملة اسم النساء  
 به لتقصه وقيل لدمامته دع الكارم اذ يقول القول اي طلبا بدليل  
 قوله لا زحل بغيرها والكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والهيئة بكرابها  
 وضوح الحاجة كما في المختار وقوله واقعد فانك الخ اي حاصل المقود  
 الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب الكارم وارجحة ام زيادة قال في  
 والمعنى لت اهلك الكارم والمعاني فدعها لغيرك واقنع بالعيشة وهي  
 مطلق الاكل والستر باللباس فانك تباله بلا طلب يتق اهل ذالك  
 الى يقول يقال وذو في مقابلته دع والماء مقابل الكارم ولا تذهب في مقابل  
 لا زحل وطلبها بدل بغيرها واجلس بدل واقعد والاكل بدل الطعام واللباس  
 بدل الكاسي واما فانك انت فذكر في البين باللفظ وكما قال الخ  
 مثال

مثال لا بدال البعض وقوله واجمع واقف كشاهد وشهود من الوقف  
 بمعنى المجلس لان الوقوف بمعنى التثبت لانه لازم والمذكور في البيت مقيد  
 بمفعوله مطهر وصحبي فاعل به والتضام على الحالية من فاعل بك اي فاعلا  
 نيك في حال وقوف اصحابي راكبي علي اي لا جل فابيل لا نيك بكر اللام اي  
 اي من فوط الحزن وسدة الخزع وتحمل اي اصبر صبرا جليلا فزري زيادة  
 اخذ عتيل انه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه قوله او اخذ  
 بعض اللفظ عطف علي كان وتحمل انه فعل وهو خبر كان واسمها خبر قال  
 بعض ويصح ان يكون علي صيغة اسم الفاعل مع تغيير اللفظ تحذف قوله  
 السابق من التغيير لفظه وقوله او اخذ بعض غير محذوف قوله كله فهو علي  
 التثنية والنسب المتشوش كما قد منا قال ع ق والراجح تغيير النظم هذا ان يدل  
 علي المعنى الاول او علي بعضه بوجه اخر حيث يقال هذا تركيب اخر سوكا  
 تبدل نوع التركيب كبديل جملة شرطية مثلا بغيرها او بدون ذلك  
 اما مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم ان افيد او لاصراحة وهو الاكثر  
 او بدون ذلك ويدل علي ان هذا هو الراجح ما ياتي من الامثلة اه او  
 اخذ بعض اللفظ سوا كان مع تغيير النظم او لا فتحة ستة اقسام والاول  
 الاثنية كلها لما اذا كان الماخذ البعض اغارة هي بها المألسم ونحو  
 لانه بدل صورة ما للغير بصورة اخري والغالب كونها اقبح وفي وقال  
 سم لان المسمي تحوّل الصورة الي ما هو اقبح منها وهذا قول القريب  
 من صورة الي اخري اه ومن هنا نبت اشكال فيما غير لعل او ابلغ اذ كل  
 منها ليس تغيير الاقبح فعمل الجواب انهم استلوا حكمة النبتة وهي لا يلزم  
 ان يكونا مطابقة للمعنى اللغوي في تعييله بل يكتفون فيها بادي مناسبتها

198



وقد يؤخذ هذا الجوابين قوله وهذا حول الترتيب الختام لم يكن وكان  
حاصل الجواب ان المراد بالسخة مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت  
اولا فهو مجاز من اطلاق المعنى واردة المطلق كمن السكة الى الجلو  
عن السعيد الفطحي والمصوي او الاختصار اي حيث يناسب اتمام ممدوح  
وسمي من الابداع كقولنا انما قبله فالواحد من ذلك انما قبلت  
لهم ما في الملاقي ولا في قبله هرج وبعد البيت استكوا الى الله امر الله  
وشر ما في نوادي الدهر خيلته اي معاهد من راقب الناس اي راعاهم شي  
عليهم وعبرة في اي راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وما  
يستقون فيقدم عليه لم يضر حاجته كلها لانه رعاها الناس فيتركها  
لاجلهم فتقوت مع شدة شوقه اليها اي التفت اليها فانك وقول  
الحريص على القتل تغير اللمح سم وعبرة في قوله القاتل اي المعدم  
على القتل او غيره من غير مبالاة باحد اللمح اي الملازم لطلبه الحريص  
عليه من غير مبالاة قتل كان او غيره اي قوله سلم اي الخاسر الخا  
الحجة سمي بذلك لخسارته في تجارتها في المراسم سمي سلم الخاسر لانه باع  
مصحفا ورثته واشترى به عودا لضرب به ام مطول وقبل هذا البيت  
اهدي لي الشوق وهو طول اعني في طرفه فتور وفاز الشاهد  
فمع قوله من راقب الناس حيث اخذ اللفظ من غير تغيير للنظم اي  
التدبير للحجة فهو يعني القاتل اللوم وهو اصرح في المعنى واحصر في المعنى  
في البتين واحد وهو ان من راقب الناس فاز بالعباد ومن راعاهم  
فانه المطلوب كمن يري سلم اجود سمكا لدلالة على المعنى بلا حاجة للتأمل  
بما هو اخصر واوضح واخصر لفظا كما لا يخفى وفيه تنبيه ان لفظ القاتل اللوم

احسن من لفظ الجور ولفظ الطيان احسن من لفظ الذان والاختصار قد  
يدعي عدم مناسبة لان الرض التوجيه يترك راقية الناس وذلك بما  
السط الدال على الاهتمام والتأكد فانظره اي فينسى سلم اجود لكاوي  
لان قوله بشار القاتل اللوم فيه غرض وخفا وقيل من جهة انه رتب  
على الرقاب الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الضرر بالحاجة اي قال  
في الاطول روي عن ابي معاذ روى رواية بشاره قال انشدت بشار قول  
سلم فقال ذهب والله يسيء من اخطأ منه واعرب والله لا كلمه اليوم ولا  
شربت اي في البلاغة اي الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الى قوله  
في كل منهما كقول ابي تمام هو الاصل وهو من جمل الكامل في رتبة محمد بن عبد الله  
قال في الاطول وكان قد استشهد في بعض عرفاته اي ابن حمدة روي  
اي اطول هيئات اسم فعل ماضي معناه بعد وفاعله مخذوف اي بعد  
ايمان الزمان بمنزلة بدليل ما بعده وهو قولهم لا ياتي الزمان بمنزلة  
او بعد شيئا له بعد دليل لما قبله وهو قوله انني ابا نصر است اذا  
يدي من حيث ينصر انني وبيل هيئات الخاطم مطول زيادة قال اللوي  
الشيء احدي اهرق في فيه مخذوفة على قوله تعالى افترى على الله كذبا  
والاستهزاء الكاري وبيل من الدلالة وهي الاعطاء ان الزمان  
بمنزلة لمجمل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ ابو اعلي  
الغباري في هذا البيت قصير لان الرض من هذا الكلام وانه يقال له  
يقال انه بشاره لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد  
اخذ بالرض وجوز وجود التل ولم ينفه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بلجود



بمثله اه مطول وقول ابي الطيب هو الماخوذ اعدي الزمان سخاؤه  
 اي سري سخاوه الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل ان يتعدي مما يتعدي  
 به قال الفري الاعدا ان يحاوي الشيء من غير صاحبه الى غيره والاسم الذي  
 وفي الحديث لا عدوي اي لا يبغي شيئا له فسحابه اي باجاده علي  
 ما قاله ابن جني او باظهاره علي ما قاله ابن فورك وكذلك في ولقد يكون  
 الخ واخرجه من عدم تعبيره علي سخاؤه اه سم ولو سخاؤه اي  
 الزمان وقوله الذي استعاده منه اي من الممدوم وقوله لعل اي الزمان  
 وقوله اي بالممدوم كذا ذكره اي هذا التفسير ان جني فالبيت علي ما ذكره  
 ابن جني كالتقدم في قول الله واخفت اهل الشرك حتي انه لتخافنك النطف  
 التي لم تخلق لان الخوف قبل وجود الممدوم غير موجود حتي يهدي الزمان  
 فهو خفيه ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قال فوجهه وانما يقال فيه غير  
 مقبول تامل من فوجهه بفتح الفاء وضمة فاسد الاول غير مقبول  
 لعلوه اذ ليس بفاسد كما قدمنا لان سخاؤه موجود باضافته سخاؤه  
 اي سخاؤه شخص غير موجود فسخاؤه اسم ان وقوله لا يوصف بالممدوم  
 خفيها وهو السر بان للنبي وانما المراد الخ اي بالممدوم كان موجودا خفيا  
 وكان الزمان يجيد باظهاره لي وهذا ينبغي له لقائه امور عند الزمان فلما  
 اعدي الزمان سخي ذلك الممدوم جاد به علي بالانصاف والوقوف  
 عليه بعد خفائه عني فالقبي ان الزمان هدا في اليه بعد الخجل بالهداية  
 فرفقه واعتاني فالقبي ولقد كان الزمان يجيد باظهاره في ايه ع في  
 لما اعدي سخاؤه طرف لقوله سخاؤه قال سم اي اعدي سخاؤه الزمان  
 وهو بعد وجوده اه فالمراد الثاني فيه اشارة الي ان الشاهد في

المصراعين

المصراعين الاخيرين والاف المصراع الاول من قول ابي الطيب ابلغ من المصراع  
 الاول الذي لا يفي تمام اذ لا يترط الخ علة لمحدوف تقديره ولا يفي  
 في كونه ماخوذا منه تقاير في المعنى والتفسير اذا وقع الاشتراك في المعنى  
 والمثال ولومع زيادة شيء اذ لا يترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك في  
 اي لا نهما استركا في الخجل وهو جواب عن سؤال تقديره ان الاخذ  
 علي تفسير ابن فورك غير مط لتقارير المعنيين كما لا يخفى اصلا اي لا يترط  
 الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من كل الوجه كما ههنا لا نهما استركا في أصل  
 الخجل علي ما قاله ابن فورك كما تراه البعض اي توهم انه لا يترط الاتحاد  
 من كل وجه واللام يكتفي بماخوذا الخ في الاستدلال بهذا الشعر ولفظه  
 البعض علي الاخذ علي ما ويل ابن جني اه ايضا اي كما لا يكون ماخوذا  
 علي ما ويل ابن جني اه ايضا كما لا يكون ماخوذا علي ما ويل ابن فورك وانما  
 لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه في ضم فعمله كان اصل تقيس عليه وعبارته  
 فعلي هذا التقدير اي تقديري فوجهه لا يكون ماخوذا من الاول ايضا لان  
 المعنى عليه ولقد يكون الزمان يجيد باظهاره وهو مخالف للخجل باجاء مثله  
 الذي في المصراع الاول وتكون اطرى في عدم الاخذ لم تعرض له في ان ويرجع  
 المعنى اليه اصل واحد ايضا علي هذا التقدير لانه اذا خجل باظهاره لم يره هو  
 يجيد بعايدته اللازمه لوجوده الاول لب فليزم الخجل بوجوده لان في  
 اللازم يترتب في المزموم ففني فابديه كقبي فليزم الخجل ما ضاله اه فترتب  
 وعبارته سم وانما اقتصر الش على بيان التقاير علي تفسير ابن جني لانه هذا  
 التوهم اعتقد عدم التقاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنه علي تفسير ابن فورك



لا غشاده التما عليه لان ابا تمام الخاي فساك مغارة حب الظم وان كان  
 في نفس الامر لا يغارة لان الخادم من النمل المدوم كافي قوتك منك لا يغارة  
 لا يغارة اذ المعنى على المعنى ان قلت من ابن يتعاد المعنى من قول اني  
 ان الزمان بمثله لم يحل قلت من الجملة الاسمية الدالة على التباين والزم  
 السائل للمعنى هذا وقد يقال العبدول الى المستقبل في كلام اي الطبيب  
 قصد الى الاستمرار وحكاية الحال الماضية الا ان يقال لما لم يتوغل الزمان  
 بعد اعدائهم اياه لم يحسن حل المضارع على ذلك ام ليس وانما كان المعنى  
 المعنى على المعنى لان الفرض انه جاد به ووجه بالفعل فان قيل  
 المراد الخاي فيكون المضارع واقعا موقعا وبذله عطف على جوده  
 او على مكانه كني اعدائه اذ حاصل انه بعد ايجاده صار الذي في  
 تصرف الزمان انما هو اعدائه واما جاد به فانه يتوغل لانه يحصل الى اصل  
 في باق بعد ابد وجوده او في المستقبل وقوله في تصرفه اي في  
 تصرف الزمان لا قرينة عليه اي في ذلك بوجه وبعد صحة اذ فانه  
 من الذم من معني عن اي حقيق بان لا يذم فافعل التفضيل لربابه  
 مراد اسم فاعل واصل هو مراد الا الفراق استثناء من دليل ودليل هو قول  
 يجد ومعنوله الثاني ان كان الذي يصب من قولين محذوف اي بوجوده  
 سم قال ليس وفيه نظر والظن ان المفعول الثاني دليل والتمساع  
 على حد ما علمت الا المنة على التمساع اي على هلاكها وهو حال من  
 سبلا اي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم عليها صار حالا قال في المعنى شبه  
 ان لها من قول النبي لولا مفارقة الاجساد ما وجدت لها المنايا الى ان  
 سبلا جاز ومجوز متعلق بوجوب كني فيه تعدي فعل الظن الى ضميره الفصل

كقولك

كقولك

صربه زيد وذلك متع فينبغي ان يقدّر صفة في الاصل سبلا فلما قدم عليها صار  
 حال منه كما ان قوله الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى  
 ارواحنا وكنت في الها وجه غريب وهو ان تعدي جمع لهاة كحصاه وحصاوي  
 المنايا مضاف الى الله ويكون اثبات الالهة للمنايا استعارة شبيهة ببيع  
 الناس ويكون اقام الذي مقام الافواه للجواهر اللوان للهم ولم يستعمل  
 سم فكتب ما هياه العين اه ليس وقول ابن هشام الظن ان الها اي لفظ  
 لها وقوله صربه زيدا يضره نفسه وقوله فينبغي ان يقدّر صفة صفة  
 فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاجساد ما وجدت المنايا سبلا اي  
 لها مسلوكة الى ارواحنا وقوله كحصاه وحصاوي ما يكون فيه الفرق  
 بين مفردة وجمعه بالتا وقوله وتكون المنايا مضافة اليه الاطروا  
 لقول وهي مضافة الى المنايا وقوله استعارة تبا كناية وقوله لجواهر  
 الخ او هو من باب ذكر الخواردة لكل وروي بدل المنايا اي بدل قوله  
 لها المنايا فقد اخذ المعنى كله ثانيا ان يقول ان الاول افاد ان الحصة  
 السبب في مفارقة الاجساد انما هو على تعدي التعر واستباه الحال  
 وقضية ذلك امكان سبيل اخر عند عدم التعر وكان حاصل المعنى ان المنة  
 لها طريق الى الهلاك لكنها اذا استبست عليها لم تجد طريقا غير المفارقة  
 وهذا الذي فهمه الثاني فكيف حكم باخذ كل المعنى الا ان يقال ان هذه  
 الزيادة التي قلنا ان الاول افادها غير مارة له او انها غير مقبولة هنا  
 سم وعبارة في وقد اجتمع البيان على الحاصل وهو انه لا دليل للمنة  
 على التمساع الا في الاول فواقع واما في الثاني فلان لولا  
 ان تقي الفرق بيني الموصلة كما اثبتنا اليه فلم احصر الموصلة في الفرق على انه



دليل او خبر دليل فمعنى كل من السنين يعود الى معنى فما يقال من ان في الاول  
 الحصر والتقييد بالخبرة في ابله من الثاني لا عبرة به اهـ وتبدل بالترك  
 الارواح الباد داخله على المروك وان اخذ المبنى وحده اي دون  
 اللفظ وهو على حد قوله فان اخذ اللفظ واصله من الم بالمراد  
 فاصل الالمام الغرول بالمراد ثم اطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة  
 هذا انه اذا اخذ المبنى فقد قصده وكأنه نزل به اهـ يس فكانه كسط  
 بابه ضرب وقوله حله هو اللفظ اي مثل ما سمي غارة اي مثله في  
 الانقسام الى ثلاثة اقسام وفي كون الانقسام هو اكون الثاني ابلغ كونه  
 دونه وكونه مثله بدليل كلامه ان الصنع مبتدأ خبره الجملة الشريطة  
 اي والجملة من المبتدأ خبره الجملة خبره الثاني وسكت الشئ عن ذلك لانه  
 لا ان خبر الثاني لا محل له كخبر الفصل لانه عالم يقل به احدها يس في خبر  
 اي فهو خبر وقوله وان رث من رث يريث اهـ سم وفي الخبر على خبره  
 ابطا وباه باع وفي مثل رب عجلة ربنا اهـ اي يبطا من باع شرف  
 قال في الخبر يبطا بضم الطاء بضم الباء فهو بطن بالمد وابطا بضم الطاء  
 انفع الا ترى انه يقع في العادة انك لو وعدت احدا باصان ثم ابطان عنه  
 فاذا اعطيت ردة على ما كنت تعطيه لو عجلت حاص من ابطا بضم الطاء  
 للابطا اهـ سم والاحسن ان يكون اخذ لعل وجهه ان رثان  
 خلاف الظاهر افادة هذا الاعراب ما يقيد الاول من الاجال والتفصيل  
 ومع كونه افيد لصدق الحكم فيه اذ فيه الحكم بان ذلك المتفصل الصنع وم  
 بان الصنع من صنعه ما ذكره وخبر ان خبر الثاني خلاف الظاهر اي لانه  
 مخالف للقياس من صنعه وجه عوده على ما بعده لزمها وان منسفة لا يكون  
 الا

الاجلة والله لا يقع الاتباع وانه لا يدل فيه الا لا يتدا واحد نواحيه والله  
 ملازم للافراد اهـ الي حاضر في الذهن وهو الوعود به وهو كقول  
 اي الملا اذا فعل معص الشطر في رجوع الضمير للتفصيل الحاضر في الذهن في  
 هذا هو المناسب في بيت اي الفلا اذا لا يناسب فيه رجوع الضمير للشان اذا  
 ما بعد البحر لا يصلح للخبرة عنه فاليقاس اهـ سم اقول في المعنى في الرحمة  
 التي فيها الواضع التي يعود الضمير فيها على ما تار لفظا ورتبة والنا  
 ان يكون خبرا عنه فتفسير خبره بخوان هي الاحيانا قال الرخشي  
 هذا خبر لا يعلم ما يقين به الا بما ينلوه واصله ان الحياة الاحيانا الدنيا  
 ثم وضع في موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وسها قال ومنه هي النفس  
 محل ما جعلته وهي الرب لقوله شان قال ابن مالك وهذا من جملته  
 وكثر تحليله هي النفس وهي الرب صنف لا مكان جعل النفس والرب  
 بدلين وتحل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك صنف لا مكان وجهه ان  
 في التالي لم يذكره وهو كونه هي ضمير القضية فان اراد الرخشي ان  
 التالي يمكن علما على ذلك لانه يبين فيهما فالصنف في كلام ابن مالك  
 وحده اهـ والظن ان كلامه في عام والمرعي من هذا القيل وان ما ابلغ  
 به الشا من سهل قاله يس وفي البيتين مناسبة من وجه اخر وهو ان  
 في كلهما ان التي ذكره قد يكون سببا في الجواب كما كان في الاول والظن  
 الاحسان سببا في كونه وفي الثاني الصدور سببا في الوصال الا ان الظن  
 انه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب في انه يشير بان كلامه من  
 جهة الاعراب دون غيره افاده سم حتى ما يل خيال ضمير يلم للبحر واماما  
 حتى قيل ما فيه اي حتى اذا انشئ المأمومة وحصوله فهو خيال لعدم وجوده



Copyrighted material



وقيل زائدة اي حتى اذا اذ هو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به  
 بقوله المدوم الذي هو خيال وقبل مصدرية اي حتى المامه خالي  
 والمعنى كافي الثاني وتبين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين  
 فانه يجوز ان يرفع حتى اسم وعبارة في حتى ما يلزم اي يرفع خيال من هذا الذي  
 يحتملها وبعض صدور الزايرين وصال اي لم يزل من هذا الا الصدود لا يزال  
 تلقاه لا يقطعه ولا مائما والصدود قد يعود وصالا بالنسبة لئلا  
 العجاء ويلم بانه رد الراضية اي الرضاة من الممارسون لصناعها  
 الاعراب ومن العجاء انه تصح في نسخة اسم بالراضية فقال قال في  
 المعجم ان الراضية حتى في بعض اللغات بمعنى العالقة وهذا المعنى  
 يمكن هنا وانظر هل يجوز ان تكون بمعنى الرضبة اي المقيمة اه قاله  
 واصل راضية راضون مع ايض كمال وكلمة وفي نسخة الراضية اي  
 الرضاة للاعراب التمرنة عليه وعبارة في وهذا الاعراب اعني جعل  
 الصبر عاردا على حاضر في الدهن لطيف لا يكاد يسه له الا الاذهان  
 الراضية اي الرضاة بالاعراب من اية الرضاة لان المتقطر حاضر فيها  
 يلتم الكلام فيه وحسن حيث يفيد الكلام منه فائدة البيان بعد الام  
 ما يدق الخاه وقول اي الطبيب اخذ مني وان يرث الخافيا  
 متركب في سني وهرا ثبات النفع في البطو المتعاد من الشطر الثاني  
 في البيت الاول ومن الشطر الاول في البيت الثاني الجاهم بفتح الجيم  
 ففي بيت اي الطبيب اخذ قد يقال بينهما تفاوت اي فان بيت اي الطبيب  
 يدل على ان بطو سيبه مطلقا من الخير بخلاف بيت اي تمام فانه انما

يدل

يدل على انه قد يكون لقوله في بعض المواضع اه سم قال ليس وفيه نظر  
 اه واذا نال اخذ من الكامل وشطر البيت على ان قوله المصقول من  
 عطية من زائدة اي سيبه القاطع شبه لسانه بغيره بجام التاني وثو  
 اي الطبيب من البسيط كان السهم قال في ولا شك ان كلاهما اي  
 الكلامين تضمن تشبه اللسان باله في الحرب في النفاذ والمضي وان كانت الالة  
 المصورة في الاول اليك والالة المصورة في الثاني الرمح وتكونت البحري  
 اجود اخ السهم بضم السين ان خرد من التا والا فبكرها كما في بالنسبة  
 حداد وقوله في النظم في معنى عند وكك لك ما بعد ها كما يدل عليه كلام  
 الش وقول في على ما حرم متعلق بخصوصا بالضم والكراي وسكون  
 الرا قال بعضهم وهذا في المدد واما الجمع فبكر الحاء لا غير قال في الخمار  
 والخ من بضم الخاء وكسر الخاء الحقة من الذهب والنضة في المصاي في  
 كونها ماضية وقول في النفاذ تفسير بيت البحري ابلع الخ وايضا  
 ففي بيت اي الطبيب لفظ الذي يدل عليه الشك في التسمية بخلاف  
 بيت البحري فان فيه لفظ جلت الذي يفيد الرجاء اه سم وفيه ان كان  
 قد يدل على اليقين كقوله كان الارض ليس بها هشام نعم لا يجزي قولا  
 اي الطبيب السهم قطعت وجملة عرصان وفيه من البقع ما لا يخفى  
 من استعارة التخييلة فيه شح والوجه ان احدها تخيل والآخر  
 بقوله الاطفاار التي اتيها بها استعارة تخيلية كما سبق اه سم بقوله  
 الاطفاار للبياء فاما جحطان المشبه به وهو السيف وكرم من ذلك  
 الخ لانه التخييلة والمكنية متلازمان على ما سبق اه يس تشبه كلامه

Copyrighted material



اي لسانه باعتبار اجزاء الكلام وهو استعارة بالكناية قال تعالى فان  
قلت ليس في كلام البحري استعارة بالكناية وانما فيه تشبيه بالشيء  
لان التشبيه بالسيف في الحقيقة هو الكلام لان اللسان قلت على تقديره  
وهو المتوحد في الثاني فيما يتلو به هو الكلام لان اللسان قلت على تقديره  
يلزم ان يكون اجود من بيت المشي بترسيم التشبيه كما راعى على ان لا يسم  
ان التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار بلبسه بما يوجب التأثير من الحد  
والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه التشبيه  
وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين طرفين احب باهما ذكر ان  
في تركيبه لا في تركيب واحد وايضا ذكر اعلى وجه لا ينبغي عن التشبيه  
الفتيان بالكسر جمع في اهل طول ارجلهم حركان والرجل تقع الحال واسع  
رجب الباع هو قدر يد اليمين وقوله والذراع بكسر الدال الحجة طرف اليمين  
الطرف الاصبع الوسطى اي سمي فهو محارر من اطلاق اسم الملايس  
وهو ستة الذراع والباع الذي هو مقدار اليمين مع ما يتصلان به او الراحة  
على كثرة المعطى لان الراحة والذراع والباع يحصل بها المعطى عند قصد دفعه  
فاذا التمس كثرا ما يلزم فلا يب السعة عند المعطى فاطلقت السعة على كثرة  
بذلك الملايس مع الترتيب اه تعالى الضمير للملك اي في البيت قبله وهو  
يوم الملك مدي حفرة ولا يضعون كما يضعون اه مطول وقوله يوم  
اي يتصد وقوله مدي حفرة اي الفاية التي يفر بها جعفر في الكرم هذا  
افهم هذا لا يجيني اي لا يجيني هذا الكلام الذي هو قوله مروي في اوسع  
قال سمي لان صفة مروي في اوسع وذلك ذم اه وعبرة في وكما

لا يجني ان الاول فان الثاني في التفسير عن الكرم بطريق التحوير وهذا  
ان مروي لا يجني ان المروي وقد يبرر به عن الذي قيل مروي في  
اي التي المروي منه كناية عن الذي ولا يجني ان هذا التوجيه ان صرح  
الاخبار عن المروي بقوله اوسع مراد به هذا الذي على وجه الكثرة  
والا فلا يجني فساد وجود المروي في الكلام البليغ ولا يبرر به الا  
بوجه تأمل اه واما غير الظ قال تعالى واما اخذ غير الظ فاقسام  
ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوي الا بعد عن الذم  
لان اقسام غير الظ كلها مقولة من حيث ما اخذت منه لعدم ظهورها  
منه فان اعتبرها راد فمن جهة اخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفهم ذلك  
قوله فيما ياتي واكثر هذه الانواع يعني كلها مقولة اه وغير الظ انوه  
كثرة ذكر المصنفها خمسة قال تعالى وضابطه ان يكون الثاني جليلا  
انه ما خوذ عن الاول الا بما مل كما ينفع بالامثلة ومع فالتالي الا في في  
الثانيه قريب منه الظ بل ينبغي ان يجعل منه لان ادراك كون الثاني اصله  
الاول ظ لا يحتاج الظ بل ينبغي ان يجعل منه لان ادراك كون الثاني  
اصل الاول ظ لا يحتاج الى تأمل اه ان تابه المصنف اي من غير نقل  
لتأني ما بعده معنى البيت الاول اي المأخوذ منه وقوله ومعني  
البيت الثاني اي المأخوذ منه وقوله ومعني البيت الثاني اي المأخوذ  
من ارب في التخييل ارب بالكسر الحاجة وكذا الآية والارب مقتضين  
والمارية والمارية نفع الارواحها قلت ونقل الثاني ما رآه ابنه بالكر  
لحام بضم اللام وكسرهما فاعل بضم جمع حية بكسر اللام لا غير وهو

١٩٦



شعر الحذين والذقن والحية مروفة والجمع لحاكر اللام وضربا تنكير الضم  
 في ذروة وذري سواء حيلة متأنفة في معنى الملة لما قبلها ذوا  
 العامة بالكر وهو المنفرد والبيضة وما يلي على الرأس وحملها على الأولين  
 ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والحجارة اطول وقول ابي الطيب في  
 الاولة يذكر ضروب بني كلاب وقياسا للرب له اذ مطول فالعساك منها  
 من جهة ان الرجال مثل الثاني في الصنف فالت الاول فيه هذا المعنى  
 وهذا البيت الثاني والثاني بينهما باعتبار ان البيت الاول حكم بان  
 والبيت الثاني حكم بالتأنيبه قداي ربح حصاب اي صنع الخصال  
 في اختيار الحصاب ما يختص به وخصه من بان ضرب واختص هو وكن  
 اه واعلم ان دخول على كلام المصنوع شيئا هو وصف الحال في  
 بعض النسخ شيئا بالبيت المملة وهو التمر في النسخ اذا نسيها في  
 تطلق على التمر مطلقا واي هذا اشار بقوله اذ وجه الاشارة انه ذكر  
 انه ينقل المعنى الى محل اخر وذلك صادق بان ينقله من الشبيه الى اصله كونه  
 اسم الى محل اخر من موصوف اخر كالقشري والسب سلبوا على صفة  
 اسم المفعول اسم الجمع قال في اختيار الجمع من الدم ما كان يضرب  
 الى السواد وقال الاصمعي دم الجوف خاصة اه وهو محذوف حال السب  
 اذ ينسب الى الحال ان السب خارج من الدم مقام كنههم اي جسيمهم جمع  
 ما في الناس من الكمال اه نسي اسم وقول ابي نواس بنون مضمومة بها  
 واو حقة كني بذلك لانه كان له دوستان نوسان على طائفة اي بزران  
 عليهما قال في اي قوله هارون الرشيد لا يحسن الفضل البركي غيره

منه حين سمع عبد الشامي في الكرم مشير الى ان في الفضل شيئا في هارون  
 وان في هارون جمع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة  
 قول هارون امام الهدي عند اختفاله الجسر الحاشد اننا على ما كن  
 من قدرة فليس مثل الفضل بالواحد ليس على الله بمستنكر البيت فاهها  
 باطلقة والاختفاله الاجتماع والحاشد بالشئ المحي للجامع وقوله مثل  
 الفضل مفعول بالواحد اي لا تجد مثله في خدمتك وطاعتك ليس من اد  
 الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو من اليبس مستعمل  
 فاعلان ودخله طوق السب فصار فاعل وفي بعض النسخ وليس بالراد  
 قبل ليس فيه من اليوب الحزم وهو زيادة ما دون حصة اعراف في صدر الخط  
 ان جمع العالم اي صفاته اه يس وغيرهم اي من الملائكة والجن الذين  
 سمي الثاني تبين معنى الاول قال في قوله قلت ما وجه كون الكلام  
 الذي هو قبض الاول ما هو ذلك الاول فان المبادر ان قبض النبي  
 يناسبه لا الله منه قلت هو هو ليسه ولم يرد الا السب في الاثبات  
 او الكسر ويؤيد بالسب والاثبات هنا الاثبات بالمعنى في الجملة وايضا  
 قبض النبي فرع السعوية فذلك النبي هو الحامل على طلب النبي  
 فعد انشا النبي عن الاول فافهم اه احد الملامه اي اللوم والالكا  
 وعلى وقوله في هو انك لذيذة بكسر الكاف خطا المونث قال في اي احد  
 لذلك اللوم فيك لذة لتسامي جني فيك حتى ضرب التمد بطون ذكر كذا على  
 اي وجه كان اه وقوله فليس في اللوم جمع لا يم كصام وصوم قال المصنف  
 في اطوله والماد كل لا يم كاي تنصيه المقام اه والالكا باعتبار المبادر

رون



هو الحال اي انه لا يجب الملازمة فيه بل يجب هو فقط فالتي المتداومة  
 الاستمرار الانكاري منصب على القيد على حد قولهم تعالى انما رزقناكم  
 بالبر وتكون انفسكم كما يقال انقلبوا على اذانهم فاستمعوا هل  
 الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي على تجزئتها اي بناء على تجزئتها  
 وهو مرتبط بقولهم الذي هو الحال وعبرة المصام في اطولها لتجزي كون  
 المضاع المتبع بالواو والضرورة او على سبيل الشذوذ واما تجزئ  
 البعض الحال اذا كان مضاعرا متبا مطلقا كالتسوية كدام التي فلم تنظر  
 مع التخصيص البليغ اهـ ويجوز ان تكون الواو للمطفف قال الفري  
 رجت الحالية لما في المطفف من ايهام تجزئ عدم محبته مع محبة الملازمة  
 اهـ راجع الى الجمع بين الامرين قال في الطول بمعنى لا يكون الا واحدا  
 ع ق ويجوز ان تكون الواو للمطفف والمطفف بالواو وان كان لا يقتضي  
 المية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم فيه وجب المطفف للوم فيه تنصيف  
 عطف احدها على الاخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا  
 الاجتماع هو محط الانكاري كيف يجمع فيه وجب اللوم في الوقوع من ايه  
 وهذا البعض من حيث اي الشيء لان في هذا في محبة الملازمة وفي ذلك  
 اثباتا ايه سم تكن كل منهما الا اما الاول فهو باعتبار ان لومة يضمن ذكر  
 المحبوب له وسببه هو المحبة واطار ذلك وهذا المحبوب له  
 فاما الثاني فباعتبار انه صادر من العدو والصادر منه يكون مبنوفا  
 ايه سم ولهذا اي لان كلاهما باعتبار قالوا الحسن الخ قال في  
 الطول الا ان يكون ظ كما في قول ابي تمام وثمة مقتف هذا واهلي  
 علي ادنيه من ثم السماع وقول ابي الطيب والحاجات عنده فهاك

سبقت

سبقت قبل سببه سبوات اراد ابو تمام اي المددوع يستلذ فان السائل  
 لما فيه من الكرم وبهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبق ثمة من سائل  
 عطا المددوع بلغ ذلك منه مبلغ الحاجة من الجود لان عادته ان يعطي من غير  
 سؤال اهـ قال الفري عليه ثمة مبتدا واهلي خبره وهذا واهلي اعطاوه  
 معقول مستغنى سائل اهـ في هذا النوع اي القلب ان يقع السب  
 ليعلم ان الشافعي ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين في الاول  
 ان سبب محبة اللوم نفسه لذكر المحبوب وفي الثاني ان سبب عدم محبة صفة  
 من العداية بس قال ع ق فان قلت اي المصنف اليه التلذذ بلومه في  
 المحبوب او يضمن اللوم في المحبوب قلت الاظهر التلذذ باللوم لا بقضائه  
 عدم الشغل عن وجه المعارض من المعارض ولو كان منافي باخلاص يضمن اللوم  
 عدم سماعه فانه يضمن شغل القلب ببعض اللذم والفتا بالمحب مطلقا  
 بحيث لا يحسن الايجاع اعظم من العداوة بسببه ايضا اهـ ونضاف اليه ما  
 محبة قال ع ق وهو موه انه ان لم يصف اليه شي أصلا فهو ظ لان احد المصنفين  
 من الاول لا ليس فيه كذا كان او بعضا فيقدم من الظر واما اذا اصف اليه  
 ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون الماحود ولو قل لا ليس فيه ايهم فغير  
 من الظر بخلاف البعض مع وفيه مما اصف اليه فان ذلك يخرج عن سبب  
 الابتداء فكانه منانف فيخفي اهـ كقول الافوه الازدي وهو في اللغة  
 الوسع اتم الطويل الحسنان بحيث خرجت من التفتين اهـ اطول  
 وتري الطي جمع طاء وتقع على الواحد وجهه طيور واطيار وقول  
 اتارنا جمع اتى بمعنى العلم اي سلفية على علما متوقعة فوقها فتكون

Copy



الاعلام مظلمة بها قاله في الاطول وتري بصيرة وقوله راي غير  
موكد لتري قاله في وانما أكد قوله تري بقوله تري عين ليلتي  
تري بالنسبة لمن امن النظر بكلف لبعدها وليست بهم ان المعنى انما  
تنبها كانه رويت ولوم تليد لانه يقال تري فلا يفعل كذا يعني  
انه يفعل بحيث تري في فعله لولا المانة اهـ حال اي من الطير وقوله  
اي والقة فتعني مصدر بمعنى اسم الفاعل اي تراها حال كونها والقة  
ما يتضنه الا اي من الفاعل الذي يتضنه قوله علي انارنا وهو كونه  
قاله في فتنة على هذا جواب لسؤال مقدر كانه قيل لماذا اكلنا طير  
علي اناركم فقال كانه علي انارنا ويتبعنا فتنة الا انما تاري بان  
بان فخذ في الجار وهو متعلق بفتنة قاله في يقال ماره اناه بالثمة اي  
الطعام واطهر اياه اهـ اي سظم اي ماكل من طعم فلان سظم اي ياكل  
وقد طلبت بالنسبة للمفولة وقوله عيان اعلام من اضافة الشبه به  
اي الشبه اي اعلامه الي كالمعيان في تلونها وفحاشها فالمراد بالعتيان  
الاعلام نفسها وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم رواية في  
العتيان سودا وكون العتبان اسود وكان من يرد لما يشترضي له  
عنه ذكر ذلك اهل السير وقيل الاضافة على اصلها من مبانيه الاول الثاني  
والمراد بعتبان الاعلام الصورة المفولة من ذهب او فضة او غيرهما على وجه  
الاعلام وهذا يوفق على ان تلك الصورة صنعت على هيئة العتبان ولو  
ثبت اهـ لمحض من ع في وتري وقال القوي العتبان الزاوية وهو العلم  
الصخم شبه بالمعيان من الطير لصغره كذا في المصاح اهـ وقيل بعتبان  
طير شقيق بطلت قاله من جمع عتبان لكثرة كراب وعربان وجمع القلة عتبان  
اهـ

اهـ وقوله في الدنا نواهل جمع ناهل اسم فاعل اي بول امها حال  
يطلها الاعلام لرجائها الهل في الدنا افاده في قاله من الناهل في  
المطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اهـ اي ما يطلق عليه  
الاضداد اذ اروي يقال في ضد المطش روي بروي كروي  
هوي قال في الجحد روي من الما بالكسر روي يوزن كروني  
ورايه بالكسر واو فعه واروي وروي كله بمعنى روي  
الحديث والشم روي بالكسر رواية فهو رواه قاله بان  
كون الماخو بعض المعنى لاجمعه وعبارة في ثم ما بين ما سطر  
الوامام من المعنى الكائن في البيت الماخو منه وما روي في  
ما اتى به من ذلك المعنى بقوله فان ابانام اهـ لم يلم بغيره  
شيان من يقول الاقوة الاطول ويلم من الم الرباعي وما تقدم من  
حتى ما يلم خيال فهو من لم الثلاثي مما يؤكد المقصاي شجاعتهم و  
الاعادي اهـ اسم الامام اي ابان بمعنى اذ حيث لا يري اصلا في  
نظر لان الظل يصح بالبعد الكبر الذي يوجب عدم الزوية ولذلك  
لم يحفظ روية الظل من غير روية صاحبه اهـ في روي اضر كان  
ولم يوثقه لانه يستوي فيه الذكر والوثق ولا يرد محط لانه تابع  
لم يبعد عن الصواب قاله في ويدها ما كذا قوله اقامت مع الزايات  
لان صحة الزايات في الكائنة تسلم العرب اهـ في بحنة للمعنى  
عبارة المطول لبعض المعنى الذي احده من الاقوة وهو تسي الطير على  
انارهم اهـ اعني بالمعنى الماخو من الاقوة بقوله الا انها اي لا عليه



بأمر ثلاثة أحدها قوله إلا أنها لم تفصل وثانيها قوله في الدنيا وهل  
 وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ يعني أي فالأول بالاول الأول  
 من الزيادة لأنه الحسن الأول لو قيل تلك عقبات الرايات  
 لعقبات الطير إلا أنها لم تقابل لم يحسن هذا المستحسن المقطع ذلك الحسن  
 أه مطول هذا هو المبروم أي الذي ذكره في معنى قوله وفيه الخ  
 أه سم أي من جملة المبروم في هذا الزيادة من الزيادة من الزيادة بالاول  
 من الزيادة أه وعبرة الايضاح وأما أبو تمام فلم يثنى من ذلك لكن  
 زاد على آفوه بقوله إلا أنها لم تقابل ثم بقوله في الدنيا وهل ثم ياتي بها  
 مع الرايات حتى كأنها من الحسن وبذلك لم يتم حسن قوله إلا أنها لم تفصل  
 أه هذا هو المبروم من الايضاح قال في المطول وعليه القول أه  
 هذا هو المبروم من الايضاح وفيه رجع له ويمكن أن يكون وجهه  
 بعد كونه الموافق للايضاح أن كونه هذه الزيادة حسنة علم من  
 قوله ويضاف إليه ما حسنة بخلاف كون بعض الزيادة حسنة  
 لبعض فأنه لم يعلم من ذلك أه سم وقيل وفيه من حسن الاول  
 أي هذه الزيادة الخ يتم حسن معنى البيت الاول أي المعنى الذي  
 أخذه أبو تمام من بيت آفوه الاول وهو بيت الطير على أنه  
 تارها واتباعها أي في الرصف وفيه تكلف لا حاجة إلى التذرع  
 وإتمامه أن حسن معنى البيت الاول متوقف على حيث هو على هذه  
 الزيادة وفيه مخالفة لما في الايضاح أيضا أه في وأكثر هذه  
 الأنواع وكونها الظاهر أن كونها مطروق على هذه أي وأكثر هذه الأنواع  
 مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه ما هو غير مقبول وهذا الكلام

يقتضي

يقتضي أن من هذه ما هو غير مقبول أيضا وتعليلهم المقبول بوجود نوع  
 تصرف فيه يقتضي أن قبول جميع أنواع غير الظاهر أعني ما ذكرها وما هو  
 ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف غير الظاهر وهذا يعلم من الأول  
 استقام لفظ الأكثر وقوله وهذه الأنواع وكونها مقبولة أه في  
 من قبيل الاتباع أي كونه ما يعالونه وقوله إلى غير الأول أه في  
 والابتكار فكأنه غير موجود قال أه في فإن حسن الضمة يصير المصنوع  
 غير أصله حتى الحسوسان فإن الشيء كما الراد فيه لطائف وصفان  
 كان أقرب إلى الخرج عن الأصل والحسن الذي إلى الجوهرية المصنوع  
 الدم أه وكل ما كان أي كل نوع من هذه الأنواع يكون أشد خفاء  
 وقوله كان أقرب إلى المقبول أي إلى نهاية المقبول والأول جميع مقبول  
 وبعدد جهة نهاية المقبول خرجت عن هذا البيان فامل فاه في الاطول  
 فزيد فامل أي وأما أصل الدامل فلا بد منه في غير الظاهر أي الذي ذكره  
 الخ فافاد هذا بنا ويل المشار إليه بما ذكر فلا منافاة فيه ونسأله  
 بقوله كل أفاده في الاطول بأن يعلم أنه كان الخ بيان ليس علم أن الثاني  
 أخذ من الاول وينبغي أن يكون منه أيضا أن تراخى أنه أشد الثاني  
 بيت الاول فامله ثم عمل على نظره وخوذلك أه سم حيث نظم أي حيث  
 ينظم الثاني كلامه والأول الحكم الخ بان لم يعلم أحده من الاول بان  
 علم وجه الحال قال سم وعبرة المطول والأول الحكم يتوحد أه في  
 اتباع الآخر ولا يثبت عليه الأحكام المذكورة أه فقولها ذلك أشد  
 إلى السيف والاتباع والأحكام المذكورة أه والأول أشارة إلى البيت



قول المص الجوار طعنة لحذف تقديره ما اشار له انه الجوار يكون  
الاتفاق اذ اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى  
وحده مطول اي محبة اي المعاطاة من غير قصد للاخذ اي بلا  
قصد من الثاني للاخذ من الاول بمعنى انه يجوز ان يكون اتفاقا بين  
ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثاني  
ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشورى بالاول حتى يقصد للاخذ  
منه ويجعل ان ياد بالخواطير المتول فيكون المعنى انه يجوز ان يكون  
الاتفاق من توارى عنك بين عليا واحداي ورودها عليه وتبينها  
من مدد التوفيق من غير ان يتبين الثاني بالاول لعدم شهور قوله  
حتى يقصد للاخذ عنه اه عني عن ان يبادر بفتح الميم وضمة  
نكرها قال اسم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو منوع من الصرف للعلمية  
والثانية وعبرة المصام في اطوله المنسوب اذ اي امه ميادة  
وهي امه سوداهم مخيد الي مستند للمال بتجاعته وتلاق اي  
موفق له كرمه وتعلل تور وجهه فجا بالعطاكين مع ذلك مريب جان  
منه كما خاف من السيف الممدد المتخذ من حديد اهنداهم سري اي  
يذهب بك هذا الكلام يقال للضال كقوله تعالى فابتندهون اه نبي  
قبل اي في كناية ما وقع من الماخريين بعد التقدّم وقوله قال فلان  
كذا اي من بيت او قصيدة لجوار وقوار الخواطر في معني ايضا بل وفي  
لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثاني اه في  
ليست فضيلة الصدق اذ لو ادعي سرقة منك او عدها قدرة اه  
سم ونسبة النقص لو ادعي سرقة منك الي الغير الذي هو انشاع  
الثاني

الثاني وما يتصل به مقدم والقول مبتدأ وخبر من قبضة قال في  
الاطول وفي قوله ما يتصل اشارة الى ان المتصل لا يخص فيما ذكره  
وفي بعض النسخ وما يتصل بالقول فاعل يتصل اي القول في السرقات  
يتصل به القول اي الكلام في الاقباس او من جهة بالتشديد كونه  
ليس وذلك اي وجه انصافها بالسرقات وعبرة عني وعبرني  
انصافها بالسرقات تعللها بها لتعلق المناسبة من حيث ان في كل من هذه  
الاتفاق اخذ شي من شي سابق منها في السرقات اه لان في كل  
اي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منها بضم الشين  
اي من الخمسة والسرقات الشريعة اما الاقباس او هو  
جاء بدوغة واما شرعا فقال البيهقي في الاتقان في علوم القرآن  
في آخر النوع الخامس واللاتين وقد اشهر عن المالكية تحريمه اي الا  
قباس وتشديد الكبر على فاعلاء واما اهل يدهن فلم يرض له  
المقدّمون ولا اكفر الماخريين شيوع الاقباس في اعصارهم واستعمال  
الشريعة قدما وحديثا وقد ترضى له جماعة من الماخريين فبطل عنه  
الدين ابن عبد السلام فاجازته واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام  
من قوله في الصلاة وغيرها وجهت وجهي اذ وقوله اللهم والحقا له  
وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حجابا اقتضى عن الدين واعتنى  
من الفقر وفي سياق كلام لا يكره صلى الله عليه وسلم الذي طرد الي  
متلبس بملوك وفي اخر حديث لا ينكر قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة  
اه وهذا كله انما يدل على جوار في تمام الواعظ والسامع والدعا والادلالة



فيه على حواره في الشرويهما في وان القاضي ابوكريم المالكه مع  
 بالله من في الشرويه وفي انزجاري واستلمه ايضا في النثراني  
 عياض في مواضع من خطبة الشما وقال الشرف اسماعيل بن القري  
 صاحب مختصر الروضة وغيره في ثبوت بدعيه فاما في الخطب  
 وبدعيه صلى الله عليه وسلم والله وصحبه ولو في النظم فقول  
 وغيره مردود وفي ثبوت بدعيه ابن حجة الاقباس ثلاثة اقسام قبول  
 ومبايع وردود فالاول لما كان في الخطب والوعظ واليهود والثاني  
 لما كان في القزل والرسائل والمقصود الثالث على ضربين احدهما ما  
 الله الى نفسه ونفوذ بالله من ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بني  
 مروان انه وقع على بطاقة فيها شكايه من عماله ان النبا اياهم ثم  
 ان عليا صاحبهم والآخر يقين اية بها هزل ونفوذ بالله من ذلك  
 كقول الشاعر اوجي الى عشاق طرفه هيهات هيهات لما توعده  
 ويروى من خلفه لعل هذا القليل العالمون قلت وهذا التميمي  
 ويدقول ايه باختصار وقد اشار الى ذلك في كتاب الجان في علمي  
 والبيان بقوله قلت فاما حكمه في الشرع فالك تشدد في المنع و  
 عندنا صراحة كفي الروي اباحه في النظم وعظا دون نظم مطلقا  
 والشرف القري فيه حقا حواره في الوعظ والزهدي مدح النبي و  
 بو عظم واقفي وتأخيا السكي حواره نص اذا القيمي الحلي قدس سره  
 ريت الرافعي استلمه وعي من خطبته وقوله فالك تشدده في المنع  
 قال شيخنا اللودي الكامل الشيرازي الامداد ابنه محمد الاوسي والنظم من المنع  
 عليا اذا تضمنت اساءة ادب فلا يكون تشديدا كقول الباز هير خط

الشيخ

في

في الازدافسط من يدعي الشرويه في ان ثا والرافعي يتقولا  
 محبون واما محقول في حجة في الحام عن قتلوا والنس من ثوب  
 الملاحظة ملوسا وقد جرد الوسي لغير سره فقلت لقد اوتيسكم  
 يا موسي وقول محمد بن العفيف البلياني يا عاشقون حاذروا  
 من سنان ثمره وطرفه الساحر قد شكوا في امره يريدان يخرجكم من  
 ارضكم بسوءه فالظ كراهية لما الله بلغ مبلغ الاول في الاساءة واما  
 قول ابن ابي زيد من امة المالكية اخذ رسالته والحدسه الذي هداها له  
 وما كنا لنشدي لولا ان هذا ان الله فلا بأس به ام شيان القمان  
 الخ مصقول ثان لبعض والاول وهو الكلام مرفوع على انه ناسي  
 بعض الكلام كذا ما يشبه القمان والحديث وليس بعض هو نفس القمان  
 والحديث لاسيما في انه يجوز في اللفظ المنس تفسير بعضه ويحتمل  
 نقله عن معناه الوارد فيه كما في قوله اتركت الخ فلو كان المنع هو القمان  
 حقيقة لكان نقله عن معناه كذا وكذا كذلك نقله افاده ال بر محذال  
 غ ق وسمى الايمان بالقمان والحديث اقباسا اخذ من اقباس نور  
 المصباح من نور العيس وهو الشهاب لان القمان والحديث اصل الازد  
 العلمية ام يعني على وجه الخاي بالنساية اشارة الى ان النبي ليس  
 مضاعا على المنع وهو الوجه والطريقة بل مصه القيد وهو كونه من  
 القمان او الحديث ففسر القمان اولا على ظاهره ثم اشار الى بيان الازد منه  
 كما يقال الخ رجوع للنفي فالاول هو الاقباس من القمان في القمان  
 كقول الحري اي في القائمة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاقه  
 فامطلة لولوا من خمس وستة وردا وعفت على القمان بالبرد فلم

Copy and University



يكن الخاي لم يضر من يسير الا وان شدا بوزيد ان شدا عريا وهو قوله  
سألتها حين زارت فصور برقعها الثاني وايداع دمي طيب الحبر ورجعت  
شققا عسا ساقر وسقاطة تولوا من طام عطر فاعز بحجة فتمت  
اي اني تبي عري بديع والثاني وهو الاقياس من القرآن في النظم اي  
ان كنت اريمت الخ قبل اربع بقدي بنسبه يقال اربعة الارواح لا تبالا لاربع  
على الارض خلاف النظم وان يبيدي بيلي وقيل بقدي بنسبه وبيلي  
كاهن حقه واحقق عليه والاول مذهب الكفاي والثاني مذهب المذاهب  
في قوله من غير ما جرم زيادة اه فري والجرم بالنظم الذنب وقوله قصير  
جبل اي فارنا منك صير جبل فنبه من قوله تعالى حكايته عن يمين  
على نيا وعليه افضل الصلاة والسلام بل سولت لكم انفسكم ارفعهم  
جبل والصير الجبل هو الذي لا شكوي فيه والصحاح جبل هو الذي لا عت  
فيه والصحاح الجبل هو الذي لا عتبه فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا  
اي احدثت بدلانا في الصفة والصفة هي الحبة فحسبنا الله اذ اقبله من قوله  
تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فاعلموا بصفة الله وقيل الجبل  
من المعاهد وعق الثالث هو الاقياس من الحديث في النثر قول  
الحري اي في القامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصفاوية وقوله  
فلما ارباهم نارهم نار الجحيم وجرهم كسر الباب قلنا الخوار  
الجحيم ما يطارد من الشرا في الهوا بقاء مخرجين في حاف وتلك نارك  
منفعة فما وقيل الجحيم كان يوقد نار اصفية لئلا يقصدوا  
احسن باسان اطفاها وقيل الجحيم ذباب يطير بالليل شعاع كابرهم  
وقوله صير الجحيم الى مصدر خيرة اخيرا اذا امتعت والباب والباب  
الارض

الارض المستوية واحدها سبر وسبر اي شبرني من الجحيم  
في نسخة من الجحيم وهي صغار الجحيم وقال شاف الجحيم اي فجة  
بالضم من البقع تبيض الجحيم مطول وعبارة في اي تبت وتغيرت با  
نكارها وانزاعها وعودها بالحنية ما زيد فطاف فعل ذلك ابرم  
المشكون اه وقع بضم القاف وكسر الباء الحنية على وزن  
ضرب من فجة بانه مع وقوله بالنم اي فجع الباء الحنية اي  
الليم وقال العصام في اطوله والكم كسر الليم والمعد الاحق اه  
الاقياس من الحديث في النظم انه قيني سي الخلق فداره الرقيق  
الحافظ والحارس والخلق يسكون اللام اي رقي في فيه الطبع غلظه  
فلاطفه لتسالمه الطلوب فداره ليلك نيك عني اه سم قال  
صوابه يعني غلك اه والمخادعة هي المخادعة اه فري وفي نسخة  
والمخادعة وهي المخادعة والهيل وجهك مستد اخبره الحنة ونابها  
حال من الحنة اي باصا فداه بئس اي احبطت اي فلا توصل الى  
كل منهما الا بارتكاب ذلك حنة وجهك من اضافة المشبه الى المشبه  
ما لم ينقل الخاي الاقياس الذي لم ينقل فيه الخاي بل اراد به في كلام  
القبس كسر الما ذلك المعنى بعينه عن معناه الاصل الما به الموم  
منه وان كان الما صدق مخلفا فاصدقه في القرآن والحديث غيره في  
هذا الكلام والموم واحد مخ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل في  
مومنه وان اختلف الما صدق مخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا  
كما تقدم من الامثلة اي فان قوام كل البصا وهو اقرب اريد به ذلك  
المدار من الجحيم كما اريد في الاصل وقوله قصير جبل على معناه وكذا جحنا



الله ونعم الوكيل وشاهد الوجه اريد به وقع الوجه وتغيرها  
 كما اريد في الاصل وكذا جئت الخنة بالكلام فان المصوم في  
 الاصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدوق الفرع خلاف  
 الاصل لان الاختلاف في المصدوق لا عبرة به اعم في وانما  
 خلافه قال في المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في  
 صبح الوجه دخل الحمام وحلق راسه ثم دخل الحمام عن قشر لولو  
 والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد موسى لتزين راسه  
 فقلت لقد اوتيت سوك يا موسى واراد نقش اللولو ثوبه واللؤلؤ  
 بدنه وقوله يا موسى خطابا لاله الخلق كقول ابن الرومي  
 قال في المعاهد البتة من الهرم وبيان لابن الرومي كثر ريت في  
 الاغانى نسما لاسما على الفاطمي الفصل من الربع في هذا  
 فيه ذكر البتة اعم باختصار لاني اخطأت اذ قبلتها الاقل الذي  
 لم يده الله الى تقصى لسان فيك تحيا الى الخلية والتقطيع  
 واني ابي واضاعي التكسر واللمع لاني اخطأت اذ لاني اخطأت  
 اذ لاني اخطأت في يدك اي حيث مدحك وانت لا تحي الدم  
 واخطأت في مني اي لا سخما في المنع حيث مدحت من لا يحى الدم  
 اعم من قوله تعالى ربنا اذ اي حكاية عن سيدنا ابراهيم  
 عليه السلام بواد غير ذي ريع هو الكعبة المشرفة وقد تعلق ابن  
 الرومي اذ اي على طريق الحجاز الرسل والاستعارة قال في لا قبل  
 قوله وجهك الخنة حفت بالكاه تعلق الحصة هي الوجه والحضور

ما على الخطيب في يوم  
 ولطفه حذر احسن في الكويدي والدمع

بالكاه التي هي شاق الرقب والاصل الخنة الحسنة والكاه التي هي  
 بعدها لم ينقل لا تقول لا يجوز هنا فان الوجه شبه بالخنة والكاه اريد  
 بها صدوقها اذ اريد بها على ما ويل متاق الرقب وهو احد مصاحبه  
 وقد تقدم ان الاتحاد في المصوم كفي ولا عبرة ما خلاف المصدوق  
 بعد اتحاد المصوم بلا يجوز اعم ينشر يجرم الكثير والسم والطير  
 ضابطها اعم ينس وعبارة في واما اذا غير كثير احيى طوره شي اخر  
 لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شاهد الوجه تحت الوجه او لغيره  
 الوجه او نحو ذلك او غيره كالسقية اعم مطول وقال في كانت  
 القرآن في النثر كقول ابي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض  
 اصحابه اعم مطول اي وقع فكان تامه ما خفت ابي الذي  
 كنت خائفا ان يكون وفي القرآن انا لله اذ فقد تمص ما اخذ من  
 الآية اللام من لله وانا والصبر من انا الله فقد الاستقامة الورع  
 اعم في ان بعض السمر جرم النثر فلا يجري فيه النقص  
 وقوله من شعر الفير جرم به ما اذا ض من شي الفير فلا يسمى تقا  
 بل بعد كما ساقى اعم في قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر  
 الفير من شعر اعم كذا لكان احسن بالسؤال ما اذا ض الشاعر شعر  
 شي من قصيدة اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرة في استعار العرب  
 اعم يتساكان او ما فوقه هذه الاربعة اجمع البتة او عدمه ان  
 كان مشهورا فلا قسم ثمانية قال في والاشارة الطائفة لها ثمانية  
 ولكن ينبغي الاستغناء بما في البتة عن ثمانية الاكثر لطول الاكثر مع قلته

٢٧



وجوده وكون طريق النبيه فيها واحد لا انفصاله فيما عن المضمين كما في  
المستفاد من المصراع عن مثالي الاقل لان طريق النبيه فيها متصل مع  
في بيت واحد عاليا مع قلة وجوده ايضا فالمحتاج الله على هذا مثالان  
تضمن البيت ومثالان للمصراع وامثال تضمن المصراع مع النبيه وا  
شار اليه المضمين قوله كقول الله عز وجل على اني شئت ان اذوامثال تضمن  
المصراع بدون تبيين لاشعاره فاشارة انه بقوله كقول الشاعر  
قد قلت اذوامثال تضمن البيت مع النبيه على ان لغير المضمين بكلمة  
اذا ضاق صدري وخفت العدا تملك بيتا حتى يلق فدا الله الله  
ما رنج وبالله ادفع ما لا يطيق فقوله تملك بيتا بها على ان  
البيتين كلام غيره وامثال له بدون النبيه لاجل وجود الشرة  
فكلمة كانت بلهنية الشبهة سكرة فصورة واسيدلت  
سيرة محل وقدرة النظر الناظر اركب عرف المحل فبان دون  
القول فان البيت الثاني مشهور باسم بن الوليد الانصاري والبلهنية  
بضم الباء السبعة اليشور وخالف الحال يقال فلان في بلهنية اي في سمة  
من اليشور والشبهة الشبان والصورة خلق السكر والسيرة  
الطريقة والمحل الذي يشي جيل واراد بالنسبة الموت وربما اجتمعت لانه  
النبيه والشره فيكون النبيه كالتاكيد وذلك كقوله كما كان  
مطويا على احسن ولم يكن في قديم الدهر انشد في ان الكلام اذا  
ما استهلوا ذكره من كان بالهم في القول الخب الصبر للصا  
المذكور في الايات السابقة يتكرر جلا كان يصا فيه في حال نفسه

وتشده هذا البيت فلما استمركة ونسي ما كان يشده والمطوي  
المشتمل والاضحى الصنفين والحناء وقوله ان الكلام اذا استهلوا  
ذكر واي انشد في هذا البيت فقوله انشد في تبيينه على ان البيت  
المذكور بعده لغيره وقوله اذا استهلوا اي دخلوا في السهل واسع  
اليشور ومن مفعول ذكر وايم تضمن قل من البيت قد يكون من تمام المعنى  
بل قد يرد كما تقدم في اصاعوفي واي في اصاعوفي وقد يكون  
بتفسير ونسي تبيينا ايضا كقول الله عز وجل كما ما ابي في يوس كايده  
والقلب واليحيى في قدي واذاي والآن اقبلت الدنيا عليك بما  
تهوي فذكر في ان الكلام اذكي يعني اذا استهلوا ذكره والي  
اخر البيت اي تمام السابق ولا بد من تقديره ليم المعنى ولكن لا بد  
هذا من تضمن البيت ولو توقف المعنى على تمامه لظهر ان الوجود  
بعضه واراد بالأس الزمان الربيع لا حقيقة فالجوس السدة  
والكايده القافية وقوله في قدي واذاي فيه لف ونسب  
وقدي المعنى الحب الذي يقع فيها حالة الوضع ايج زيادة من  
المرابي والمزري وغيرها ان لم يكن ذلك مشهورا فان كان مشهورا  
فلا احتياج الى التبيين مطول وهذا يبين التبيين وما يقوم مقامه  
من الشبهة يبرز عن الاخذ والسرقة لان فيها تضمن شرايط واما  
افترقا في ان السارق يبدل الجهد في اظهار كونه له والمضمين ياتي به  
مستوحاشا مع شدة نظره انه لغيره وانما صفة الله ليطهر الجذوف واظهار  
كيفية الادخال للناسبة ايج في اي قول الخريفي في العامة الرابعة



والثلاثين وتعرف بالزبدية من قصيدة من الوافوا لها لحاكم الله  
هل نبي يباع كني بابن الكرمي الجباع وهل في شرعة الانصاف في  
اكن خطه لا تنطاع وان ابني يروع بعد روع وشلي حين يولي لا يزل  
لحاك ابيدك والكرمي البقال وكرمي الرجل عياله وضار اولاده  
والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطه الامر والروع الفزع  
الذي عرضه في الحمار عرض الحاربه على البيع من باب ضرب اه وتول  
ابي زهداي السروي الذي يقع في مقامات الحريم وقالوا للاصل له  
علي في اخفاض الملام عند الرمن بانه يوم البيع يشد ما ذكر  
وبنه بقوله كاشد علي ان المصراع الثاني لغيره وقوله عنه سبي في  
بعض النسخ يوم سبي اه نسام اصاعوني او مسول انشد للفرج  
سكون الرا وهو عند الله بن عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضي الله  
عنه نسب الي البرم بسكون الراء وهو منزل بطريقه وقيل هو  
لامية بن ابي الصلت اه مطول وتماه اذ ويده كافي لم يكن  
فهم وسطا ولم يكن سبي بن عمرو لام التوقيت يعني في سنة  
باصاعوني كابدل عليه الش بعد وتماه في واللام في يوم كرمه  
توقفة واي استهزام اريد به العظيم كما تقول عندي غلام واي  
غلام اي هو اكل الفدان واللام تنطق باصاعوني فيكون المعنى انهم  
اصاعوني وقت الكرمية ووقت حاجتهم لسد الشرف قد اصاعوني  
واجوم ما كانوا الي ويحتمل ان تتعلق بما تفيد اي من اكمال اي اصاعوني  
وانا اكل النيان في وقت الكرمية وفي وقت الحاجة لسد الشرف لا يزل

من النيان من هو شلي في تلك الشدائد ويكون زمان الاضاعة غير  
زمان الكرمية وشد الغور وعلى كل حال في الكلام تقدم للصين  
وتخطيطهم على اضاعة مثل هذا القابل اه بكر البين واما انقص  
التصد في الذين في وقت اشارة الي ان اللام في يوم يعني في  
قدما اجوم الي حال من الراوي راغوا وما مصدرية وكان تامة  
وقوله لا تنطق باجوم اي حال كونهم اجوم الي مدة وجودهم وعيانه  
البراني اي حال كون هذا الوقت اجوم اوقاتهم الي والمقصود تديم  
على اضاعتهم اياه اه اي كما ذكره باي في نفسه لا التيميم  
وفيه تديم اذ لا يتم اصاعوا وياغوا من لا غنى عنه كونه كاملا في  
وتصين اسنان كلام وهو مبتدا وقوله كقول الشاعر جري قد  
قلت لما اطلعت اذ الوضبان وجه وحيما ارتفع من الحدين والشيخ  
ورد امر والنض بالجنين الطري والمراد به خد الحيت وروضة اس  
مفعول اطلعت والاس ورد احضر كذا في الايضاح لجداول  
الدين الثاني والمراد به هاهنا السرايات في موضع المذار  
وارد الساري بالنض على انه صفة لغذاره الا انه سكته للصروف  
وتوقف امر من ترقى لرقى اقبله ترفعن فلبت النون الحفيفة لما  
اه فوي وقوله ترفعا امر الخ فونفع النان المتددة وورد الخ  
انه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو يضم النان  
المصراع الاخير لاني تمام وهو مصدرية وتماه تنصني صوتي اللام  
الاخراس نكبة لا توجد فيه هذا يعلم انه مثل الحسن هو كون الزبد



لنكتة والاف الزيادة على المضم لا بد منها فلم يحذر مطلق الزيادة على  
 وانما احتوز بها لنكتة زائدة على ما كان فالجواز عنده هو الزيادة  
 ليس ذلك افاده في كالتورية اي الابهام مثال للنكتة وقد تقدم  
 منهاها وهوان يكون الكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لونه  
 في قوله اي الموجودين في قوله اي قول صاحب الخبر بالحق الاملة  
 كتاب في المعاني والبيان اذا الوهم المراد اذا حيلت ذلك اسم ايها  
 وتغيرها اي سمة تغيرها هي نهاية الحرة وفي نسخة اي حرة وقوة  
 اي اسماها وقوله تذكر جواب اذا من الاذكار اي قطع الهمزة  
 اي لا من الاذكار الذي هو الابقاظ من قدرها متعلق بتدكري  
 ومن لا يتداهم على انه مفعول ثان والاول بالتكلم في تدكري  
 مطلع قصيدة لابي الطيب اي اوها والشاعر الثاني اخذ الشطر  
 الاول وجعله شطرا ثانيا واخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثالثا  
 والندب شروع في مراد ابي الطيب ثم بين مراد المصنف ثم موصفان  
 هذا منهاها القريب الثروة وساق منهاها البعيد طرف للتدكري  
 لقوله تذكر وما زائدة وعلى هذا ف قوله خروما عطف عليه مفعول  
 تذكر اولجرحي بناء على انها مفعولان ويكون التقدي تذكر  
 جرحي والى السوا تخرجت وقع ذلك الجرح والآخر من العذب وباق  
 على عامله المصدر اي لان محض منهاه الجرح محض منهاه الاجل او ما بين  
 مفعول اخر اي على انما موصولة وبين ضلها اي تذكر الذي استمر  
 العذب او ما قوله ويجزى عنه اي من ما الواقعة مفعول وقع يكون

المراد

المراد محي المكان او المصدر الذي هو جرح الرماح واجرا الخيل والمني اي  
 مني بيت ابي الطيب وقوله انهم اي القابل وقومه في ولا جمع نازل  
 كرفوف جمع واقف وقعود جمع قاعد وكانوا يحرون الرماح اي التي  
 هي السواك وقوله عند مطاردة المراسل جمع فارس اي طرد بعضهم  
 بعضا وهذا سمي محواليا وقوله وليا يتون على الخيل سمي محي  
 السواك يعني شفة الحبيب هذا هو المني البعيد وكذا ما بعده  
 وقوله الشبهة بالحق اي في اللسان وهذا تورية والتورية في ذلك  
 مواضع وقوله وشبه اي ضالة صراحة قال سم وادعى ابي الطيب به  
 التورية والشبهة اي ولا يضر التفسير اليسر اخبر به عن التفسير الكثير  
 فانه يخرج به المضم عن الضيق ويدخل في حد السقفة انه عرف الله  
 والرفق بين الكثير واليسير فوكل الى عرف البليغا فانما فيه هو  
 ذلك بسببه ولا فرق بينهما الا هذا الافر الخفيف فيسري وما يقال فيه  
 هو مخالفة اياه في امور تبعه فكثيرا في عاقلة قصد متعلق بالتفسير  
 واللام للتقوية وقوله لا يدخل علة للتفسير ليدخل في معنى  
 الكلام اي ليتظم فيه ويناسبه اسم في يهودي اي ماله يكون  
 اقرب به ذا القلب وهوان يتظم احدي الرجلين ونسخ دون  
 الاخر اي اسم وفي المصاحح وذا القلب علة مرفوعة تشارفها  
 الشراء نس وفي المصاحح هو المناسب لقوله ما يرفع اليها  
 ترفوه اي ترفوا ان فيه هذا الداء انول لشر الخبيثة  
 وقوله غلط اي في خطه وقوله وغضوا اي بصروهم عنه اي لم يجرؤ



وقوله من الشيء أي ذلك اليهودي وقوله الرشيد قال في الطول  
به التوي أي الضال على طريق التكم به وقوله هو ابن جلد يقول  
القول وهو أنا ابن جلد الخ فإداه هذا الشاعر الأول الافتخار وأنه  
ابن جلد أمه وأنفع فإنه متى بضع العامة للحب وتوجه له في  
قدرة في الحب ونكايته نبأ على أن الراد ملبوس للحب أو متى بضع له  
بالعامة هو في الشهرة ورماد الشاعر الثاني بقوله هو ابن جلد في التكم  
اليهودي وأنه ابن شراي صاحب شرح الراس منه وانكشف عن الراس  
من هذا الداء أي داء التعلب وأنه طلاء الشيايا أي ركا بصاب الراس  
وهي مشاق داء التعلب ومشاق الذل والهوان ورماده يكون في  
متى بضع العامة يعرفه أنه وضع عن رأسه العامة يعرف دأوه  
وعيبه والراد بالعشر اليهود وعظمهم ذكره على وجه البلع لئلا  
ظ ما ينقربه والافلم يفلطوا في تنقيده والكاره في ليدل  
في المقص أي ينظم فيه ويناسبه وهو كونه من نسب الله ما ذكر  
على وجه التكم يحدث عنه لا يتحدث عن نفسه كما في ذلك البيت  
إه في استعانة لظهور التقوي بالبيت على تمام الراد بخلاف  
ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذ بالنظم اه في  
فادونه كفضله كأنه أودع كان كان أودع بالنظم للمضي  
الحقيقي في الرصين وكان استعاط الطول لها بالنظم للمضي الحجازي  
للديلة والرفق تاملهم سم أو غير ذلك بأن كان حكمه من الحكم  
المشهور يعني أن كان أمرا خاصا لعل أن الترفيق قوله

ان

ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرها وقوله لا على طريق التكم  
قيد في القرآن والحديث فقط لأن الاقتباس لا يكون إلا فيهما كما هم  
إذا عرفت تغيير كثير الآية لا يقتضي الاقتباس إلا فيهما كما تقدم  
سم فهذا القيد منهم من قوله لا على طريق الاقتباس أو شراي أو  
غير ذلك تغيير الكثر شراي أو شراي إلى أنه من القرآن كقول الشاعر  
الذي بالذي استقرض خطا واشهد معشر قد شاهدوه فإن  
الله خلق البرايا عنت لجلال هيبه الروحه يقول إذا تدانم  
يدين إلى أهل سبي فأكسوه اه بطول قال الفري عليه النبي  
أعطني وأبنا بالذي ليدل أي يدل الذي استقرضه وأتم الحجة  
وضر شاهدوه راجع إلى الاستقراض المذكور عليه باستقرض أولي  
الذي في بالذي وقوله عنت أي خضعت وذلك بحجة مقترضة بين اسم  
ان وغيرها اه الحديث كقول الامام الشافعي رضي الله عنه  
عمدة الخمر عندنا كتمان أريم فالنظر البرية اتق الشهاد واه  
ودع ما ليس بغيرك واعلم سبي عقد قوله عليه الصلاة والسلام  
الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهان وقوله واره في الدنيا حكم  
الله وقوله من حسن إيمان الرنوكه ما لا يفهمه وقوله إنما الأعمال  
بالبيان اه بطول قال الفري عليه الراد بآبائهم بكون الدين  
أنجيه وكسر الباء الوحدة الشبه التي لا يعرف لها وجهها اه إذا  
لا دخل فيه أي في غير القرآن والحديث للاقتباس لأنه إنما يكون في القرآن  
والحديث كما علم من ترتيبه السابق كقول اه أي قول ابن عباس من



قصيدة من السيرة وقبل هذا البيت عجت للولسان في حقه  
وهو عذافي قرة بيني وبعد البيت اصبح لا يمكن تقديم ما هو  
ولا ما خسر ما جدر واصبح الامري غيره في كل ما يقضي وما يند  
اه ما هدر بخ من بان نفع ينفع اه مصاع الحجة اي حجة في  
كافي في وعبارته وحله في محل نصب على الحال وصح الحال من  
المضاف اليه وهو من لان المضاف يصدق السقوط والمامل بالقيمة  
ما والتقدير اسأل عنه فيقول اسأل عنه فيقول في هذه الحال  
اه والفي مفعول به اي بي ثبت لان ادم مع النحر وقوله اوله  
اي اصله نظمة وقوله واخره جيفة اي وحاله الاخره حال جيفة  
فمن اين تاتي الا فجار اه في لا يتعارض عن سبك النظم اي في الحسن  
وهو تسمى لما قبله وان يكون عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى  
اذ سمي قوله اذا كان سبكه او بشرط ان يكون سبكه فحسبوا والاول  
بمعني مع وقوله الوقع الظاهر انه معني الوقوع برئيسي اه سم كنول  
بعض الفارسية اي في وصف شخص بانه سي الظن لقياسه على من  
غيره اه في والفارسية جمع مربي واليا للنب والتا في الجمع عوض  
عن يا للنب فعلم انه اي افعاله وحظفت بحلة اي افكارها  
وتمازها بتاجها اه جري قال في وهذه الحجة تمسلية فانه شبه  
حال من تبدلت اوصافه الحجة بغاية ما يتبع من الاوصاف  
بحالين له تحلان ثم الحوتم انقلب ثم في كون كل ما تبدل  
ما يتبع الي الايضاف بما يتبع فاستعمل الكلام الذي يدل على  
الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التمثيل لم يزلوا الظن

يقاد

يقاده اي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه فساظنه بهم  
في كل شي فصار سوء الظن يعود له اذ ما لا حاض له في الخارج من  
التحولات الفاسدة وقوله ويصدق توهم الذي يقاده يعني  
انه لما كان يقاد لعل التبع من نفسه توهم ان الناس كذلك نظر  
يصدق ذلك التوهم الذي اصله ما اعتاد فلم يحصل بسبب ذلك  
الا الاتم والعداوة لان اكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتماد  
السوء عداوة اه في حل قول اي الطبيب اي ولا عليه قوله  
وحظفت بحلة وعبارته في وقد حل في هذا السجع قول اي  
الطبيب الخ فصدق اي في الناس ما يقاده من توهم اي من  
امر توهمه في الناس مثله في نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان  
لا يظن في الناس ان يفعلوا معه الا ما يعتاد ان يفعل بهم اه في  
لقول اعدائه اي اعداى الطبيب المتبع بتقديم اذ ترضى بما  
اه سم من تحة بشد بدالم ونظر اليه فكان الشاعر والكاتب  
نظر الى المتار اليه وراعه اي لا مظه اه في وكثيرا ما اكد  
كونه بتقديم اللوم اه وان اخذ مذهبه قال بعضهم انه يجوز اذ  
هنا وان هو والتبع بتقديم اللوم واحد وسبق ذلك في الاستدلال  
الهم في فحوى الكلام اي في اشياء او مثل ما في اي شاي اي  
ذكر واو احد من القصة اذ قال ضمير لا فدل ان المصنف باي والذكر  
في الكتاب اذ ومنال التبع في النظم اي المثل قول عمرو بن كلثوم ومن  
دون ذلك مرط الصاد اشأ بذلك اي المثل السائر واصله لكيب



وذلك انه لما سمع قول جسان لا تعرف فخذ هو اعز علي اهله منها  
 ظن انه يريد فخذ لكيسا يسمي عليان فقال دون عليان فخذ القناد  
 فصار مثلا يضرب لكل امرئ شاق لا يتوصل اليه الا بكلفه فيقال دونه  
 فخذ القناد والقناد شجرة شوك كالاير وخرطه ان تمر اليه عليه  
 من اعلاه الي اسفله حتى يثمر منه شوكه واما في النثر فيقال الي  
 القصة والى النثر كقول الحري فبت ليلة نافية واران يقول  
 فاشا يقول ليلة نافية الى قول النافعة فبت كافي ساوي  
 ضيلة من الرقش في ابياتها التسم نافع والمساورة المقابل  
 والضيلة بالصاد المحلة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقة  
 والنافع الشديد وشار يقول واران يعقوبة الى قصة يعقوب  
 عليه السلام في فقدان يوسف علي نيا وعليه افضل اهلا  
 والسلام واليخ الى النثر كقول القبي فاهلها من هرة نوق  
 اولادها اشار الى النثر اعق من الهرة ذكل اولادها اي هرة  
 يتصرف كقول اي كقول اي تمام وقيله لحننا باخراهم وقد  
 حرم الهوي قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فزدة علياها  
 الشمس والليل راعم شمسهم من جانب الخدر بطله تصاصوا  
 ضبة الجنة واطوي لبعثها ثوب السما المجزع قول الله الهوي  
 في اخراهم ولهم للاهنة الرخيف وان لم يحرم ذكر في القسط ولم  
 الطور على الماد ارجوله وحرمة غيرة حمله قول الجليلي الهوي  
 التي فتولة وقد حرم الهوي قلوبا اي جعلها حامية اي داية قول

الاجاب

الاحباب وطير القلوب ما يجتلي فيها من الخواطر والوقع بالشديد  
 جمع واقع كركع جمع ركع اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والاد  
 بالشمس الا ولي الشمس الحفني ادعا والراع الدليل واصله لصوق الف  
 بالزعام وهو الغراب وذلة الليل يحويه بطور الشمس فيه والخدر الهوي  
 نضاد ذهب به وازاله والصبر فصورها وبقية الشمس الطائفة من  
 الخدر والبصع اللون والاحنة اللطلة واطوي انضم والراجح  
 الثوب الخزع خفا الكواكب والخزع ذو اللون لان لون السما غير لون  
 الكواكب اذ مطول لمخضا والفري وصف اي ذكر وطلوع الشمس  
 الخاي وجه الجيب الشبه بالشمس ثم استعظم ذلك حتى كانه لا  
 يمكن عادة كرد الشمس اذ سم وجاهل بحيل الما فكانه يقول لخط  
 علي لا شاهدت فلم ادر هل انام وما رايته حلم ام شمس الخدر اي  
 وجه الجيب التي بنا اي زلت بآرك فعاد لي لهم نهار ام حصر يوم  
 فرد الشمس هوي في فعل من هذا ان في البيت مقدمة محذوفة وهي  
 ام شمس الخدر وتدلها راد في اهدا حلم يضم الحاء وسكون اللام  
 اوضا كما في الخبر ما يراه النائم في نومه يوشع يرون في يوي  
 عليه السلام اي صاحبه فرد الشمس اي ردها عن الزوب وسكها  
 وليس المراد اما كانت غيب ودها واستغافه الشمس اي طمعه من  
 الله تعالى وقوف الشمس لما عرفت على الزوب الهوي والظلم انه من  
 عطف العام على الخاص لانه بعض القصة فلما ادرك الشمس اي كادت



ان تقرب قبل ان يرفع من قبالهم ويدخل البيت لانه بالقرب  
تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحجة فدخله النبي اي اسكنها عن الزيادة  
مع الرضا اي مع ذكر الرضا ومع ذكر التاريخ الذي ذكره الرضا  
وذكره التار وعرف هذا هو المذكور في البيت الا في والمعني لم يرد  
لكليب ارق منك يا مخاطب لان القائل لكليب هو الذي ذكره الرضا  
والتار ومضى من باب ضرب ايه فخرج من الصبر في ارق لم يجعل الخ  
من المبدأ لان الجمهور على عدم مجبها منه حلا فالسيوية كفي روق عليه ان  
ارق اسم تفصيل وحاله لا يتقدم عليه الا في نحو زيد فخرج ارفع من عمر  
وليس هذا الوضع منه والحق خرج البيت على مذهب سيوية خصوصاً  
ذهب اليه في والله تلطي افاده ليس مرفوع معطوف على عروبي من  
عطف المرفوع ان لانه لم يقدر له خبر فخره خبر المعطوف عليه وهو ارق  
وصح الاخبار باسم التفضيل عن سبيل لانه يلزم افاده وتذكيره ان كان  
مجردا من ال والاضافة وان كان موصوفه مشي او جمعا او نواسم  
الزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو كما قال ابن مالك  
وان لمكون يصف او جردا الزم تذكيره وان بوحد قال ليس كمن يرد  
عليه ان المعني لا يساعده لانه ليس المقص الاخبار عن التار بانه ارق  
من المخاطب مع ظهور ذلك للمعني لا تكلف والاظهر عدم اننا  
وجه تلطي خبره والحجة حال من عرف في مائة او من غير الطرف  
اعني مع الرضا في مائة ايه تلطي اي يتوقد من حفي نفع العا

وكرمي

وكرمي وعرف هو جالس بنده فيه مهول ان عرف وهو عروبي الخ  
وجالس هو جالس بنده فليس احدهما الاخر وقد ذكر في شمع لانا  
ان جالساً ركب فيسه واخذ رجه واتبع عروبي الخارف فلم يدركه حتى  
طن كلباً فقد صلبه ثم وقف عليه فقال يا جالس اغتني بشرب ما  
قال جالس يركب اذا وراك وانصرف عنه فلحقه عروبي فقال يا عروبي  
اغتني بشربة ما فقول عروبي اليه واجهر عليه وهذا صريح فيما قلناه اه ترو  
قال في الطول وهذا البيت قصة وهي ان السوس ردت احدها  
هليلة وهي ام جالس بجارها من جرم ابنها ان له نافذة وكلب قد حي  
ارضا من العالمة فلم يكن يعاها الا ابل جالس لصاحبه فيها فحفي  
ابل جالس نافذة الجري زعي في حي كلب فانكرها كلب وماها فاقبلها  
فولت حتى ردت بغنا صاحبها وضربها بشعبه ما ولها فصاحب السوس  
واداه واعرباه فقال جالس انها اراة اهواي فوالله لا عرف فحلا  
هو اعرب على اهله منها فلم يزل جالس يتوقع عروبي كلب حتى جرح وتباعد  
عن الحي فبلغ جالس اخر وجهه فخرج على ريسه فاتبه في صلبه ثم  
وقف عليه فقال يا عروبي اغتني بشربة ما فاجهر عليه فقبل السوس  
بمروا البيت ونشبت الشيت ثعلب وكرار بعد سنة كلها التلطي  
بكر وهذا قبل اسام من السوس وقول وهب ان السوس تقع اليها  
اسم اراة وهي طاله جالس وقوله اهيلة لسكون الباء الشاعرة  
وقيل ينقها وقوله جار اي جاره اي مع جاره وقوله له نافذة

٢٤



اي الحار وقوله وكتب اسم شخص وهو امر بصفة اغوا سهل المظ وحا  
امر المتس وكان اعز الناس في العرب وبلغ من عزة ابنه اخذ جرو وكتب فاذا  
نزل ينزل فيه كلب قد ذك الخروف فيه فموا حيث بلغ عوايه لا يرى  
احد عتب ذلك الوضع الا باذنه واذا جلس لا يبرأ من يديه احلا  
له ولا يجتني احد في مجلسه عمرة ولا توقد نار غير ناره ولا يجر  
ثعلبي ولا يكون رجلا ولا يحل حاله باذنه وكان يحيى الصيد فيقول صدرا  
في جوادي فلا يصيب احد منه شي وقوله من العالمة قال الفري  
وفي ما فوق نجد الى ارض هامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز والمنة اله  
عالي وتعال اي عوي على غير قياس ام وقوله فانكرها كلب اي  
لم يعرفها وقوله تحت اي تيل وقوله اهداي اي اسكني وقوله  
لا عمن فحدا اراد به كلبا وظ كلب جاز بلغة ثالثة هذه ان الرجل  
ايل علبان وقوله عزة كلب اي غفلة وقوله نسب الشراي على  
وقوله كلها لتلب اي ابو قبيلة كلب التي هي تلب كان لها القلبة  
على قبيلة جاس التي هي بكر واصل المثل الشهور وهو سد كلب في  
الناقة هو هذه القصة فاجرو عليه اي قتله من الخاتمة  
اما كان منها لان كلا مثل على محسن غير ذاتي يعني لكلم ان يتاقت  
اعلم ان الفم لم يتوض لذكر حسن المطلب وهو ايضا ما يحسن  
رعايته في الكلام البليغ وهو ان يخرج الكلام الى غرض بعد شروع في  
الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقولهم اياك نعبد وياك نستعين  
فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلب الذي هو الاستعانة  
لانه اسرع الى المطلب كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبراء من

قوله

او كتابا اي نازا لانه القابل للشاعر الاندفاع المرة والنون بعدها  
قاف وضبطه بعضهم بكسر النون مع المد قال شيخنا المدوي والصواب  
الاول وقوله الاحسن تفسيره تائق في الروضة هي البستان قالهم ونبأ  
تائق الارجاء النظر فيه صحاح اه اذا وقع فيها سمعا اي نزل وعبارة في تائق  
تائق في الروضة اذا وقع فيها سمعا اي كان فيها حال كونه يسمع اي يطيب  
وينظر ما يروى اه في ثلاثة مواضع اي ينبغي للكلم اي يحمد في طلب احسن  
الكلام ليأتي به في الثلاثة مواضع اه في حتى يكون اي لا يخل ان يكون  
حتى يعليبه اعذب لفظا اي من غيرها وعدو به اللفظ حسنة وطلاوة  
من كل وجه ولكن خص تفسير اعذبه هنا كونه غاية في السعد عن التناثر  
واشتغال الطبع لان العذب الخبي يتعالبه حسا ما ينافي الطبع وتقل  
عليه فاسبب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما في ذلك من الخروم عن  
التكرار بما بعده اه في ق وكذا يقال بمنزلة هذا فيما بعد لان حسن البك  
عام اريد به خاص وقوله اعذب لفظا متعلق بالمراد ان كما يدرك  
عليه قوله بان تكون الخ وقوله احسن سكا متعلق بالمراد بان لان  
التفقد لا يكون الا فيها تامل بان تكون في غاية السعد عن التناثر  
الخ واور جعله ان البعد عن التناثر والتعلل بحذر عنه بعلم المعاني  
وقع فالبعد عما ذكر بحث عنه في علم المعاني لا هنا كما قال انه واجب  
بان البعد عن ذلك يبحث عنه في علم المعاني وغاية البعد عن ذلك يبحث  
عنه علم المعاني ليدرك كما قاله انه في غاية الخ والغاية امر بالدخول  
واورد عليه ايضا انه كان ان يذكر الغاية في البعد عن مخالفة التماس

3



كاذب الشافي والتعليل فكل كلام فيه قصور واجب بان الباقي بان  
 بمعنى الكان كواقع في كلام الامام النووي والتعليل عطف تسمي  
 والتقديم والتأخير الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التقييد  
 يكون به وبغيره وان جعل التقييد على التقييد النسوي والتقديم والتأخير  
 على التقييد اللفظي كان من عطف الخاص كالدل على هذا التأخير عبارة  
 في وقوله اللبس صفة للتقديم والتأخير لا بما شئ واحد وان يكون  
 اللفاظ اذ هذا قال وان تكون متعارفة اذ كانت في ذلك الوضع  
 الفاظ ايضا ولم اظهر في محل الاضمار ولم يعمد اللفاظ ولم يعمد بالوضع  
 واجاب بعضهم بانه لو اصرر لعماد الصبر على المواضع الثلاثة فيجوز  
 الكلام استوائ تعاريفها بعضها مع بعض وليس رد ابل الراد تعاريف الفاظ  
 كل منها بامل متعارفة اي متباينة في الحالة هي هذه الرككة والمائة  
 بمعنى الحالة والرقعة والسلاطة بمعنى واحد اي لفظ النطق ويناسبه  
 ضد اللفظ المستقيم اه في من غير ان يكسب في تفسير المناسبة ان  
 اي لا تتما له على الحسن البديعة وقوله المعنى الضيف اي بان يكون  
 غير مطابق لمقتضى الحال او على العكس الاول حذفه على اي يكسب اللفظ  
 الحسيف المعنى الشريف بل ايضا عان اي اللفظ وقوله ضاعفة فاسب  
 وتلازم اي فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك واضح في اي اراد  
 في صحة المعنى في رعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصحة لا بد منها  
 في كل شئ اه في بان ليس اي المعنى والامتناع اي البطالة اه في  
 والابتدال اي بان يكون في غاية الظهور يعرف كل احد ومخالفة اللفظ  
 اي لان مخالفة اللفظ البليغي كالرأية المحلة بالمصاحفة او هي بغيرها اه في

ومحو ذلك كالسلاطة من عدم المطابقة لتتضي حال الخاطبة في وقال  
 بعض وانه شئ لان هذا من علم المعاني لانه اول ما يقع في الابدان  
 بمعنى التبدل به يقع من فرع بقرع من باب انه بمعنى اصل اه تصام  
 وفي المختار فرع الباب من باب فظم والافرع الذي ذهب شراحه برفعه  
 وقد فرع من باب طرف فهو افرع وذلك الوضع من الرأس المربعة فيه  
 الراية ان كان عذبا الى الاول في التفسير ما فعل التفتيش لموافق ما تقدم  
 ما تقدم للضم وهو لفظ ونش قول عذبا راجع لقوله اعذب لفظا الى  
 فروع جميعه في المختار وعي الحديث بعينه وعيا حفظ اه كقول  
 اي قول امر القيس بطول قفا نيك اذ هذا اول شرا قاله القيس  
 لانه راق ولم يقل شراف قال ابو هذال ليس اي اذ لو كان كذلك  
 لقال شرام قال لا شئ من حاضنه فراه فاذ هبته الى مكان كذا اول  
 وابتاني بدمه فضايه حتى وصل الى المحل المعنى فشرع باليد حاه فبكاه  
 البت الى اخر القصيدة وجماعه الى امه وقال هذا شعر من علم  
 الارض قد وقف واستوقف وبكى واستبكي ونحو الجيب والمزك  
 في نصف بيت فقام اليه واعنته وقال انت ابني فما قال ابن الع  
 اقتح الشرا بان القيس وضم يدي الرمة اه قال في المطول وقد ضم  
 في هذا البيت بما فيه من عدم التماس لانه وقف واستوقف وبكى واستبكي  
 وبكى واستبكي وذكر الجيب والمزك في نصف بيت عذب اللفظ سهل  
 السبك ثم لم يتق له ذلك في نصفه الثاني بل انى فيه لمعان قليلة  
 في الفاظ عربية فبانت الاول اه قال المصام في أطوله أقول قد ربه  
 المص بارأده انه يكفى في حسن الابتداء من المصاع اه بسط الذي  
 بكر البين والتسليم لانه قاله المعنى في البشاه سطر الرمل حيث يدق اي

بحاه



طرف الدقيق ملوي الراد به المنطف بعضه على قوله والملي بين آخر  
الدخول اي ليصح بالقال ان بين لا تضاق الا الى شدة والافلا وحسن النفا  
واما بحسن الواو الدار المراد بها مطلق المنزل الصادق بالمعنى وغيره بدليل  
المثال كقولهم اي اشجع السلي اي مطول وطرحه عليها شارة الى تصف  
خطه ساي الطرح فعلى يدي ايه سم وبسني ان يجت في نخلة وحج وقوله  
في الدع اي في ابداية بالعرفه بضم الفاء وسكون اسم موضع الا انها لم  
تبي احرفه كان يتطير به الحوي سبة لملي لانه من ذريته فقال له الا  
اي رد اعلى وقوله موعدا جاك يا اعمول احصاني وقوله ولك التل السو  
اي الى الال يتبع قال في المطول وروى ايضا انه دخل على الدلي في يوم  
المرحان فاشده لا تغل شري ولكن شربان غره الداعي ويوم المرحان  
فتطيره الداعي وقال يا اعمي تبدا هذا يوم المرحان وقيل يصح  
اي الفاه على وجهه وضربه حبس عصا وقال اصلاح اذ به ابلغ من ثوابه  
ويوم المرحان اول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور وبعد  
وقوله ابلغ من ثوابه اي احسن من الاعطاله وفي القري يروي انه لما  
بين المنصم بالله خضرة بميدان بغداد وجلس فيه اسداه اسحاق  
الموصلى يا دارعك البلاد وحاك يا لب شري ما الذي ابلاك  
فتطير المنصم فهدمه اه وليسى كون اذ يقتضى ان يسي راعة المرحان  
نفس الكون المذكور مع اهم يقولون هي ان ياتي المتكلم في اول كلامه بما لا  
على مقصوده وعباره المنصم في اطوله وبسني الابد المناسب كما هو الظ  
كون الابد مناسباً للمص على ما فسر الشافعي راعة الاستهلال هو في  
الاصل اول ظهور الهلال ثم يشمل في مطلق اقتناع الشئ وازافة الرعة  
الى الاستهلال على سبي الملاسة اني البراعة الحاصلة من الشعر والكتاب